جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة في عُمان

(١٢٨٥- ١٣٩٠هـ/ ١٨٦٨- ١٩٧٠م)

دراسة

" في ضوء الوثائق السرية"

رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

بإشراف:

أ .د محمد حبيب صالح

إعداد الطالب:

أحمد ازعيتر

دمشق(١٤٣٢هـ-٢٠١١م)

الفهرس

المقدمة ٦

الفصل الأول (تمهيدي): الإمامة عند الإباضية وأسسها وأهم التغيّرات التي طرأت عليها: ١٧

أولاً: أصل الإمامة في العقيدة الإباضية ١٨

١- نظرة الإباضية للإمامة(الخلافة الإسلامية)..... ١٨
٢- الظروف التي أدت إلى ظهور الحركة الإباضية..... ٢١

ثانياً: أنواع الإمامة(المسالك الدينية الأربعة) والمراحل التي مرت بها..... ٢٦

١- أنواع الإمامة (المسالك الدينية الأربعة): ٢٦
أ-إمامة الكتمان ٢٦
ب-إمامة الدفاع..... ٢٧
ج-إمامة الشراء..... ٢٧
د-إمامة الظهور..... ٢٨
٢- المراحل التي مرت بها الإمامة:..... ٢٩
أ- المرحلة الأولى: الإمامة في العصر الأول(١٣٢-٨٠٩هـ/ ٧٤٩ -١٤٠٠م) .. ٢٩
ب-المرحلة الثانية: الإمامة في عصر اليعاربة(١٠٣٣-١١٥٤هـ/١٦٢٤-١٧٤١م) ٣٠
ج-المرحلة الثالثة: الإمامة في عصر آلبوسعيد(١١٥٤-١٢٠٧هـ/١٧٤١-١٧٩٢م)
..... ٣٢
ثالثاً: مؤسسات الحكم والإدارة عند الإباضيين:..... ٣٣
١-مؤسسة الإمامة (مهامها وصلاحياتها):..... ٣٣
أ- الإمام..... ٣٣
ب- المجلس الأعلى..... ٣٥
ج- الولاة..... ٣٥
د- القضاة..... ٣٦
هـ- المجلس العام..... ٣٧
٢-مجالس الإدارة السرية عند الإباضية:..... ٣٧
أ- المجالس العامة السريّة ٣٨
ب- مجلس المشايخ ٣٨
ج- مجلس حملة العلم ٣٨

رابعاً: التغيرات التي طرأت على نظام الإمامة في أواخر حكم اليعاربة:..... ٣٩

١- الأسباب التي أدت إلى ظهور التغيرات في نظام الإمامة..... ٣٩

٢- ظهور التكتلين الهناوي والغافري والحرب الأهلية في عُمان(١١٣٣-١١٥٤هـ/ ١٧٢١-١٧٤١م) ٤٠

خامساً: التغيرات التي طرأت على نظام الإمامة في عصر آلبوسعيد:..... ٤٢

١- الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة آلبوسعيدية..... ٤٢
٢- الانتقال من عصر الأئمة إلى عصرالسادة ٤٦
٣- الصراع على السلطة بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان آلبوسعيدي عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م وانفصال زنجبار عن عُمان..... ٥٠

سادساً: التأثيرات الخارجية على الصراع الداخلي في عُمان حتى ستينيات القرن التاسع عشر:..... ٥٤

١- التأثير البريطاني..... ٥٤
٢- التأثير الفارسي والسعودي..... ٥٦

الفصل الثاني: التطورات السياسية في عُمان منذ الثورة العُمانية وأثرها على الصراع بين السلطنة والإمامة(١٢٨٣-١٣٣٢هـ/١٨٦٨-١٩١٣م):..... ٦٢

أولاً: الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل ثورة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي..... ٦٣

١- الأزمات الداخلية في عهد السلطان ثويني بن سعيد آلبوسعيدي وابنه سالم(١٢٧٣-١٢٨٥هـ/١٨٥٦-١٨٦٨م)..... ٦٣
٢- الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على الداخل العُماني..... ٦٧
ثانياً: ثورة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي(١٢٨٥-١٢٨٨هـ/١٨٦٨-١٨٧١م):... ٧٠

١- إعادة إحياء الإمامة..... ٧٠
٢- برنامج حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي..... ٧٢
٣- موقف بريطانيا من حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي..... ٧٥
٤- العوامل التي أدت إلى سقوط الإمامة في عام(١٢٨٨هـ/١٨٧١م)..... ٨٠
ثالثاً: انتقال السلطة إلى السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي(١٢٨٨-١٣٠٦هـ/١٨٧١-١٨٨٨م)، وإعادة نظام السلطنة:..... ٨٤

١-الأوضاع الداخلية في عُمان بعد سقوط الإمامة، وتولي السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي مقاليد الحكم..... ٨٤
٢- السياسة البريطانية تجاه عُمان في المرحلة الثانية من حكم السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي(١٢٩٢-١٣٠٦هـ/١٨٧٥-١٨٨٨م)..... ٨٦
٣-العلاقات بين عُمان وزنجبار في عهد السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي، ومحاولة إعادة التوحيد ٨٩
رابعاً: الأزمات الداخلية في عهد السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي(١٣٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٨٨-١٩١٣م)، ودور السياسة البريطانية فيها:.....٨٩

١-موقف السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي من التدخل البريطاني في شؤون عُمان ٩١
٢-استياء القبائل العُمانية من سياسة السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي، وثورة الإمامة عام(١٣١٣هـ/١٨٩٥م) ٩٦
٣-ازدياد النفوذ البريطاني في عُمان في أواخر حكم السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي، ومقدمات النهضة العُمانية..... ١٠٠
الفصل الثالث: النهضة العُمانية وانبعاث الإمامة(١٣٣١/١٣٥٢هـ-١٩١٣/ ١٩٣٢م): ١٠٧

أولاً: الظروف والعوامل التي أدت إلى انبعاث الإمامة عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م):... ١٠٨

١- الأسباب التي أدت إلى انبعاث الإمامة الإباضية..... ١٠٨
٢- تشكيل التحالف الداخلي وإمامة سالم بن راشد الخروصي..... ١١١
٣- برنامج الإمامة الإباضية والبدء بالعمليات العسكرية ضد المناطق الخاضعة لنفوذ السلطان..... ١١٤
٤- الطريقة التي تعامل بها السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي ومن بعده ابنه تيمور بن فيصل مع الثورة..... ١١٧

ثانياً: العلاقات بين سلاطين مسقط والإمامة وانعكاسات الحرب العالمية الأولى على الصراع الداخلي:..... ١٢٢

١- الأوضاع السياسية والاقتصادية في عُمان خلال الحرب العالمية الأولى..... ١٢٢
٢- المشاورات والمباحثات بين طرفي النزاع والوساطة البريطانية..... ١٢٧
٣- السياسة البريطانية في عُمان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانعكاسها على الداخل العُماني..... ١٣٣

ثالثاً: اتفاقية السيب (المقدمات والأبعاد):..... ١٣٨

١- اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي ومبايعة محمد بن عبدالله الخليلي إماماً والتوصل إلى صلح مع السلطان ١٣٨
٢- توقيع اتفاقية السيب في عام (١٣٣٩هـ/أيلول١٩٢٠م)،والانفصال بين الساحل والداخل العُماني..... ١٤٠
٣- الغموض الذي أحاط بالاتفاقية ومدى التزام الطرفين بها..... ١٤٦

رابعاً: أوضاع الإمامة والسلطنة منذ التوقيع على اتفاقية السيب وحتى نهاية حكم السلطان تيمور بن فيصل آلبوسعيدي:..... ١٥٠

١- الأوضاع الداخلية في السلطنة والإمامة بعد التوقيع على اتفاقية السيب وأهم المستجدات على الساحة العُمانية..... ١٥٠

الفصل الرابع:التطورات السياسية في عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي(١٣٥١-١٣٩٠هـ/١٩٣٢-١٩٧٠م) وانعكاسها على نظام الإمامة ونهايته: ١٦٢

أولاً:السياسة الداخلية والخارجية في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي وانعكاسها على عُمان:..... ١٦٣

١-أسلوب إدارة البلاد من قبل السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي..... ١٦٣
٢- الأوضاع الثقافية والاجتماعية في عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي..... ١٦٨
٣-العلاقات البريطانية- العُمانية في عهد السلطان سعيد بن تيمورآلبوسعيدي..... ١٧١
ثانياً: الاكتشافات النفطية وأثرها على الصراع الداخلي بين الإمامة والسلطنة في عُمان ١٧٤

١- مشكلة البريمي في عصرالامتيازات النفطية..... ١٧٤
٢- موقف الإمامة والسلطنة من التدخل السعودي، والأزمة التي أحدثها التدخل على المستويين الإقليمي والدولي..... ١٧٨

ثالثاً: ثورة الإمامة بقيادة الإمام غالب بن علي الهنائي(١٣٧٥-١٣٨٤هـ/١٩٥٥-١٩٦٤م) والموقف البريطاني منها:..... ١٨٣

١-الأسباب التي دفعت الإمامة إلى الخروج من عزلتها..... ١٨٣
٢-وفاة الإمام محمد بن عبد الله الخليلي ومبايعة غالب بن علي الهنائي بالإمامة ١٨٥
٣-تجدد الصراع بين الإمامة والسلطنة، وسيطرة السلطان سعيد بن تيمور على المناطق الداخلية من عُمان بمساعدة بريطانيا ١٩١

٤-حرب الجبل الأخضر بين الإمامة والسلطنة والتدخل العسكري البريطاني المباشر ضد الإمامة(١٣٧٧-١٣٧٩/١٩٥٧-١٩٥٩م).....١٩١
رابعاً: الموقف العربي والدولي من الصراع الداخلي في عُمان بين الإمامة والسلطنة ونهاية نظام الإمامة:..... ٢٠١

١-الموقف العربي الرسمي والشعبي من الصراع بين الإمامة والسلطنة في عُمان ٢٠١
٢-الموقف الدولي من القضية العُمانية..... ٢٠٧
٣-نهاية الإمامة كنظام سياسي في عام ١٩٧٠م..... ٢١٨
الخاتمة.....٢٢٤
المصادر والمراجع.....٢٢٩
الملاحق.....٢٣٩

المقدمة:

شهدت عُمان في تاريخها الحديث والمعاصر أحداثاً وتطورات سياسية وعسكرية اختلفت في كثير من الأحيان عن الأحداث والتطورات التي شهدها محيطها العربي، ويعود السبب في ذلك إلى خصوصية عُمان السياسية القائمة على نظام الإمامة الإباضية منذ بداية العهد المرواني في العصر الأموي، وعبر مراحل تاريخها المختلفة حتى ستينيات القرن العشرين. وتجلت هذه الخصوصية في الصراع بين الأئمة والملوك والسلاطين، ومحاولات الأئمة الانفصال عن سلطة الدولة العربية في العصرين الأموي والعباسي، وإقامة نظام إمامة خاص بهم، والصراع بين ملوك النباهنة العُمانيين والأئمة الإباضية منذ عام (٤٢٥هـ /١٠٣٤م) حتى عام(١٠٣٣هـ/١٦٢٤م)، وقيام نظام الإمامة في عهد اليعاربة(١٠٣٣-١١٥٤هـ/ ١٦٢٤-١٧٤١م). إذ تركز الصراع في عهدهم داخل تيار الإمامة نفسها، وانقسمت عُمان إلى تكتلي الهناوية والغافرية، وعاشت حرباً أهلية طاحنة بين عامي(١١٣٤-١١٥٤هـ/١٧٢١-١٧٤١م) انتهت بالتدخل الفارسي بين عامي(١١٥١-١١٥٤هـ/١٧٣٨-١٧٤١م)،ونهاية حكم اليعاربة، وبداية حكم الدولة آلبوسعيدية عام (١١٥٤هـ/١٧٤١م).

في عهد الأسرة آلبوسعيدية، وبعد وفاة الإمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي عام (١١٩٧هـ/١٧٨٣م)، تجدد الصراع في عُمان بين نظام الإمامة ونظام السادة أو السلاطين داخل الأسرة الحاكمة نفسها، وانتصر السادة، وأصبح سلطان بن أحمد آلبوسعيدي أول سلاطين عُمان بين عامي(١٢٠٧- ١٢١٩هـ/ ١٧٩٢-١٨٠٤م)، وبعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان(١٢١٩- ١٢٧٣هـ/ ١٨٠٤- ١٨٥٦م) تمكن الفرع الآخر للأسرة آلبوسعيدية الحاكمة، ممثلاً بعزان بن قيس بن أحمد آلبوسعيدي، من القيام بثورة على ابن عمه السلطان سالم بن ثويني بن سعيد آلبوسعيدي (١٢٨٣-١٢٨٥هـ/ ١٨٦٦-١٨٦٨م)، ونُصب إماماً على عُمان بين عامي(١٢٨٥- ١٢٨٨هـ/١٨٦٨- ١٨٧١م)، وشكل هذا الحدث نهاية حكم السلاطين، وإعادة الحكم الديني ممثلاً بالإمامة الإباضية، غير أن السيد تركي بن سعيد استغل الأزمات والصعوبات التي كانت تعاني منها حكومة الإمام عزان بن قيس، فحاربه وانتصر عليه وتوّج سلطاناً على عُمان عام(١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م). مما فتح الباب واسعاً أمام قوى المعارضة من أنصار تيار الإمامة من غير أبناء الأسرة الحاكمة، وانتقلت عُمان إلى

مرحلة من الصراع الدموي تركت أثاراً سيئة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والفكرية منها، وقادت إلى التدخل الأجنبي في الصراع الدائر وفي شؤونها الداخلية بين عامي(١٣٣٢- ١٣٨٤هـ/ ١٩١٣- ١٩٦٤م). ونهاية الصراع بنهاية الإمامة واختفائها كنظام حكم سياسي من البلاد ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

تتناول هذه الدراسة الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة، وانعكاسه على الأوضاع الداخلية من خلال تقسيمه إلى أربعة محاور:

المحور الأول:

يعالج بروز الحركة الإباضية والأسس التي قامت عليها، وانتشارها في عُمان. وتمكنها من إعلان الإمامة الإباضية منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري، لتشكّل منذ ذلك الوقت طرفاً أساسياً في كل الصراعات التي وقعت في عُمان منذ العصرين الأموي والعباسي، ومروراً بالصراع بين الإمامة وملوك النباهنة حتى نهاية حكم اليعاربة، وكانت حصيلة هذا الصراع أن خرجت الإمامة بإرث سياسي وثقافي، مكنها من الصمود لفترة طويلة أمام المتغيرات التي استجدت على الساحة العُمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

المحور الثاني:

ويتناول الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة مع بداية حكم الأسرة آلبوسعيدية، والذي بدأت تظهر فيه أول معالم الانفصال بين الساحل والداخل، وخاصة مع قيام حكام هذه الأسرة بنقل العاصمة من مقرها المعروف في نزوى أو الرستاق إلى مسقط على الساحل العُماني، واعتماد حكام الأسرة آلبوسعيدية على الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لتدعيم سلطتهم على الساحل بعيداً عن التأييد الديني الذي كانت تستند إليه الحكومات السابقة لعُمان. كما يتناول الضعف الذي أصاب الأسرة آلبوسعيدية الحاكمة بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان، وعدم مقدرة خلفائه من المحافظة على الإمبراطورية الواسعة التي تركها خلفه، مما أدى إلى انقسامها بين ورثته، وقد أدى هذا الانقسام والضعف إلى تجدد الصراع، وتحرك الفرع الآخر للأسرة آلبوسعيدية من أبناء قيس بن أحمد آلبوسعيدي، وتزعمهم ثورة مضادة أدت في نهايتها إلى إنهاء حكم السلاطين، وإعلان الإمامة الإباضية بزعامة عزان بن قيس آلبوسعيدي، الذي تمكن من فرض سلطة الإمامة على كافة مناطق عُمان. غير أن

الحكم الجديد عانى من العديد من المشكلات، مما سهل مهمة السلاطين في القضاء عليه وإعادة حكمهم على الساحل.

المحور الثالث:

يعالج النهضة العُمانية في القرن العشرين، وتجدد الصراع بين الإمامة والسلطنة، الذي اتخذ أبعادا وسَّعت من إطاره، إذ تدخلت بريطانيا في هذا الصراع للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الصراع، ومشاركة التكتلين الغافري والهناوي في هذا الصراع إلى جانب الإمامة، مما أسهم في نجاح الإمامة واستمرارها كواقع سياسي يجب أخذه في الحسبان، والاعتراف بحكومة الإمامة من خلال اتفاقية السيب، وانقسام عُمان بموجبها إلى منطقتين منفصلتين(إمامة عُمان في الداخل) و (سلطنة مسقط على الساحل)، والتي استمرت سارية المفعول حتى خمسينيات القرن العشرين.

المحور الرابع:

يتناول العديد من المستجدات على الساحة العُمانية، والمتمثلة في اكتشاف النفط في عُمان، الأمر الذي أدى إلى تجدد الصراع الداخلي بين تياري الإمامة والسلطنة في خمسينيات القرن العشرين. غير أن الصراع هذه المرة اختلف عن سابقه، بأن القوى الإقليمية والدولية هي التي أثارته بين الطرفين مدفوعة بالحصول على مزيد من الامتيازات وتأمين مصالحها من خلال تأييد أحد الطرفين، الأمر الذي جعل الصراع يشهد أحداثاً عنيفة تمثلت بالتدخل العسكري المباشر من جانب بريطانيا للقضاء على حركة الإمامة التي أصبحت تشكل حاجزاً منيعاً في وصولها إلى أهدافها، مما شكل ضربة قاسمة لنظام الإمامة وبالتالي انهيارها كنظام سياسي منذ خروجها من معقلها الأساسي بعد حرب الجبل الأخضر، وبحثها عن حل لقضيتها في أروقة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

إشكالية البحث:

تعدُّ الفترة الممتدة من خمسينيات القرن التاسع عشر، وحتى ستينيات القرن العشرين مرحلة من أهم وأصعب مراحل التاريخ العُماني نظراً لخطورة الأحداث التي شهدتها الساحة

الداخلية العُمانية على جميع الأصعدة وأهمها الصراع على السلطة بين تيارين مختلفين سياسياً، وأيديولوجياً. وقد تناول عدد من المؤرخين في دراساتهم بعض جوانب هذا الصراع، واكتسبت أهمية خاصة بعد صدورها بالرغم من أنها لم تعتمد إلا على عدد قليل من الوثائق البريطانية، ولم تعتمد على الوثائق السرية العُمانية مع مالها من أهمية علمية خاصة، نظراً لعدم إمكانية الحصول عليها، ناهيك عن أن تلك الدراسات كُتبت في غالب الأحيان وفق ميول وعواطف الباحثين والمؤرخين وتوجهاتهم السياسية والأيديولوجية، وبخاصة الأجانب منهم، وسياسات الجهة التي موّلتها بعيداً عن الموضوعية والأمانة العلمية التي تجب مراعاتها في كتابة التاريخ والبحث العلمي، وبخاصة السياسي منه. وبما أنه أفرج مؤخراً في رمضان (١٤٢٨هـ/ تشرين الأول٢٠٠٧م)، عن عدد كبير جداً من الوثائق السرية العُمانية وغير العُمانية، فقد أصبح ممكناً، بل ومن الضروري إعادة دراسة هذه المرحلة في ضوء هذه الوثائق، وتقديم دراسة علمية قيّمة وتغطي جميع الأحداث التي شهدتها عُمان في هذه المرحلة.

وبناءً عليه طرحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة حاولنا الإجابة عليها قدر المستطاع في هذا البحث، منها:

١- هل كانت الإمامة الإباضية كنظام سياسي، والأفكار والمبادئ التي نادت بها والأيديولوجية الدينية التي تبنّتها تمثل الأساس المتين والقاعدة الصلبة التي ارتكزت عليها وحدة الدولة والمجتمع في عُمان؟ أم أنها تعدّ المسؤولة بصورة أو بأخرى عن الصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها عُمان في أكثر من مرحلة في تاريخها؟

٢- ألم تشهد عُمان عصرها الذهبي في عهد السلطان سعيد بن سلطان آلبوسعيدي (١٢١٩-١٢٧٣هـ/ ١٨٠٤-١٨٥٦م) حتى أن الكثير من المؤرخين أطلقوا عليها اسم الإمبراطورية العُمانية، حيث بسطت سلطتها على شرق إفريقيا حتى موزمبيق، وكادت تلامس حدودها بحيرة فكتوريا، وشهدت ازدهاراً اقتصادياً وحضارياً لم تعرفه عُمان في تاريخها من قبل؟

٣- هل قامت ثورة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي لأسباب تتعلق بالداخل العُماني؟ أم أنها جاءت استجابة لعوامل خارجية، أم أنها استُغِلت من قبل قوى خارجية كانت لها مصلحة في زعزعة الأمن والاستقرار في عُمان لتحقيق أهداف وغايات استعمارية خاصة؟ ولماذا تولى قيادة تلك الثورة السيد عزان بن قيس أحد أبناء الأسرة آلبوسعيدية الحاكمة وابن عم السلطان سالم بن ثويني؟

٤- هل يعود الصراع بين الإمامة والسلطنة إلى اختلافات دينية كما يصوره بعض المؤرخين العُمانيين وغير العُمانيين، أم أن الصراع كان سياسياً بامتياز بين الساحل والداخل، بين القلب والمحيط، وبخاصة بدءاً من عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)؟ وما دور العوامل الاقتصادية في تفجيره، وهل كانت هناك عوامل أخرى كالنزاعات والتحزبات السياسية ذات الطابع القبلي مثلاً؟

٥- لماذا تدخلت بريطانيا في الصراع الداخلي في عُمان، وسعت إلى حصر سلطة الإمامة في المناطق الداخلية منها، وهل وقفت إلى جانب السلاطين في مسقط ضد الأئمة في نزوى وسمائل للقضاء على ما يسمى" النهضة العُمانية" الممثلة بالإمامة كما يرى بعض الباحثين؟ أم أنها كانت تهدف إلى إضعاف الطرفين من أجل السيطرة على عُمان الساحل والداخل على حدّ سواء؟

٦- ما موقف العرب من مسألة الصراع الداخلي في عُمان، وهل كان لهم دور في مناصرة هذا الطرف أو ذاك، وهل كانت لهم وساطة لوقف نزيف الدماء بين الأخوة في الوطن الواحد، وهل قامت الجامعة العربية بعد تأسيسها بواجبها القومي لوضع حدّ لهذا الاقتتال العبثي؟

٧- ما موقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من هذا الصراع، وبخاصة في خمسينيات القرن العشرين، ولماذا أججت بريطانيا الصراع حول واحة البريمي وقادت المنطقة نحو الأزمة التي أحدثها هذا التدخل على المستويين الإقليمي والدولي، ولماذا تدخلت عسكرياً في حرب الجبل الأخضر ضدّ قوات الإمامة؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم إجابة على الأسئلة التي تطرحها الإشكالية، وتقديم دراسة تحليلية للأحداث والتطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها عُمان في فترة الدراسة، وتأثيرها الكبير في مجريات الأحداث اللاحقة، وعلى الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري في عُمان منذ منتصف ستينيات القرن العشرين وحتى اليوم،وذلك بتوضيح أسباب الصراع الداخلي في عُمان بين الإمامة والسلطنة والمراحل التي مر بها ونتائجه، وهدف الأطراف الإقليمية والدولية من التدخل في هذا الصراع.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث المتبعة في الدراسات التاريخية السياسية القائمة على دراسة الحدث بالاعتماد على الوثائق الجديدة ذات الصلة، وتحليل المادة العلمية فيها، وإعادة دراسة وتقييم المادة التاريخية التي وردت في المصادر والمراجع التي تناولت تلك الفترة، وتوظيفها بالشكل الذي يساعد في تقديم قراءة جديدة، تساهم في إلقاء الضوء على هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، والوصول إلى عدد من النتائج العلمية المهمة التي وضعت في نهاية كل فصل، بالإضافة إلى الخاتمة العامة للبحث.

أهم المصادر والمراجع المستخدمة في البحث:

اعتمد البحث بشكل أساسي على موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، إعداد وترجمة محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، وهذه الموسوعة عبارة عن ٦ مجلدات، تحتوي على(١٦٠٥) وثائق، بما فيها البرقيات المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين فيما يخص الأحداث والتطورات التي شهدتها عُمان، ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية منذ انفصال زنجبار عن عُمان وحتى نهاية الإمامة كنظام سياسي في ستينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الرسائل المتبادلة بين حكام عُمان وشيوخها مع المسؤولين البريطانيين، والرسائل المتبادلة بين زعماء عُمان خلال فترة الدراسة، ومنها:

- البرقيات التي أرسلها الوكيل السياسي في مسقط إلى المعتمد السياسي في الخليج العربي وإلى حكومة الهند البريطانية.
- الرسائل التي بعثها الإمام عزان بن قيس إلى المسؤولين البريطانيين والردود عليها.
- الرسائل التي وجهها الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الوكيل السياسي في مسقط.
- البرقيات المتبادلة بين كل من السلطان سعيد بن تيمور والمسؤولين البريطانيين.
- الوثائق المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين عن أهمية عُمان واكتشاف النفط فيها.
- الرسائل المتبادلة بين كل من زعماء الإمامة والجامعة العربية، وبعض الدول العربية المساندة لقضية الإمامة.

- الوثائق التي أشارت إلى أهم القرارات الصادرة عن الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة فيما يخص المسألة العُمانية.

وعلى الوثائق البريطانية التي تناولت قضية الصراع الداخلي في عُمان والمفاوضات التي تمّت بين طرفي النزاع لإيجاد حل سلمي بالوساطة البريطانية، ومنها:

India office Records. I.o.R (1913-1923).

- I.O.R.,R 15/1/35/42,TEL. FROM P. A TO Poletical.Resident., 8JULY, 1913.

- I.O.R, R 15/6/46, demands of Imam and rebel leaders submitted to politcely.Agent., Muscat, 15 sept. 1915.

- Administration Report of the p.A., Muscat, 1919, p .5
- I.O.R., R 15/6/204, letter from Isa bin salah to Wingate, p.A. Muscat, 3Aug. 1920.
- Administration Report of the p.A., Muscat, 1921, p .57
- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .56-58.
- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .76-77.

كما تم الاعتماد على عدد كبير من المصادر منها: "الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان" و " الفتح المبين في سيرة السادة آلبوسعيديين" للمؤرخ العُماني الشهير ابن رزيق. وكتاب "تحفة الأعيان في سيرة أهل عُمان" للشيخ نور الدين السالمي الذي عاصر النهضة العُمانية وكان الموجه لها. وكتاب "عُمان تاريخ يتكلم" لمؤلفه محمد بن عبدالله السالمي مؤرخ النهضة العُمانية وأحد قادتها، وكتاب لوريمر " دليل الخليج" الذي عاصر جزء كبير من الصراع في القرن العشرين، وكتاب "عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي" من إعداد شركة الزيت العربية الأمريكية الذي أمدنا بمعلومات عن الصراع بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي، والتنافس بين الشركات النفطية للحصول

على الامتيازات. بالإضافة إلى العديد من المراجع التي لا غنى للباحث عنها، ومنها مؤلفات جمال زكريا قاسم: "دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا، "دراسة لتاريخ الخليج العربي المعاصر" و" دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة(١٩١٤- ١٩٤٥م)، وكتاب عُمان الديمقراطية الإسلامية لمؤلفه حسين غباش. وتم الاعتماد على العديد من الكتب المعربة من اللغات الانكليزية والفرنسية، اعتمد مؤلفوها على الوثائق المتوفرة في بلدانهم وما توفر بين أيديهم من معلومات عن الصراع الداخلي في عُمان بحكم طبيعة العمل الذي كانوا يقومون به كمسؤولين في حكومة مسقط مثل: روبرت جيران لاندن "عُمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، ووندل فيليبس "تاريخ عُمان" ترجمة محمد أمين عبدالله، وجون كيلي "بريطانيا والخليج(١٧٩٥- ١٨٧٠م)، ترجمة محمد أمين عبدالله، لتغّني البحث وتعطي صورة شاملة لكافة وجهات النظر المؤيدة منها والمعارضة. وحاولنا تحليل معظم الوثائق التي وردت في البحث والتعقيب عليها بموضوعية، وبطريقة علمية صحيحة، ودون الانحياز لأي من طرفي النزاع، لأن ذلك من المهام الأساسية الملقاة على عاتق الباحث التاريخي الذي يريد عرض الحقيقة بكل صدق وأمانة.

يقسم البحث إلى أربعة فصول، هي:

<u>الفصل الأول (تمهيدي):</u>

الإمامة عند الإباضية وأسسها والتغيّرات التي طرأت عليها:

يتناول هذا الفصل الظروف التي أدت إلى ظهور الحركة الإباضية في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، والمبادئ والأسس التي ارتكزت عليها الحركة منذ نشأتها، ومنزلة الإمامة عند الإباضية، والقنوات التي وصلت عبرها الأفكار والمبادئ الإباضية إلى عُمان، كما يتناول دراسة أنواع الإمامة أو ما يسمى "بالمسالك الدينية الأربعة" عند الإباضية، والمراحل التي مرت بها الإمامة، وميزات كل مرحلة، بدءاً من الإمامة في العصر الأول (١٣٢-٨٠٩هـ/٧٤٩-١٤٠٠م)، ومروراً بالإمامة الإباضية في عصر اليعاربة(١٠٣٣-١١٥٤هـ /١٦٢٤-١٧٤١م).وانتهاءً بالإمامة في عصر الدولة آلبوسعيدية(١١٥٤-١٢٠٧هـ /١٧٤١-١٧٩٢م). ويلقي الضوء على مؤسسات الحكم والإدارة لدى الإباضيين، ومجالس الإدارة التي تتمثل بالمجلس الأعلى الذي يرأسه الإمام ويساعده مجلس مكون من كبار العلماء الإباضيين والزعماء البارزين في إدارة شؤون الإمامة، والمجالس العامة التي يحق لأي شخص حضورها، كما يتطرق إلى أهم التغيّرات التي طرأت على نظام الإمامة في

أواخر عصر اليعاربة، والتخلي شيئاً فشيئاً عن المبادئ الإباضية التي تقوم على مبدأي الشورى والإجماع في اختيار الإمام وإتباع نظام الوراثة في الحكم، مما أدى إلى قيام الحرب الأهلية في عُمان، وانقسامها إلى هناوية وغافرية. كما يتناول دراسة لأهم التغيرات التي طرأت على نظام الإمامة في عصر الدولة آلبوسعيدية، والصراع على السلطة بين أفرادها، وعملية نقل العاصمة إلى مسقط، وأهم النتائج المترتبة على ذلك، والانتقال من عصر الإمامة إلى عصر السادة، وأوضاع عُمان بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان وانفصال زنجبار عن عُمان، وانعكاس ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في عُمان، وأثر التدخل الدولي والإقليمي على الصراع الداخلي في عُمان حتى ستينيات القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني:

يعالج التطورات السياسية في عُمان قبل الحرب العالمية الأولى، وأثرها على الصراع بين السلطنة والإمامة(١٢٨٣-١٣٣٢هـ/١٨٦٨-١٩١٣م):

حيث شكّل انهيار الإمبراطورية العُمانية وانفصال زنجبار عن عُمان،والأوضاع الاقتصادية السيئة التي بدأت تعاني منها البلاد، عاملاً أدى إلى فقدان حكام الساحل لسلطتهم الفعلية، وبالتالي أدى إلى زيادة الأسهم السياسية للتيار الإباضي المحافظ في الداخل، وتمكنه من قلب نظام الحكم لصالحه بزعامة عزان بن قيس. كما يلقي الضوء على المحاولات التي قام بها السيد تركي بن سعيد لاستعادة السلطة، وتمكنه من إعادة نظام السلطنة، وموقفه من التدخل البريطاني في عُمان، والمحاولات التي قام بها لإعادة الوحدة بين زنجبار وعُمان، كما يتناول فترة حكم السلطان فيصل بن تركي والمحاولات التي قام بها لإبعاد التدخل البريطاني في بلاده، والأوضاع الداخلية السيئة التي أفضت إلى ثورة عام(١٣١٣هـ /١٨٩٥م)، والتي كادت أن تفقده عرشه لولا التدخل البريطاني في اللحظات الأخيرة لمساعدته، غير أن السلطان فيصل، وبعد أن فقد كل أمل في الحرية والاستقلال، اضطر في السنوات الأخيرة إلى السير في ركب السياسة البريطانية، التي كانت تعمل خلال هذه الفترة على الحد من تجارة الرقيق والأسلحة، مما أفقد السلطان فيصل سلطته وشرعيته حسب وجهة النظر الإباضية التي استاءت من السياسة التي اتبعها السلطان فيصل بالتعاون مع بريطانيا، والتي فُسرت من جانبهم على أنها تهدف إلى النيل من استقلالهم وإضعافهم، فكان لابد من البديل المتمثل بالإمامة الإباضية.

الفصل الثالث:

ويتناول النهضة العُمانية وانبعاث الإمامة (١٣٣١-١٣٥١هـ/١٩١٣-١٩٣٢م):

فقد أدت الظروف الصعبة التي بدأت تعاني منها المناطق الداخلية نتيجة السياسة التي اتبعها السلطان فيصل، إلى إعادة توحيد صفوف الإمامة لإسقاط حكم السلاطين. غير أن النهضة العُمانية هذه المرة تختلف عن سابقتها في عهد الإمام عزان بن قيس، إذ أنها تمكنت من تشكيل وحدة وطنية من أكبر تكتلين في عُمان- التكتل الغافري والهناوي- وهو أمر لابد منه لأي ثورة تريد النجاح والاستمرار. ويتناول هذا الفصل العوامل التي أدت إلى انبعاث الإمامة الإباضية، وعملية تشكيل التحالف الداخلي والمناداة بسالم بن راشد الخروصي إماماً، وبرنامج الحكومة والعمليات العسكرية ضد القوات الموالية للسلطان فيصل بن تركي ، كما يلقي الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية في عُمان خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وما أفضت إليه الحرب من نتائج بالنسبة لعُمان، والأزمة الاقتصادية التي عانى منها طرفا النزاع، والتي دفعتهم إلى التفكير جدياً للوصول إلى حل سلمي، مما أدى إلى توقيع اتفاقية السيب بين الطرفين بوساطة بريطانية في عام(١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، حيث أقرت هذه المعاهدة بفصل عُمان إلى منطقتين، وأكدت على التزام الطرفين ببنودها لضمان الاستقرار والسلام، وخرجت بريطانيا المستفيد الأكبر من هذه المعاهدة، وحققت أهدافها في عزل المنطقة الداخلية عن المنطقة الساحلية التي استمرت في الانفتاح على المؤثرات البريطانية.

الفصل الرابع:

ويتناول دراسة التطورات السياسية في عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي(١٣٥١-١٣٩٠هـ/١٩٣٢-١٩٧٠م) وانعكاسها على نظام الإمامة ونهايته:

فعلى الرغم من تمكن السلطان سعيد بن تيمور من توطيد نظام السلطنة، ونجاحه الجزئي في تطبيق العديد من القرارات الاقتصادية والإدارية التي كان من شأنها تقوية نظام الحكم وفرض سلطته على كافة أنحاء البلاد. غير أن المبالغة في الإجراءات الداخلية والخارجية دفعت بالبلاد إلى التأخر عن الركب الحضاري، حيث تم عزل عُمان عن محيطها الإقليمي والدولي، مما كان له أثر كبير في تفجّر الصراع من جديد بين الإمامة والسلطنة، وخاصة مع بداية عصر الاكتشافات النفطية والتدخل في أراضي الإمامة، مما دفعها إلى الخروج

من عزلتها للدفاع عن كيانها المهدد من قبل السلطان ومن وراءه البريطانيين، كما يتناول هذا الفصل دراسة الاكتشافات النفطية، وأثرها على الصراع الداخلي، والتدخل البريطاني والسعودي في واحة البريمي، والأزمة التي أحدثها هذا التدخل على المستويين الإقليمي والدولي. ويسلط الضوء على التآمر البريطاني والتدخل العسكري المباشر في حرب الجبل الأخضر ضد قوات الإمامة لاقتلاع جذورها والحفاظ على المصالح والامتيازات النفطية البريطانية في المنطقة. ويتناول بالدراسة الموقف العربي من الصراع الدائر في عُمان، بما في ذلك موقف الجامعة العربية، والقرارات التي صدرت عنها بشأن القضية العُمانية، والموقف الدولي من الصراع بين الإمامة والسلطنة، والقرارات والتوصيات التي صدرت عن الأمم المتحدة فيما يخص الصراع.

آمل أن تخدم هذه الدراسة قضايانا العربية القومية، وأن تساهم في إلقاء الضوء على خفايا الصراع الداخلي في عُمان ودور السياسة البريطانية في تأجيجه لإضعاف الطرفين معاً، وبالتالي استمرار مصالحها في المنطقة. كما آمل أن يساهم هذا العمل المتواضع جداً في تقديم ما هو جديد للمكتبة العربية والقارئ العربي.

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد حبيب صالح على ما بذله من جهدٍ وتعبٍ في الأشراف على هذه الدراسة، وما قدمه من مصادر ومراجع تدخل في صلب الموضوع، وكان له الفضل الكبير في إخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية، كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم على تفضلهم بقبول المشاركة في المناقشة، وعلى الملاحظات القيمة التي ستساهم بالتأكيد في إغناء البحث.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول (تمهيدي):

الإمامة عند الإباضية وأسسها وأهم التغيرات التي طرأت عليها.

أولاً: أصل الإمامة في العقيدة الإباضية.

١- نظرة الإباضية للإمامة(الخلافة الإسلامية):

تُعدُّ الإمامة نظاماً غايته حماية المجتمع، وتوفير بيئة صالحة يعيش فيها الأفراد وفق ما أمر الله به، ومن واجب الإمام وفق هذا المفهوم الدفاع عن حقوق المسلمين وحمايتهم من الأفكار الدخيّلة والبدع، وتطبيق نصوص الشريعة الإسلامية، ولم يتغير هذا المفهوم عند العُمانيين رغم مرور قرون عليه. وفي مثل هذا النظام الذي تختلط فيه السياسة بالدين، فإنه من الطبيعي أن يكون للعلماء دور مهم في البناء السياسي والحكومي للدولة، ونقد الحكم ومراقبته.[١] وارتكزت النظرة الأساسية لفرقة الخوارج قبل أن ينشق عنهم الإباضيون،على المبدأ القائل"لاحكم إلا لله"، مما يعني أنه لا ضرورة لوجود الحكومة، لأن الحكم كما قالوا ليس من اختصاص البشر، ولذلك كانت أولى المشكلات التي طرحوها على بساط البحث هي:هل من الضروري تنصيب إمام للمسلمين؟ إن الإجابة في نظرهم، بأنه من الضروري تطبيق أحكام الشرع بموجب القرآن والسنة، وإذا استطاع المسلمون تطبيق هذه الأحكام، فإنه لا ضرورة مطلقاً لوجود خليفة أو إمام، وعلى هذا فالإمامة ليست إلتزاماً دينياً يجب تنفيذه. لكن إذا عجز المسلمون عن تطبيق أحكام الشرع بالعدل، فلهم الحق، أن يختاروا رجلاً عادلاً لهذا المنصب، يسمّى إماماً ويتسلم الأمانة. ولذا فإن الظرف ومدى تطبيق الأحكام هو الذي يقرر وجود الإمامة من عدمها، وإن التحفظ النظري بشأن الإمامة يعد تحفظاً مبدئياً، لكن القبول العملي لفكرة وجود إمام وتبنيها من قبل المحكمة عندما انتخبوا عبدالله بن وهب الراسبي[٢]إماماً، نتج عن الضرورة الملحة، وعندما تتفاعل الفكرة النظرية والعملية تفاعلاً داخلياً، تكون النتيجة إعادة النظر في النظرية نفسها، وطريقة العمل ومفهومه.[٣]

١- لاندن(ر ج): عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، عُمان، ، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط٥، ١٩٩٤م، ص٥٧-٦٠.

٢- عبدالله بن وهب الراسبي: كان من الذين فارقوا الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، بعد رفضهم للتحكيم، فأجمعوا بينهم على انتخاب إمام لهم، فاجتمعوا في بيت عبدالله بن وهب، وعرضوا الإمامة على حرقوص بن زهير فأبى، فعرضوها على عبدالله بن وهب فقبلها، وجعلوا موعداً بينهم النهروان، وعندما التقوا بجيش علي قتل منهم ما يقارب من ٤٠٠٠رجل، كان من بينهم عبدالله بن وهب الراسبي. للمزيد انظر: الشماخي، أحمد بن سعيد: شرح مقدمة التوحيد، دار الكتب المصرية، رقم ٢٢٥٧٢ب، ص٥٤.

٣- الوسمي، خالد ناصر: عُمان بين الاستقلال والاحتلال(١٧٨٩- ١٩٠٤م)، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط١، ١٩٩٣م، ص٦٣-٦٤.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالإمامة، فإن الإباضية تعدُّ الإمامة فرضاً أوجبه الله تعالى، وفي ذلك يقول أبو المؤثر[١]: "وإن من دين الله الإمامة، وهي حق لله واجب على عباده لإقامة الحدود، وإنصاف المظلوم والحكم بين الناس عامة. فإذا ظهر المسلمون"الإباضية"، اجتمع في الأرض فقهاؤهم وأهل الرأي منهم، واجتهدوا لله في النصيحة، واختاروا رجلاً من بينهم طاعةً لله لا لطاعتهم".[٢]والإباضية مدرسة فكرية تستند إلى خمسة مصادر تشريعية: القرآن، السنة، الإجماع، القياس، الاستدلال. ومسألة الإمامة هي عمود المذهب الإباضي. إنها واجب، ومن الناحية النظرية فالإمامة فرض في الكتاب والسنة والإجماع. لكن الإباضية، على عكس فرق الخوارج، ترى أن الطاعة واجبة في حال وجود حاكم عادل، ولو لم يكن إماماً منتخباً. وتبقى هذه المسألة دقيقة جدّاً، ولا يمكن حسمها إلا من جانب العلماء. وقد لخّص أحد العلماء الإباضيين هذه المسألة فقال:"الإمامة سنة قبل أن يثبت العقد، فإذا ثبت العقد كانت فريضة"[٣]. ففي حال وجود حاكم عادل فلا ضرورة، إذاً، لإقامة الإمامة ولا هي واجبة، إلا أن هناك مبدأ آخر يقول إنه إذا تحوّل هذا الحاكم إلى مستبد فيجب بعد استيفاء الشروط المطلوبة، كإجماع أربعين عالماً، الخروج عليه وإعلان إمامة الشراء، وفي هذه الحالة تصبح الإمامة واجبة. [٤]

يبدو أن الإباضيين صاغوا دستورهم ومبادئهم وفقاً لما جاء في السنة النبوية، وسيرة الخليفتين أبي بكر وعمر، فقد اتخذوا من القوانين والتشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة مرجعاً دستورياً وقانونياً لكل القضايا التي طرحت على ساحة الإمامة، وأصبحت من المبادئ الثابتة في الدستور الإباضي. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، إنه لا يمكن إعلان إمامة الشراء والخروج على السلطة الجائرة إلا بعد موافقة أربعين عالماً من كبار علماء الإباضية من أهل

١- أبو المؤثر: هو العلامة الفقيه أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، مسكنه بهلا، البلد الذي خرج منه علماء كثيرون، وهو من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، كان كفيف البصر، وتاريخ مولده ووفاته غيرمعروف. للمزيد انظر: البطاشي، سيف بن حمود: إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان، مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية، مسقط، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٦٣.

٢- فوزي، فاروق عمر: الإمامة الإباضية في عُمان، جامعة آل البيت، الأردن، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٤.

٣- الكندي، أحمد عبدالله: المصنف، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط١، ١٩٨٣م، ج١، ص٢٧.

٤- غباش، حسين عبيد غانم:عُمان الديمقراطية الإسلامية" تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث(١٥٠٠-١٩٧٠م)"، دار الجديد، لبنان، ط١، ١٩٩٧م، ص٦٧.

الحل والعقد. لماذا؟ لأنهم اعتمدوا في رأيهم هذا على سابقة حدثت في عهد الرسول الكريم، وهي أن الرسول(ص)، لم يجهر بالدعوة الإسلامية وخروجه على سلطة قريش الجائرة، حتى بلغ عدد أصحابه أربعين رجلاً.

لقد عارض المسلمون في عُمان قضية حصر الخلافة في أسرة معينة، وتمسكوا بوجوب قيامها على أساس الانتخاب الحر من الشعب، وكان محور قضية المعارضين للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه من التحكيم هو أنه لا يمكن تحكيم الرجال لتسوية هذا النزاع، لأن ذلك سوف يخضع القرآن لتفسيرات مختلفة. في حين أن "الحكم لله وحده"، وبمعنى أدق، فإن السلطة مستمدة من تطبيق شريعة القرآن يقوم بها إمام منتخب أو قاضٍ، وبذلك يمكن تطبيق الشريعة عن طريق التفويض.[١] واستمر العُمانيون لمدة تسعمائة سنة ينتخبون أئمتهم عن طريق الإجماع والشورى المنصوص عليها في القرآن حسب رأيهم، وعلى أساس المزايا الشخصية والاحترام العام بغض النظر عن السلالة والأسرة، من الجلندى بن مسعود في عام(١٣٢هـ/٧٤٩م)، حتى ناصر بن مرشد اليعربي في عام(١٠٣٣هـ/ ١٦٢٤م). وإن تَعرّض هذا المبدأ لتغيير جذري في عهد اليعاربة بعد وفاة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي في عام(١٠٥٩هـ/١٦٤٩م)، وفي بداية عهد الدولة آلبوسعيدية.[٢]

ويمكن القول إن الإمامة أصبحت تخص أهل عمان، وذلك لطول الفترة التي قام بها نظام الإمامة في عُمان، وهي مرادفة للشخصية العمانية، لذلك وجد العمانيون فيها إبرازاً لشخصيتهم واستقلالهم. وإذا كانت الإمامة عنصر جذب للشخصية العمانية وإبرازها، فهي في الوقت نفسه عنصر جذب لغزو عُمان، وهي كذلك مجال اختلاف عند العمانيين أنفسهم، فالإمامة كرمز للإباضية والاستقلال هي التي دعت الحجاج والي الأمويين على العراق إلى غزو عُمان، وهي كمجال اختلاف بين العمانيين أنفسهم بما دار من حروب داخلية على مركز الإمامة في عُمان نفسها، ومع هذا فإن إيجابياتها لإبراز الشخصية العُمانية واستقلالها أكثر من التدخل والغزو والحروب الأهلية. وإن الإمامة كمفهوم ديني يحكمها المذهب الإباضي في عُمان، تخضع مثلها

١- فيليبس، وندل: تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي، عُمان، ط٣، ١٩٨٩م، ص١٧-١٨.

٢- المرجع نفسه، ص٥٧.

مثل أي فكرة أيديولوجية دينية لنظرية التطور الفكري ولمراحل هرمية تبدأ من الصفر، أي تبدأ قوية تدافع عن الفكرة الأساسية، ثم تترهل متى ابتعدت عن الأصول.[١]

٢- الظروف التي أدت إلى ظهور الحركة الإباضية:

لم يحدد الإسلام نظاماً معيناً للخلافة أو للدولة الإسلامية، فكانت دولة الخلفاء الراشدين (١١هـ/٦٣٢م) مرجع الدولة الإسلامية ونموذجها. إلا أن هذه الدولة عرفت في النصف الثاني من خلافة عثمان بن عفان(٢٣هـ/٦٤٤م) أزمات حقيقية، وانحرافات عن التقاليد الإسلامية، وفي هذا السياق قُتل عثمان، ثم كان النزاع على السلطة بين الخليفة الراشدي الرابع الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومعاوية بن أبي سفيان الذي تمّرد عليه في الشام، وخاض المعسكران حروباً دامية انتهت باللجوء إلى التحكيم في صفين(٣٧هـ/٦٥٧م)، وقد قبل علي بن أبي طالب بالتحكيم حرصاً منه على منع وقوع انشقاق في صفوف جيشه، حيث طالبته فئة بالموافقة على التحكيم، ومدفوعاً بنواياه الحسنة لحقن دماء المسلمين والمحافظة على وحدتهم. ولقد شكل قبوله هذا منعطفاً كبيراً في التاريخ الإسلامي. فعلى إثر هذا القرار انفصلت عنه جماعة من أصحابه عرفوا باسم "المحكمة" الذين رأوا في قرار التحكيم طعناً في شرعية الخليفة عليّ نفسه، وكان خروجهم في رأيهم واجباً يقتضيه الدين، وأنّه "لا حكم إلا لله" وكان المحكمة أو" الخوارج" أول من تحدى سلطة قريش عملياً، عندما نادوا بانتخاب خليفة للمسلمين، وعيّنوا عبدالله بن وهب الراسبي إماماً، ونادوا بقية المسلمين للانضمام إليهم،[٢] وكانت هذه الجماعة"الخوارج"، أقامت مركزاً لها في منطقة النهروان قرب الكوفة في العراق، وقد بلغ عددهم إذ ذاك كما يقول القلهاتي[٣] عشرة آلاف رجل، ونتيجة لتصفيتهم في واقعة النهروان عام(٣٨هـ/٦٥٨م) تفرّق من نجا من المحكمة(الخوارج) في بعض المناطق

١- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٦٩-٧٠.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٥١-٥٢.

٣- القلهاتي: هو الشيخ الفقيه العالم الأصولي، أبو عبدالله محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي، نسبة إلى قلهات مدينة على ساحل البحر، ومن المرجح أن نسبه خروصي، وهو من علماء النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ولم أجد تاريخاً لمولده ولا لوفاته، له مؤلفات عديدة منها كتاب "الكشف والبيان في الأصول"و " بيان فرق الأمة" وغيرها. للمزيد انظر: البطّاشي، سيف بن حمود: إتحاف الأعيان، ج١، ص٣٩٨.

العربية والإسلامية، ويعتقد أن القسم الأكبر منهم انتقل إلى البصرة واستقر فيها منذ ذلك الوقت[١].

يبدو أن التجاء من نجا من واقعة النهروان إلى البصرة يعود لانتماء معظمهم إلى قبائل البصرة القوية التي توفر لهم الحماية في ظل الظروف الصعبة التي كانوا يمرون فيها آنذاك، وأكبر دليل على ذلك أن معظم علماء المذهب الإباضي بعد هذه الفترة كانوا من البصرة، ومن قبيلة تميم المشهورة.

في عام (٦٥هـ/٦٨٥م)، حدث انقسام نهائي بين من تبقى من المحكمة"الخوارج"، فانقسموا إلى قسمين: متطرفو الخوارج(الصفرية، الأزارقة، النجدات)[٢]،ومن سمّوا أنفسهم جماعة المسلمين الذين أُطلق عليهم"القعدة المعتدلون"، والذين سمّوا فيما بعد ولأسباب خاصة- لتمييز أنفسهم عن الحركات المتطرفة- بالإباضية نسبةً إلى عبدالله بن إباض التميمي،[٣]الذي تعدّه المصادر غير الإباضية بأنه مؤسس الحركة الإباضية، في حين أن المصادر الإباضية تذكر بأن الإمام جابر بن زيد[٤]هو مؤسس الحركة وزعيمها الروحي، وأن ابن إباض أحد زعماء

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٥٣.

٢- الأزارقة والنجدات والصفرية: نسبة إلى بعض قادة المحكمة الذين انشقوا عن الجماعة، كنافع بن الأزرق، ونجدة بن عامر، وعبدالله بن الأصفر، وهي من الفرق الخارجية المتطرفة، التي قامت بالعديد من الثورات ضد الحكم الأموي في الفترة بين عامي(٤١-٦٥هـ)، ولم يحالف النجاح أياً منها، بسبب الآراء المتطرفة لهذه الفرق، واستباحتها للقتل، وانتهاك الحرمات. أضف إلى ذلك الملاحقة الشديدة من قبل الولاة الأمويين، وخاصة زياد ابن أبيه وابنه عبيد الله، إذ كان لهم دور فعال وأساسي في القضاء على هذه الفرق المتطرفة. للمزيد انظر: الطبري، محمد بن جرير : تاريخ الطبري، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٩٥م، ج٥، ص٢٣٨.

٣- عبدالله بن إباض: ينتمي إلى قبيلة تميم، التي كانت من أهم قبائل البصرة في صدر الإسلام، وترجح المصادر الإباضية، بأنه عاصر معاوية بن أبي سفيان، وأدرك عبد الملك بن مروان، ويسوقون الدليل على ذلك من خلال مراسلاته مع عبد الملك، وقد شارك ابن إباض إلى جانب ابن الزبير في الدفاع عن الكعبة، وتشير معظم المصادر الإباضية، بأنه كان المتحدث باسم الجماعة، وليس الإمام الروحي لها. ونتيجة ظهوره، ومواقفه الجريئة، فقد أُطلق اسمه على هذه الجماعة، ولا يعرف بالتحديد تاريخ وفاته. للمزيد انظر: معمر،علي يحيى: الإباضية في موكب التاريخ، ج١، ص١٥٠-١٥١.

٤- جابر بن زيد: هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي البصري من قبيلة اليحمد الأزدية في عُمان، ولد في مدينة فرق بالقرب من نزوى، ومن المرجح أن ولادته كانت بين عامي(١٨-٢٢هـ). ارتحل إلى البصرة طلباً للعلم، ومن أهم العلماء الذين أخذ عنهم جابر: ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأنس بن مالك. وتشير المصادر الإباضية بالقول=

البارزين، كان يصدر في كل أفعاله وأقواله عن الإمام جابر بن زيد أبوالشعثاء.[1]

وتشير الروايات التاريخية المتوفرة أن التنظيم السري للدعوة الإباضية في البصرة بدأ على يد الأمام جابر بن زيد الأزدي العُماني(ت عام٩٣هـ/٧١١م)، وبهذا يُعدُّ الأمام جابر بن زيد المؤسس الحقيقي للحركة الإباضية، ولتوضيح الالتباس حول الجدل الذي دار بين المؤرخين حول زعيم الحركة الإباضية في هذه الفترة، يمكن القول: إنه من غير المحتمل أن يكون عبدالله بن إباض زعيم الحركة الإباضية خلال هذه الفترة، وتفسير ذلك أن الحركة كانت في طور النشأة ومرحلة الكتمان. أضف إلى ذلك أن الحركة ظهرت في فترة قوّة الدولة الأموية زمن عبد الملك بن مروان الذي تمكن من القضاء على كل الثورات التي واجهته بدءاً من عام (٦٥هـ/٦٨٥م)، ومن المعروف تاريخياً أن عبدالله بن إباض كان معاصراً لعبد الملك بن مروان، فقد تم تبادل الرسائل بينهما حول قضايا متعددة، فلو كان ابن إباض زعيم الحركة الإباضية لواجه مصيراً مماثلاً لزعماء الثورات والحركات التي ظهرت في هذه الفترة، ويمكن القول إن عبدالله بن إباض لجرأته وتمتعه بحماية قبيلته(تميم)القوية، كان المتحدث باسم الإمام جابر بن زيد الزعيم والمرجع الروحي والفقهي للحركة.

ونتيجة للخلاف على التحكيم والنتائج التي ترتبت عليه ولدت عدّة فرق ومدارس فكرية وثلاثة مذاهب رئيسة، حدّد كلّ منها الإطار العام لصيرورة التاريخ العربي - الإسلامي حتى أيامنا هذه: المذهب السني، والمذهب الشيعي، ومذهب الخوارج، وتختلف نظرة كل مذهب من هذه المذاهب عن الأخرى في موقفها من الإمامة، فقد أجاز الإباضية خلافاً لأهل السنة في أن تكون الإمامة في غير قريش، وبالشورى والانتخاب الحر، وخلافاً للشيعة الذين قالوا بأن الإمامة تكون بالنص والتعيين[2]. وبذلك تكون الإمامة الإباضية وفق هذا المفهوم ملتزمة بالإجماع على أن أي مسلم يكون تقياً يحق له أن يكون إماماً بغض النظر عن أصله، وطبقته التي ينتمي إليها.[2]

= أن جابر كان الإمام الروحي لحركتهم، وأنه تسلم زعامة الحركة بعد مقتل أبي بلال مرداس بن أدية التميمي، ولكنه كان متستراً. وأن عبدالله ابن إباض كان يصدر في كل أقواله عن الإمام جابر، ومن المرجح أن وفاته كانت في عام ٩٣هـ. للمزيد انظر: اطفيش، محمد بن يوسف: الرسالة الشافية في بعض التواريخ، الجزائر، د. ت، ص٣٤.

١- خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية، عُمان، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٦٩.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٥٦-٥٧.

مثلت الإباضية منعطفاً مهماً في تاريخ المحكمة الأولى، وذلك لاعتدال آرائها ومرونتها في محاكمتها للأمور، واتصاف مواقفها السياسية بالواقعية من خلال تمسكها بعدم الثورة على الحكام القائمين، شريطة أن يكونوا عادلين، مما أبعدها عن المثالية والتشدد والحماس الذي اتصفت به الحركات الأخرى. كما وأن تنظيمها السري الدقيق جعل حركاتها ضد أعدائها حركات مخطط لها تكون إمكانية نجاحها أكبر كما أثبتت الوقائع التاريخية، كما كان للظروف الإقليمية والقبلية والسياسية دورها في انتشار الدعوة الإباضية في عُمان وغيرها من الأقاليم الإسلامية [١]. ويبدو أن اتصال جابر بن زيد بالقعدة حدث في عهد عبيد الله بن زياد والي العراق الأموي، وأن علاقته كانت قوية مع أبي بلال مرداس بن أدية التميمي[٢] وغيره من العلماء، يقول الرقيشي[٣]:" قد بلغنا أن أبي بلال مرداس وغيره من أئمة المسلمين لم يكونوا يخرجون إلا بأمر إمامهم جابر بن زيد العُماني ومشورته، ويحبون ستره عن الحرب لئلا تموت دعوتهم ليكون ردءاً لهم".[٤]

مما يوحي بأن الحركة كانت سرية في طور الكتمان، وأن الإمام جابر بن زيد كان متستراً، ولا أحد يعرف أنه الإمام إلا المقربون منه. من هنا نجد الاختلاف في الروايات التاريخية التي ساقها المؤرخون حول شخصية الإمام جابر بن زيد، والمغالطات الكثيرة التي وقعت حول زعيم الحركة. وقد دخل المذهب الإباضي إلى عُمان بشكله المعتدل المتمثل بآراء أبي بلال مرداس، و مهدت هذه الآراء لنشر المذهب في عُمان، وبين الأزد بصورة خاصة، كما ارتبطت الدعوة الإباضية في هذه الفترة بالأزد وبخاصة المهالبة، فأي إجراء يمسهم ينعكس على الإباضية في البصرة وعُمان وعلاقتهما مع الدولة الأموية. ويبدو أن الأفكار الإباضية قد وصلت إلى عُمان عن طريقين، الأول: التجارة، حيث كانت العلاقات التجارية، بين البصرة وبين عُمان وثيقة جداً، ولا شك أن هذه العلاقة قد أسهمت في نقل الأفكار إلى تلك المنطقة من العالم الإسلامي، أما الطريق الثاني الذي تسربت عبره أفكار القعدة إلى عُمان، فكانت مواسم الحج. حيث كان القعدة

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٦٠-٦١.

٢- أبو بلال مرداس: هو أبو بلال مرداس بن أدية التميمي، من قبيلة تميم، اشترك في موقعة النهروان سنة ٣٨هـ ، بقي ينشر آرائه بين أصحابه بشكل سري حتى عام ٦١هـ، إذ أعلن الثورة ضد والي العراق عبيد الله بن زياد، وقتل وأصحابه الأربعين في معركة بين الطرفين في السنة نفسها. للمزيد انظر: الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الطبري، ج٥، ص٣١٣.

٣- الرقيشي: هو الشيخ العالم الفقيه أحمد بن عبدالله بن الحسن بن بكر بن عثمان الرقيشي الأزكوي، له العديد من المؤلفات منها: شرح القصيدة اللامية، من علماء النصف الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. للمزيد انظر: البطاشي، سيف بن حمود: إتحاف الأعيان ،ج١، ص١٥.

٤- خليفات، عوض: المرجع نفسه، ص٩١-٩٢.

المعتدلون يتخذون من هذا الموسم فرصة لنشر أفكارهم ومبادئهم بين الحجيج[١].وحين أدرك أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة[٢]،الذي تسلم زعامة الحركة بعد الإمام جابر بن زيد بأن الدولة الأموية قد تضعضعت وكثرت عليها الفتوق أوعز إلى إباضية حضرموت واليمن بالتحرك، فأعلن أبو حمزة الشاري[٣]، وطالب الحق يحيى بن عبدالله الكندي[٤] الإمامة الإباضية في اليمن، لكن الحركة في اليمن سرعان ما فشلت، فأسرع أبو عبيدة مسلم بالإيعاز لأتباعه في عُمان بإعلان إمامة الظهور مستغلاً سقوط دولة الأمويين عام(١٣٢هـ/٧٤٩م)، وقد تم ذلك بالفعل في السنة نفسها، واختير الجلندى بن مسعود إماماً لإباضية عُمان.[٥]

يمكن الاستنتاج من العرض السابق أن هناك عوامل عديدة ساعدت في انتشار الأفكار الإباضية ونجاح الدعوة في عُمان أهمها:

١- انتشار المذهب الإباضي في عُمان ورغبة العُمانيين المستمرة في الاستقلال عن الدولة الأموية ثم العباسية فيما بعد، مما جعلهم يتبنون العقيدة الإباضية لتأسيس دولة مستقلة لهم.

١- خليفات، عوض:المرجع نفسه، ص١٢٨.

٢- أبوعبيدة مسلم بن أبي كريمة: عاش في البصرة، وأخذ العلم عن جابر بن زيد، وأصبح من كبار العلماء، بالإضافة إلى تمتعه بقدرات سياسية بارعة، وأفق واسع، مما ساعده على تنظيم الدعوة الإباضية في مرحلتها السرية، فإليه يعود الفضل في تأسيس المجالس السرية، ومجالس حملة العلم إلى الأمصار. وقد تسلم زعامة الحركة مع بداية حكم الخليفة سليمان بن عبد الملك سنة٩٦هـ، وفي عهده أعلنت إمامة الظهور في اليمن وعُمان مستغلين ضعف الدولة الأموية. للمزيد انظر: خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية ، ص١٠٣.

٣- أبوحمزة الشاري: المختار بن عوف الأزدي، من دعاة الإباضية، وفد إلى مكة مع بعض أنصاره، بأمر من أبو عبيدة مسلم، ودخل في صراع مع ولاة الأمويين للسيطرة على المدينة المنورة ومكة. التقى هناك بطالب الحق" عبدالله بن يحيى الكندي"، واتفقوا على مقاتلة الأمويين إلا أن الأمويين تمكنوا من هزيمة أتباعه وقتله سنة ١٣٠هـ. للمزيد انظر: خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية، ص١١٧-١١٨.

٤- طالب الحق: عبدالله بن يحيى الكندي الملقب بطالب الحق، تزعم الدعوة الإباضية في حضرموت. طلب المساعدة من زعيم الحركة في البصرة الذي أرسل له أبو حمزة الشاري، وقد أعلن طالب الحق الإمامة في اليمن، ودخل في صراع مع ولاة الأمويين في المنطقة، وقد لاقى حتفه في معركة مع القائد الأموي عبد الملك بن محمد بن عطية، الذي أعاد اليمن إلى الحكم الأموي. للمزيد انظر: خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية، ص١٢٤.

٥- السالمي، عبدالله بن حميد: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، الكويت، ط٥ ، ١٩٧٤م، ج٢، ص٨٨.

٢- الدور الكبير الذي لعبه ما يسمى(حملة العلم) في نشر الأفكار والآراء الإباضية في المجتمع العُماني، والذين كانوا في أغلبهم من القبائل العمانية، وخاصة قبائل الأزد، مما سهل من مهمتهم في تقبل الناس لهذه الأفكار.

٣- كان العديد من الولاة في هذه الفترة من قبائل الأزد الذين تغافلوا عن النشاط الدعوي للإباضية، وخاصة أن الدعوة كانت في بداياتها سلمية، وفي طور الكتمان.

٤- قيام العديد من الزعامات العُمانية باعتناق المذهب الإباضي، وخاصة آل الجلندي حكام عُمان وملوكها، مما سهل انتشار الدعوة في مناطق عُمان.

ثانياً: أنواع الإمامة (المسالك الدينية الأربعة) والمراحل التي مرت بها.

١- أنواع الإمامة(المسالك الدينية الأربعة).

لدى الإباضيين أربعة أنواع للإمامة تسمّى أيضاً المسالك الدينية الأربعة، وهي:

آ- إمامة الكتمان: يعمل بها عندما تجد الحركة الإباضية نفسها في حالة تراجع، فتلجأ إلى العمل السرّي بقيادة إمام يسمى إمام الكتمان[١]. فإذا رضيت الأمة بالذل واستسلمت للظلم، وجرى عليها حكم الطغاة، ولم يقم فيها من يثور لكرامة الإسلام، وتغلّب حب الدعة على كل فرد، وركن الجميع إلى الراحة، ولم تقم حتى جماعة الشراء التي تقض مضاجع الظالمين، إذا ضعفت الأمة ووصلت إلى هذه الدرجة، أصبحت تحت التنظيم الأخير إمامة "الكتمان"[٢]. وقد دخلت الحركة الإباضية أكثر من مرة في التاريخ العُماني في مرحلة الكتمان، فبعد سقوط إمامة الجلندى بن مسعود عام(١٣٤هـ/٧٥١م) لم يتم انتخاب أي أمام في هذه الفترة، وبقيت الحركة في طور الكتمان حتى عام(١٧٧هـ/٧٩٤م). وفي العصر الحديث عاشت الحركة في حالة الكتمان بعد سقوط الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي عام(١٢٨٨هـ/١٨٧١م) حتى إعلان إمامة سالم بن راشد الخروصي(١٣٣٢هـ/١٩١٣م).[٣]

يبدو أن الحركة الإباضية في مرحلة الكتمان لا تعوّل كثيراً على إمام الكتمان، وتعود في المسائل المهمة إلى كبار علمائها، وتنشط الحركة خلال هذه المرحلة اجتماعياً وثقافياً لتعزيز مواقفها ومبادئها، وتترك جانباً النشاط السياسي حتى تتاح الظروف المناسبة.

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٦٨.

٢- معمر، علي يحيى: الإباضية في موكب التاريخ، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م، ص٩٣.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٦٨.

ب- **إمامة الشراء:** أي التضحية(بيع الدنيا في سبيل الآخرة)، وليس إمامة الشراء سوى محاولة لتحقيق إمامة الظهور،أو الموت دونها[١]فحين يضّعف الإباضية، ويركنون إلى الدّعة والاستراحة، يأتي دور المسلك الثاني من مسالك الدين، وهو الشراء. فيحق في هذه المرحلة لقلة من الإباضية، إذا بلغوا أربعين شخصاً، أن يعلنوا الثورة على الفساد ضد دولة ظالمة مسلحة، وأمة مسالمة راضية بالذل. فيختارون من بينهم إماماً على الشراء، وقد اشترط لهذا التنظيم شروطاً قاسيةً لا يقبلها إلا الفدائيون، وذلك أنه لا يحل لهم بعد أن ينخرطوا في هذه المؤسسة أن يعودوا إلى بلادهم ويتخلون عن رسالتهم[٢]. وقليلون هم من بويعوا بإمامة الشراء، ومن بينهم أبي بلال مرداس بن أدية التميمي الذي بويع إمام شراء عام(٦١هـ/٦٨١م)، وأعلن الثورة ضد والي البصرة(عبيد الله بن زياد)، وقتل مع أصحابه جميعاً.[٣]

ج- **إمامة الدفاع:** يعمل بها عندما تكون الحركة الإباضية في السلطة(أي تحت سلطة إمام الظهور)، ويظهر تهديد خارجي للبلد والإمامة، فيختارون إماماً يتولى مهمة الدفاع،[٤] وتختلف إمامة الدفاع عن إمامة الشراء في بعض الأمور، منها ما أشار إليه الكدمي[٥] في صفة بيعة الدفاع حيث يقول العاقدون:"إنا بايعناك إماماً على طاعة الله ورسوله، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى الجهاد في سبيل الله". أما بيعة الإمام الشاري فهي أن يبايع على طاعة الله ورسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وعلى أن تطيعه إذا أمرك، وتنفر معه إذا استنفرك، ولا تأخذك في الله لومة لائم، وعليك ما على الشراة الصادقين.[٦] وينتخب إمام الدفاع في الظروف الحرجة التي يعم بها الخطر، فيختار المسلمون رجلاً من الأبطال ليلم الشعث، ويوحد الصفوف، ويقودهم في المعركة.[٧]

١- غباش، حسين عبيد غانم:المرجع نفسه، ص٦٨.

٢- معمر،علي يحيى: المصدر نفسه، ص٩٣.

٣- خليفات، عوض: المرجع نفسه، ص١١٧.

٤- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٧٠.

٥- الكدمي: هو العلامة أبو سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكدمي، وكدم من أعمال الحمراء. من أئمة المذهب الإباضي، ومن المرجح أن ولادته كانت عام ٣٠٥هـ. له مؤلفات عديدة ت منها " الاستقامة" و"المعتبر". للمزيد انظر: البطاشي، سيف بن حمود: إتحاف الأعيان، ج١، ص٢٨٢.

٦- آمبوسعيدي، عبدالله بن سعود: الإباضية في عُمان، دار الأمل،عُمان، ط١، ٢٠٠٣م، ص١١١.

٧- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: عُمان تاريخ يتكلم، المطبعة العمومية، دمشق، ط١، ١٩٦٣م، ص١٢٧.

والدفاع في مسالك الدين يرادف ما يعبر عنه في العصر الحديث بالثورة على الاستعمار الأجنبي، أوالطغيان الداخلي، ولإمام الدفاع حق الطاعة والامتثال، فإذا استقرت الأمور ورجعت إلى الهدوء والاستقرار، أصبح واحداً من أفراد الأمة، أما إذا نجحت الثورة، وغيرت النظام السائد، عندئذ لا يكون لإمام الدفاع أي حق في الحكم إلا إذا اختارته الأمة لشروط توافرت فيه، وهي الشروط المتبعة في اختيار إمام المسلمين.[١]

د- إمامة الظهور: وتأتي هذه الإمامة، بعد الانتصار في حالتي الدفاع والشراء، حيث يتم اختيار إمام الظهور، وفي هذه المرحلة تضع الإمامة الأعراف، وتشيد الشرائع والقوانين الإباضية[٢]. فالمجتمع الإباضي خلال هذا النوع من الإمامة يكون ظاهراً على أعدائه، حراً في أراضيه، مستقلاً بأحكامه، منفذاً لإحكام الدين لا يخضع لأجنبي بوجه من الوجوه، ولا يستبد به حاكم، ولا يطغى عليه ذو سلطان.[٣] وكانت الإمامة الإباضية من خلال هذه المبادئ التي صاغتها والأعراف والقوانين التي شيدتها تستند إلى أساس ديمقراطي إسلامي يتساوى فيه الغني والضعيف في المجتمع الإباضي.[٤]

يبدو أن هذه الأنواع الأربعة من الإمامة عند الإباضية التي تسمى(المسالك الدينية)، قد تم صياغتها على أساس الحفاظ على العقيدة الإباضية ومبادئها، واستمراريتها في أصعب الظروف، والهدف من ذلك حتى لا تبقى الحركة الإباضية والمجتمع الإباضي بدون مرجعية لها في كافة المسائل والأمور المهمة والطارئة، لذلك فإن أنواع الإمامة والجهود التي بذلت في كل مرحلة، كانت في حقيقتها مسخرة لمرحلة الظهور، التي تسيطر فيها الإمامة على شؤون الحكم، وتتمكن من تطبيق الشريعة الإسلامية وفقاً لدستورها ومبادئها، وأن الإمامة بصياغتها الدساتير والقوانين الخاصة بكل مرحلة من مراحل الإمامة، تمكنت من إغناء المذهب الإباضي بتراث وثقافة قيمة، انعكست بدورها على الثقافة العُمانية، وأضافت الكثير للتراث والحضارة الإسلامية.

١- معمر، علي يحيى: المصدر نفسه، ص٩٢.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٦٩.

٣- معمر، علي يحيى: المصدر نفسه، ص٩١.

٤- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المصدر نفسه، ص١٢٩.

٢- المراحل التي مرت بها الإمامة:

مرت الإمامة الإباضية عبر تاريخها الطويل في عُمان بثلاث مراحل، هي:

أ- المرحلة الأولى: الإمامة في العصر الأول: (١٣٢-٨٠٩هـ/٧٤٩-١٤٠٠م).

كانت الإمامة خلال هذه المرحلة يحكمها المذهب الإباضي، ويسيطر عليها رجال الدين، وحاولت ما أمكن أن تتخذ من الأية الكريمة "وشاورهم في الأمر" شعاراً لها، وكان المنطلق الأساسي لها عدم الاعتراف بمبدأ التوارث في الحكم،[١] وقد اكتسبت الإمامة الإباضية خلال هذه المرحلة الطويلة من الصراع العقائدي والسياسي، السرّي والعلني، كثيراً من النضج والخبرة، ووصلت إلى صياغة الأسس العقائدية والفكرية والتنظيمية لحركة مستقلة عن كل الجماعات والتيارات الأخرى، من سنة وشيعة، أدت إلى ظهورها كمذهب قائم بذاته.[٢] وعلى الرغم من فشل الإمامة الأولى التي قامت في عُمان عام(١٣٢هـ/٧٤٩م)، إلا أن إباضية عُمان استمروا في تنظيم أنفسهم، وإعداد برامجهم وخططهم لإعادة الإمامة بعد كل فشل، مما أدى إلى الغنى الثقافي والسياسي للحركة الإباضية خلال هذه المرحلة.[٣]

يبدو أن الإمامة خلال هذه المرحلة ضربت بجذورها العميقة في المجتمع العُماني، وأصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ عُمان، بحيث لا يمكن فهم تاريخ عُمان بمعزل عن تاريخ الحركة الإباضية وتطورها، وأدت جهود مشايخ البصرة وفقهائها من الإباضية وتنظيماتهم السرية الدقيقة خلال القرنين الأول والثاني الهجريين إلى تأسيس دولة إباضية مستقلة كان لها دور مهم ومؤثر في التاريخ الإسلامي بوجه عام، وفي تاريخ المنطقة بشكل خاص.

ومن أشهر قيادات الحركة الإباضية في هذه المرحلة، والتي طبعت تاريخها بشكل خاص، وكانت المرجعية في كل المسائل المهمة:

- الشيخ أبو بلال مرداس بن أدية التميمي، الذي انتقل إلى البصرة وبدأ دعوته فيها، فعُدَّ أصل الحركة الإباضية، قتل خلال ثورته على والي البصرة عام (٦١هـ/٦٨٥م).

١- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٧٤.

٢- غباش، حسين عبيد غانم:المرجع نفسه، ص٥٧.

٣- البحارنة، حسين محمد: دول الخليج العربي الحديثة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٧١.

- أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي العُماني(٢١- ٩٣هـ/٦٤٣-٧١٢م)، المولود في مدينة فَرْق القريبة من نزوى، وإليه يرجع الفضل في إغناء العقيدة الإباضية، وإنشاء مدرسة الفقه والتشريع الإباضي.

- أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، الذي وضع تنظيم المجالس السرية،وأسس مجالس حملة العلم"الدعاة" المكلفين بنشر المذهب الإباضي.

- عبدالله بن إباض المرّي التميمي: من أقوى المدافعين عن الحركة الإباضية والمجاهرين بها للرد على الخصوم، والحركات المناوئة، ولدوره الكبير في الحركة نُسب المذهب إليه.

- الربيع بن حبيب الأزدي العماني،[١] المرجع المذهبي للحركة الإباضية في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة.[٢]

ب- المرحلة الثانية: الإمامة في عصر اليعاربة(١٠٣٣- ١١٥٤هـ/١٦٢٤- ١٧٤١م):

اتخذت الإمامة في هذه المرحلة صفة أخرى، حيث امتزج الدين بالوطنية، واتخذ شكلاً سياسياً لم تعرفه الإمامة الإباضية من قبل، إذ بدأ الإمام ناصر بن مرشد اليعربي ببناء الجبهة الداخلية، وتوحيد البلاد أولاً، ثم وجه اهتمامه نحو الجبهة الخارجية ممثلة بمحاربة البرتغاليين ثانياً.[٣] ويبدو أن امتزاج المفهوم الديني بالمفهوم السياسي الوطني مع بداية حكم اليعاربة، جاء لطرح شعارين:" توحيد الصفوف من أجل بناء قوة داخلية" و"تحريرالأرض من المستعمر"، وبوصول اليعاربة إلى السلطة، وتمكنهم من توحيد المناطق الداخلية، وفرض سيطرتهم على المناطق الساحلية بزعامة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي الذي انتخب بالإجماع كقائد سياسي وطني ديني، بدأ بعد ذلك، وبفترة معينة من الزمن ظهور التغيير في طابع الإمامة عما كان سائداً في السابق، فمنذ بداية القرن الثامن عشر بدأت تقاليد توارث الحكم عند اليعاربة، وذلك باختيار الأئمة من بعدهم، وهكذا فإن المتغيرات المستجدة بين الحقائق الجديدة والعصبيات

١- الربيع بن حبيب الأزدي الفراهيدي، كان من أهل العلم من الباطنة من عُمان من غضفان. خرج إلى البصرة لطلب العلم، وأخذ العلم عن علمائها. التقى بأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة وصحبه، وعاد إلى عُمان لينشر العلم فيها، له مؤلفات عديدة، أهمها " مسند الإمام الربيع" في القرن الثاني الهجري. للمزيد انظر: القتيبية، مريم بنت سعيد: نظرات حول المذهب الإباضي، عُمان، مكتبة الضاوي للنشر والتوزيع، د . ت، ص١٤.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٥٩.

٣- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٧٨.

القديمة أدت إلى أزمة حادة في البلاد وإلى حرب أهلية طاحنة(١١٣٣-١١٥٤هـ/١٧٢١- ١٧٤١م) ، أسفرت عن ظهور تكتلين سياسيين كبيرين فرضا نفسيهما على الواقع العُماني، وهما التكتل الغافري نسبة إلى ناصر بن محمد الغافري، [١] والهناوي نسبة إلى خلف بن مبارك[٢] الهناوي. [٣] ويعود السبب الرئيس في هذا التغيير والتطور الذي ظهر في عهد اليعاربة على الإمامة إلى الصراع الذي وقع بين ملوك بني نبهان والإمامة، وقد أثر هذا الصراع في الفكر الأيديولوجي الإباضي، ويبدو أن الإمامة انتهجت الحل الوسط بين ما يطمح إليه الملوك من توارث السلطة، وبين ما يطمح إليه الشعب ممثلاً بالعلماء من شورى، مما جعل هذا التغيير صفة مميزة للإمامة في هذه المرحلة، وهو وجود الصفتين في آن واحد، التوارث والإمامة، وذلك بتطبيق أحكام الشريعة من خلال ظاهرة الإمامة. وفي الوقت نفسه أحتفظ بالحكم بطريقة غير بعيدة عن التوارث، مما يوضح مدى مرونة التشريع الإباضي، وقابليته للتغيير وفق الظروف التي تمر بها الإمامة، وحسب متطلبات العصر.[٤]

١- محمد بن ناصر الغافري: محمد بن ناصر بن عامر بن رمثة بن خميس الغافري: إمام قَدِم إلى بلعرب بن ناصر عندما استقرت أمور عُمان في يده بصفته وصياً على الإمام سيف بن سلطان الثاني، الذي كان وقت ذاك صبياً، هدده بلعرب فرجع غاضباً، وكاتب الإمام المخلوع يعرب بن بلعرب وأهل بهلا ليقوموا بالحرب، وانطلق طالباً المدد من قبائل الظفرة وبني نعيم وبني قتب، فدارت رحى الحرب بينه وبين بلعرب وأعوانه زمناً طويلاً، وبعد ذلك استطاع أن يستولي على حصون عُمان الواحدة تلو الأخرى حتى اجتمعت على إمامته الكلمة في نزوى، وكاد أن يستتب له الأمر في عُمان كلها، لولا أنه قتل في إحدى المعارك بصُحار(١١٣٥هـ/١٧٢٢م). انظر: دليل أعلام عُمان، موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، جامعة السلطان قابوس، ط١، ١٤٢٢هـ/١٩٩١م، ص١٥٠-١٥١.

٢- خلف بن مبارك الهنائي، نسبة إلى بني هناءة أكبر قبائل التجمع الهناوي، ويلقب بالقصير، من أهالي بلدة الغشب من أعمال الرستاق، دخل الحرب ضد بلعرب بن ناصر، بشرط استعادة أملاك الهناويين التي صادرها حكام اليعاربة، وكانت تؤيده قبائل ساحل الباطنة، وبعض القبائل المؤيدة له في ساحل عُمان، وأصبح والياً على مسقط في عهد الإمام يعرب بن بلعرب، كانت بينه وبين محمد بن ناصر الغافري- زعيم الغافرية- وقائع عظيمة آخرها الحرب التي دارت بينهما بصحار، والتي قتل فيها خلف بن مبارك. للمزيد انظر: ابن رزيق، محمد بن حميد: الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان، تحقيق عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٨٤م، ص٢٩٨.

٣- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٦٧-٦٨.

٤- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٧٦.

ج- المرحلة الثالثة: الإمامة في عصر آلبوسعيد(١١٥٤- ١٢٠٧هـ/١٧٤١- ١٧٩٢م):

لم تكن الإمامة خلال هذه الفترة أداة للقيام بالفعل، وإنما كانت مكافأة لفعل انتهى، فعندما بويع ناصر بن مرشد اليعربي بالإمامة إنما بويع لتوحيد الصفوف وطرد البرتغاليين، أما أحمد بن سعيد فقد بويع مكافأة له بعدما طرد الفرس من البلاد، وعلى العموم فكلا الحالتين تدخل ضمن المفهوم السياسي الوطني.[١]

كما نجد تشابهاً من حيث المبدأ بين اختيار الأئمة في عهد اليعاربة بعد وفاة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، وفي مطلع عهد آلبوسعيد، حيث طبق مبدأ الوراثة في الإمامة رغم البيعة، فكانت البيعة لابن الإمام. فبعد وفاة الإمام سلطان بن سيف(الأول) اليعربي بويع ابنه بلعرب بن سلطان اليعربي، غير أن أخاه سيف بن سلطان (الأول) الملقب" قيد الأرض" انقلب عليه وحاربه وانتصر عليه وبويع إماماً على عُمان، وبعد وفاته بويع ابنه سلطان بن سيف (الثاني)، وبعد وفاته انقسم اليعاربة وأهل عُمان إلى فريق مؤيد لبيعة ابنه الصغير سيف بن سلطان (الثاني)، وفريق آخر مؤيد لبيعة المهنا بن سلطان، وكان مقتل الإمام المهنا بداية الحرب الأهلية في عُمان، وكذلك الأمر في عهد آلبوسعيد فقد بويع سعيد بن أحمد بالإمامة بعد وفاة أبيه، غير أن آلبوسعيد انتقلوا بعهدها من نظام الأئمة إلى نظام السادة فالسلاطين، مما مهد السبيل لبدء الصراع بين نظامي الإمامة والسلاطين في عهد الدولة آلبوسعيدية.

تجب الإشارة هنا إلى أن صحة عقد الإمامة التي استطاع أحمد بن سعيد آلبوسعيدي الاحتفاظ بها كانت موضع الشك من قبل بعض العلماء الإباضيين، لذلك نجد أن حكام آلبوسعيد، منذ وصولهم إلى الحكم أخذوا يبحثون عن سند لدعم قوتهم في وجه المنافسين لهم.[٢]

ويمكن توصيف المراحل الثلاث التي مرت بها الإمامة في عُمان وتقسيمها على الشكل التالي:

المرحلة الأولى، كانت مرحلة إمامة إباضية بامتياز، تم خلالها صياغة الدستور ووضع الأطر القانونية والتشريعية، ودخل فيها نظام الإمامة في صراع مع الجبابرة سواء مع حكام الدولتين الأموية والعباسية، أو مع الجبابرة من ملوك عُمان كما حصل في عهد ملوك النباهنة.

١- الوسمي، خالد ناصر:المرجع نفسه، ص٨٠.

٢- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا"١٧٤١-١٩٧٠"، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠م، ص٧٩.

المرحلة الثانية، يمكن أن نطلق عليها مرحلة الإمامة الوراثية في الحكم، حيث قبل الإباضية خلال هذه المرحلة بتوارث السلطة في ظل قيام البيعة والاختيار في إطار وراثي بعد وفاة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، وتطبيق التعاليم الإباضية في المجتمع في عهد دولة اليعاربة.

المرحلة الثالثة، وهي مرحلة توارث السلطة على أساس نظام الإمامة لفترة قصيرة، ونظام السادة والسلاطين في عهد آلبوسعيد، وظهور الجناح المعتدل للإباضية على الساحل العُماني، وتجدد الصراع بين تياري الأئمة والسلاطين.

ثالثاً: مؤسسات الحكم والإدارة عند الإباضية:

١- مؤسسة الإمامة(مهامها وصلا حياتها):

على الرغم من أن مؤسسات الإمامة لا تعمل بموجب نصوص دستورية، أو قوانين مكتوبة، إلا أنها كانت تعمل طبقاً لقواعد نظام الإمامة القائم على الأعراف والتقاليد التي اكتسبها هذا النظام على امتداد تاريخه الطويل، والتي لا يمكن تجاوزها، وضمنت هذه المؤسسات، ولفترة زمنية تزيد عن ألف عام الاستقرار والأمن الجماعي، ودوام نظام الإمامة، واستمراره.[١]

وتتشكل الإدارة السياسية في دولة الإمامة من:

آ- **الإمام:** يُعدُّ الإمام قمة هرم السلطة السياسية والدينية عند الإباضية، يساعده جهاز سياسي وإداري متكامل، ويتم اختياره وفق نظام البيعة، ومن شروط مبايعة الإمام عند فقهاء الإباضية أن يكون"رجلاً بالغاً حراً عاقلاً ليس بأعمى ولا أصم ولا أخرس فصيحاً بالعربية صحيحاً، وأن يكون من أهل العلم والورع في الدين"، ويتم انتخاب الإمام من قبل العلماء"أهل الحل والعقد" بطريقة الشورى، ثم تأخذ البيعة بين الإمام والرعية شكل العقد، ويكون للإمام فيه الطاعة من الرعية، بشرط عدم إخلاله بالعقد وقيامه بكل مسؤولياته، أما إذا أخلّ بمسؤولياته فالرعية والعلماء في حِلٍ من العقد. [٢] وتمر عملية انتخاب الإمام بسلسلة من الإجراءات، تبدأ باجتماع جمهور من القادة الدينيين والسياسيين، وعادة يكون هذا الاجتماع في نزوى العاصمة

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٧٨.

٢- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص١٠٧.

التقليدية للإمامة، ويترأس الاجتماع أحد العلماء لإجراء المباحثات، فإذا اتفق المؤتمرون على ترشيح رجل معين منحوه ولاءهم، وتعدُّ هذه الخطوة المرحلة الأولى في انتخاب الإمام. أما المرحلة الثانية، فتتمثل في إعلان البيعة على الناس مع الإشارة إلى نوع الإمامة من حيث هي إمامة شراء أو دفاع أو إمامة الضعيف الذي عليه العودة في كل أمر إلى كبار العلماء من أهل الحل والعقد، واستشارتهم في كل شأن من شؤون الإمامة.[١]

من الواضح أن علماء الدين والفكر الإباضي يتمتعون بمكانة سامية في نفوس العمانيين، وقد أسهمت هذه المكانة الدينية في تدعيم السلطة السياسية لرجال الدين، وتأثيرهم الكبير في سير شؤون الإمامة، وتنصيب الأئمة وخلعهم، وتتجلى سلطة الإمام في الحكم وفق الشريعة الإسلامية كما تفسرها الإباضية، ولا يتمتع الإمام بمنزلة خاصة ترفعه عن سائر المسلمين، وهو محاط بالعلماء والفقهاء، ومن واجبه ألا يتخذ أي قرار دون استشارتهم، وليس للإمام عند الإباضية حصانة، فهو مسؤول عن إجراءاته والقرارات التي يتخذها، فإذا اتخذ قراراً مخالفاً للشريعة وجب عليه التوبة ودفع الدية من ماله الخاص، وبعكسه فإن اجتهاده هذا قد يفسّر على أنه استبداد وظلم، ولا يمكن عزل الإمام دون عذر مشروع، كما أن الأمر يختلف بالنسبة لإمامة الشراء وإمامة الدفاع، فإن شروط عزل أو استقالة الثاني أسهل من الأول، ويلاحظ أن غالبية الأئمة الإباضية كانوا على الدفاع، وقد جوز الإباضية التُّقية في مرحلة الكتمان مستندين إلى ممارسات أئمة الدعوة في البصرة مثل جابر بن زيد، وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة.[٢]

ويشير محمد بن عبدالله السالمي إلى الطريقة التي يسير عليها الأئمة في عُمان بالقول:" نظام الحكم في الداخل الشريعة المحمدية، يسير إمامهم بسيرة الخلفاء الراشدين المهديين، وينظر أهل الحل والعقد من رجال العلماء وقت استطاعتهم للظهور، فيختارون من تتوفر فيه الكفاية والشروط المطلوبة، يبايعونه على طاعة الله ورسوله، غير ناظرين في ذلك إلى بيت أو قبيلة، بل إلى ما في الشخص من المقدرة والكفاية، ويستندون إلى قاعدة وضعها القرآن الكريم"إن أكرمكم عند الله اتقاكم"، ولا يقبلون ولاية عهد يجعلها الأول لابنه وأخيه، إذ ليس المسلمون قطيع غنم فيورث.[٣]

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٥٨.

٢- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه ، ص١٠٧.

٣- المرجع نفسه، ص١٠٧.

وقد طبق العمانيون هذا المبدأ" الشورى والإجماع" على مستوى الإمامة والدولة والمجتمع منذ القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد، وبما أن الأساس الذي تبنى عليه الديمقراطية هو الشورى والانتخاب الحر الذي يجري دون أي تأثيرات خارجية أو داخلية، يمكن القول حسب هذا المفهوم إن التجربة العُمانية في هذا المجال هي أطول تجربة ديمقراطية عرفتها البشرية.

ب- المجلس الأعلى:

يترأسه الأمام، ويساعده في إدارة شؤون الإمامة كبار العلماء الإباضيين، وزعماء القبائل البارزين، ويمثل هذا المجلس السلطة التشريعية والمذهبية في نظام الإمامة، ويصل عدد أفراد المجلس إلى خمسة عشر عضواً،[١] ويتولى الإمام رئاسة جلساته، لكنه لا يقضي أمراً ما لم يأخذ رأي المجلس، وتؤخذ القرارات بالأكثرية، وعن طريق أعضاء هذا المجلس وإشرافهم يتم انتخاب الإمام أو خلعه، وهم المسؤولون عن مراقبة كل شؤون الإمامة.[٢]

ج- الولاة:

يتم تعيين الولاة من قبل الإمام على المناطق التابعة للإمامة، حيث تقسم دولة الإمامة إلى العديد من الولايات التابعة للمركز(العاصمة) في الرستاق أو في نزوى (العاصمتان التقليديتان للإمامة)، وعلى رأس كل ولاية كان الإمام يعين والياً من قبله، ويتمتع هؤلاء الولاة بكل صلاحيات الإمام في نطاق ولاياتهم في المجالات الإدارية والمالية والعسكرية، ويخضع الوالي لرقابة محلية شبيهة بتلك التي يخضع لها الإمام في مركزه من قبل جماعة من الشراة التي تراقب الوالي وتشرف على أعماله، وإن هذه المراقبة لا تحد من صلاحياته، لكن تساعده على عدم الانحراف وتطبيق نصوص الشريعة الإسلامية، ويكون مقر الوالي في قلعة أو حصن، ويتقاضى راتباً أو مكافأة، ويكون له جهاز عيون يتعرف من خلاله على أحوال الرعية، وخصوصاً في تطبيق فريضة الزكاة ووجوه إنفاقها.[٣] ويُحاط الوالي بالوجهاء المحلّيين والعلماء ورؤساء القبائل، ويؤلف مجلساً استشارياً تقليدياً يكون له دوراً رائداً في إدارة شؤون الولاية، ومساعدة الحكومة في مهامها. ففي كل ولاية يوجد مجلس استشاري مستقل، يتألف

١- الوسمي، خالد ناصر:المرجع نفسه، ص١١٢.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٧٨-٧٩.

٣- الوسمي، خالد ناصر:المرجع نفسه، ص١١٣. للمزيد حول إدارة الإمام لمناطق عُمان. انظر الملحق(٢٢)، ص٢٦٦-٢٧١.

من وجهاء ورؤساء قبائل يمثلون السلطة المحلية، ويمكن أن يُعدّ ممثلاً شرعياً للجماعة، وأن يتمتع في بعض الحالات الطارئة بنوع من السلطة التشريعية. ويحق لسكان الولاية رفض الوالي الذي يعين عليهم شريطة أن يكون الرفض معلّلاً بأسباب مناسبة ومقنعة للإمام ولمجلس الشورى. ويجري تعيين الولاة على نمط بيعة الإمام، وهذه الإلتزامات توفّق بين مسؤوليات الوالي وواجبه حيال سكان منطقته من جهة، ومسؤوليات الإمام من الجهة الأخرى.[١]

ويمثل رفض سكان الولاية للوالي المعين عليهم من قبل السلطة المركزية في حال عدم الرضا عن قراراته وإجراءاته التي يتخذها بحقهم، أحد وجوه الاعتدال والمرونة في مؤسسات الحكم لدى الإباضية، وضرورة تطبيق مبدأي الشورى والاختيار الملازمين للشخصية العُمانية منذ قيام الإمامة الإباضية على أرضها، وبالتالي فإنه أحد وجوه الديمقراطية الإسلامية العُمانية. وتتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث عند التصدي لدراسة مؤسسات الحكم والإدارة عند الإباضية، في ندرة المصادر والمراجع المتخصصة، وأغلب ما طرح في هذا المجال كان يمثل وجهة نظر شخصية، وقد تعرفنا على طريقة اختيار الولاة وتعيينهم ومهامهم، من خلال الاطلاع على بعض النصوص، حول تعيين والٍ أوعزله من قبل الإمام، والتي أعطتنا صورة واضحة لصلاحيات الوالي وعلاقاته مع السلطة المركزية في حكومة الإمامة والمتمثلة بالمجلس الأعلى.

د- القضاة:

يُعين القضاة من قبل الإمام، يختارهم من أهل الحل والعقد ومن رجالات الدين المتفقهين بالشريعة الإسلامية وفق المذهب الإباضي، ولهم سلطات واسعة في تسيير شؤون الإمامة، ويتم تعيين القضاة دون بيعة أو احتفال خاص، ومن المحتمل أن يوصي العلماء من أعضاء المجلس الأعلى المحيطين بالإمام بفلان أو فلان قاضياً. ويتمتع القاضي باستقلال واضح في كل قراراته واجتهاداته، وتوزيع الصلاحيات القضائية بين الإمام والقاضي نسبي. فالعلاقات بين الأفراد تنظر من جانب القضاة، أما الخلافات بين القبائل فهي من اختصاص الإمام، ويستطيع القاضي إصدار أحكام بالموت، لكن التنفيذ لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الإمام.[٢]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٨٠.

٢- فوزي، فاروق عمر: المرجع نفسه، ص٣٤.

ويذكر الشيخ السيابي[١]، بأن عُمان كانت تشتمل على أكثر من أربعين ولاية في عصره يحكم كل ولاية منها والٍ وقاضٍ، أو أحدهما، ينفذان فيها حكمهما بشرع الله، ويحكمان على القوي والضعيف، ويستمدان قوتهما من الحاكم الأعلى.[٢]

ويعود استقلال هيئة القضاء ونزاهتها في حكومة الإمامة، إلى أن هذه الهيئة كانت مكونة من كبار علماء الفكر الإباضي من" أهل الحل والعقد" الذين يتمتعون بسلطات تشريعية واسعة، وفي مراقبة شؤون الحكم. أضف إلى ذلك فإن هذا الاستقلال يعبر عن مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في الدستور الإباضي لحفظ حقوق المواطن وتطبيق العدالة بين كافة عناصر الشعب. حتى إذا كان الطرف الثاني الإمام نفسه، وخير مثال على تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون واستقلال القضاء، قصة البدوي الذي تقدّم إلى القضاء بشكوى ضد الإمام محمد بن عبدالله الخليلي(١٣٣٨-١٣٧٤هـ/١٩١٩-١٩٥٤م) في الخلاف المتعلق بمسألة الجمل، فطلب القاضي من الإمام المثول أمام القضاء، وقد ربح البدوي هذه الدعوة.[٣]

هـ- المجلس العام:

ويضم أعضاء مجلس الشورى بالإضافة إلى الولاة وزعماء العشائر، ويتدارس هذا المجلس المواضيع التي يعرضها عليه الإمام، أما القرارات المهمة فلا تؤخذ إلا بعد أن يستشير رؤساءُ القبائلِ قبائِلِهم بها، وهكذا فإن الشعب يشترك بالمسؤولية في القرارات المهمة مع قادته.[٤]

٢- مجالس الإدارة السرية عند الإباضية:

وأخيراً لابد من الإشارة هنا إلى أن نظام الإمامة عند الإباضية عرف في بداية الدعوة ثلاثة أنواع من المجالس السرية التي أوجدت زمن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وهي:

١- السيابي: هو الشيخ سالم بن حمود بن شامس بن خميس بن علي بن عبيد السيابي، ولد في قرية غلا من أعمال بوشر١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، تسلم العديد من المناصب القضائية والإدارية في ولايات عُمان، له مؤلفات كثيرة تزيد عن الخمسين في الفقه وأصول الدين والتاريخ، ومن أشهرها، كتابه " عُمان عبر التاريخ"، و" العنوان في تاريخ عُمان". للمزيد انظر: السيابي، سالم بن حمود: عُمان عبر التاريخ، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د . ت، ص٥.

٢- السيابي، سالم بن حمود، عُمان عبر التاريخ، سلطنة عُمان، د . ت، ص٦١.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٨١.

٤- المرجع نفسه، ص٧٩.

أ- المجالس العامة السرية:

لم تكن هذه المجالس مقصورة على جماعة معينة، بل إن الدخول إليها مباح لأي شخص من أهل الدعوة، ولم يكن لهذه المجالس برنامج معين، بل كان الأعضاء يجتمعون في أماكن سرية يتلقون دروساً في العقيدة، وإرشادات من كبار المشايخ، وينشط مثل هذا النوع من المجالس عند الإباضية عندما يُحّكمون من قبل مخالفيهم، أو في البلدان التي يكون عددهم فيها قليلاً ولا يستطيعون إقامة إمامة الظهور، والهدف من عقد هذه المجالس هو الحفاظ على العقيدة الإباضية، والتواصل بين قيادات المذهب وقواعده الشعبية.

ب- مجالس المشايخ:

تختص هذه المجالس بزعماء الحركة الإباضية، وفي هذه المجالس تقرر السياسة التي يجب على أهل الدعوة إتباعها، وبصورة أدقّ، فإن هذه المجالس عبارة عن مراكز تخطيط وتنظيم لحركة ثورية سرية، ولا يجوز لغير الإمام وكبار العلماء حضور هذه المجالس، وقد لعبت مجالس المشايخ دوراً مهماً في الحفاظ على الحركة الإباضية وتوجيه سياساتها عبر المراحل المختلفة التي مرّت بها.

ج- مجالس حملة العلم:

حيث كان الدعاة من مختلف الأمصار يتلقون العلم وأصول الدعوة وتعاليمها مباشرة من الإمام، وكان حملة العلم يختارون عادة من أهل الولايات التي يرّسلون إليها، لاختيار الظروف الملائمة والأماكن المناسبة لإقامة مراكز الدعوة، ونشر أفكارهم ومعتقداتهم في تلك البلاد، وقد نجح حملة العلم في إعلان إمامة الظهور في بعض المناطق التي انتشرت فيها الدعوة الإباضية مثل اليمن وطرابلس الغرب بالإضافة إلى عُمان.[1]

غير أن هذه الأنواع من المجالس لم يعد لها وجود في نظام الإمامة في عُمان منذ بداية عهد اليعاربة وحتى اليوم.

١- خليفات، عوض: المرجع نفسه، ص١٠٦-١٠٨.

خامساً: التغيّرات التي طرأت على نظام الإمامة في أواخر حكم اليعاربة:

١- الأسباب التي أدت إلى ظهور التغيّرات في نظام الإمامة:

بعد أن وصل اليعاربة إلى السلطة في عُمان تمكنوا من توحيد المناطق الداخلية، وحرروا المناطق الساحلية من سيطرة البرتغاليين، غير أنهم لم يتمكنوا من احتكار النفوذ السياسي في الخليج العربي، فقد واجه النفوذ العماني تحديات تكمن في نجاح اليعاربة بدعم المصالح السياسية والاقتصادية، مما سبب لهم مشكلات كبيرة لم يستطيعوا التغلب عليها، وإذا كانت الإمامة في السابق قد استطاعت أن تحافظ على وجودها عن طريق السياسة الدينية المحافظة التي كانت تسير عليها، ووقوفها ضد كل محاولة للتغيير داخل المجتمع الإباضي الذي تحكمه، فإن هذه الفلسفة لم تعد تصلح أساساً عملياً لدولة تهدف إلى إقامة إمبراطورية تجارية واسعة، ومجتمع من تجار ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولهذا تغير طابع الإمامة، وإن كان بالقوة، بعد سيطرة اليعاربة على الأجزاء الساحلية من عُمان، وبدأت تقاليد توارث الحكم عند اليعاربة، باختيار الإمام خلفاً له، ولا شك بأن مثل هذا التقليد كان يتعارض مع المبادئ الأساسية للإباضية(مبدأ الشورى في اختيار الإمام)، وهكذا فإن المتغيرات المستجدة أدت إلى أزمة حادة في البلاد.[١]

فبعد وفاة الإمام سلطان بن سيف(الأول) اليعربي عام(١٠٨١هـ/١٦٧٠م)، بدأت سلسلة من المنازعات الأسرية على الحكم بين ابنه الإمام بلعرب بن سلطان وشقيقه سيف بن سلطان ، ودارت العديد من المعارك بينهما انتهت بانتصار سيف بن سلطان ومبايعته بالإمامة، حيث ازدهرت عُمان في عهده، ثم بويع بالإمامة من بعده لابنه سلطان بن سيف (الثاني) الذي شكلت نهاية حكمه بداية عصر جديد لم تشهده الإمامة من قبل، بدأ فيه الصراع الأسري على الحكم، وقاد عُمان إلى حرب أهلية طاحنة ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء عُمان، وظهرت خلال هذه الحرب متغيرات عديدة كان من أهمها ظهور التكتلين السياسيين الغافري، والهناوي .[٢]

بالتوازي مع المتغيرات التي طرأت على نظام الإمامة في عُمان في عهد اليعاربة، وبسببها، تمكن اليعاربة من خلال توحيد عُمان الساحل والداخل من وضع بداية لعصر جديد، أصبحت فيه

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٦٧.

٢- فيليبس، وندل: المرجع نفسه، ص٥٧.

الإمامة قوة اقتصادية وبحرية كبيرة، ورافق هذه التطورات عملية أخرى وهي تحويل الإمامة إلى معقل آخر من معاقل المذهب الإباضي المعتدل. غير أن موقف المحافظين الذين أبوّا التخلي عن موقفهم بسهولة فجّر اضطرابات داخلية خطيرة في عشرينيات القرن الثامن عشر أدت إلى انشقاق الجماعة إلى فريقين ظلّت خلافاتهما تستنزف إمكانيات البلاد وقواها فترة من الزمن، تمثلت بالحرب الأهلية في عُمان، التي أدت في النهاية إلى انهيار حكم اليعاربة، وصعود أسرة جديدة إلى سدة الحكم، هي الأسرة آلبوسعيدية.[١]

٢- ظهور التكتلين الهناوي والغافري والحرب الأهلية في عُمان(١١٣٣-١١٥٤هـ/١٧٢١-١٧٤١م):

لم يكن التنافس بين القبائل العُمانية حالة خاصة في أواخر عهد اليعاربة، بل كان له جذوره الضاربة في عُمان، فقد بدأ هذا التنافس عندما وفدت للمرة الأولى قبائل من الجنوب وقبائل من الشمال، كجزء من الهجرة الشاملة التي قام بها العرب إلى ساحل الخليج العربي قبل الإسلام، فقبائل الجنوب من قبائل اليمن الجنوبية(القحطانيون)، وقبائل الشمال(العدنانيون) جاؤوا إلى عُمان من شمال وأواسط الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام ببضعة قرون. ظل العداء القحطاني- العدناني مستعراً على امتداد ألفيّ عام من التاريخ، كان الشماليون يسيطرون على الشمال الغربي من عُمان، بينما سيطر اليمنيون على الجنوب الشرقي منها"[٢] وقد اندرج كل من هذين العنصرين منذ أوائل القرن الثامن عشر تحت كتلتين سياسيتين هما: التكتل الهناوي والتكتل الغافري[٣]، وأن كل قبيلة كبيرة أو صغيرة كانت قد انضمت إلى أحد هذين الحزبين السياسيّين، ولكل منهما زعامات خاصة به في أنحاء عُمان.[٤]

كان الحزب الهناوي يضم قسماً كبيراً من القبائل اليمنية، بينما كان الغافري يضم غالبية من القبائل الشمالية العدنانية. أضف إلى ذلك الاختلاف المذهبي، فبينما كان الحزب الهناوي

١- لاندن، ر. ج: المرجع نفسه، ص٦٨.

٢- عبدالله، محمد مرسي: إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى، القاهرة، ، ط١، ١٩٧٨، ج١، ص٦٣.

٣- أي قبيلة تتعصب لمحمد بن ناصر الغافري فهي غافرية، وأي قبيلة تتعصب لخلف بن مبارك الهنائي فهي هناوية، ولا اعتبار مثلاً للنسب، فتلك قبيلة قحطانية، وتجدها غافرية، وتلك قبيلة عدنانية وتجدها هناوية على التعصب القبلي المزعوم، أوالنكد المشؤوم، وهكذا انقسم أهل عُمان إلى غافرية وهناوية في ذلك العصر الرهيب. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد، ملامح من التاريخ العُماني، مكتبة الضاوي للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عُمان، ط٣، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص١٥٧.

٤- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"، ج١، ص٣٤٣.

بأغلبيته إباضياً، كان الحزب الغافري إباضياً وسنياً، وكان انقسام عُمان إلى غافرية وهناوية بلاءً عليها جرَّها إلى حرب أهلية وانقسامات عانت منها فترة طويلة من الزمن.[1]

إذاً لم يكن الصراع الداخلي في عُمان وليد أحداث القرن الثامن عشر، وإنما له جذوره الراسخة منذ القديم، وساعدت التطورات والمتغيرات الجديدة إلى إعادة انبعاثه بصورة قوية تتناسب مع الظروف الطارئة مع مراعاة خصائص كل مرحلة زمنية، حيث كانت المصالح السياسية والاقتصادية لكل حزب، ومحاولة الحصول على السلطة من ميزات الحرب الأهلية بين القبائل العُمانية في القرن الثامن عشر، مما يعني أن تطوراً كبيراً حدث خلال هذه الفترة، فلم تعد الولاءات الدينية والعصبيات القبلية هي المحرك الأساسي للحروب، وإنما ظهرت الولاءات السياسية والاقتصادية في القرن الثامن عشر، وهذا ما يفسر دخول قبائل غافرية في الصراع إلى جانب القبائل الهناوية، ودخول قبائل هناوية إلى الجانب الغافري، ويمكن تفسير ظهور هذه التكتلات بالنزعة القبلية، ومحاولة القبائل العُمانية التخلّص من سلطة أي حكومة مركزية يمكن أن تفرض نفوذها عليها، أو تنتقص من مصالحها وامتيازاتها. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قوة القبائل العمانية وكثرتها، وانتشارها في كل مناطق عُمان على اختلاف مذاهبها الدينية، وإرثها في الصراع السياسي في عُمان منذ أقدم العصور.

للتركيبة السكانية في المجتمع العُماني أثر كبير في شؤون الإمامة والولاية، فبالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه العصبيات والنعرات المذهبية، شهد تاريخ عُمان سلسلة طويلة من الانقسامات، والصراع على السلطة بين أفراد أسرة اليعاربة، الذين أخذوا يبتعدون شيئاً فشيئاً عن التمسك بمبادئ الإمامة، فمع بداية القرن الثامن عشر بدأت تقاليد توارث الحكم عند اليعاربة، وبدأ الصراع على السلطة بين الأخوة، وقد دفع هذا الصراع بالإمام سيف بن سلطان (الثاني) اليعربي إلى الاستنجاد بالفرس في عام(١١٥٠هـ/١٧٣٧م)، من أجل إخماد التمرد الذي كان يهدد حكمه، وكان نادر شاه يتحين مثل هذه الفرصة ليزيد من نفوذ دولته في الخليج العربي، ولهذا استجاب فوراً لطلب الإمام سيف بن سلطان الثاني، وبعث بجيش وأسطول إلى عُمان، وقد أسفر التدخل الفارسي عن احتلال الفرس للساحل العُماني، وشكل هذا التدخل بداية

١- شامس، سالم بن حمود: العنوان في تاريخ عُمان، سلطنة عُمان، د. ت، ص٣٣٨.

النهاية لحكم اليعاربة الذين لم ينجحوا بتسوية الخلافات القائمة بينهم، فسقط حكمهم، وبدأ عصر الأسرة آلبوسعيدية.[١]

خامساً: التغيّرات التي طرأت على نظام الإمامة في عصر آلبوسعيد:

١- الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة آلبوسعيدية:

تنسب الأسرة آلبوسعيدية إلى الأمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي الذي استطاع بفضل شجاعته وكفاءته أن يُصبح حاكماً لصُحار في أواخر عهد اليعاربة، حيث تمكن بعد فترة وجيزة من أن يصبح حاكماً لعُمان، بفضل مقاومة الاحتلال الفارسي وتحرير عُمان، وبفضل هذه الانجازات بويع إماماً. ويختلف المؤرخون في تاريخ مبايعته ويسوقون تواريخ مختلفة يمكن حصرها بين عامي(١١٥٤-١١٦٢هـ/١٧٤١-١٧٤٩م)، ويذكر المؤرخ ابن رزيق،[٢] في كتابه الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان أن الشعب كان يطيعه بسرور، وأن كل الألسن كانت تلهج بالثناء عليه.[٣]

لكن من المرجح أن يكون انتخاب أحمد بن سعيد ومبايعته بالإمامة بعد معركة فَرْق التي وقعت في عام (١١٥٤هـ/١٧٤١م) ، التي سبقتها وفاة الإمام سيف بن سلطان (الثاني) ومقتل الإمام سلطان بن مرشد اليعربي، حيث واجهت قوات أحمد بن سعيد آلبوسعيدي جيش الإمام بلعرب بن حمّير في هذه المعركة وقتلته، فأصبحت عُمان خلال هذه الفترة بدون إمام مما هيأ الظروف لاستلام أحمد بن سعيد الحكم ومبايعته إماماً.

عُرف عن الأمام أحمد بن سعيد مقدرته الفائقة على الحكم والإدارة الحازمة، وعلى الرغم من اتجاهه إلى تشديد قبضته على البلاد، إلا أن الظروف اضطرته إلى تشكيل نظام لا مركزي، حيث ترك اليعاربة والغافرية يمارسون نفوذهم على بعض الأقاليم العُمانية. أضف إلى ذلك ما

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٦٨.

٢- ابن رزيق: المؤرخ والأديب العُماني الشهير حميد بن محمد بن رزيق بن بخيت، الإباضي مذهباً، النخلي سكناً، ولد حوالي عام ١٧٨٣م، العام الذي توفي فيه الإمام أحمد بن سعيد مؤسس الأسرة آلبوسعيدية، له العديد من دواوين الشعر والمؤلفات في تاريخ الإباضية والتاريخ العُماني أشهرها: الصحيفة العدنانية، الصحيفة القحطانية، الفتح المبين في سيرة السادة آلبوسعيديين، والشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان. للمزيد انظر: ابن رزيق، حميد بن محمد: الفتح المبين في سيرة السادة آلبوسعيديين، تحقيق محمد مرسي عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، ط١، ١٩٧٧م، ص٥-١٠.

٣- ابن رزيق، حميد بن محمد: الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان، ص٣٧٢.

تعرض له أثناء حكمه من ثورات داخلية كلفته الكثير من المتاعب والجهود، وخاصة الثورة التي قام بها ولداه سيف وسلطان أكثر من مرة للسيطرة على الحكم مدفوعين من قبل بعض القبائل المنافسة التي كانت تسعى إلى مد نفوذها وسيطرتها. [١] ففي عام(١١٩٥هـ/شباط ١٧٨١م)، قام الأخوان سيف وسلطان باحتلال بركة، وقتلا والي الإمام، لكن الإمام أحمد بن سعيد سرعان ما تمكن من استعادة بركة وعفا عن ولديه. غير أن تمرداً آخر حدث في كانون الأول من السنة نفسها، إذ احتل سيف وسلطان قلعتي الجلالي[٢] والميراني[٣] في مسقط، وسجنا في قلعة الميراني أخاهما سعيداً. وقد استغل رحمة بن مطر القاسمي شيخ قواسم جلفار اضطراب الأوضاع الداخلية وتمرد ولديّ الإمام على أبيهما، فقام باحتلال الرستاق، لكن الإمام أحمد بن سعيد تمكن هذه المرة أيضاً من رفع الحصار المضروب على القلعتين، وعفا من جديد عن ولديّه، وتمكن من استعادة الرستاق التي تركها رحمة بن مطر القاسمي، ويشير لوريمر إلى الدور الكبير الذي لعبه القواسم، خصوم الإمام أحمد بن سعيد في دعم التمرد الذي قام به ولداه سيف وسلطان ضده. أما غباش فيذكر بأن مساندة القواسم لهذا التمرد كان بناء على طلب الابنين، حيث تجدد المشهد مرة أخرى بعد وفاة الإمام أحمد بن سعيد وتسمية ابنه سعيد بن أحمد خلفاً له، إذ طلب سيف وسلطان دعم القواسم مجدداً، لكن هذه المرة ضد أخيهما، وكادت الأزمات الداخلية أن تعصف بكيان الدولة الناشئة، وهكذا ورثت أسرة آلبوسعيد فيما ورثته عن اليعاربة ذلك النزاع الأسري والاضطراب الداخلي الذي وإن بدا واضحاً في عهد

١- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٧٨.

٢- قلعة الجيلالي: يطلق عليها أحياناً " كوت الجيلالي" أو " الكوت الشرقي". وجاءت لفظة الجيلالي بعد احتلالها من قبل القائد الفارسي(جلال خان) عام(١١٥٠هـ/١٧٣٧م). شيدت القلعة على أنقاض بناء قديم بعد احتلال البرتغاليين لمسقط، ويعود تاريخ تشييدها إلى عام(٩٩٤هـ/١٥٨٦م). حظيت القلعة باهتمام حكام عُمان، وجددها اليعاربة بين عامي (١٠٦٨-١٠٧٠هـ/١٦٥٧-١٦٥٩م)، ثم جددها الأمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي بين عامي (١١٦٨-١١٧٠هـ/ ١٧٥٤-١٧٥٦م) انظر: عُمان في التاريخ، دار أميل للنشر، لندن، الطبعة الأولى١٩٩٥م، ص٢٦٦-٢٦٨.

٣- الميراني: يطلق عليها أحياناً " كوت الميراني" أو " الكوت الغربي" وجاءت لفظة الميراني بعد احتلالها من قبل القائد الفارسي (ميران خان) عام(١١٥٠هـ/١٧٣٧م) شيدت القلعة على أنقاض بناء قديم بعد احتلال البرتغاليين لمسقط، ويعود تاريخ تشييدها إلى عام(٩٨٦هـ/١٥٧٨م). جددها اليعاربة في عهد الإمام سلطان بن سيف عام (١٠٨٠هـ/١٦٥٠م) ثم أعيد تجديدها في عهد الأمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي بين عامي(١١٦٨-١١٧٠هـ/١٧٥٤-١٧٥٦م). انظر: عُمان في التاريخ، ص٢٦٨.

الأمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي، فقد كان أكثر وضوحاً، وأعمق تأثيراً وخطورة في عهد خلفائه من بعده.[1]

كانت الفترة التي تلت وفاة الإمام أحمد بن سعيد عام(١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م)، حاسمة في التاريخ العُماني الحديث، ظهرت خلالها خارطة سياسية وطنية جديدة، وانتخب ابنه الرابع سعيد إماماً، لكنه لم يكن رجل دولة، في وقت كانت فيه عُمان تجتاز مرحلة مهمة من تاريخها، وكان أحد أبرز المآخذ عليه أنه أعطى سلطات كبيرة لابنه حمد، حيث كان يمارس سلطة حاكم بمجرّد أنه ينتمي إلى أسرة آلبوسعيد. وقد اتخذ السيد حمد القرار التاريخي بنقل العاصمة من الرستاق(العاصمة التقليدية الثانية للإمامة بعد نزوى) إلى مسقط، لتصبح منذ ذلك الوقت العاصمة السياسية والتجارية للبلاد، وقد كرّس هذا القرارأول انفصال بنيوي بين النظام السياسي والنظام الديني، وعرّض العاصمة الساحلية الجديدة للنفوذ السياسي والعسكري والثقافي الأجنبي. لكن عهد حمد لم يطل، إذ توفي في السنة نفسها التي تولى فيها السلطة في عام(١٢٠٧هـ/١٧٩٢م)، فتجدد الصراع على السلطة بين والده سعيد الذي بقي وحيداً في الرستاق، وأخويّه قيس وسلطان، وبخاصة سلطان الذي برز كمنافس قوي في تلك المرحلة، وتمكن من أن ينتزع السلطة من منافسيه، غير أن وصول سلطان بن أحمد، لم يمنع من تجدد الصراعات الأسرية، مما أفسح المجال أمام السعوديين لاحتلال بعض المقاطعات العُمانية في الظاهرة والبريمي، مستغلين ما وصلت إليه المقاطعات الداخلية من الفوضى والتدهور، وانشغال حكام مسقط بتثبيت مركزهم على الساحل، وقمع ما يعترضهم من حركات مناوئه.[2]

تجدر الإشارة هنا إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين المؤرخين حول القرار الذي أتخذ بشأن نقل العاصمة إلى الساحل، هل كان بقرار من السيد حمد بن سعيد الذي أصبح الحاكم السياسي في مسقط، أم أن هناك تأثيرات خارجية لعبت دورها في اتخاذ هذا القرار؟

لاشك بأن هناك تأثير خارجي في اتخاذ قرار نقل العاصمة من الرستاق إلى مسقط، يعود لوجود القوى الاستعمارية(في مياه الخليج العربي وبحر العرب) الساعية للحصول على مناطق نفوذ لها في هذه المنطقة، لاسيما بريطانيا التي كانت تسعى للسيطرة على كل المواقع المهمة على طريق الهند لتأمين مواصلاتها البحرية، لذلك فإن حكام الساحل اصطدموا بهذه القوة،

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٣٣.

٢- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٧٩-٨٠.

وخاصة بشركة الهند الشرقية البريطانية التي كان لها دوراً في اتخاذ هذا القرار للحصول على الامتيازات، وإبعاد تأثير القوى الأخرى ومنعها من السيطرة على هذه المنطقة.

وخلال اللقاء الذي عقد بين ورثة السلطة بعد وفاة السيد حمد بن سعيد في عام(١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م)، في ميناء بركة الصغير، ونتيجة تمرد سلطان وقيس أولاد الإمام ضد أخيهما سعيد، تم عقد اتفاق يتعلق بتقسيم عُمان، تضمن ثلاث نقاط رئيسة. فسعيد، (الأمام الرسمي) بقي في الرستاق، في حين استولى سلطان على السلطة في منطقة مسقط، واتخذ قيس منطقة صُحار مركزاً لسلطته، وهكذا خرجت دولة عُمان الموحدة من المسرح السياسي، وقد لعب المحيط الجغرافي، دوراً مهماً في تثبيت الصيغة السياسية الجديدة في عُمان، ووجدت البلاد نفسها مقسومة بشكل دائم إلى منطقتين شبه منفصلتين، على الرغم من عدم وجود حدود جغرافية واضحة، وفي ظل وجود سلطة واحدة، إذ بقيت الحركة الإباضية في القسم الداخلي، ومركزها في نزوى والرستاق، وأشرف السلاطين على منطقة الساحل، التي كانت تشمل صور وصُحار وجعلان ومسقط والمطرح وساحل الباطنة، وجعلوا من مسقط عاصمتهم الدائمة، ومع مرور الأيام تحول الانقسام السياسي، إلى انقسام وطني وثقافي واجتماعي، واندست بريطانيا في الوسط لتعمّق من هوة الانفصال والتباعد بين الطرفين.[١]

تعمّق الانفصال بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية بسبب المنازعات الأسرية، ومنذ ذلك الوقت بدأ ظهور السلطنة ومقرها مسقط إلى جانب الإمامة ومقرها الرستاق، وأصبح الخلاف بين الإباضيين المحافظين في المناطق الداخلية، والإباضيين المعتدلين في المناطق الساحلية من خصائص التاريخ العُماني، ويعدُّ الخلاف بين الطرفين خلافاً على إهمال المعتدلين لبعض التطبيقات في العقيدة الإباضية، وليس في التطبيقات نفسها، كما يرى المحافظون، وظلت الكفة تتأرجح باستمرار بين الطرفين، غير أن الفترات التي ظهرت فيها الإمامة كقوة، وظهر نفوذ علمائها هي الفترات التي ساد فيها نفوذ المحافظين، بينما الفترات التي ازدهرت فيها الحركة الملاحية والتجارية هي الفترات التي ساد فيها نفوذ السلاطين المعتدلين والمنفتحين على المؤثرات الخارجية، وحتى القرن السابع عشر كانت عُمان خاضعة لنفوذ الإمامة إلى حد كبير، بينما تحول التيار منذ ذلك الوقت لصالح سلاطين مسقط.[٢]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٣٨-١٣٩.

٢- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٦٢-٦٣.

٢-الانتقال من عصر الأئمة إلى عصر السادة:

ينقسم التاريخ العُماني الحديث إلى مرحلتين متداخلتين تداخلاً شديداً، وإن اختلف المؤرخون حول بداية ونهاية كل مرحلة منهما.

ففي حين يرى حسين عبيد غانم غباش، أن المرحلة الأولى تتمثل بنظام الإمامة الذي انتهى مع الدولة اليعربية إبان الحرب الأهلية(١١٣٣-١١٥٤هـ/١٧٢١-١٧٤١م)،والمرحلة الثانية، والتي تتمثل بنظام السلطنة الذي بدأ مع عهد الإمام أحمد بن سعيد عام (١١٤٨-/١٧٤١م)، حيث أخذ أول انفصال بنيوي بين النظامين السياسيين يرى النور خلال هذا العهد، علماً بأن الثقافة الإباضية ظلت سائدة في البلاد ككل.[١] فإن فريقاً آخر ومنهم المؤرخ العُماني الشهير ابن رزيق، يرى أن مرحلة الإمامة تمتد حتى عام(١٢٠٧هـ/١٧٩٢م)، وبالتالي يعدّ عهد الإمام أحمد بن سعيد وابنه الإمام سعيد امتداداً لمرحلة نظام الإمامة.[٢]

وقد شهد عهد الإمام أحمد بن سعيد تحولات واتجاهات جديدة في المجتمع العُماني، حيث تم في هذا العهد التخلي شيئاً فشيئاً عن التمسك بتقاليد الإمامة المحافظة، وأسهم في إرساء هوية سياسية وطنية وثقافية جديدة تتلائم مع المستجدات التي طرأت على الساحة العُمانية، ففي ظل هذه السلطة أمكن أن ينمو ما اتفق على تسميته، لدى المؤرخين غير العُمانيين، بالجناح المعتدل للإباضيين من خلال الانفتاح على الخارج، والابتعاد عن النموذج التقليدي للإمامة، كذلك فإن الإمام أحمد بن سعيد هيأ أبناءه لخلافته في الحكم، من خلال مشاركتهم في الحكم، وتوليهم حكم الولايات المهمة، لذلك فإن هذه المعطيات الجديدة في ظل النظام السياسي الذي أوجده الإمام أحمد بن سعيد، وجّه التاريخ العُماني إلى منحى مغاير وضع البذور الأولى لعملية الانتقال من مرحلة حكم الإمامة إلى حكم الأسياد والسلاطين في عُمان، وقد تعمّقت هوة الانفصال بين النظامين السياسيين أكثر في عهد خلفاء الإمام أحمد بن سعيد.[٣]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٢٧.

٢- ابن رزيق، حميد بن محمد: الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان، ص١١-١٢.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٣٣-١٣٥.

وكان لنقل العاصمة من الداخل إلى الساحل أثره البالغ على مجريات الأمور وتعميق هوة الانفصال بين الساحل والداخل، وتكريس نظامين مختلفين سياسياً وأيديولوجياً كواقع جديد فُرض على الساحة العُمانية، وفي ذلك يقول لوريمر تعقيباً على نقل العاصمة إلى مسقط:

" لقد أتاح نقل العاصمة من الداخل إلى مسقط الفرصة لحكام الساحل لكي يحتفظوا بمنزلتهم بوسائل القدرة العسكرية والسياسية، ووضعت في متناول أيديهم دخلاً مضموناً من الرسوم الجمركية، غير أنها عرضتهم مع ذلك لتأثير حضارة أجنبية غريبة، أسهمت في ابتعادهم عن القبائل العُمانية في الداخل، وقللت من شعبيتهم بين رعاياهم في تلك المناطق" .[١]

لذلك كان على حكام الساحل بعد أن تخلوا عن لقب الإمامة أن يبحثوا عن لقب آخر يتخذونه لأنفسهم، فاتخذوا لقب السيد لتمييز الأسرة الحاكمة عن غيرها، ويبدو أن اتخاذ حكام الساحل للقب السيد، وخاصة في عهد السلطان سلطان بن أحمد(١٢٠٧-١٢١٩هـ/ ١٧٩٢- ١٨٠٤م)، لا يعني ادعاء الأسرة الحاكمة انتسابها إلى السلالة النبوية الشريفة، وإنما ليكون هذا اللقب موازياً للقب الإمام في الداخل العماني، خاصة وأن سعيد بن الإمام أحمد كان لا يزال على قيد الحياة، واحتفظ بهذا اللقب حتى وفاته في عام(١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م).

بوصول السلطان سعيد بن سلطان إلى السلطة في عُمان(١٢٢١-١٢٧١ هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م)، تبوأت مسقط مكانة مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي، فغدت في عهده مركزاً مهمًّا للتبادل التجاري في الخليج العربي والمحيط الهندي، وامتد نفوذ دولته من الجزء الجنوبي الشرقي لجزيرة العرب حتى السواحل الشرقية للقارة الإفريقية، ومنها إلى أواسط القارة[٢]. ويعزى الفضل في ذلك إلى النشاط التجاري والملاحي للعُمانيين في تلك الفترة، حيث تمكن السلطان سعيد بن سلطان من توثيق الروابط التجارية مع الدول الأخرى، فقد نجح في إيصال سفنه إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية في عام(١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)، والموانئ البريطانية في عام(١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م)، والموانئ الفرنسية في عام(١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م).[٣]

١- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٨٢.

٢- القاسمي، سلطان بن محمد: تقسيم الإمبراطورية العُمانية، مطابع دار البيان، دبي، ط٢، ١٩٨٩م، ص٢٦.

٣- حصاد ندوة عُمان في أمجادها البحرية، وزارة التراث القومي والثقافة، مطابع سجل العرب، سلسلة تراثنا، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ٥٩- ٦٠.

كما استغل السلطان سعيد الموارد الغنية لشرق إفريقيا استغلالاً جيداً، وقام في عام(١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) بنقل العاصمة من مسقط إلى زنجبار، وأصبحت عُمان من الدول المزدهرة في المنطقة، وخاصة في جزئها الغربي. إلا أن هذا الازدهار لم يعمر طويلاً، فقد شهدت الأيام الأخيرة من حكمه اضطرابات دامت عقداً من الزمن، تمثلت بتردي الأوضاع الداخلية في القسم الشرقي من إمبراطوريته، وقد تزامنت هذه الأوضاع مع توسع النفوذ السعودي في الأراضي العُمانية، وتجدد المحاولات الفارسية لانتزاع الموانئ التابعة لعُمان على الساحل الفارسي المطل على الخليج العربي.[١]

وتعود أسباب الاضطرابات وقيام الثورات في عُمان إلى استياء الإباضيين في الداخل من انفتاح السلطان سعيد بن سلطان على الخارج، فازداد الابتعاد بين الساحل والداخل وتوسعت الهوة بين آلبوسعيد وزعماء المقاطعات العُمانية، بسبب توسع السلطان سعيد بن سلطان في علاقاته مع القوى الخارجية، وخاصة البريطانيين، وتوقيعه اتفاقيات تتعلق بحظر تجارة الرقيق والسلاح، وفرض الضرائب الباهظة على تجارة الداخل.[٢]

ويتضح أن سبب المعاهدات خلال هذه الفترة إنما يعود إلى السياسة التي انتهجتها بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر لفرض سيطرتها على سواحل الخليج والجنوب العربي، وإبعاد التأثير الفرنسي، لاسيما بعد قيام فرنسا بإرسال حملتها إلى مصر(١٢١٣- ١٢١٦هـ /١٧٩٨-١٨٠١م)، واتصال نابليون بأمراء الخليج العربي، وخاصة سلطان مسقط وأمير لحج وعدن، ومحاولته توثيق العلاقات الفرنسية مع هذه المناطق. أضف إلى ذلك ظهور القوى الوطنية متمثلة بقوة القواسم البحرية في مياه الخليج العربي، والتي تمكنت من تقليص النفوذ البريطاني في الخليج، وتحقيق العديد من الانتصارات عليهم، مما دفع ببريطانيا إلى التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات التي بدأتها مع السلطان سلطان بن أحمد في عام(١٢١٣هـ/١٧٩٨م)، والتي تعهد فيها بإبعاد الفرنسيين عن موانئ مسقط، وتسهيل التجارة البريطانية، واستشارة المقيم البريطاني في مسقط، وتوقيع معاهدات الصلح البحري مع شيوخ وأمراء الخليج العربي، تعهدوا فيها بتسليم السفن الحربية، والامتناع عن المقاومة، ومنع تجارة الرقيق والقرصنة في مياه الخليج العربي، وفي عام(١٢٣٨هـ/١٨٢٢م) وقعت بريطانيا مع السلطان سعيد بن سلطان اتفاقية منع تجارة الرقيق في المناطق التي يسيطر عليها، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع

١- السالمي، محمد بن عبدالله: نهضة الأعيان بحرية عُمان، القاهرة، دار الكتاب العربي، د . ت، ص١٤٣.

٢- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٨١.

الداخلية في عُمان وتمرد القبائل نتيجة هذا الحظر، الذي كان يشكل مصدراً مهماً من مصادر دخلهم.

أدى تحول الحكم في عُمان من حكم ديني محافظ يعتمد على الانتخاب وإقامة إمامة إباضية ،إلى حكم وراثي مقدس، إلى اعتكاف الإباضيين في مقاطعاتهم الداخلية المنزوية في الجبل الأخضر، وفي مدنهم الدينية(نزوى وبهلا وإزكي وعبري والرستاق وغيرها)، وهم أشد ما يكونون معارضة للحكم القائم في مسقط، وتوترت العلاقات بينهم وبين السلطنة، وخاصة في عهد السلطان سعيد بن سلطان، وتذكر بعض المصادر بصدد ذلك" أن سيرة السلطان سعيد بن سلطان كانت مدعاة لتوسيع الهوة الشاغرة بين آلبوسعيد وزعماء المقاطعات الداخلية، إذ كان الإباضيون المحافظون يكرهون أخذه بالأساليب الأوروبية وحسن استقباله للأجانب في بلاده، وزادت كراهيتهم له من جراء المعاهدات التي كان يبرمها مع الدول الأجنبية"، و أسفرت تلك المعارضة عن عدة محاولات بذلها الإباضيون لبعث الإمامة واستغلال ضعف سيطرة السلطان سعيد بن سلطان على المقاطعات الداخلية في عُمان، وانصرافه إلى شؤون ممتلكاته في شرقي إفريقيا، والعمل على إحداث انقلاب في نظام الحكم القائم، والعودة به إلى الحكم الديني المحافظ ، وخير دليل على ذلك ما قام به حمود بن عزان آلبوسعيدي في عام(١٢٦٨هـ/١٨٥٢م) خلال فترة حكمه لصُحار، إذ استغل فرصة استياء الإباضيين في الداخل، وبدأ يتقرب من الزعامات الدينية، خاصة بعد أن نجح في الاستيلاء على مدينة الرستاق، ودعوته لإعادة نظام الإمامة والسيطرة على الحكم.[١]

ويتضح من خلال الفترة الطويلة التي بقي فيها السلطان سعيد بن سلطان حاكماً على عُمان بين عامي(١٢٢١-١٢٧١هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م)، أن سلاطين مسقط استطاعوا تأمين نفوذهم وحكمهم من غير الاعتماد على الولاء الديني المقدم من رجال الدين الإباضيين، من خلال تدعيم قوتهم العسكرية في المناطق الساحلية، والتحالف مع القوى الخارجية، مما أدى إلى تعميق حالة الانقسام السياسي في المجتمع العُماني، حيث مضى الساحل في انفتاحه على الخارج، وبقي الداخل مغلقاً ومنزوياً على ذاته، وتدخلت بريطانيا لتعمق هذا الانفصال خدمة لمصالحها.

١- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص١٥٨-١٥٩.

٣ - الصراع على السلطة بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان آلبوسعيدي عام(١٢٧١هـ/ ١٨٥٦م)، وانفصال زنجبار عن عُمان:

شكل عهد السلطان سعيد بن سلطان حداً فاصلاً لتدعيم حكم السلاطين وتأكيده كواقع غيّر من خصائص ومسيرة التاريخ العُماني، عبر الانطلاق نحو تأكيد السلطة العُمانية في مناطق واسعة خارج حدودها. غير أن القوة التي أوجدها السلطان سعيد بن سلطان لم تستمر بعد وفاته في عام(١٢٧١هـ/ ١٨٥٦م)، فقد مُزّقت بعد وفاته الوحدة والاستقرار في عُمان. فالدولة العريضة الشاسعة التي امتد نفوذها حتى بحيرات إفريقيا الوسطى، كانت في حقيقتها انعكاساً لموهبته وطموحه، ولم يكن بمقدور أي إنسان، حتى لو كان في مستوى السلطان سعيد، أن يحول دون الكوارث التي ألمت بعُمان في تلك الفترة، كما لم يكن بمقدور أي حاكم عُماني أن يمنع تسرب النشاط الاقتصادي الحديث ووسائل المواصلات الحديثة إلى المنطقة الغربية من المحيط الهندي والخليج العربي في ستينيات القرن التاسع عشر.[١] وكان من الطبيعي أن يترتب على اتساع الإمبراطورية العمانية- الإفريقية حدوث العديد من الاضطرابات والقلاقل، التي كان يتكرر وقوعها نتيجة المنافسات والمنازعات الأسرية، وثورات القبائل المعارضة، مما أدى إلى عدم قيام حكم مستقر في شطري الدولة (الآسيوي والإفريقي) في كثير من الأحيان، وإذا كان السلطان سعيد(على الرغم من الهيبة التي كان يتمتع بها وما حظي به من تأييد وطني وأجنبي) قد فشل في تحقيق الاستقرار في دولته، فهل كان من الممكن الوصول إلى حكم مستقر بعد وفاته؟ عقب وفاة السلطان سعيد بن سلطان عام(١٢٧١هـ/ ١٩تشرين الأول ١٨٥٦م)، بادر ابنه السيد ثويني إلى إعلان نفسه سلطاناً على مسقط وزنجبار باعتباره الابن الأكبر الذي له الحق الشرعي في خلافة والده على الدولة بشطريها الإفريقي والآسيوي، غير أنه لم يستطع أن ينتزع من حكومة الهند البريطانية اعترافاً بخلافته، ويعود السبب في ذلك إلى أن حكومة الهند البريطانية كانت تتوقع حدوث صراع على الحكم بين السيد ثويني وإخوته السيد ماجد والسيد تركي و السيد برغش. بالإضافة إلى ما تعرض له ثويني من ثورات إباضية في الداخل.[٢]

كانت وفاة السلطان سعيد بن سلطان سبباً في تجدد الصراع بين أفراد أسرته للسيطرة على الحكم، فقد بدأت المفاوضات بين السيد ثويني الذي خلف أباه في عُمان، وأخيه السيد ماجد في

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٣٢٣.

٢- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٢٣٤- ٢٣٨.

زنجبار لحل المشكلات السياسية الداخلية التي بدأت تواجه الدولة العُمانية والأسرة الحاكمة، وظلت الأوضاع تُنذر بانفجار حرب من وقت لآخر، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في كل من مسقط وزنجبار. وفي عام(١٢٧٧هـ/ أيار١٨٦٠م)، وافق السيد ثويني على اقتراح اللورد كاننج نائب الملك البريطاني في الهند، بعرض الخلاف على التحكيم، وكان السيد ماجد قد سبق أن وافق على هذا الاقتراح، وعلى ضوء هذا الاقتراح شكلت لجنة للتحقيق في النزاع، وفي عام(١٢٧٨هـ/١٨٦١م)، أعلن اللورد كاننج أن قرارات اللجنة وتوصياتها تعدُّ ملزمة للطرفين، وحكمها نهائيٌ في النزاع، وقد نص قرار اللجنة على تقسيم الإمبراطورية العُمانية إلى دولتين منفصلتين، وبالتالي أصبح استقلال كل من زنجبار وعُمان حقيقة معترفاً بها.[١]

وقد أرسل اللورد كاننج (Caninng) نائب الملك البريطاني في الهند، رسالة إلى السيد ثويني حاكم مسقط تضمنت بنود قرار لجنة التحكيم النهائي في النزاع على زنجبار،أهم ما جاء فيها:

أولاً: يعلن عن سمو السيد ماجد حاكماً لزنجبار والمناطق الإفريقية التي كانت تتبع لسلطة سمو السيد سعيد.

ثانياً: يدفع حاكم زنجبار منحة مالية سنوية لحاكم مسقط تبلغ ٤٠ألف كراونة.[٢]

ثالثاً: يدفع السيد ماجد متأخرات المساعدة المالية لمدة سنتين لسمو السيد ثويني تبلغ ٨٠ألف كراونة .

ولن يفهم من أن المنحة المقدمة من حاكم زنجبار لمسقط هي بمثابة إقرار واعتراف بتابعية زنجبار لمسقط، ولابد من أن تؤخذ على أنها إجراء دائم وثابت أتت أصلاً كتعويض لحاكم مسقط للتخلي عن الدعاوى بأحقية وفرض سيطرته على زنجبار".[٣]

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٣٢٦-٣٢٧.

٢- الكراون: عملة بريطانية كانت متداولة على نطاق واسع في عهد الملكة فكتوريا وبعهدها، ويساوي ٢٥ بنساً، أو ربع جنيه إسترليني، أما الآن فلا يستخدم إلا كتذكار. للمزيد انظر: http://mousou3a.educdz.com

٣- موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١)، ج١، ص١٠٨١-١٠٨٢. للمزيد انظر: النص الكامل لقرار لجنة التحكيم النهائي في النزاع على زنجبار، الملحق(١)، ص٢٤٠.

يتضح من خلال الرسالة السابقة الدور الكبير الذي لعبته بريطانيا في تقسيم الإمبراطورية العُمانية من خلال أخذ الموافقة على مبدأ التحكيم من الأطراف المتنازعة قبل البدء بالتحكيم، لذلك فإن التقسيم جاء متوافقاً مع المصالح البريطانية، ولم يراعى فيه سوى امتيازات بريطانيا واستمرار نفوذها في المنطقة، فقامت بتقسيم هذه الدولة حتى تسهل السيطرة عليها، ونهب خيراتها ومواردها، وبعد أن أصبح الانفصال حقيقةً وواقعاً فرض من جانب بريطانيا، تُركت عُمان لتواجه مصيرها، بعد أن فقدت تلك الموارد الغنية التي كانت ترد إليها من شرقي إفريقيا. أضف إلى ذلك استياء العُمانيين في الداخل من السياسة التي اتبعها السلطان ثويني، إذ حمّلوه مسؤولية خسارة زنجبار، وثاروا عليه، في محاولة منهم لإعادة الحكم الديني الإباضي المحافظ ، ناهيك عن التدخلات السعودية في شؤون عُمان، والمحاولات الفارسية لاستعادة الجزر الواقعة على الشاطئ الفارسي التي كانت تتبع لعُمان.

وكنتيجة طبيعية للتقسيم، تأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في سلطنة عُمان تأثراً شديداً، حيث أمضى السلطان ثويني بن سعيد سنوات حكمه الأخيرة في صراع مع مناوئيه، ووقفت القبائل العُمانية القوية ضده، (الحرث وبنو سعد في الشرقية والباطنة، وبنو جابر في الحجر الشرقي، وبنو ريام في الجبل الأخضر، وبنو بوعلي في جعلان)، وأيضاً علماء المذهب الإباضي، الذين ألصقوا به تهمة ضياع زنجبار بسبب خضوعه للنفوذ البريطاني، وقد ظهر جلياً تأثر السلطنة بذلك الانفصال في رسالة أرسلها ثويني إلى الحاكم البريطاني العام في الهند، أوضح فيها أنه يعاني كثيراً من سوء الأوضاع الاقتصادية، وقلة الموارد، وثورات القبائل العُمانية عليه، ومرجع ذلك يعود إلى ضياع زنجبار من بين يديه.[١]

ولم يخضع تقسيم الإمبراطورية العُمانية لوصية أوصى بها السلطان سعيد بن سلطان، بل خضع لمقتضيات الإستراتيجية البريطانية وحدها، ولم يراعى فيه مصالح عُمان، وبصدد ذلك يقول كاجار:" لم يكن التحكيم، كالعادة طوعياً، بل فُرض على الطرفين، وبريطانيا هي التي تدخّلت، لمصلحتها الخاصة، بين المطالبين بخلافة السلطان سعيد بن سلطان، وفرضت الالتزام بقبول وساطتها والالتزام بالخضوع لنتائج هذه الوساطة".[٢]

١- كيلي، جون: بريطانيا والخليج" ١٧٩٥-١٨٧٠"، ترجمة محمد أمين عبدالله، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ج٢، ص٤٤٤،٤٤٥.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٠٥.

في عام(١٢٧٩هـ/١٨٦٢م)، صدر الاتفاق المشترك بين فرنسا وبريطانيا، باحترام استقلال كل من سلطنة عُمان وسلطنة زنجبار، وأدى هذا الانقسام إلى كارثة اقتصادية أسهمت بدورها في الكارثة السياسية، فانخفض الدخل الجمركي، ولم تتمكن أي حكومة عُمانية من حكومات ذلك العهد التغلب على المشكلات الناجمة عن تقلص مصادر الدخل، ونظراً لأن الكارثة ونتائجها كانت أكثر وضوحاً في الجزء الساحلي من البلاد، أدى ذلك إلى بروز مشكلات سياسية جديدة، فالحكم آلبوسعيدي المعتدل، بعد أن جرد من مصادره الاقتصادية التقليدية، انخفضت إمكانياته اللازمة للاحتفاظ بالسلطة، وحماية الساحل من هجمات القبائل العُمانية الثائرة. وهكذا حدث تحول مثير نسبياً في القوة السياسية لكل من العُمانيين سكان الساحل والمحافظين سكان الداخل، وارتفعت الأسهم السياسية للجزء الداخلي من البلاد، وبدأت المحاولات الإباضية لإعادة نظام الحكم الديني ممثلاً بالإمامة[١]. ومما لاشك فيه أن الأسباب الحقيقية للأزمة العُمانية، كانت نتيجة الانفصال بين زنجبار وعُمان، فقد كانت له نتائج مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكل تقسيماً تعسفياً للأسرة والقبيلة والاقتصاد، وكان في نهاية المطاف تقسيماً للدولة وللوطن، حيث أخذ تاريخ عُمان بعد انفصال القسم الإفريقي، طور انحدار وضعف مستمر، ولم توفر هذه الأزمة أسرة آلبوسعيدي نفسها، حيث لجأ الأخوة إلى حمل السلاح لحل خلافاتهم. وقد رفض السيد تركي بن سعيد قرار التقسيم ، وثار على أخيه السلطان ثويني عام (١٢٧٨هـ/١٨٦١م)، وذلك عندما كان السيد تركي بن سعيد والياً على صُحار. إذ قام بمحاولة يائسة لفصل صحار عن مسقط، لكن البريطانيين تدخلوا إلى جانب السلطان ثويني، وتم أسر السيد تركي وأودع السجن حتى عام (١٢٧٩هـ /١٨٦٢م)، حيث حصل على حرية مشروطة ألزمته الصمت.[٢]

يبدو من سياق الأحداث أن خلفاء السلطان سعيد بن سلطان لم يكونوا على قدر المسؤولية التي أُوكلت إليهم في إدارة إمبراطورية شاسعة، وربما يكون السبب في ذلك ضعف الأجهزة الإدارية التي اعتمدوا عليها في حكم البلاد، وعجزهم عن إيجاد نوع من التوازن بين الفئات التي تشكل المجتمع العُماني، وخاصة القبائل العمانية التي لعبت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية في عُمان، لارتباط معظم سكان عُمان بالزعامات القبلية التي كانت دائماً تدخل في

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٣٢٨- ٣٢٩.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢١١- ٢١٢.

سلسلة من الأحلاف والولاءات الدينية والسياسية للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها، ومنع قيام أي حكومة مركزية في عُمان يمكنها من أن تنتقص من هذه المصالح والامتيازات، لذلك فإن التنوع القبلي وتوجهاته كان له أثر كبير في منع قيام أي حكومة بفرض سيطرتها، ما لم تقم بإرضاء هذه القبائل وزعاماتها.

سادساً: التأثيرات الخارجية على الصراع الداخلي في عُمان حتى منتصف القرن التاسع عشر:

١- التأثير البريطاني:

أخذ البريطانيون منذ أواخر القرن الثامن عشر يمارسون أشكالاً مختلفة من التدخل في شؤون إمارات الخليج العربي، وجعلوا من مكافحة عمليات النشاط البحري للقوى المحلية في الخليج العربي وسيلة لعقد معاهدات مع شيوخ المنطقة، وطوال هذه الفترة أخذ النفوذ البريطاني يتدعم في الخليج العرب في ثلاثة صور هي:

آ- محاربة عمليات النشاط البحري التي كانت القواسم تمارسها من الساحل الشمالي لعُمان.

ب- محاربة تجارة الرقيق التي وجدت لها سوقاً رائجة في شبه الجزيرة العربية.

ج- فرض الحماية البريطانية على أهم مناطق الخليج العربي.

وعلى الرغم من هذه المعاهدات، إلا أن عُمان كانت تتمتع بشيء من الاستقلال أكثر من مشيخات الخليج العربي الأخرى.[١]

جعل تطور تجارتها، وازدياد نفوذها العسكري، بريطانيا تعطي منطقة الخليج العربي أهمية أكبر في السنوات التي تلت عام(١٢٢٥هـ/١٨١٠م)، وشرعت منذ ذلك التاريخ إلى تغيير لغة تخاطبها، شيئاً فشيئاً، انتقالاً من منطق التفاوض والدبلوماسية الناعمة إلى لهجة العنف والضغط السياسي والعسكري، لتبعد عن المنطقة نفوذ أية دولة أخرى تحاول منازعتها السيطرة على منطقة الخليج العربي. وكانت عُمان خلال تلك الفترة مثار اهتمام السياسة الدولية، نظراً لدورها التجاري الكبير، ولأن لها مناطق نفوذ واسعة في إفريقيا، لذلك سعت القوى الدولية إلى إقامة علاقات تجارية معها، وخير مثال على ذلك الاتفاقية التجارية التي

١- الشيخ، رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص٧٦-٧٧.

وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع السلطان سعيد بن سلطان في عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، والمحاولات الفرنسية المستمرة لتقوية نفوذها في المنطقة. غير أن النفوذ البريطاني كان أقوى في توجيه الحكام وتعيين سياستهم في حماية المصالح البريطانية، وإبعاد التأثيرات الخارجية برفض الحكام إعطاء أية امتيازات دون استشارة بريطانيا، فانعكس ذلك سلباً على شؤون الحكم في عُمان نتيجة التدخل البريطاني في توجيه السياسة العُمانية لمصلحتها.[١]

سجلت هذه الفترة بالنسبة لعُمان، طوراً من الانحدار والضعف قاد البلاد إلى الإفلاس السياسي والاقتصادي والمعنوي. أضف إلى ذلك التطورات الجديدة التي حصلت في منتصف القرن التاسع عشر، والتي دفعت كل منطقة الخليج العربي إلى الانخراط، أكثر فأكثر، تحت جناح الاستعمار البريطاني، وكانت أهم مظاهر هذا الانخراط إدخال خطوط بريدية وبرقية إلى الخليج العربي، وهي ضروب تقدم تكنولوجية في عُرف ذلك العصر، لكنها لعبت دوراً ناجحاً في توطيد القوة البريطانية في عُمان ومنطقة الخليج العربي، وأصبحت عُمان حتى في أقصى مراحل ضعفها، قطباً رئيسياً من أقطاب الإستراتيجية البريطانية، وكتب عليها أن تتحملها كعبء تاريخي آخر، بالإضافة إلى الضعف السياسي والاقتصادي، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية في عُمان.[٢]

ونتيجة الأزمات والمشكلات السياسية التي واجهت عُمان في نهاية تلك الفترة، بدا واضحاً أن نظام السلطنة أخذ ينهار، شيئاً فشيئاً، حيث أثبت عجزه التام عن قيادة البلاد، وفقدانه للدعم الشعبي، في الوقت الذي كانت تظهر فيه متغيّرات سياسية– إستراتيجية- اقتصادية كبيرة عمت المنطقة بأسرها، وبهذا الصدد كتب لاندن ما يأتي:" كادت الاضطرابات القبلية والمعارضة ضد الحكم، والاعتداءات الوهابية المستمرة على الأراضي العُمانية، والتغيّرات الاقتصادية والملاحية في المحيط الهندي، أن تنسف سلطة آلبوسعيد في المنطقة الساحلية، ومن البلاد".[٣]

يتضح من سياق الأحداث أن بريطانيا أولت اهتماماً شديداً بمنطقة الخليج العربي مع بدايات القرن التاسع عشر،وذلك لظهور المتغيرات الاقتصادية، وخاصة ظهور السفن البخارية

١- قلعجي، قدري: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٩٥م، ص٤٠٠.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢١٠.

٣- لاندن، ر. ج: المرجع نفسه، ص٨٥-٨٦.

والشراعية الضخمة، مما سهل من عمليات الشحن التجاري من مستعمرات بريطانيا، وخاصة الهند، الأمر الذي دفعها للتواجد بشكل دائم وفعال في منطقة الخليج العربي، وإبعاد القوى التجارية الدولية عن المنطقة، وحماية المنافذ البحرية على طول الطرق التجارية البريطانية. وبما أن منطقة الخليج العربي تعدُّ صلة الوصل بين الهند وشرقي إفريقيا، فقد أصبحت من أهم المناطق بالنسبة لبريطانيا. وتمكنت من إيجاد نقاط ارتكاز لها فيها، وتمكنت من تدعيمها على مراحل. ويذكر لاندن بصدد ذلك ما يلي:"عندما فرضت بريطانيا نظام الرقابة البحرية على المياه الإقليمية للخليج العربي عام(١٢٣٥هـ/١٨٢٠م)، كان هذا الحدث إيذاناً بالتحول النهائي لا في النظام السياسي القائم يومئذ، وإنما في التركيب العام للحضارة التقليدية للمنطقة في مختلف جوانبها. إلا أنه في ستينيات القرن التاسع عشر حدث أول تحول حقيقي وشامل في حياة الخليج العربي الاقتصادية، كنتيجة للتسلل الواسع النطاق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للإشراف الغربي.[١]

٢- التأثير السعودي والفارسي:

مع بداية التاريخ العُماني الحديث، فرضت عوامل سياسية وإستراتيجية جديدة نفسها على سياسة عُمان الخارجية، منها الصراعات (ذات القدر المتفاوت) المباشرة مع القوى الغربية كالبرتغاليين والهولنديين أولاً، والبريطانيين لاحقاً. ولاحاجة إلى التذكير بأن الصراع مع بريطانيا طبع التاريخ العُماني خلال القرون الثلاثة الأخيرة. أما بالنسبة إلى العلاقات الإقليمية الأخرى، وتحديداً مع الفرس والوهابيين، فقد انحصرت الصراعات مع الفرس غالباً على المستوى السياسي. في حين أخذ الصراع مع الوهابيين بعداً سياسياً ومذهبياً مزدوجاً. بصورة عامة، كان المبدأ الثابت لدى الإباضيين هو الحد من التعاون مع القوى الأجنبية، وعدم اللجوء إلى مساعدين من غير المسلمين، فالعلماء الإباضيون يرون أن التعاون مع القوى الأجنبية مقبول شريطة أن يكون محدد التعريف ومحدوداً.[٢]

ومع بداية القرن التاسع عشر احتدم الصراع بين الوهابيين والعُمانيين، ومنذ ذلك الحين دخلت المسألة الوهابية بصورة مستمرة في التاريخ العُماني، وشهدت تلك المرحلة التوسع الإقليمي

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٩٣.

٢- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"،ج١، ص٣٠٦.

للمذهب الوهابي، وانتشاره في عدة مناطق مجاورة، وقد اهتزت عُمان نفسها بصراع مذهبي سياسي. ففي سياق هذا التوسع الإقليمي، تبنت بعض قبائل المنطقة من ساحل عُمان الوهابية، كقبائل النعيم وبني كعب وبني جنب، [١] وبسبب وجود هذه القبائل في واحة البريمي، أحد أهم التجمعات العُمانية على حدود الدولة السعودية، فقد أثر النفوذ الوهابي في تاريخ تلك المنطقة ثم في تاريخ عُمان. ومع تبني القواسم المذهب الوهابي، بلغت الدولة السعودية الأولى أوجها تقريباً، وعندما تبنت قبيلة بني بوعلي في شرقي عُمان المذهب الوهابي في مطلع القرن التاسع عشر، استطاعت الحركة الوصول إلى جعلان في المنطقة الشرقية من عُمان.[٢] ويذكر المؤرخ العُماني الشهير نور الدين السالمي، أن أشد الهجمات على عُمان كانت في عهد مطلق المطيري الذي كان عهده" كارثةً وبلاءً"، فقد استحل دماء المسلمين واتهمهم بالشرك، وقتل كل من لم يعتنق مذهبه، وأرغم الزعماء العُمانيين على دفع الجزية".[٣]

في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، عرفت منطقة جعلان الواقعة في شرقي عُمان عصياناً مسلحاً واسعاً احتجاجاً على موقف السلطان سعيد بن سلطان من رأس الخيمة، التي أصبحت تحت السيطرة البريطانية، وجمعت هذه الثورة قبائل متنوعة على رأسها قبيلة بني بوعلي الوهابية، التي طلبت المساعدة من الوهابين، وقامت بمهاجمة الساحل، وتمكنت من السيطرة على أحد المراكب البريطانية، مما دفع ببريطانيا إلى قمع الثورة بالاشتراك مع السلطان سعيد بن سلطان، وقد كشف هذا العصيان عن أزمة سياسية داخلية عبرت عن نفسها بصورة شبه مستمرة، وفي أكثر من مرة،[٤] وأدى التدخل الوهابي المستمر إلى اضطراب الأوضاع الداخلية في عُمان، وخاصة عندما وصل نفوذهم إلى المنطقة الشرقية، وتحالف مع بني وهيبة وبني بوعلي، حيث شنت هاتان القبيلتان في عام(١٢٨٥هـ/١٨٦٥م)، مدعومتين من القوات الوهابية، غارات عنيفة على قوات السلطان في المنطقة، وبالتحديد على الأقلية الهندية التي تسكن مدينة صور، عند ذلك قررت بريطانيا التدخل، فوجه لويس بيلي (Lewis Pelly) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، تحذيراً إلى الأمير الوهابي طالباً منه اعتذاراً خطياً وتعويضاً عن الأضرار الحاصلة، وقام باستدعاء وحدات بحرية عندما لم يتلق الرد من

١- للمزيد من المعلومات عن أهم القبائل العُمانية وشيوخها. انظر: الملحق رقم (٤٠)، ص٢٩٢-٢٩٤.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٧٥-١٧٦.

٣- السالمي، عبدالله بن حميد: المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٧.

٤- كيلي، ج . ب: بريطانيا والخليج، ج١، ص٢٨٧،٢٩٦.

الوهابيين، وأمرها بالقيام بعمليات ضدّ ميناءي القطيف والدمام. في حين كانت قوة بريطانية أخرى تهاجم حلفاء الوهابيين في المنطقة الشرقية في عُمان.[١]

وإذا كان النزاع الفارسي- العماني بعد انفصال زنجبار عن عُمان، قد أفقد السلطنة ما كانت تسيطر عليه من الموانئ الفارسية، فقد أدت الضغوط السعودية من ناحية، والتنافس الأسري من ناحية أخرى، إلى إحداث تفكك في مقاطعاتها الداخلية. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية التي كانت تبني سياستها على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإنها قدرت ما يمكن أن تؤدي إليه الأوضاع المضطربة من خطورة على مصالحها في حالة نجاح السعوديين في السيطرة على المقاطعات الداخلية من عُمان، ولعل ذلك ما دفع الكولونيل لويس بيلي- المقيم البريطاني في الخليج العربي- للقيام برحلته الشهيرة إلى الرياض في عام (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٢م)، للتباحث مع الإمام السعودي فيصل بن تركي(١٢٥٨- ١٢٨٥هـ/١٨٤٢-١٨٦٥م)، حول المشكلات القائمة بين بريطانيا والدولة السعودية في منطقة الخليج العربي، وفي العام التالي قدم السعوديون تعهداً بأنهم لن يقوموا بالاعتداء على أراضي القبائل العربية التي لها علاقة خاصة بالحكومة البريطانية، ولاسيما سلطنة مسقط، بخلاف تلقي الزكاة المتفق عليها بين الطرفين.[٢]

ويمكن القول إن النفوذ الوهابي، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، رمى بكامل ثقله على الساحة العُمانية، وقد تُرجم ذلك بتدخلات دائمة في الشؤون الداخلية العُمانية، واستمر هذا التدخل طيلة القرن التاسع عشر، وحتى ستينيات القرن العشرين، وذلك من خلال التدخل في الصراع القائم في عُمان، بتأييد أحد الطرفين ضد الآخر حسب ما تقتضيه المصالح، وتأمين الحدود الشرقية للدولة السعودية مع عُمان.[٣]

يتضح من خلال التدخل الوهابي في شؤون عُمان، بأن الأسلوب والطريقة التي انتشر فيها النفوذ الوهابي في مناطق عُمان، إنما كان عن طريق الدين، وذلك بفرض المذهب الوهابي

١- لاندن، ر ج: المرجع نفسه، ص٢٣٦- ٢٣٧.

٢- قاسم، جمال زكريا: المرجع نفسه، ص٣٧٦.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص١٥٥.

على بعض القبائل العُمانية، واعتناق البعض منها هذا المذهب طواعية، ونحن نعلم ما للدين من تأثير قوي على نفوس البشر، وبذلك تجذّر النفوذ الوهابي في عُمان. وعندما ظهرت التحولات السياسية والاقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر، بدأ السعوديون يحاولون ربط القبائل العُمانية عن طريق الدين، سياسياً واقتصادياً، وهذا ما حصل عندما بدأت المشكلات على الحدود الشرقية بين الدولة السعودية، وبين بريطانيا المتواجدة في الساحل، وخاصة عندما دلت المؤشرات على وجود ثروة نفطية هائلة في هذه المنطقة، مما أدى إلى الاصطدام بين هذه القوى، ودفاع كل طرف عن مناطق نفوذه.

من خلال الدراسة لأصل الإمامة وظروف نشأتها، والمتغيرات التي طرأت عليها حتى ستينات القرن التاسع عشر يتضح ما يلي:

١- يدل نجاح الحركة الإباضية في إقامة دولة متمثلة بالإمامة في عُمان، دلالة واضحة على الدور الكبير الذي قام به زعماء الحركة وعلماؤها من ما يُسمى(حملة العلم) في إيصال تعاليم المذهب ونشّره في مناطق عُمان، وسرعة تقبل العُمانيين لأراء وأفكار المذهب، ونزعتهم إلى التخلص من سلطة أي حكومة مركزية" متمثلة بالدولة الأموية ثم العباسية"، يُمكن أن تنتقص من امتيازات القبائل العُمانية ومصالحها، فأصبحت تعاليم هذا المذهب تعبر عن نفسها باستمرار، ليس فقط على المستوى السياسي، وإنما امتزجت بالتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العُماني، فكانت بمثابة العامل الموحد الذي يجمع في بوتقته كل العُمانيين.

٢- اعتدال المبادئ والتعاليم الإباضية، ومرونتها التي جعلتها صالحة لكل مرحلة تاريخية، والدليل على ذلك أن الحركة الإباضية تمكنت من الاستمرار في حكم البلاد سياسياً لأكثر من ألف عام، ناهيك عن إرثها الثقافي والاجتماعي الذي خلفته في عُمان، حيث لا يزال معظم الشعب العُماني يعتنق تعاليم هذا المذهب، خلافاً لحركات الخوارج الأخرى التي تزامن ظهورها مع ظهور الحركة الإباضية، كالأزارقة، والنجدات، والصفرية، التي انتهت بموت زعمائها، وذلك لآرائها ومواقفها المتطرفة، ولم تخلّف وراءها أي إرث سواء أكان سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. ونتيجة لمبادئ الاعتدال والمرونة في التعاليم الإباضية، استطاعت الحركة الإباضية من خلال مبدأي الشورى والإجماع، أن تضع تصوراً خاصاً بها لعملية بناء الدولة على أساس الشريعة الإسلامية، وأدى الاستمرار في تطبيق ما تم وضعه على أسس ثابتة، بالضرورة، إلى استمرار نظام الإمامة سياسياً حتى

ستينيات القرن العشرين، وهو أمر لم يتحقق لأي دولة إسلامية أخرى بعد عصر الخلفاء الراشدين.

٣- الدقة والنظام والسرية التامة التي اتبعها الإباضيون في المرحلة الأولى للحركة، وحرصهم الشديد على استمرار حركتهم، مما مكنهم من صياغة دستور ثابت يتناسب مع كل مرحلة تمر فيها الإمامة، فقد وضعوا ما يسمى "مسالك الدين" والتي يمكن تعريفها بأنها الأساليب والطرق التي تتبعها الحركة الإباضية في كل ظرف أو أزمة تمر بها، ووضع الحلول لها. فقد صاغوا مرحلة الكتمان عندما تكون الإمامة ضعيفة، وتتعرض للظلم والجور من قبل السلطات الحاكمة. وصاغوا مرحلة الدفاع عندما تكون الحركة في السلطة، وتتعرض لعدوان خارجي، أو ثورات داخلية. ومرحلة الشراء عندما يزداد استبداد السلطات، وخروجها عن تعاليم الدين الإسلامي. ومرحلة الظهور التي سُخّرت من أجلها كل المراحل السابقة، حيث تتمكن الإمامة من نشر تعاليم المذهب وصياغة القوانين اللازمة لتسيير شؤون الإمامة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الوعي الكبير، والتعمق في علوم المذهب الإباضي لواضعي هذه المبادئ والقوانين في تلك الفترة الزمنية. ويمكن تشبيه المسالك الدينية التي صاغها الإباضيون بالدورة التاريخية التي تمر بها الدول والحضارات التي قال بها علماء وفلاسفة القرن التاسع عشر، والتي تبدأ بالولادة ثم النمو، والتطور ثم النضج، وهي آخر المراحل، وعندما تنتهي تبدأ دورة تاريخية جديدة في حياة الإمامة. وكلما تم الابتعاد عن التعاليم والتقاليد الإباضية، فإنها تترهل وتتعرض للزوال.

٤- كان للصراع على السلطة، والابتعاد عن تقاليد المذهب الإباضي دور كبير في ظهور التغيّرات التي طرأت على نظام الإمامة في عُمان، وسن مبدأ توارث السلطة، والتخلي عن الإجماع والشورى في اختيار الإمام، كل ذلك يدل على أن تحولات وتطورات حصلت في القرن الثامن عشر دفعت بالتاريخ العُماني ونظام الإمامة الإباضية السياسي والديني في منحى مغاير. ويمكن تفسير هذه التحولات بظهور التطورات الاقتصادية والسياسية، حيث أصبحت الولاءات لا تعتمد على الدين، وإنما على المصالح السياسية والاقتصادية للقبائل العمانية، مما أدى إلى ازدياد الصراع، والذي تعمق عندما تم فصل المنطقة الساحلية عن المنطقة الداخلية، وذلك بنقل العاصمة من الرستاق إلى مسقط، وظهور الازدواجية في السلطة، وبالتالي ظهور نظامين سياسيين متمايزين، نظام السلطنة

في الساحل المنفتح على المؤثرات الخارجية، والذي اتجه نحو الحفاظ على قوته بعيداً عن التأييد الديني من خلال دعم القوى الخارجية له، والاحتفاظ بمكانته بوسائل القوة العسكرية والاقتصادية، وفي المقابل بقي الزعماء الدينيّون في الداخل محافظين على تعاليم المذهب وتقاليده، وناقمين على حكام الساحل، ويتحينون الفرص لإعادة الحكم الديني متمثلاً بالإمامة.

٥- لعبت المؤثرات الخارجية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع الداخلي، من خلال سعي الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا للسيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية، والحصول على مناطق نفوذ وامتيازات لها، ودفعتها إلى التدخل في الشؤون الداخلية العُمانية. ومن المعروف أن الإباضية لا تجيز التعامل مع القوى الأجنبية، إلا وفق شروط محددة وعلاقات محدودة، لذلك فإن هذا التدخل عمّق الانقسام الداخلي في عُمان أكثر فأكثر، وزاد التدخل الفارسي والسعودي، وخاصة خلال القرن التاسع عشر في اضطراب الأوضاع السياسية، وانعكاسها سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عُمان. أضف إلى ذلك خسارة عُمان لزنجبار، وتقسيم الامبراطرية العُمانية بسبب المساعي والجهود البريطانية التي أرادت الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها، مما أدى إلى تكريس الأزمة التي بدا تأثيرها على الساحل أشد وأعمق بسبب تضرر المصالح التجارية والملاحية في هذه المنطقة. في حين ارتفعت أسهم الزعماء الدينيين في المناطق الداخلية، بسبب استياء العُمانيين في الداخل من السياسة التي سار عليها حكام آلبوسعيد، والتي أدت بالبلاد إلى الانقسام، وحصول ضائقة اقتصادية، ولم يدر في فكر أحد بأن تاريخ عُمان كان يجتاز هزات عنيفة، سيتولد عنها نهضة إباضية شاملة، تكون قادرة على إعادة الحكم الديني إلى عُمان وإنهاء حكم السلاطين، ولو لفترة زمنية قصيرة.

"الفصل الثاني"

التطورات السياسية في عُمان منذ الثورة العُمانية (١٢٨٣-١٣٣٢هـ/١٨٦٨-١٩١٣م)، وأثرها على الصراع بين السلطنة والإمامة.

أولاً:الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل ثورة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي :

١- الأزمات الداخلية في عهد السلطان ثويني بن سعيد وابنه سالم(١٢٧٣-١٢٨٥هـ/ ١٨٥٦-١٨٦٨م):

تعرض السلطان ثويني بن سعيد، أكثر من غيره من الحكام، للمشكلات الداخلية والأزمات السياسية التي شهدتها البلاد خلال فترة حكمه، ولسوء حظه، أنه تولى الحكم في فترة مضطربة داخلياً وخارجياً. ففي الداخل كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة للغاية، وانعكست بدورها على الأوضاع السياسية، مما أدى إلى قيام ثورات عديدة رداً على هذه الأوضاع .أما في الخارج، فقد ازداد التدخل الفارسي والسعودي في شؤون المناطق التابعة لعُمان، أضف إلى ذلك التدخل البريطاني المستمر في شؤون عُمان، وخاصة بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان، وفي مواجهة هذه التحديات، قام السلطان ثويني بأعمال جريئة، لكنه لم يتمكن من حسم الأمور لصالحه، لأنه اعتمد على التنظيم التقليدي الذي أوجده والده السلطان سعيد بن سلطان، لذلك لم يتمكن من مجابهة الأوضاع التي واجهته، خاصة وأن المرحلة التي حكم فيها كانت تتطلب رجلاً قادراً على ابتكار الحلول، لا مجرد الاعتماد على الأجهزة القديمة، ومع ذلك، فقد استطاع السلطان ثويني خلال فترة حكمه (١٢٧٣-١٢٨٣هـ/١٨٥٦- ١٨٦٦م)، أن يحافظ على الاتجاه المعتدل للحكم حتى وفاته، ولا أدل على ذلك من أن حكومته تفككت وسقطت بعد عامين من وفاته.[١]

أمضى السلطان ثويني بن سعيد فترة حكمه في معالجة الأمور الطارئة، ومحاولة السيطرة على الأوضاع في عُمان، وهو هدف، كما يذكر نور الدين السالمي لم يتحقق له كاملاً، فقد أمضى السنوات الست الأولى من حكمه في قمع عدد من عمليات التمرد الداخلي ضده في أنحاء متفرقة من البلاد، ومنها الثورة التي أشعلتها القبائل الغافرية في وادي سمايل.[٢]

وفي الفترة نفسها، انطلقت ثورة في منطقة الباطنة، تزعمتها قبيلة بني سعد، الذين رفضوا دفع الضرائب للسلطة الحاكمة، وطلب زعماء هذه القبيلة من السيد قيس بن عزان آلبوسعيدي حاكم الرستاق، وضع المنطقة تحت سلطته، لكن سرعان ما سقط السيد قيس بن عزان قتيلاً في معركة مع حاكم المنطقة هلال بن محمد، كما قتل خصمه في المعركة نفسها.[٣]

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٣٠.

٢- السالمي، عبدالله بن حميد: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، ج٢، ص٢٢١.

٣- المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٦.

غير أن أخطر محاولة للتمرد ضد حكم السلطان ثويني، هي تلك التي تزعمها أخوه الأصغر السيد تركي بن سعيد حاكم صُحار، فما أن علم بقرار التحكيم وانفصال زنجبار عن عُمان، حتى أعلن استقلال إقليم صُحار عن السلطان، مما أفسح المجال واسعاً أمام التدخل البريطاني بين الأخوة. وعقد اجتماع بين الطرفين في بلدة السيب، للوصول إلى اتفاق بواسطة المقيم البريطاني في مسقط الملازم بنجلي(Pengelley)، الذي قطع الوعود للسيد تركي بضمان حمايته، وعند ما رفض السيد تركي شروط السلطان ثويني، وقرر العودة إلى مقره في صُحار، فاجأ السلطان ثويني الجميع باعتقال السيد تركي، وإيداعه السجن من دون تدخل من جانب المعتمد البريطاني. الذي قطع العهود بضان سلامة السيد تركي، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام السلطان ثويني للسيطرة على منطقة الباطنة، وسيطر بسرعة على صُحار، حيث تم تعيين السيد سالم بن ثويني والياً عليها.[١] يبدو أن التصرف الذي أبداه المعتمد البريطاني، حيال السيد تركي، وعدم وفائه بوعوده التي قطعها أزعج السلطات البريطانية الحاكمة في الهند، ويبدو ذلك واضحاً في مذكرة القائد العام للأسطول البريطاني إلى حكومة الهند البريطانية في عام (١٢٧٨هـ/ أيلول١٨٦١م)، التي جاء فيها :"إن التصرف المتسرع، من قبل الملازم بنجلي حين سلم السيد تركي لرحمة أخيه، بعد أن حصل الأول على الأمان من قبل الوكيل البريطاني، هو انتهاك صريح للثقة من وجهة نظر القبائل العربية، وسيتم في المستقبل اعتبار "الأمان" الذي يمنحه الوكيل البريطاني ورقة مهملة. وفي ضوء هذا، فإنه من الضرورة بمكان التفكير جدياً في ما إذا كان الملازم بنجلي جدير بالبقاء في منصبه كوكيل بريطاني في خدمة صاحبة الجلالة "[٢].

توحي هذه المذكرة، بأن بريطانيا كانت تقيم وزناً للقبائل العُمانية، التي كانت ولا تزال تلعب دوراً أساسياً في الشؤون السياسية للبلاد. أضف إلى ذلك، فإن بريطانيا لم تكن راغبة في قيام السلطان ثويني باعتقال أخيه السيد تركي، إذ كانت الحكومة البريطانية تعدّه بمثابة عامل ضغط تهدده به متى شاءت، وحتى لا يتخلص السلطان ثويني من المعارضة الداخلية، ويتفرغ لعلاقاته مع زنجبار ومحاولة السيطرة عليها.

لم يكن التمرد الذي تزعمه السيد تركي بن سعيد آخر ما تعرض له السلطان ثويني، فقد انطلقت شرارة جديدة من الرستاق. حيث أخذ فرع السيد قيس بن أحمد من قبيلة آلبوسعيد الحاكمة يهدد

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٣٣٢.
٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٤)، ج١، ص١١٠٦.

السلطان ثويني باستئناف نشاطه القديم ضد الحكم، فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، حاول سلطان وقيس أبناء الإمام أحمد الاستيلاء على الحكم، في محاولة كل منهما فرض زعامته على أسرة آلبوسعيد، وكان النصر في الصراع الذي امتد حتى ستينيات القرن التاسع عشر في جانب أحفاد السلطان سلطان بن أحمد، الأمر الذي لم يرض العناصر الساخطة في فرع السيد قيس بن أحمد من الأسرة الحاكمة، التي كان معقلها الأساسي قلعة الرستاق القديمة، والتي تقوم على إحدى قمم سلسلة جبال الحَجَر المطلة على سهل الباطنة، وبعد مقتل السيد قيس بن عزان زعيم الأسرة خلفه نجله السيد عزان بن قيس، وبفضل ما كان يتحلى به من صفات الشجاعة والزعامة، فقد نجح في ملئ الفراغ الذي أحدثه وفاة أبيه، وكان مهيئاً للوصول بأسرته إلى القمة، وأن يقود تيار الإمامة الإباضية نحو السيطرة على القطر العُماني.[١]

يذكر نور الدين السالمي، أنه نتيجة للخطر الذي شكله السيد عزان بن قيس على حكم ثويني، استطاع الأخير أن يحشد قوات ضخمة لشن هجوم على الرستاق عام(١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م). غير أن التدخل الوهابي في شؤون عُمان أحبط الهجوم، إذ طالب القائد السعودي السديري في البريمي من السلطان ثويني زيادة المقرر من الزكاة التي كان يدفعها لحاكم نجد الأمير فيصل بن تركي، في إطار الاتفاق بين السعوديين وحكام مسقط، الذي تم منذ أوائل القرن التاسع عشر، بدفع ضريبة سنوية مقابل امتناعهم عن مهاجمة عُمان، ولمّا لم يتلق السعوديون رداً حاسماً على طلبهم قرروا استعمال الضغط بإرسال قوة بقيادة عبد العزيز بن مطلق لمساعدة السيد عزان بن قيس في الرستاق، وبوصول هذه القوة أرغم السلطان ثويني على صرف النظر عن مهاجمة الرستاق، في وقت تابع السعوديين زحفهم إلى الجنوب الشرقي من عُمان، ووصلوا حتى منطقة جعلان.[٢]

في عام (١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، ونتيجة لازدياد التدخل السعودي في شؤون عُمان، قرر السلطان ثويني مهاجمة البريمي، وتمكن من تشكيل جبهة قوية من التكتل الهناوي بزعامة صالح بن علي الحارثي، وأخيه السيد تركي الذي تصالح معه وانضم إلى قواته. أضف إلى ذلك أن السلطان ثويني تمكن من الحصول على عائدات زنجبار التي امتنع السلطان ماجد عن دفعها، إذ أجبرته بريطانيا على دفعها في عام(١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م)، بحكم وساطتها بين الطرفين.[٣]

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٣٤.

٢- السالمي، عبدالله بن حميد: تحفة الأعيان، ج٢،ص٢٢٢-٢٢٤.

٣- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٣٥.

تحرك السلطان ثويني على رأس القوى المتحالفة إلى صُحار، لوضع الترتيبات النهائية للهجوم على البريمي، وتخليص المنطقة من التدخلات السعودية التي كانت تشكل خطراً على حكمه. إلا أن هذا الحكم كان مقدراً عليه أن يحمل طابع الإحباط والتعثر، وحسبما يذكر لوريمر، فإن الوهابيين حاكوا مؤامرة أشركوا فيها ابن السلطان ثويني، السيد سالم، والذي كان حاكماً لمدينة صُحار، الذي أطلق النار على والده فأرداه قتيلاً، لتنحل بذلك الوحدة الوطنية، فقد أخذ نظام الحكم المعتدل يسير في طريق التفكك والانهيار.[١]

يذكر نور الدين السالمي، بأن السعوديين لم يحاولوا استغلال الفرصة إثر اغتيال السلطان ثويني، وانهيار الأوضاع الداخلية في عُمان، ويعود السبب في ذلك، إلى وفاة الأمير السعودي فيصل بن تركي في العام نفسه الذي اغتيل فيه السلطان ثويني، وبالتالي تخلّى خليفتا الأمير السعودي والسلطان العُماني عن فكرة الحرب، لتدعيم مركزيهما في كلا الدولتين، ومن ناحية أخرى، نجح المعتمد السياسي البريطاني في عام(١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، في إعادة الاستقرار إلى المنطقة، بانتزاع اعتراف خطي من الحاكم السعودي الجديد الأمير عبد الله الفيصل تضمن ما يأتي:"عدم الاعتداء أو الهجوم على أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية، وخاصة عُمان".[٢]

في عام(١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، تولى السيد سالم بن ثويني الحكم في عُمان، وأصبح سلطاناً بعد اغتيال والده، مما أدى إلى حدوث اضطرابات داخلية وثورات من قبل القبائل العُمانية. غير أن السلطان سالم تلقى الدعم والمساعدة من جانب القبائل الغافرية في جعلان، واستمر يحكم عُمان طوال سنتين، كانت من أكثر الفترات سوءاً في التاريخ العُماني، إذ كان أول تحد واجه السلطان سالم من جانب عمه السيد تركي، الذي استعاد نشاطه في محاولة منه للسيطرة على الحكم بعد اغتيال أخيه السلطان ثويني. لكن بريطانيا وقفت بحزم في وجه محاولة السيد تركي، وأرغمته على عدم القيام بأي تحرك ضد السلطان سالم، الذي كان همه ينصب في الحصول على اعتراف بريطانيا به حاكماً على عُمان، في وقت لا يزال موقف الأخيرة غامضاً بسبب اغتيال والده.[٣]

إلا أنه سرعان ما طرأ التعديل على الموقف البريطاني، من حكومة السلطان سالم بن ثويني، ف"بيللي" المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي. الذي كان معارضاً للاعتراف بهذه

١- لوريمر، ج . ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٣٩.

٢- السالمي، عبدالله بن حميد: تحفة الأعيان، ج٢،ص٢٢٥.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢١٥.

الحكومة، قام بزيارة رسمية إلى مسقط، وقدم الاعتراف الرسمي بسالم سلطاناً على عُمان. ويأتي هذا الإجراء في نطاق البرقية، التي أرسلها وكيل وزارة حكومة الهند البريطانية إلى أمين سر الحكومة في بومباي، ومنه إلى المعتمد السياسي في الخليج العربي(بيللي)، والتي جاء فيها:"يرى سعادة الحاكم العام للمجلس، بأنه من المستحسن إجراء تعديل على النقاط الواردة في الرد المزمع إرساله إلى المبعوثين، فمهما كان وضع السيد سالم الحالي في عُمان، فإنه من الممكن أن يقوم على إرساء دعائم سلطته، بعدئذ حيث لا يكون في وسعنا إلا أن نعترف به كسلطان، وإذا ما أخذنا هذه النقطة بعين الاعتبار، فإن صاحب السعادة يوصي بأن لا تتطرق الرسالة إلى توجيه أي اتهام، سواء كان مباشراً أم ضمنياً. حول ضلوع السيد سالم في الجريمة النكراء، والتي ساد الظن بأنه قد اقترفها بيديه"[1].

يتضح من هذه الرسالة، أن بريطانيا كانت تخشى من أن يقوم السلطان سالم بن ثويني، بتدعيم سلطته بالاستناد إلى قوة أخرى غير البريطانيين، وبخاصة الفرنسيين، الذين كانوا يحاولون منافسة البريطانيين في هذه المنطقة، والحصول على موطأ قدم لهم في عُمان. أضف إلى ذلك أنهم كانوا يخشون من سيطرة التيار المحافظ على عُمان، والذي يعني ضياع المصالح البريطانية في هذه المنطقة الواقعة على طريق الهند، لذلك أُعطت الأوامر بالاعتراف بالسلطان سالم، حاكماً على عُمان، بغض النظر عن الأساليب التي اتبعها للوصول إلى الحكم، ويأتي ذلك في نطاق الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة، إلا أن حكومة السلطان سالم، لم تكن في مأمن من الأخطار بمجرد الاعتراف بها من بريطانيا. فقد أدى سوء الأوضاع الداخلية، ونقمة زعماء القبائل، وعلماء الدين الإباضي على هذا الحكم إلى انفجار الوضع في عُمان، وقيام نهضة إباضية، لم يسبق لها مثيل، منذ عهد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي. حيث كان الهدف العام لهذا التحرك إعادة الحكم الديني(الإمامة) إلى عُمان، وإلغاء نظام الوراثة في الحكم الذي مثّله السلطان سالم بن ثويني .

٢- الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على الداخل العُماني:

كان للأحداث والتطورات السياسية- الداخلية والخارجية- التي شهدتها الساحة العُمانية بين عامي (١٢٧٣-١٢٨٥هـ/١٨٥٦-١٨٦٨م)، أثرها الكبير على الأوضاع الاقتصادية التي شهدت سابقاً تطوراً وازدهاراً كبيراً، في عهد السلطان سعيد بن سلطان(١٢٢١-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م). فقد أصبحت

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٢٠)، ج١، ص١١١٩.

مسقط أقوى المراكز التجارية في الخليج العربي، لما كانت تنعم به من القوة والأمن والاستقرار.[١]

ويعود الفضل في ذلك، إلى النشاط التجاري والملاحي للأسطول العُماني، ونشاط العُمانيين وإسهامهم في هذا النشاط، وتوثيق العلاقات والروابط التجارية مع الدول الأخرى في عهد السلطان سعيد بن سلطان.[٢]

إلا أن هذا النشاط أخذ بالتراجع والتدهور، بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان في عام (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م)، بفعل عدة عوامل سياسية وعسكرية، انعكست بدورها على الأوضاع الاقتصادية و المتمثلة في :

١- الصراع على السلطة بين أبناء السلطان سعيد بن سلطان، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية بين القبائل العُمانية، تلك الصراعات التي استنفذت قدراً من الاقتصاد العُماني، وأدت إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وخاصة في المناطق الساحلية، وموانئها التي أصبحت مهملة.

٢- اضطراب الأوضاع الاقتصادية، بشكل لم يسبق له مثيل، على إثر القرار القاضي بفصل زنجبار عن عُمان في عام(١٢٧٨هـ/١٨٦١م)، وذلك لما كانت تشكله زنجبار من دعم أساسي ومورد دائم، مما شكل ضربة قوية للاقتصاد العُماني. حيث تأثرت الحركة التجارية، وخاصة في موانئ مسقط، التي لم ترث من أسطول السلطان سعيد البالغ ٣٥١ سفينة، سوى ١٦ سفينة كانت راسية في ميناء مسقط عند الانفصال، ولسوء الأوضاع السياسية أهملت هذه السفن وأصبحت حطاماً.[٣]

٣- ظهور التحولات الكبرى في ستينيات القرن التاسع عشر، إذ أنه في عام(١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م)، بدأت السفن التجارية بين الهند والخليج، وغيرها من موانئ المنطقة الغربية للهند نشاطها التجاري،

١- عبدواني، صادق حسن: الدولة العُمانية" نشأتها وازدهارها"، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د .ت، مج٢، ص١٢٦.

٢- عُمان في أمجادها البحرية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلسلة تراثنا، ع٨، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م، ص٥٦-٥٩.

٣- ولكنسون، أ ف: عُمان تاريخاً وعلماء، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عُمان، ط٢، ١٩٨٠م، ص٢٠.

كما أدخلت في الفترة نفسها المواصلات التلغرافية إلى منطقة الخليج العربي، وفي أواخر هذه الفترة، كانت تجارة المنطقة تنتقل من أصحابها إلى أيدي الهنود وغيرهم من وكلاء المؤسسات التجارية الحديثة. التي كانت تمارس نشاطها من مراكزها في الهند وأوروبا، وقد أدى تسلل المصالح الاقتصادية الغربية، والتكنولوجيا الحديثة إلى المنطقة إلى تدهور في أوضاع الطبقة التجارية والملاحية، وإلى انهيار النظام الاقتصادي التقليدي، وهكذا اكتشف البحارة العرب، أن السفن التجارية الجديدة، إنما جاءت لتقضي على تجارة النقل القديمة التي كانوا يزاولونها.[١]

٤- كان لافتتاح قناة السويس عام(١٢٨٦هـ/١٨٦٩م)، دوره غير المباشر في زحزحة مكانة عُمان التجارية والملاحية، فلم يعد لمسقط التي كانت مركز لتجميع السلع، أهمية كما كانت في السابق، حيث دخلت السفن البخارية الأجنبية عبر قناة السويس إلى مياه الخليج العربي، ونافست بدورها السفن الشراعية المحلية، مما أفقد مسقط تجارة النقل والعبور التي كانت تسيطر عليها، وكنتيجة لمشكلات مسقط السياسية ومنافسة البواخر لنشاطها التجاري، وتدهور النشاط الذي كانت تنبض به موانئها، أصيبت بانهيار اقتصادي عميق.[٢]

٥- النزاع الفارسي- العُماني، بعد انفصال زنجبار عن عُمان، الذي أفقد السلطنة ما كانت تسيطر عليه من الموانئ على الساحل الشرقي للخليج العربي في بلاد فارس، لأن الحكومة القاجارية رفضت تجديد عقد الإيجار مع عُمان، مما زاد من النكبات التي تعرض لها الاقتصاد العُماني.[٣]

٦- يمكن أن يُضاف عاملٌ آخر، ألا وهو، التغيرات السياسية المتلاحقة التي حدثت في مجال الحكم بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان، التي أثرت بدورها على الاقتصاد العُماني، وتركيز الحكومات العُمانية على الجانب العسكري للحفاظ على مركزها في الحكم. مما أدى إلى استنزاف موارد الدولة، وإهمال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى استمرار التدهور في الأوضاع الاقتصادية، والتي أضرت بحكام الساحل أكثر من المناطق الداخلية، وقد هيأت الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة في الساحل إلى تمكن زعماء الإمامة الإباضية من توحيد صفوفهم وشن الهجمات على الساحل، إذ تمكنوا من السيطرة على الحكم ونادوا بعزان بن قيس إماماً على عُمان(١٢٨٥-١٢٨٨هـ/ ١٨٦٨-١٨٧١م).

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٩٤.

٢- المرجع نفسه، ص٩٥.

٣- لوريمر، ج.ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٥٩.

ثانياً : ثورة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي(١٢٨٥-١٢٨٨هـ/ ١٨٦٨-١٨٧١م) :

١ - إعادة إحياء الإمامة:

ترأس حركة إحياء الإمامة أربع شخصيات رئيسة، هي: العالم سعيد بن خلفان الخليلي، والعالم محمد بن سالم الغاربي، وزعيم التجمع الهناوي الشيخ صالح بن على الحارثي، والسيد عزان بن قيس آلبوسعيدي حاكم الرستاق، وكانت هذه الشخصيات إلى جانب العديد من علماء المذهب الإباضي وزعماء القبائل، مصممين على إعادة الحكم الديني المتمثل بالإمامة الإباضية.[١]

كانت الظروف في تلك الفترة، مشجعة لبداية التحرك من قبل أنصار الإمامة للسيطرة على الحكم، فتحركت القوى المتحالفة من صُحار في شعبان(١٢٨٥هـ/ أيلول ١٨٦٨م)، معلنة بداية النهضة الإباضية ورافعة شعار الإمامة، العلم الأبيض، وقد تمكنت هذه القوات من فرض السيطرة على مناطق واسعة من ساحل الباطنة، وعلى الممرات المؤدية إلى مسقط.[٢]

وفي سياق الخطة، التي وضعت من جانب قيادة الثورة، انقسم الجيش إلى قسمين، القسم الأول بزعامة السيد عزان بن قيس آلبوسعيدي الذي توجه نحو مدينة بركة الساحلية، والقسم الثاني بزعامة الشيخ صالح بن علي الحارثي، وكان على جيشي عزان والحارثي، متابعة تقدمهما والسيطرة على المناطق المؤدية إلى المطرح، والسيطرة عليها، على أن يلتقيا قرب مسقط قبل الهجوم النهائي، وفي نهاية شهر أيلول من السنة نفسها، استولى السيد عزان بن قيس آلبوسعيدي على المطرح، ثم قام بمهاجمة مسقط مع أنصاره، حيث سقطت بأيديهم في رمضان (١٢٨٥هـ/ تشرين الأول ١٨٦٨م).[٣]

حاول البريطانيون إنقاذ الحكم القائم في مسقط، فسارع بيللي، المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى مجابهة الموقف، واستدعى وحدات من القوات البريطانية البحرية لهذاالغرض، وتمكن من السيطرة على بعض السفن الخاصة بأتباع السيد عزان بن قيس آلبوسعيدي، غير أنه لم يتمكن من حسم الموقف وإنقاذ حكم السلطان سالم بن ثويني آلبوسعيدي، فأبحر إلى بومباي لبحث

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢١٦.

٢- العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث، عين للدراسات ، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٧٧.

٣- لوريمر، ج .ج: تاريخ الخليج، ترجمة مكتب أمير قطر،ط٢ ،١٩٧٥م، ج٢، ص٧٤٦-٧٤٧.

الموقف مع حكومة الهند البريطانية، وكان يأمل، في إقناع حاكم بومباي بإرسال تعزيزات جديدة إلى مسقط، ومنحه صلاحيات التصدي لقوات السيد عزان بن قيس، لكن قوات الإمامة تمكنت من السيطرة على الموقف في مسقط، إذ تمت لهم السيطرة الكاملة على المدينة، وتمت مبايعة السيد عزان بن قيس إماماً، معلنين بذلك نهاية حكم السلطنة الذي افتقر إلى الدعم الشعبي، وأثبت العجز عن إدارة البلاد والاهتمام بها، في وقت كانت تظهر فيه متغيرات سياسية واقتصادية عمت المنطقة بأسرها.[١]

لم تكن أحداث عام(١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م)، مجرد تبديل بسيط في الحكم، بل كانت حصيلة ثورة قامت بها عُمان بأسرها، وكانت أول ثورة تبدل مجرى تاريخ عُمان بصورة جذرية منذ عهد اليعاربة، الذين أرسوا أسس ممارسة السلطة في عُمان منذ النصف الأول من القرن السابع عشر. ولا تختلف الثورة العُمانية في عام(١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م)، كثيراً بتوجهاتها عن الثورات التي وقعت عند ظهور الإسلام، فإيديولوجية الثورة العُمانية في القرن التاسع عشر مستخلصة من مبادئ الإسلام بالذات.[٢] يذكر نور الدين السالمي ، أن شروط البيعة، التي ذكرت في مبايعة الإمام عزان بن قيس، إنما هي شروط يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف كي لايدخل في أمر لايسعه الدخول فيه، وعلى الرغم من وجود من هو أكثر من عزان بن قيس علماً وفقهاً في علوم الدين، فقد وقع اختيار الجماعة عليه، لأنه من بيت الأسرة الحاكمة، ولما تفرّسوا فيه من صدق اليقين وعزيمة الصبر وشدة الوفاء، وقام بما حمّلوه من الواجبات، فوفى بما عليه و زيادة، حتى ذهبت في سبيل الله روحه والمسلمون عنه راضون، وقد جاء في نص بيعته " قد بايعناك على طاعة الله ورسوله، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع، وعلى شرط أن لا تعقد راية، ولا تنفذ حكماً، ولا تقضي أمراً، إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله تعالى، وإقامة حدوده وقبض الجبايات، وإقامة الجمعات، ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف، وأن لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تمضي على سبيل الحق أوتفنى روحك فيه، وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين".[٣]

يتضح من نص بيعة الإمام عزان بن قيس، أنه بويع على الدفاع، وهذه الخطوة، إحدى المسالك التي يتبعها الإباضيون للدفاع عن حركتهم، إذا ما تعرضوا لعدوان خارجي، أوتهديد داخلي،

١- العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي، ص١٧٧.

٢- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٢٢٢.

٣- السالمي، حميد بن عبدالله: تحفة الأعيان، ج٢، ص٢٦٠.

ويظهر واضحاً الدور الفعال لعلماء الدين الإباضيين في صياغة القوانين والمبادئ الأساسية، التي من شأنها الحفاظ على استمرارية وجود الإمامة، كمرجع أساسي للعُمانيين.

يعود النجاح الذي حققه زعماء الحركة الإباضية، إلى عدة عوامل، يلخصها لاندن بقوله : "إن انتصار المحافظين في عام(١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م)، يعود في أسبابه أولاً إلى تأييد قسم كبير من العُمانيين لبرنامجهم، وإلى الزعامة المخلصة للطبقة الدينية المحافظة ثانياً، وإلى وجود بعض الزعماء الشرعيين من أبناء قيس بن أحمد آلبوسعيدي في معسكر المحافظين ثالثاً، وإلى إيمان الزعماء القبليين بقضية المحافظين بعد عام(١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م) رابعاً، وأخيراً إلى الضعف والتفكك المتزايد في صفوف الحكام المعتدلين ".[١]

٢- برنامج حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي :

تمحور برنامج الحكومة الجديدة في ظل إمامة عزان بن قيس آلبوسعيدي حول أربع نقاط، هي :

١- إلغاء السلطة المستقلة للقبائل المعارضة للإمامة، وإخضاعها للسلطة المركزية، ووضع حد لحالة الفوضى، وإعادة الاستقرار، وتطبيق الشريعة الإسلامية وفق المذهب الإباضي، وتعيين قضاة وولاة جدد في المناطق التابعة للإمامة.

٢- وضع حد للتدخل الوهابي في شؤون عُمان الداخلية، وتحرير منطقة البريمي منهم .

٣- وضع حد للنفوذ والسيطرة البريطانية، والعمل على إلغاء الامتيازات والاتفاقيات التي فرضت على عُمان خلال عهد السلطنة، ومحاولة الحصول من بريطانيا على الاعتراف بإمامة عزان بن قيس آلبوسعيدي، وتأكيد استقلال عُمان وسيادتها .

٤- استعادة زنجبار، ومعالجة قضيتي جوادر وبندر عباس، اللتين كانتا خاضعتين لعُمان قبل الثورة.[٢]

لم يأبه الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي بقطع المعونة عن مسقط من قبل السلطان ماجد بن سعيد آلبوسعيدي، حاكم زنجبار، والتي كانت تُدفع لسلاطين مسقط منذ انفصال زنجبار عن عُمان،

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٤٩.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٢١.

ومضى في التنفيذ الفوري لبرنامج الإمامة. فبمجرد أن انتهى الإمام عزان بن قيس من تنظيم الحكم الجديد، أخذ يسعى لتحقيق الخطوة الأولى في برنامج الإمامة.[١] ألا وهي، تدعيم قبضة الإمامة على عُمان، وإنهاء سلطة القبائل المتمردة على الإمامة، وقد نجح الإمام عزان، في السنة الأولى من فرض سيطرته السياسية على جميع أراضي عُمان، وتعيين ولاة جدد من قبله على المقاطعات العُمانية تابعين للسلطة المركزية في مسقط. [٢] وبعد أن تمكن الإمام عزان بن قيس من السيطرة على الأوضاع في المناطق التابعة له، وفي صدد البدء بتطبيق القوانين الإباضية، أصدر بياناً إلى الشعب العُماني وإلى جميع الفئات الأخرى غير العُمانية التي تقيم في عُمان جاء فيه:" إلى كل المقيمين في مسقط والمطرح وباقي مدننا، لقد أمرنا بمعاقبة كل من يضبط بالتعامل بالأمور الشيطانية، مثل التبغ والأصناف الأخرى، كالخمور والمخدرات، وإن من الضروري إدراك معنى هذا التحذير قبل وقوع العقاب، وعلى من يرى أن الأمر يتعلق به شخصياً أن يكف حالاً عن ذلك، أو يرحل إلى حيث يشاء، فأرض الله واسعة، فإن لم يفعل، فعليه أن يخشى على حياته، ولن يكون هناك أعذار بعد تاريخ إصدار البيان.[٣]

بعد أن نجح الإمام عزان بن قيس، في المحور الأول من برنامجه، بدأ يفكر بتحرير البريمي، التي يسيطر عليها الوهابيون منذ عهد السلطان سعيد بن سلطان، ولم يكن الإمام عزان ينتظر فرصة أفضل. عندما طلب منه محمد بن علي شيخ قبيلة النعيم (إحدى قبائل البريمي) المساعدة ضد الوهابيين.[٤]

أراد الإمام عزان بن قيس، استغلال وفاة القائد الوهابي السديري في البريمي، والحرب الأهلية التي نشبت بين نجلي الأمير السعودي فيصل بن تركي، وهما عبد الله و سعود على الحكم، فقام بقطع الضريبة التي كانت تدفع للسعوديين، ومقدارها ٢٠ألف ريال، وبدأ بتجهيز جيشه، والتجمع في صُحار، باعتبارها نقطة للتجمع والانطلاق باتجاه البريمي، وذلك في أوائل جمادى الثاني (١٢٨٦هـ/ حزيران ١٨٦٩م)، إذ تحركت القوات عبر سلسلة جبال الحَجَر عن طريق وادي الجزى. حيث انضمت إليها هناك، قبائل النعيم وحلفاؤهم من بني كعب، وتمكن الإمام عزان بن

١- آلبوسعيدي، سالم: الرائع في التاريخ العُماني ، ص٢٠١.

٢- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٥٣.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٦٢)، ج١،ص١١٨٧.

٤- آلبوسعيدي، سالم: المرجع نفسه، ص٢٠١.

قيس من عقد حلف مع زايد بن خليفة شيخ أبو ظبي، وقد وصلت قوات الإمام وحلفائه إلى البريمي في منتصف حزيران، وشنت على الفور هجوماً على القاعدة السعودية، وفي نهاية جمادى الثاني

(١٢٨٦هـ/ ١٨حزيران١٨٦٩م)، سقط المعقل السعودي في البريمي بيد الإمام عزان بن قيس وحلفائه.[١]

وقد وصف الإمام عزان بن قيس المعركة مع السعوديين، في رسالة بعث بها إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي لويس بيللي(Pelly)جاء فيها:" أما بعد، فالباعث لتحرير الكتاب، هو السؤال عن حالك، وإننا قد رجعنا لمسكد[٢] بحمد ذي الجلال على أحسن حال، بعد فتح البريمي، بحرب كان نحو أربعة أيام، فقتل بعض من قتل من العدو، وتهدمت بعض حصونهم بضرب المدفع، ولمّا ضاق بهم الأمر ورأوا أنهم لا طاقة لهم بالمقابلة، سلموا بالأمر كرهاً، وطلبوا الأمان على أنفسهم، وما أرادوا من أموالهم من خيل ومن ركاب أعطيناهم تفضلاً بالإيجاب، ونزلوا على ذلك، وانصرفوا مرتحلين إلى ناحية الشمال".[٣]

يبدو أن الباعث، لقيام الإمام عزان بن قيس بإرسال هذه المذكرة إلى المعتمد البريطاني في الخليج، إظهار ما تتمتع به حكومته من قوة في المنطقة، وأنه قادر على تخليص بلاده من التدخل الأجنبي، والقيام بمسؤوليات الحكم من دون أي تدخل في شؤون البلاد، وبالتالي فمن الواجب على الحكومة البريطانية الاعتراف بحكومته، والتي أعادت الأمن والاستقرار إلى البلاد. وربما يتبادر إلى ذهن القارئ سؤالٌ، ألا وهو، لماذا كانت حكومة الإمام عزان بن قيس تسّعى للحصول على الاعتراف البريطاني بها؟ ألم تقم هذه الحكومة بالسيطرة على البلاد، وتخليصها من التدخل الوهابي؟ أضف إلى ذلك أن المحور الثالث من برنامج حكومة الإمام عزان بن قيس، ينص صراحة على وضع حد للنفوذ والسيطرة البريطانية في عُمان، وإلغاء الالتزامات والاتفاقيات التي فرضت على عُمان خلال فترة حكم السلاطين. لا وجود للعجب والاستغراب، إذا ما علمنا، بأن بريطانيا خلال هذه الفترة هي القوة الكبرى المسيطرة على البحار، وخاصة منطقة المحيط الهندي، ولها وجود فعال على طول السواحل العربية في الجنوب والخليج العربي، وبالتالي، فهي القوة المسيطرة على التجارة الدولية بين منطقة الخليج العربي والهند. هذه السيطرة توضح، بلا

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٥٣.

٢- مسكد: هي مسقط، هكذا تعود العُمانيون على لفظ اسمها في السابق.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٦٢)، ج١، ص١١٨٧.

شك، أن الاعتراف الذي تطلبه حكومة الإمام عزان بن قيس كان من أجل استمرار نشاطها الاقتصادي في المنطقة، وبالتالي استمرار تجارتها مع الهند.

٣- موقف بريطانيا من حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي :

تمكنت الإمامة الإباضية بقيادة الإمام عزان بن قيس خلال السنة الأولى من تحقيق العديد من النجاحات أهمها : توحيد عُمان تحت سلطة الإمامة، وإلغاء سلطة القبائل المعارضة لنظام الإمامة، وخاصة القبائل الغافرية المتمركزة في وادي سمايل، وإعادة الأمن والاستقرار الداخلي للبلاد، وتطبيق مبادئ العقيدة الإباضية في عُمان، و بصدد ذلك يقول لاندن:" وصل نفوذ الإمامة في عام (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) ذروته، وكان أقوى حكم شهدته عُمان خلال تاريخها، فقد امتدت سلطة الإمام عزان بن قيس وشملت البلاد كلها، بمناطقها الداخلية والخارجية والساحلية والقبلية، ويحق للإمام أن يفخر بما قام به.[١]

بشكل موازٍ، وفي الوقت الذي كان الإمام عزان بن قيس يعمل فيه على معالجة الأوضاع الداخلية، وجه أنظاره لمعالجة الأوضاع الخارجية، وتحديد العلاقة بين عُمان وبريطانيا، خلال هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها العلاقات بين الطرفين، إذ كان الموقف البريطاني من حكومة الإمام عزان بن قيس سلبياً، ومما زاد في قلقها، أن الأمام عزان بن قيس يتمتع بشرعية كاملة وشعبية عظيمة. أضف إلى ذلك أنه كان ينتمي إلى الحركة الإباضية التي يقوم فكرها، منذ قيامها في النصف الأول من القرن الثاني الهجري/ الثامن للميلاد، على تطبيق الشريعة الإسلامية والاستقلال وسيادة الوطن، بالإضافة إلى أن برنامج الإمامة كان يرمي إلى إلغاء كل الاتفاقيات والالتزامات التي فرضتها بريطانيا على عُمان قبل وصول الإمامة الإباضية إلى الحكم في عُمان.[٢]

ساءت الأمور كثيراً بين الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط، العقيد ديزبرو(Disbrowe) في صيف عام(١٢٨٦هـ/١٨٦٩م)، الذي استاء من تحركات السفن العُمانية على السواحل، وإهمال الإمام عزان بن قيس لكل طلبات الوكيل البريطاني، والمعاملة السيئة للرعايا البريطانيين من الهنود في مسقط، ومما زاد الأمر سوءاً، حادث إطلاق

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٥٤.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٢٥.

النار على إحدى السفن الحربية البريطانية الراسية في ميناء مسقط، وقاوم العقيد ديزبرو بكل ما يستطيع فكرة اعتراف حكومته بنظام الإمام عزان بن قيس، وغادر مسقط في مطلع عام(١٢٨٦هـ/١٨٦٩م).[١]

يبدو أن تدهور العلاقات، بين بريطانيا وحكومة الإمام عزان بن قيس، كان الباعث لقيام بيللي المعتمد البريطاني في الخليج العربي بإرسال مذكرة إلى الإمام عزان بن قيس جاء فيها: " لقد علمت بسوء الفهم الذي حصل بينكم و بين العقيد ديزبرو، والمتعلقة بإرسالكم للذخيرة إلى بركة، وهو عمل لا تعترض عليه الحكومة البريطانية لصيانة حدود البلاد وموانئها. لكن ما تعترض عليه الحكومة البريطانية فعلياً، هو القيام بتحركات بحرية قبالة أي ساحل أخر، على سبيل المثال، الخليج العربي أو بندر عباس أو ساحل مكران، فإذا وافقت على متابعة هذا الاتفاق والتقيد به، والتعهد لي بحماية أرواح وممتلكات كل الأشخاص البريطانيين. وكذلك بأن يحصل الوكيل البريطاني على حماية كاملة من التحرش، وسيكون له مطلق الحرية، فسأكون سعيداً بالاتصال بالعقيد ديزبرو لترتيب عودته إلى الشاطئ، وإعادة رفع العلم البريطاني على القنصلية[٢]. يفهم من مضمون الرسالة أن الإمام عزان بن قيس قد أضر بالمصالح البريطانية في مسقط، و كان عازماً على تطبيق برنامج الإمامة في الحد من التعاون مع القوى الأجنبية، وهذا ما جعل بريطانيا تغيّر من موقفها حيال حكومة الإمام عزان بن قيس الذي بدأ يسعى لاستعادة السيطرة على الموانئ الوقعة على الجانب الشرقي من الخليج العربي عندما قامت الحكومة الفارسية بإلغاء عقد الإيجار لهذه الموانئ، و يذكر لاندن بصدد ذلك :

"عندما استولى عزان بن قيس على مسقط في عام(١٢٨٥هـ/١٨٦٨م)، بادرت الحكومة الفارسية إلى فسخ الاتفاق المعقود مع السلطان ثويني مستندة في ذلك إلى أحد بنود الاتفاق الذي ينص على إمكان فسخ الاتفاق في حالة انتقال الحكم إلى دولة أخرى، وقد حاول الإمام عزان استرجاع سلطانه على بندر عباس بالقوة، غير أن البريطانيين عارضوه في ذلك، أما جوادر فقد نجح الإمام عزان في تعيين حاكم عُماني عليها من قبله.[٣]

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٧٠.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٣١)، ج١،ص١١٤٢.

٣- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٦٩.

لكن هذا الحاكم لم يكن مرغوباً به في هذه المنطقة، مما أدى إلى اندلاع الثورة ضده، الأمر الذي أدى إلى التدخل البريطاني في شؤون الميناء، وفي هذه الفترة حاول السلطان السابق سالم بن ثويني استعادة سلطته الضائعة في عُمان، وقد سمحت له الحكومة الإيرانية بالإقامة في ميناء بندر عباس. وفي رسالة بعث بها العقيد هربرت ديزبرو إلى أمين سر الحكومة في بومباي العقيد غون(Gonne)، شرح فيها محاولات السلطان سالم بن ثويني في العودة والسيطرة على الحكم بالقول:" في العشرين من الشهر الحالي، تلقيت رسالة من سمو السلطان سالم بن ثويني ،حاكم مسقط السابق، مؤرخة بتاريخ ٢٦من الشهر الماضي، من خلال محتويات الرسالة، يلاحظ أن السلطان سالم بن ثويني قد هدد في السادس والعشرين من الشهر الماضي، بأنه سوف يستولي على مسقط بمساندة من أهل عُمان. ويبدو أن السلطان سالم بن ثويني موجود حالياً في إزكي على بعد مسيرة أيام من مسقط، وأن الأمام عزان بن قيس قد يكون في الخابورة، وأن الشيخ صالح، إما أن يكون معه أو في مكان ما بالقرب منه، الخابورة تقع على بعد ١٩ ميلاً جنوب صحم . و صحم على بعد ١٤ ميلاً جنوب صُحار".[١]

في عام(١٢٨٧هـ/١٨٧٠م)، جرى تعديل على الموقف السياسي لحكومة الهند البريطانية من حكومة الإمام عزان بن قيس، فقد وصلت سفينة فرنسية إلى ميناء مسقط تحمل اعترافاً رسمياً بحكومته، وجاءت بعدها سفينة هولندية تحمل اعتراف بلادها بالحكومة العُمانية. لقد أقلق هذان الاعترافان بريطانيا التي لاحظت بأن الحكومة الجديدة فرضت سيطرتها على كل المناطق العُمانية، وبدأت تتحرك لاستعادة الموانئ التي خرجت عن سيطرتها، ونتيجة لذلك أمرت حكومة الهند البريطانية الكولونيل بيللي بأن يقدم اعترافاً رسمياً بحكومة الإمام عزان بن قيس قبل فوات الأوان.[٢]

لكن العقيد بيللي، الخبير بشؤون المنطقة، دفع الوكيل السياسي في مسقط العقيد واي (Way)، إلى إرسال برقية إلى وزارة الخارجية يستفسر فيها عن الصيغة التي يجب أن تقدم فيها الحكومة البريطانية الاعتراف بحكومة الإمام عزان بن قيس، ويذكر في هذا الصدد:" لم تسمح الظروف بعد للعقيد بيللي لتكريس نفسه لاستعمال السلطة المخولة للاعتراف بعزان بن قيس، إننا نتوقع مواجهتنا بصعوبات كبيرة عند الاعتراف بحكومة مسقط الفعلية من دون التعبير عن رأي حكومة

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٣٨)، ج١،ص١١٥١.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٣٠.

صاحبة الجلالة بالنسبة إلى السياسة الواضحة التي يجب تبينها في المستقبل تجاه هذه الدولة، ونلتمس من معاليكم إبداء رأيكم بالنسبة إلى النقاط التالية، التي طرحناها عليكم من وقت لآخر، وهي:

أولاً - هل سيترافق اعترافنا بعزان بن قيس بسياسة واضحة نتبناها تجاه مسقط تتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الحالية مع هذه الدولة ؟

ثانياً - هل سيتم تفعيل إعانة زنجبار ؟

ثالثاً - هل نجدد له الأمل بأننا سنعمل على تجديد عقد استئجار بندر عباس ؟

رابعاً - هل سنقوم بالتوسط بموضوع جوادر ؟

خامساً - هل نحاول الحصول على موافقة عزان بن قيس على الاتفاقيات الحالية ؟

" نرجو أن تلقى النقاط التي لفتنا انتباهكم إليها جل اهتمام حكومة صاحبة الجلالة ".[1]

يستشف من هذه الرسالة عدة أمور مهمة، منها :

١- حرص المسؤولين البريطانيين على عدم الوقوع في أخطاء يمكن أن تستخدم ضدهم في المستقبل، فبعد أن أعطيت لهم الصلاحيات الكاملة للاعتراف، قاموا بمراسلة رؤسائهم حول الكيفية التي يمكن أن يقدم بها الاعتراف.

٢- إن قضية وقف إعانة زنجبار كانت بأمر من بريطانيا حتى تُضعف من حكومة الإمام عزان بن قيس.

٣- يدل وقوف بريطانيا في وجه الإمام عندما أراد استعادة الموانئ التي كانت تابعة لعُمان، دلالة واضحة على أن بريطانيا كانت تضع يدها على هذه الموانئ .

٤- يفهم من هذه الرسالة، أن المسئولين البريطانيين أرادوا تقييد الاعتراف البريطاني بحكومة الإمام بالعديد من الشروط، منها الالتزام بالاتفاقيات السابقة مع سلاطين مسقط.

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج١، ص٦٢٩.

وقبل الاعتراف البريطاني بحكومة الإمام عزان بن قيس، دخلت الأحداث في هذه اللحظة منعطفاً مهماً، إذ تمكن السيد تركي بن سعيد آلبوسعيدي من إقناع الحكومة البريطانية بقدرته على قلب إمامة عزان بن قيس آلبوسعيدي، فرفعت الإقامة الجبرية المفروضة عليه، ومهّدت له طريق العودة إلى عُمان، كما تلقى دعماً مالياً من أخيه السلطان ماجد(حاكم زنجبار)، وقد شكّلت المساعدات المقدمة للسيد تركي بن سعيد، دافعاً قوياً لاستعادة سلطته المسلوبة، وإنهاء حكم الإمامة الذي بدأ يواجه الصعوبات الداخلية والخارجية.[١]

كانت الانتصارات التي أحرزها الإمام عزان بن قيس ترجع في حقيقتها إلى التضامن الذي أظهره له التكتل الهناوي، بينما لم يكن التكتل الغافري متحمساً للدخول في هذا النظام الجديد الذي سلب سلطتهم واستقلالهم السابق. أما في المناطق الداخلية، فكان التكتل الغافري مستعد لدعم "ثورة مضادة" تقلب الإمامة، وكذلك بالنسبة لقبيلة بني بوعلي في الشرقية.[٢] وقد حاول السيد تركي بن سعيد آلبوسعيدي، أن يحصل على دعم وتأييد معنوي وسياسي من قبائل الساحل العُماني، لكن محاولته الأولى باءت بالفشل، وبقي السيد تركي بن سعيد خلال هذه الفترة ينتقل من مكان إلى آخر باحثاً عن الدعم لاستعادة سلطته المسلوبة وإلغاء الإمامة. [٣]

ويبدو أن بريطانيا كانت تؤيد مساعي السيد تركي بن سعيد ضد الحكومة الجديدة التي تمكنت من تقليص النفوذ البريطاني وأضرت بمصالحه، لذلك فإن بريطانيا كانت تنتظر عودة السيد تركي لكي يسيطر على الحكم. يتضح ذلك من خلال البرقية التي بعث بها ديزبرو الوكيل السياسي في مسقط إلى العقيد غون(Gonne) أمين سر الحكومة في بومباي، حيث شرح فيها الأوضاع في عُمان، و انتظار العُمانيين للسيد تركي، تقول المذكرة:" كل ما أعرفه الآن أن الخليلي بطل في الحكم الاستبدادي، وأن التجارة شبه منقرضة، وأن مسقط منهكة وقلقة من الاضطهاد، وباختصار، فإن سكان مسقط و أهل عُمان سوف يكونون حقاً أكثر تعاسة وقنوطاً، فهل تستمر العائلة المالكة في هذا النهج من سوء الحكم والظلم ؟ ومن الممكن تماماً أن الناس المدفوعين باليأس والإحباط سوف يقذفون بعيداً بهذا الكابوس الذي يقرع حياتهم، لكن المعضلة هي في عدم وصول سمو

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٣٠-٢٣١.

٢- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٢٢٢.

٣- مراد، محمد عدنان: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق ، دمشق، ط١ ،١٩٨٤م ،ص٣٦٠.

السيد تركي بن سعيد، وفي هذه الحالة من يا ترى سينتخبونه ليكون سلطاناً عليهم؟[١]

يتضح من هذه المذكرة، مدى الإزعاج الذي سببه استيلاء الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي على الحكم في عُمان، فقد كان كابوساً على المصالح البريطانية، وخاصة ما كان يصدر من قوانين من الجهة التشريعية والروحية لحكومة الإمامة، ونعني بذلك الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، الذي كان يرفض التعامل مع الأجانب، ويطالب بإلغاء الامتيازات والاتفاقيات البريطانية مع عُمان.

غير أن السيد تركي بن سعيد، تمكن في محاولته الثانية من الحصول على موافقة شيوخ الساحل على دعمه، باستثناء زايد بن خليفة(حاكم أبوظبي الذي كان موالياً للإمام عزان بن قيس)، فقد تمكن في عام (١٢٨٧هـ/ أيلول١٨٧٠م)، من الوصول إلى منطقة خورفكان، ومنها إلى البريمي، حيث اتصل بقبائل بني جنب التي وعدته بالمساعدة، وبذلك تمكّن من جمع حوالي أربعة آلاف رجل، وفي (رمضان١٢٨٧هـ/تشرين الأول١٨٧٠م)، التقى جيشه وجيش الإمام في منطقة ضنك، وفي هذه المعركة حلّت بجيش الإمام أول هزيمة كبيرة. ومع نهاية عام(١٢٨٧هـ/١٨٧٠م)، التقى جيش سيف بن سليمان آلبوسعيدي، حليف تركي، بجيش الإمام عزان بن قيس، حيث دارت معركة طويلة شهدت في عام (١٢٨٨هـ/ كانون الثاني١٨٧١م)، مقتل الإمام عزان وخصمه، ولم تلبث الإمامة نفسها أن سقطت، وتمكن السيد تركي بن سعيد من دخول العاصمة منتصراً، غير أنه لم يعرف فيها السلام والاستقرار.[٢]

٤- العوامل التي أدت إلى سقوط الإمامة في عام(١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م) :

١- لم تلبث المكانة التي بلغتها حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي أن أخذت بالتراجع، لاصطدامها بعوامل داخلية وخارجية. فقد اندفع الإمام عزان بن قيس بسياسة موالية تجاه القبائل الهناوية التي أيدته منذ بداية الثورة، ضد القبائل الغافرية (التي لم تعلن في أغلبيتها تأييدها للمشروع الإباضي)، مما أغضب زعماء الغافرية الذين تخلوا عنه، فمن المعروف أن أي حاكم يريد السيطرة على الأوضاع الداخلية في عُمان عليه أن يوجد نوعاً من التوازن بين التكتل الهناوي والتكتل الغافري، وإلا فإن سلطته مهددة بالزوال والانهيار.[٣]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٣٨)، ج١،ص١١٥٢.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٣٢.

٣- عبدالله، محمد مرسي: إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى، ص٦٧.

٢- فقدان حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي للخبرة السياسية والإدارية، فقد كان أتباعه لا يمتلكون الخبرة الكافية في إدارة الحكومة، فانعكس ذلك سلباً على إدارة شؤون الدولة، بدليل التسرع في بسط النفوذ السياسي على البلاد حتى لو كان إسمياً.[١]

٣- فقدان عُمان في عهد حكومة الإمامة بعض الموانئ العُمانية في الخليج العربي، والتي كانت مؤجرة من الحكومة القاجارية لصالح عُمان، لكن هذه الحكومة قامت بإلغاء عقد الإيجار مع وصول الإمام عزان بن قيس إلى الحكم، مما أفقد الحكومة مورداً رئيسياً من مواردها الاقتصادية.[٢]

٤- قيام حكومة الهند البريطانية بتقديم الدعم المادي والمعنوي لخصوم الإمامة، فرفعت الإقامة الجبرية المفروضة على السيد تركي بن سعيد، ومهدت له طريق العودة إلى عُمان، بالإضافة إلى تلقي السيد تركي بن سعيد الدعم المالي من أخيه ماجد بن سعيد سلطان زنجبار.[٣]

٥- تأثر الوضع الاقتصادي في عُمان، بسبب امتناع سلطان زنجبار عن دفع المعونة المالية المقررة لمسقط بعد التقسيم، منذ أن تولى السلطان سالم بن ثويني الحكم، وبتدخل الحكومة البريطانية قام السلطان ماجد بدفع المعونة المالية، وعندما تسلم الأمام عزان بن قيس الحكم قام بقطع المعونة بحجة سيطرته على السلطنة من ابن أخيه السلطان سالم.[٤]

٦- كان الحكم الجديد قاصراً عن حل العديد من المشكلات الداخلية والخارجية، فضلاً عن أن التشدد في تطبيق القوانين الشرعية، وفقاً للمذهب الإباضي، حرم البلاد من العديد من المعاملات التجارية التي كان مسموحاً بها من قبل.[٥]

٧- ضعف علاقات عُمان التجارية في عهد حكومة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما أدى إلى حرمان الحكومة من موارد كبيرة، وخاصة في المنطقة الساحلية التي تقطنها غالبية من الوسط التجاري.[٦]

١- شركة الزيت العربية- الأمريكية: عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، إدارة العلاقات شعبة البحث، الظهران،ط١، ١٩٥٧،م، ص٥٥.

٢- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٥٩.

٣- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤م، القاهرة، د.ت، ص١٠٩.

٤- كيلي، جون: المرجع نفسه، ص٤٧٩.

٥- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا،ص٣٧٧.

٦- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص٢٢٤.

٨- اعتقاد زعماء الإمامة بأنهم يستطيعون أن يحكموا مجتمعاً في القرن التاسع عشر بمفاهيم الحكم الإسلامي التي كانت سائدة في القرن السابع للميلاد، وإذا كان مثل هذا الاعتقاد من الممكن تطبيقه في المناطق الداخلية النائية من البلاد، فمن الصعب فرّضه على مجتمع منفتح على التأثيرات الخارجية، وتسكنه الطوائف والملل المتعددة.[١]

٩- زاد عدم الاعتراف البريطاني بحكومة الإمامة الجديدة من الأوضاع السيئة التي كانت تعاني منها الحكومة، وخاصة في علاقات الحكومة مع الهند وشرقي إفريقيا، حيث أغلقت بريطانيا الموانئ الهندية والإفريقية في وجه التجارة العُمانية خلال فترة حكم الإمام عزان بن قيس، وفي هذا الصدد يقول لوريمر(Lorimer):"لولا رفض بريطانيا الاعتراف بحكومة الإمام عزان رسمياً، وفقدانه للدعم المالي من زنجبار، وتأييد حكومة الهند لبريطانية لعدوه السيد تركي بن سعيد، لتمكن عزان من أن يتغلب على جميع الصعوبات التي واجهته، ولتمكن من إقامة ملكية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة".[٢]

ويمكن أن يضاف إلى هذه العوامل التي أدت إلى سقوط الإمامة في عام(١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م)، عوامل أخرى تتمثل في الآتي:

١- انشغال حكومة الإمام عزان بن قيس طوال الفترة التي حكمت فيها ببسط نفوذها على مناطق عُمان الداخلية والساحلية، ومن المعروف في مثل هذه الحالات، أن الموقف يتطلب وجود الإمكانيات المادية القوية لتحقيق هذا المشروع، وهو مطلب لم يتحقق لحكومة الإمام عزان بن قيس بسبب الموقف البريطاني المعادي لها، وخسارتها للعديد من الموارد التي كانت ترد إليها من الموانئ على الساحل الفارسي، بعد أن تم إيقاف عقد الإيجار من قبل الحكومة القاجارية، والذي تزامن مع وصول الإمام عزان بن قيس إلى حكم عُمان، ناهيك عن إيقاف معونة زنجبار من قبل السلطان ماجد بن سعيد، بحجة استيلاء الإمام عزان بن قيس على السلطة. أضف إلى ذلك التحركات التي كان يقوم بها السيد تركي بن سعيد، لاستعادة الحكم، وقد أدى ذلك إلى قلة موارد الخزينة، وكان الخطأ الفادح الذي ارتكبته حكومة الإمام عزان بن قيس، هو تسخيرها لهذه الموارد القليلة للشؤون العسكرية، الأمر الذي انعكس سلباً على الشؤون الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في البلاد.

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٧٧.

٢- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٦١.

٢- كان للتدخلات السعودية في شؤون عُمان، دور في إضعاف الإمامة، وخاصة بعد وفاة الأمير السعودي فيصل بن تركي، وتسلم ابنه عبد الله الحكم في نجد، والذي كان على عداء مع الإمام عزان بن قيس، وذلك لأن الإمام استعاد البريمي، وقام بتقديم المساعدة لأخيه سعود بن فيصل الذي كان يحاول السيطرة على الحكم، لذلك فإن حاكم نجد الأميرعبد الله بن فيصل قام بتقديم كل دعم لخصوم الإمامة للقضاء عليها، واستعادة النفوذ السعودي في البريمي، وراح يتدخل في شؤون عُمان الداخلية .

٣- النشاط الذي أظهرته الدولة العثمانية، منذ أن تسلم مدحت باشا ولاية العراق، والمحاولات المستمرة لإعادة فرض سلطة الدولة العثمانية على شبه الجزيرة العربية، مما دفع بريطانيا إلى تشديد قبضتها على منطقة الخليج العربي، وفرض العديد من معاهدات الحماية مع شيوخ المنطقة. وعلى الرغم من فشل الإمامة الإباضية في الاستمرار في حكم عُمان، فقد أثبتت هذه التجربة الإباضية نجاحها على أصعدة متعددة، سواء أكان في الداخل أو الخارج: ففي المجال الداخلي، تمكنت من بسط نفوذها السياسي على كافة الأقاليم العُمانية وتوحيد البلاد، ولو لفترة زمنية قصيرة، تحت زعامة الإمامة. أما في المجال الخارجي فقد حدّت من النفوذ البريطاني، وأوقفت توسعه لفترة من الزمن. وهناك العديد من الاعترافات من جانب المسؤولين البريطانيين، تثبت إعجابهم بالانجازات التي حققها الإمام عزان بن قيس خلال فترة حكمه القصيرة، ومنها ما قاله بيللي، المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي، العدو السياسي للإمام عزان :" يحق للسيد عزان، مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم في عُمان، أن يتولى مقاليد الحكم فيها، لقد أظهر السيد عزان من الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية – وهي صفات لابد من توفرها لحفظ النظام بين القبائل المتناحرة – ما يفوق غيره من الزعماء ".[١]

وفي مقال يعود إلى عام(١٢٩٠هـ/١٨٧٣م)، بعنوان"اصطياد العبيد في منطقة المحيط الهندي"، للأميرال فيليب هوارد كولومب(Feleb Hoard colomp)، يذكر بأنه: " زار مسقط في أثناء حكم السيد عزان بن قيس، والذي كانت أعلامه ترفرف على كل جزء من عُمان، وأن لديه الكثير من الجنود، وأنه حاكم تقي بنى المساجد، والتدخين ممنوع في الأماكن العامة، كما أن شرب الخمر ممنوع على الإطلاق".[٢]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٣٥.

٢- بيدويل، روبين: عُمان في صفحات التاريخ، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط٢، ١٩٩٨م، ص٧٤.

ثالثاً: انتقال السلطة إلى السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي(١٢٨٨-١٣٠٦هـ/١٨٧١-١٨٨٨م) وإعادة نظام السلطنة :

١ – الأوضاع الداخلية في عُمان بعد سقوط الإمامة و تولي السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي مقاليد الحكم :

يمكن تقسيم فترة حكم السلطان تركي بن سعيد إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأت باستلامه السلطة، واستمرت حتى تمكن من تدعيم سلطته في عُمان (١٢٨٨-١٢٩٣هـ /١٨٧١- ١٨٧٦م).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستقرار وتوطيد العلاقات مع بريطانيا (١٢٩٣-١٣٠٦هـ/ ١٨٧٦- ١٨٨٨م).

يقول لاندن(Landen) في هذا الصدد:" لم تظهر على النظام المعتدل بوادر الاستقرار الحقيقي قبل عام(١٢٩٣هـ/١٨٧٦م)، وحتى هذه الفترة، تعرض حكم السلطان تركي بن سعيد لتحديات خطيرة، ورغم هذا فإن حكم تركي يعدُّ من المنعطفات المهمة في تاريخ عُمان من حيث أنه شهد إعادة بناء الحكم المعتدل على أسس جديدة"[١] حيث شهدت المرحلة الأولى من مراحل حكم السلطان تركي بن سعيد(١٢٨٨-١٢٩٣هـ/١٨٧١-١٨٧٦م)، سلسلة كبيرة من الصراعات والتمردات التي كان يثيرها أهالي داخلية عُمان، تجلت بهجوم أنصار الإمامة الإباضية من القبائل الهناوية والغافرية على المدن الساحلية، لعدم رغبتهم في تولي السلطان تركي للحكم، لأنه تعاون مع بريطانيا في القضاء على حكومة الإمام عزان بن قيس، مما أدى إلى إثارة حالة من عدم الاستقرار السياسي في السلطنة.[٢] وما يؤكد ما قامت به القبائل الهناوية والغافرية من ثورات ضد حكم السلطان تركي، تلك الرسالة التي بعث بها الشيخ صالح بن علي الحارثي إلى السيد عبد العزيز(أخو السلطان تركي)، والذي كان يحاول الانقلاب على أخيه والسيطرة على الحكم في عام(١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م)، لتوحيد البلاد، وقد جاء فيها: "لقد وصلت كل رسائلك، وإن مشاعر القبائل الهناوية والغافرية هي الآن ضد تركي بن سعيد، لتعميق الاعتقاد وإيجاد الأدلة والدعاوى على إعادة نشر مذهب السنة ولاستئصال كل ما هو ضد ذلك، ولهذا الغرض فإنهم يرغبون منكم

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٧٨.

٢- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٨٤٠-١٩١٤م، ص١١٣.

بالنهوض مع أخويك فيصل وإبراهيم لتوحيد انقساماتهم و تكوين دولة واحدة، والسلام عليك من خدامك بني بوحسن والحجريين والوهيبة والحبوس وبني راشد و بني بطاش ومن معهم، وإن ما ذكر أعلاه كان بناء على أمرهم و بموافقتهم بواسطة الفقير لله صالح الحارثي ".[١]

يذكر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الكولونيل مايلز(Mailes)،[٢] أن أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى الفوضى وعدم الاستقرار في مسقط في بداية عهد السلطان تركي بن سعيد، ترجع أساساً إلى سوء تصرفه من الناحية الإدارية، حيث أحاط نفسه بمجموعة من المتزلفين و المنتفعين، ولم يعتمد على رجال أكفاء في إدارة شؤون البلاد.[٣]

لقد أدرك السلطان تركي بن سعيد بأن بقاءه في الحكم والمحافظة على وحدة البلاد مرتهن باعتماده على الحكومة البريطانية، من هنا التقت مصالحه بالمصالح البريطانية. غير أن التقاء المصالح، وخاصة خضوعه للمطالب البريطانية في قضية منع تجارة الرقيق وتوقيع معاهدة مع بريطانيا بهذا الشأن في عام(١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)، قد كلفه الكثير، وهبطت شعبيته بين رعاياه إلى حد كبير.[٤]

ولعل الدعم البريطاني العسكري والمالي أسهم إلى حد كبير في تعزيز موقف السلطان تركي بن سعيد، ومكنه من القضاء على أغلب المنافسين والطامعين بحكمه، كأخيه الأصغر السيد عبد العزيز الذي قام بأكثر من محاولة للانقلاب عليه، وذلك بالانضمام إلى القبائل الثائرة ضد حكم السلطان تركي، وابن أخيه السيد سالم بن ثويني، وأيضاً المنافس الخطير لحكم السلطان تركي، وهو السيد إبراهيم بن قيس آلبوسعيدي أخو الإمام الراحل عزان بن قيس[٥]، والذي كان يسيطر على صُحار والجزء الأكبر من مقاطعة الباطنة، التي تعدُّ منذ أواخر القرن الثامن عشر مصدر القوة لعائلة هذا الزعيم. لذلك كان على السلطان تركي بن سعيد بعد استيلائه على مسقط، أن يحشد

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٦٧)، ج١،ص١١٩٣. للمزيد من التفاصيل عن الثورات الداخلية، وعمليات التنسيق التي تمت بين الأطراف المعارضة للسلطان تركي، انظر: الملحق رقم (٣) ، ص٢٤٢-٢٤٣.

٢- مايلز: من أشهر الوكلاء السياسيين البريطانيين في مسقط، وواضع كتاب الخليج بلدانه وقبائله، وكان وكيلاً سياسياً في مسقط على مرحلتين: بين عامي (١٨٧٢- ١٨٧٩م)، وبين عامي(١٨٨٣- ١٨٨٦م). للمزيد انظر:

http://www.startimes.com/f.aspx?t=11637043

٣- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٧٠-٧٧١.

٤- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٨٠.

٥- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٨٤٠-١٩١٤م، ص١١٤.

ما بقي لديه من إمكانيات للسيطرة على مقاطعة الباطنة من المعارضين لحكمه والاستيلاء على صُحار،[١] وفي عام (١٢٨٨هـ/ حزيران١٨٧١م)، تحركت قواته، لكنها منيت بالفشل بسبب نضوب الخزينة من المال، ولم يتمكن من إخضاع السيد إبراهيم بن قيس وحلفائه من أنصار الإمامة، إلا بعد تقديم الدعم العسكري البريطاني له في عام(١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م)، وقد شكل التدخل البريطاني العامل الحاسم في إنقاذ حكم السلطان تركي بن سعيد، والقضاء على خصومه.[٢]

يعود التدخل البريطاني المباشر في شؤون البلاد الداخلية إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، وخشية الحكومة البريطانية من عودة الحكم الديني، ممثلاً بالإمامة، مما أثار القلق لدى الحكومة البريطانية على مصالحها وامتيازاتها التجارية في المنطقة، وخاصة المحافظة على مصالح الرعايا البريطانيين في مسقط .

٢- السياسة البريطانية تجاه عُمان في المرحلة الثانية من حكم السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي (١٢٩٢-١٣٠٦هـ/١٨٧٦-١٨٨٨م):

رأت سلطات الهند البريطانية، أن توحي للسلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي منذ استلامه الحكم، بأنه في دائرة الاهتمام البريطاني، لذلك قامت بدعوته لحضور احتفال تتويج الملكة إليزابيث الذي أقيم في دلهي، ويبدو أن بريطانيا كانت ترمي من وراء مثل هذه الأمور إلى تمهيد الطريق لفرض الحماية على عُمان، إذ أنها بقيت تعمل على ذلك تدريجياً بعقد اتفاقيات متعددة لمعالجة موضوعات جزئية في المرحلة الأولى من حكمه تمهيداً للوصول إلى الهدف الرئيس، بدأت بمعاهدة منع تجارة الرقيق في عام(١٢٩٠هـ/١٨٧٣م)، واختتمتها باتفاقية عام (١٢٩٨هـ/ كانون الثاني١٨٨٠م)، تم بموجبها إقامة حامية عسكرية في مقر وكالتها في مسقط، ولذلك أصبح السلطان تركي بن سعيد لا يستطيع أن يحرك ساكناً إلا بما تمليه عليه بريطانيا حتى توفي في عام(١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م).[٣]

إن استئناف السلطان تركي بن سعيد للحكم، وتوطيده لدعائم السلطنة في البلاد، خلال المرحلة الثانية من حكمه(١٢٩-١٣٠٦هـ/١٨٧٦- ١٨٨٨م)، أدت إلى نهاية فترة الفوضى وعدم الاستقرار

١- للمزيد من المعلومات عن العلاقات بين السلطان والثوار العُمانيون . انظر: الملحق رقم (٥)، ص٢٤٥-٢٤٦.

٢- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٨٣.

٣- العيدروس، محمد حسن: المرجع نفسه، ص١٧٧

، التي شهدتها المرحلة الأولى من حكمه(١٢٨٨-١٢٩٢هـ/ ١٨٧١-١٨٧٦م). غير أن القلاقل السياسية لم تنته، وإن كان الوضع لم يصل إلى حد الفوضى التي كانت سائدة في السابق.[١]

ويعود السبب الرئيس في تمكن السلطان تركي بن سعيد من فرض نفوذه وتقوية دعائم حكمه إلى التعاون الذي بدأ بينه وبين السيد روس(Roos)[٢]المقيم البريطاني في الخليج العربي[٣]، وقد وصف العقيد مايلز الوكيل السياسي في مسقط، الوضع في عُمان ونفوذ السلطان تركي في تقريره للفترة بين عامي(١٢٩٩- ١٣٠٢هـ/ كانون الثاني١٨٨١م - ١٨٨٤م) كالتالي:" نفوذ سمو السيد تركي اليوم راسخ رسوخه المعتاد، فهو ليس بين أن يكون على تحالف مع الغافرية أو تحالف مع الهناوية، لكنه يعمل على الحفاظ على علاقات طيبة مع كلا الطرفين في الوقت ذاته كما كبر ولداه ويساعدانه، وعلى الرغم من أنهما ناشئان فإنهما يحظيان بالثقة في ولايات المدن العُمانية الثلاث الأهم، صُحار و نزوى وبركة، فهيمنته جلية في كل مكان. إضافة إلى نديّه اللذين يمكن أن يقفا ضده، وهما أخوه السيد عبد العزيز بن سعيد آلبوسعيدي، وقريبه السيد إبراهيم بن قيس آلبوسعيدي، وكلاهما يفتقد تماماً إلى الموارد، وليس لديهما أية شيعة أو تجمع ذي بال، لكن تجدر الإشارة، بالمقابل إلى أن سلطة سموه على المناطق الداخلية من عُمان لا تزال كما كانت من قبل، اسمية، ونفوذه على الشعب هناك قليل أو معدوم، ولم يأخذ منهم أية ضرائب تزيد عما اختاروا هم دفعه".[٤] وقد تحددت العلاقات بين الحكومة البريطانية والسلطان تركي بن سعيد بشكل أوضح بإعلان عام(١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م)، الذي تعهد فيه البريطانيون بحماية سلطان مسقط وتقديم الدعم المادي والعسكري مهما كانت الظروف، وقد أسهم هذا التعهد في السنوات الأخيرة من حكم السلطان تركي بن سعيد في إيجاد نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي في عُمان.[٥]

غير أن هذا الضمان كان مشروطاً من جانب االبريطانيين، بحيث يلتزم السلطان بإتباع السياسة التي يرضى عنها البريطانيون في إدارة شؤون مملكته، وقد صدر هذا الإعلان استناداً إلى المقترحات

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٩٨.

٢- إدوارد روس: من أبرز المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج العربي، من عام١٨٧٢- ١٨٩٢م. للمزيد من التفاصيل انظر: ***http://www.daralhayat.com/print/10548***

٣- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٧٧٠.

٤- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج١،ص٩٨٧-٩٨٨.

5- I.o.R/report on the admin., no. ccxxIx. for the year 1886- 87, p.48 .

التي تقدم بها المقيم البريطاني في الخليج العربي إدوارد روس في عام(١٣٠٤هـ/١٨٨٥م)، الذي كان يعتقد، بأن هجمات العُمانيين على مسقط لا بد أن تتوقف عندما يفهم العُمانيون بأن البريطانيين سوف يتصدون لهم، وقد ظن السير ديوراند(Dewrand) وزير العلاقات الخارجية في حكومة الهند، أن مثل هذا الضمان بمثابة توسيع لنطاق المسئولية تجاه حاكم يواجه كثيراً من الصعوبات في الاحتفاظ بالسلطة. وفي الحقيقة كان هناك ثمة حدود للتدخل البريطاني في عُمان والذي يشمل المناطق الساحلية الخاضعة لنفوذ السلطان، لأن قوة بريطانيا في المنطقة تعتمد على الأسطول البحري، ورغبة من بريطانيا بعدم توريط نفسها في مناطق عُمان الداخلية هو سبب عدم وجود قوة برية لها سوى التي تحمي مسقط والمناطق المجاورة لها.[١]

كذلك شهدت هذه المرحلة من حكم السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي(١٢٩٢-١٣٠٦هـ/١٨٧٥-١٨٨٨م)، التعاون مع بريطانيا في المجال الإداري، فقد أدرك أن الأوضاع في عهده تختلف عن الأوضاع السابقة، وأن التجربة أثبتت أن نجاح أو إخفاق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية يعتمد بشكل رئيس على قدرات الجهاز الإداري في تثبيت دعائم الحكم.[٢]

وفي إطار تنظيم وتطوير الجهاز الإداري في عُمان أدخل السلطان تركي بن سعيد في عام(١٢٩٢هـ/١٨٧٥م)، أنظمة إدارية حديثة لتنظيم الإدارة الحكومية، وخاصة في مجال الجيش والجمارك، معتمداً على الدعم البريطاني للنظام الجديد، وإن ما يشهد على مدى كفاءة الأجهزة الإدارية في عهد السلطان تركي بن سعيد بعد عام(١٢٩٢هـ/١٨٧٥م)، هو سلامة نظامه السياسي والتحسينات الإدارية التي أدخلت على الجهاز الحكومي منذ إعادة تنظيمه. ما يعزز هذا الرأي أن التدابير التي اتخذت لتنظيم الإدارة الحكومية في عهده. ظلت سارية المفعول لفترة زمنية طويلة، مع إدخال بعض التعديلات عليها بمرور الزمن.[٣]

١- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٢٦٧-٢٦٨.

٢- ابن حسن، موسى بن جعفر: تطور القانون الإداري العُماني، المطابع الذهبية، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٩٠م، ص٩٠.

٣- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٣٩٩.

٣- العلاقات بين عُمان وزنجبار في عهد السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي ومحاولة إعادة التوحيد :

منذ أن وصل السلطان تركي بن سعيد إلى الحكم في عام(١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، قام بمحاولة الاتصال بأخيه السيد برغش بن سعيد آلبوسعيدي سلطان زنجبار، الذي كان قد وصل إلى الحكم بعد وفاة أخيه السلطان ماجد بن سعيد آلبوسعيدي، وذلك للحصول منه على استئناف معونة زنجبار. لكن بريطانيا تدخلت لتجنب عودة الصلات السياسية والأسرية المباشرة بين الطرفين وفرضت وساطتها لدفع المعونة، وفي محاولة من تركي لتجاوز الوصاية البريطانية، ورغبة منه في إعادة الوحدة العُمانية. اقترح على أخيه السلطان برغش في عام(١٢٩٧هـ/١٨٨٠م)، أن يصبح سلطاناً على زنجبار وعُمان معاً.[١]

يبدو أن الدافع وراء الخطوة التي قام بها السلطان تركي بن سعيد، لإعادة توحيد عُمان وزنجبار في دولة واحدة كما كانت في السابق، على الرغم من أن عمل كهذا سيفقده سلطته وحكمه على عُمان، هو أنه عايّش فترة الوحدة، وما كانت تنعم به الدولة من استقرار وغنى اقتصادي، استطاعت من خلال ذلك تجاوز كل المحن والاضطرابات التي كانت تحدث، لذلك أراد إعادة هذه الوحدة، متجاوزاً الوصاية البريطانية التي كانت السبب وراء هذا الانفصال. ويفسر هذا الموقف من جانب السلطان تركي بن سعيد بحبه لوطنه، وأنه كان يسير على خطى أبيه وأجداده في إعادة لم الشمل، إلا أن الموقف كان أصعب مما كان عليه في الفترات السابقة، فقد تدعم النفوذ البريطاني في المنطقة أكثر من أي وقت مضى، ولن تقف بريطانيا أمام أحداث كهذه مكتوفة الأيدي، وهي ترى مصالحها في المنطقة تتعرض للتهديد.

لقد دفعت هذه الاتصالات بين الأخوين تركي وبرغش، الوكيل البريطاني في زنجبار إلى إرسال مذكرة إلى أمين سر حكومة الهند جاء فيها:"أشعر أنه من المناسب أن أبلغكم، رغم أنني في عملي هذا لست مؤهلاً لإعطاء تفاصيل بخصوص الرغبة التي عبر عنها أكثر من مرة، السيد تركي بن سعيد في مسقط، بأن يتنازل عن مسؤولياته إذا ما وجد من يضمن له دفع معاش تقاعدي، وأنا أدرك هذه الرغبة الصادرة عن الحاكم الحالي لمسقط، والناتجة عن عدم قدرته بالاستمرار في العمل، وفرض سلطته على شعب مضطرب كهؤلاء الذين يجب عليه حكمهم.[٢]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٣٨.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٠)، ج١،ص١٢٢١.

لقد أصبحت العلاقات طيبة وودية، بين السلطان تركي بن سعيد وأخوه السلطان برغش بن سعيد حاكم زنجبار، هذه العلاقات الودية دفعت السلطان تركي إلى الإعلان، بأنه عازم على التنازل عن حكم عُمان للسلطان برغش، وذلك خلال المراسلات التي تمت بين الطرفين في عام(١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م)، وقد انزعجت الحكومة البريطانية لهذه الأنباء، أيما انزعاج، وأرسلت إلى روس المعتمد البريطاني في الخليج العربي لتحري هذا الأمر، الذي أكد لحكومته على أنه قد تم فعلاً اتصالات ومفاوضات بين السلطان تركي والسلطان برغش، وأن هذا الموضوع أصبح سائداً و شائعاً بين الناس، فأصدرت حكومة الهند تعليماتها لوكيلها السياسي بأنها ستتدخل في حالة وقوع محاولة لإعادة الوحدة بين عُمان و زنجبار.[١]

ويمضي جون كيرك(John Kirk) الوكيل البريطاني في زنجبار في ذكر المراسلات السرية التي تمت بين حاكم عُمان وحاكم زنجبار، إذ يقول: "عندما يقوم أمير شرقي باتخاذ مسار منتظم من التآمر والمراسلات السرية، فإن من الصعب على الموظف أن يتأكد بصورة تامة من الحقيقة، لكن في هذه الحالة تأكدت بأن شيئاً أكثر من الوعود العشوائية قد تمت مع سلطان زنجبار، وأنه من جانبه غير ممتنع عن دفع ثمن باهظ من أجل فرصة الحصول على شرف حكم كلا البلدين، وفي حوزتي رسائل بعضها أصلي، والتي تظهر، بأن السيد تركي ليس لديه اهتمام بأبنائه، وأعتقد بأن السيد برغش سوف يكون مستعداً للحصول على موافقة الحكومة البريطانية في حالة اعتلائه العرش، الموافقة على التنازل عن مطالبة الخزينة الهندية بالأربعين ألف دولار، والتي دفعت منذ زمن السير بارتل فاريري(Partial farery). سوف أتدخل في الوقت المناسب، وأُظهر ما أعرفه، ولذلك أقترح اتخاذ إجراءات سريعة بحيث لا يسمح بتحقيق شيء مما ذكرته، وأن يُبلّغ الوكيل السياسي في مسقط بسرية ما وصلني من معلومات، وأطلب إصدار تعليمات لي لتوجيهي حول ما يجب القيام به في حالة مجيء سلطان مسقط إلى هنا، أو إذا ما طالب السيد برغش الذهاب إلى مسقط للتشاور مع أخيه".[٢]

بتحليل نص هذه المذكرة يتضح المنطق الاستعماري الذي يُفسّر كل الأحداث تفسيراً مادياً يقوم على المصالح والامتيازات، فقد فسر المسؤولون البريطانيون رغبة السلطان تركي بالتنازل عن حكم عُمان لمن يدفع ثمناً أكثر لقاء تخليه عن العرش متناسين، على ما يبدو، بأن أول من ثار على قرار الانفصال، كان السلطان تركي بن سعيد، وأعلن فصل صُحار عن حاكم عُمان، وأنه قد

١- عُمان في التاريخ: حصاد ندوة عُمان في التاريخ، دار أميل للنشر، لندن، ط١، ١٩٩٥م، ص٤٧٩.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٠)، ج١،ص١٢٢٢.

جرت اتصالات بينه وبين أخيه السلطان ماجد بن سعيد لإعادة الوحدة العُمانية إلى ما كانت عليه. ومن هذا المنطق الذي تعاملت معه بريطانية تجاه المسألة، يتضح أن بريطانيا لم تفهم معنى الروابط الوثيقة التي تربط العُمانيين بتاريخهم وتراثهم في زنجبار، وأن محاولة السلطان تركي بن سعيد إن دلت على شيء فإنما تدل على الوفاء والإيمان بهذه الروابط القديمة التي تجمع بين المنطقتين، وأمام المصالح البريطانية قُضي على آخر أمل في إمكان إعادة الوحدة بين عُمان وشرق إفريقيا مرة أخرى.

يتضح ذلك من المذكرة التي أرسلها وكيل وزارة خارجية حكومة الهند البريطانية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رداً على رسائل الوكيل البريطاني في زنجبار، الذي طلب من حكومته تزويده بالتعليمات، لكي يتمكن من التصرف بفعالية حيال العلاقات التي نشأت بين السلطان تركي بن سعيد، وأخيه السلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار، وقد ورد في المذكرة البريطانية ما يلي:"أود أن أطلب منكم أن تتكرموا بتقديم وجهة نظركم إلى حكومة الهند، حول الإجراءات التي يجب اتخاذها لتجنب الفوضى، التي قد تنجم في مسقط والمناطق المجاورة لها في حال تخلي السلطان تركي بن سعيد عن السلطة، لقد تم إبلاغ السيد كيرك(Kirk) بأنه بناء على حالة الأوضاع الحالية، يجب منع السلطان برغش من زيارة مسقط إذا أمكن ذلك، وإذا ما ألمح إلى الرغبة في إعادة توحيد دولتي مسقط وزنجبار، فعلى الدكتور كيرك أن يبلغه، بأنه متأكد أنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تنظر في مثل هذه المقترحات.[1]

هذا الواقع دفع الحكومة البريطانية إلى تشديد قبضتها وزيادة نفوذها في مسقط، من خلال تقديمها الدعم المادي والعسكري لحكومة مسقط، مقابل قبول الإجراءات البريطانية والتماشي مع سياسة بريطانية في المنطقة. أضف إلى ذلك الاضطرابات الداخلية التي شهدتها عُمان في هذه الفترة، مثل التدخل الوهابي في شؤون عُمان، مما أدى إلى وأد الخطة التي كانت ترمي إلى إعادة توحيد زنجبار مع عُمان.

رابعاً:الأزمات الداخلية في عهد السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي(١٣٠٦-١٣٣٢هـ/ ١٨٨٨-١٩١٣م)، ودور السياسة البريطانية فيها :

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٧٩)، ج١، ص١٢٢٠.

١- موقف السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي من التدخل البريطاني في شؤون عُمان .

على غرار حكم والده السلطان تركي بن سعيد، يمكن القول، إن حكم السلطان فيصل بن تركي ينقسم إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: حاول فيها السلطان فيصل اتباع سياسة مستقلة عن الحكومة البريطانية(١٣٠٦-١٣١٧هـ/١٨٨٨- ١٨٩٩م).

المرحلة الثانية: اتبع فيها طريقاً جديداً في سياسته مع بريطانيا حيث رضخ للمطالب البريطانية حتى وفاته(١٣١٧-١٣٣٢هـ/ ١٨٩٩- ١٩١٣م).

خلال المرحلة الأولى من حكم السلطان فيصل، ازداد التأثير الأجنبي، وقد بذل السلطان قصارى جهده في معالجة مواقف صعبة بقدراته الذاتية، رافضاً كل مشورة ونصيحة مبالغاً باستمرار في تقدير موارده المالية والعسكرية والدبلوماسية.[١]

يعدُّ السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي الحاكم الوحيد من أسرة آلبوسعيد، الذي تولى مقاليد الحكم في جو سلمي، وكان عليه، وهو ابن الرابعة والعشرين عاماً، أن يثبت أنه أهل للمسؤولية التي أسندت إليه، ويعزى الجانب الأكبر من نجاح والده السلطان تركي السياسي في السنوات الأخيرة من حكمه، إلى العلاقات التي أنشأها مع عدد كبير من الزعماء العُمانيين، من هنا كان على السلطان الجديد، أن يحافظ على هذه الثقة الشخصية، إذا أراد الاستمرار في الحكم.[٢]

كان للسياسة التي انتهجها السلطان فيصل بن تركي منذ تسلمه الحكم، ألا وهي الحد من التدخل البريطاني في شؤون عُمان وقع سيء على حكومة الهند البريطانية، فلوريمر(Lorimer)، المؤرخ والسياسي المسؤول في حكومة الهند يقول في هذا الصدد" إن تذمر فيصل من الالتزامات والقيود التي تربط حكمه بالبريطانيين كان له رد فعل سيء في دوائر الحكومة البريطانية ".[٣]

ومما زاد في توتر العلاقة بين السلطان فيصل بن تركي وحكومة الهند البريطانية، القرار الذي كان قد اتخذه روس(Ross)، المقيم البريطاني في الخليج العربي بإرجاء الاعتراف الرسمي

١- فيليبس، وندل: المرجع نفسه، ص١٥٦.

٢- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٤٢٧.

٣- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي،ج١، ص٥٣.

بحكومة فيصل حتى عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م)، وربما جاء هذا القرار بقصد من الحكومة الهندية لممارسة الضغط على السلطان فيصل بن تركي بغية التوصل، من خلال المفاوضات التي كان يجريها روس في مسقط حينئذ، إلى عقد معاهدة للصداقة والتجارة بين الطرفين[١] .

ويبدو أن السياسة التي انتهجتها حكومة الهند البريطانية، بإرجاء الاعتراف بحكومة السلطان فيصل بن تركي، كانت لها ردود فعل إيجابية. حيث تمكنت هذه الحكومة من توقيع معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة مع السلطان فيصل بن تركي في عام (١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، وألحق بالمعاهدة الجديدة تعهداً عرف ب -التعهد المانع- من قبل السلطان، عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده، بعدم التنازل عن أي جزء من ممتلكاته أو رهنها أو تأجيرها، أو بيعها لأية دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية.[٢]

وقد حرصت حكومة الهند البريطانية على إبقاء هذه المعاهدة وملحقاتها في طي الكتمان حتى عن المسؤولين البريطانيين، لأن التعهد يعد مخالفاً للتصريح البريطاني – الفرنسي في عام(١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م)، الذي ينص على الاعتراف باستقلال سلطنة مسقط وزنجبار من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية. وما يؤكد ما ذهبنا إليه، أن القنصل البريطاني في زنجبار لم يعلم بهذا التعهد إلا في عام(١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م)، وذلك من خلال البرقية التي بعث بها مكتب العلاقات الخارجية في لندن والتي جاء فيها: "أبلغكم بأن سلطان مسقط قد ألزم نفسه وخلفاءه بتعهد عام(١٣٠٩هـ /العشرين من آذار١٨٩١م)، بعدم بيع أو منح أو السماح باحتلال أي قطعة من أراضيه إلا لحكومة الملكة، وبأن التعهد ما زال ساري المفعول.[٣]

على الرغم من توقيع هذه المعاهدة مع بريطانيا، فإن السلطان فيصل بن تركي استمر في نهجه الذي يهدف إلى تحقيق أهدافه في التخلص من القيود البريطانية، خصوصاً في مرحلة كانت تشهد مداً متصاعداً للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في منطقة الخليج العربي، وذلك عندما شجع السلطان فيصل على إقامة المصالح الفرنسية في عُمان كمحاولة لإيجاد توازن بينها وبين المصالح البريطانية، وبذلك يستطيع السلطان فيصل أن يتمتع بقسط أوفر من الاستقلالية.[٤]

١-المشهداني، خليل: التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٦م، ص٣١.

٢- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا، ص٣٨٠.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٦)، ج١،ص١٢٣٠.

٤- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٢٩٢-٢٩٣.

وشهدت الفترة الممتدة، من نهاية القرن التاسع عشر حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، ازدياد التنافس البريطاني- الفرنسي في المنطقة، والذي لم تخف حدته إلا بعد توقيع الاتفاق الودي بين الدولتين في عام(١٣٢٢هـ/١٩٠٤م)، وكان من بين الخطط التي اتبعتها فرنسا لزيادة نفوذها في مسقط، توزيع الأعلام الفرنسية على نطاق واسع على السفن العُمانية، وكانت تلك الأعلام توزع من المستعمرات الفرنسية، وعلى الرغم من أن فرنسا كانت قد وقعت على قرارات مؤتمر بروكسل الدولي الصادرة في عام(١٣٠٨هـ/١٨٩٠م)، بألا توزع أعلامها إلا على البحارة الفرنسيين ورعايا المستعمرات الخاصة بها، إلا أنها لم تلتزم بذلك، وأخذت توزع أعلامها على السفن العربية حتى تجنبها التفتيش البحري البريطاني لكل سفينة تحمل أسلحة أو رقيق،[١] وقد حاول الفرنسيون استغلال ما وصلت إليه العلاقات العُمانية- البريطانية من تدهور، فأبدوا رغبتهم في توطيد علاقاتهم الاقتصادية مع عُمان، وقد تمكن القنصل الفرنسي في مسقط أوتافي(Ottavi)، من إقناع السلطان فيصل بن تركي في عام(١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م)، بالحصول منه على امتياز لإنشاء محطة لتموين السفن الفرنسية بالفحم من ميناء بندر جصة القريب من مسقط، على الرغم من المعارضة البريطانية لذلك الامتياز باعتباره خرقاً لاتفاقية الحماية الموقعة معها في عام(١٣٠٨هـ/١٨٩١م)، وقد عدَّ البريطانيون تصرف السلطان فيصل بن تركي تهديداً مباشراً لمصالحهم في مسقط، إذ ألزمته حكومة الهند البريطانية بفسخ العقد الموقع مع الفرنسيين[٢].

بالإضافة إلى العلاقات الخارجية التي انتهجها السلطان فيصل بن تركي مع فرنسا، فقد حاول عقد الصلات مع روسيا القيصرية حليفة فرنسا، فاستقبل المندوب الروسي، الذي كانت مهمته استئناف العلاقات العُمانية- الروسية، وتلك خطوة كانت ضرورية لإقامة التوازن الذي ينشده السلطان فيصل، وقد مثلت هذه الاتصالات السياسية المتواضعة والمحدودة، تحدياً جديداً للسيطرة البريطانية في مسقط.[٣]

يتضح استياء الحكومة البريطانية من السياسة المعادية التي انتهجها السلطان فيصل بن تركي ضد المصالح البريطانية، وحاولت منعه من الاتصال بالدول الأخرى، ويبدو أنها كانت على علم بالمقابلات السرية التي كان يجريها السلطان فيصل مع كل من فرنسا وروسيا القيصرية، وتزامن

١- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا، ص٣٨١.

٢- إبراهيم، عبد العزيز: علاقات ساحل عُمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط١، ١٩٨٢م، ص٣١٢- ٣١٣. للمزيد انظر: الملحق (٣٩)، ص٢٩١.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٤٨.

ذلك مع توقيع الحلف الروسي الفرنسي ضد بريطانيا عام (١٣١٢هـ/١٨٩٤م)، ويتضح القلق البريطاني من الاتصالات التي كان يجريها السلطان فيصل بن تركي، مع كل من فرنسا وروسيا القيصرية، من البرقية التي أرسلها السيد كرانكنال(Crancknall) القنصل البريطاني في مسقط إلى حكومة لندن جاء فيها: " بعد إيصال رسالتك إلى السلطان تبين أن عرب مسقط غير مقتنعين بحكم فيصل، وبأنهم يرغبون بالتغيير، وبأن فيصل يتآمر مع روسيا، كما أن سموه قد أبلغ ويعتقد بأن اتفاقاً قد تم حيال الحماية الروسية، وذلك في مقابلة سرية مع الوكيل الروسي، وعليه فإنني أجازف بإرسال برقية".[١]

أمام تنامي المصالح الفرنسية والروسية في المنطقة، قررت بريطانيا استخدام سياسة العنف ضد السلطان فيصل ففي عام(١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م)، قام ميد (Mied)، المقيم السياسي في بوشهر بتقديم مذكرة إلى حكومة مسقط تتضمن المطالب البريطانية، وأهمها :

١- التخلي عن قرار السلطان بمنح الفرنسيين مستودع فحم في بندر جصة لتمويل السفن الفرنسية.

٢ - إعفاء مستشار السلطان عبد العزيز الروامي من منصبه.[٢]

في عام (١٣١٧هـ/ شباط ١٨٩٩م)، وجد السلطان فيصل بن تركي نفسه مرغماً على الرضوخ للمطالب البريطانية، ففي مؤتمر عام حضره وجهاء مسقط وبناءً على طلب اللورد كورزون (Coruzon)، أعلن السلطان فيصل بن تركي سحب الامتيازات الممنوحة لفرنسا وتجديد علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية،[٣] وأعلن بداية مرحلة جديدة من مراحل حكمه، وهي السير في ركب السياسة البريطانية. ويعود السبب في ذلك إلى الضغوط التي بدأت بريطانيا تمارسها على السلطان فيصل بن تركي، خاصة فيما يتعلق بإرغامه على الصعود على متن سفينة حربية بريطانية، وإرغامه على التخلي علناً عن تعهداته حيال فرنسا، و قد عبر كبار مسؤولي الحكومة البريطانية عن حرجهم من تصرفات اللورد كورزون، ومنهم اللورد سالسبوري (Salspory)، لكن اللورد كورزون رد على الانتقادات التي وجهت إليه بالقول:

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٥)، ج١،ص١٢٢٩.

٢- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٨٥٥-٨٥٦.

٣- المصدر نفسه، ص٨٨٥.

"إن الشعب الهندي، والخليج العربي والشعوب الشرقية لا تفهم إلا لغة القوة، وإن مكانة بريطانيا هي الموجه للسياسة الخارجية لحكومة الهند البريطانية، وإن ما قمنا به كان له تأثير كبير على أذهان عرب الخليج ".[1]

يتبين من هذه الرسالة المنطق الاستعماري والعنصري الذي تتعامل به بريطانيا مع الشعوب الخاضعة لها، وتلخص السياسة الاستعمارية البريطانية في سيطرتها على المنطقة، وإتباعها لمنطق العنف والقوة في سبيل الحصول على مصالحها وامتيازاتها. أمام هذا المنطق الاستعماري الذي فرضته بريطانية على عُمان، تم القضاء على المصالح الفرنسية في عُمان، ووصل النفوذ البريطاني إلى مرحلة لم يصلها من قبل، حيث بدأت بريطانيا تتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لعُمان، وأصبح للمقيم البريطاني في مسقط صلاحيات، ربما، تفوق سلطات السلطان، وبذلك تكون بريطانيا قد قضت على آخر طموحات السلطان فيصل بن تركي الذي كان صادقاً في توجهاته نحو التحرر والاستقلال عن السياسة البريطانية، ومحاولة بناء دولة مستقلة لها مكانتها، لكن بريطانيا وقفت أمام طموحاته وآماله، وأعادت السيطرة البريطانية أقوى مما كانت عليه في المرحلة الثانية من حكمه (١٣١٧-١٣٣٢هـ/١٨٩٩-١٩١٣م)، لتشهد أواخر أيام حكمه استياءً داخلياً من سياسته، ومن التدخل البريطاني في شؤون البلاد.

٢- استياء القبائل العُمانية من سياسة السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي وثورة الأمامة عام(١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م) :

كان على السلطان فيصل مواجهة أحد أخطر التحديات ضد حكمه، فقد قامت القبائل الهناوية المناصرة لنظام الإمامة عام(١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م)، بثورة استنفرت كل عُمان، ومما زاد من قوتها انضمام زعيم قبيلة الحرث صالح بن علي الحارثي إليها. وفي شباط من السنة نفسها، سقط القسم الأكبر من المناطق المحيطة بمسقط، وحوصرت العاصمة، وكاد السلطان فيصل بن تركي أن يقتل خلال إحدى الهجمات، وتعمدت السلطات البريطانية ترك هذه الأزمة تتفاقم للاستفادة منها وتحقيق مصالحها، واكتفت بمطالبة رؤساء قبائل عُمان بعدم مهاجمة مسقط والمطرح نظراً، لوجود مصالح بريطانيا ورعاياها فيها. ومن جانبها أعلنت قيادة الثورة أنها لن تتعرض للمصالح البريطانية في حال بقيت بريطانيا بعيدة عن النزاع. وقد تقدم السلطان فيصل بن تركي بطلب

١- داود، محمود علي: الخليج العربي والعلاقات الدولية" ١٨٩٠- ١٩١٤"، القاهرة، د . ت، ج١، ص٩٩.

المساعدة من حكومة الهند البريطانية للسيطرة على الموقف، إلا أنها رفضت طلبه بحجة أنها تحرص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد.[١]

عمل زعماء القبائل العُمانية، وفي إطار التخطيط للإطاحة بحكم السلطان فيصل بن تركي، على الاتصال بسلطان زنجبار، السيد حمد بن ثويني آلبوسعيدي، ففي عام(١٣١٢هـ/١٨٩٤م)، كان عبد الله بن صالح بن علي الحارثي موجوداً في زنجبار مع بعض الزعماء العُمانيين، و كان الهدف من ذلك إغراء السلطان حمد بن ثويني بحكم عُمان إلى جانب زنجبار، وكان سلطان زنجبار يحلم بإعادة توحيد عُمان وزنجبار في إمبراطورية موحدة تحت سلطته، وقام بمد زعماء عُمان بأموال كثيرة، بالإضافة إلى مدافع وأسلحة لتحقيق الغاية المنشودة. وفي العام التالي توجه عبد الله بن صالح إلى عُمان للإطاحة بحكم السلطان فيصل بن تركي، وكان والده قد جمع القبائل وتوجه من المنطقة الداخلية لملاقاة ابنه.[٢]

وتشير التقارير البريطانية المرسلة من وزارة الخارجية في لندن، إلى وزير الدولة في الهند إلى الثورة التي قامت بها القبائل العُمانية، والمساعي التي بذلوها للإطاحة بحكم السلطان فيصل بن تركي بالقول:" إن أربع من قيادات شيوخ مسقط، قد وصلوا إلى زنجبار، وبأن تقريراً قد وصل مفاده بأن هدف زيارتهم هو عرض حكم عُمان على سمو السلطان، وقد تم إبلاغ السيد كرانكنال عن طريق تلغراف، بأنه قد تمت الموافقة على آرائه التي أبداها حول الموضوع، وقد تم تكليفه بإبلاغ السير ماثيو(Matheo) بأن يحذر السلطان من أن يكون له أي علاقة بهذه المؤامرات".[٣]

أدت ثورة عام (١٣١٣هـ/١٨٩٥م)، التي قادتها بعض القبائل العُمانية إلى اضطراب داخلي، وصل مداه إلى مسقط، ومحاولة الثوار السيطرة عليها، حتى اضطر السلطان فيصل بن تركي إلى اللجوء إلى القلعة ليحتمي بها من هجمات الثوار، إذ أنه لم يتلق لحد الآن أي عون من بريطانيا ينقذه من ورطته، وقد جسدت هذه الثورة مدى الإحساس الشعبي، بما وصلت إليه الأمور في عُمان من تردي من جراء السيطرة البريطانية على مقدراتها والاستهانة بمشاعر شعبها.[٤]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٤٤-٢٤٥.

٢- فيليبس، وندل: المصدر نفسه، ص١٥٦. للمزيد حول ثورة عام١٨٩٥م. انظر: الملحق(٣٢)، ص٢٨٣.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٣)، ج١،ص١٢٢٧.

٤- العيدروس، محمد حسن: المرجع نفسه، ص١٨٨.

وتعزى أسباب الثورة، إلى استياء القبائل العُمانية من سياسة السلطان فيصل بن تركي في حكم البلاد، والتدخل البريطاني في شؤونها، إلى جانب قيام بريطانيا بتوقيع اتفاقيات مع حكام الخليج العربي، بحظر تجارة الأسلحة ومنع تجارة الرقيق، مما زاد في استياء القبائل العُمانية التي رأت أن الهدف من هذه السياسة التي اتبعتها بريطانيا بالاتفاق مع السلطان فيصل بن تركي، إضعاف قوتها والانتقاص من سيادتها . خاصة وأن سلطنة مسقط قد أصبحت في تسعينيات القرن التاسع عشر من أهم مراكز بيع الأسلحة والذخيرة في منطقة الخليج العربي بخاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة، واستمرت كذلك إلى قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى.[١]

وقد أسهمت عوامل عديدة في بلوغ السلطنة هذه المكانة من أهمها :

١- ما صدر عن مؤتمر بروكسل الذي انعقد في عام(١٣١٨هـ/ ١٨٩٠م)، من قرارات لمنع تجارة الرقيق والأسلحة في شرق إفريقيا، ومنها القرار الذي يمنع تصدير الأسلحة إلى المناطق الواقعة تحت خط العرض٢٠شمالاً، وهذا يعني أن سلطنة مسقط تبتعد عن منطقة الحظر بحوالي أربع درجات ، مما أدى إلى تحول معظم التجارة من زنجبار إلى السلطنة.

٢- أسهمت العلاقات التاريخية، التي تربط سلطنة مسقط وأفغانستان، منذ أيام الإمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي، في جعل الأفغان يقصدون مسقط لشراء الأسلحة ،خصوصاً بعدما نشبت الحرب الأفغانية الثالثة في عام(١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م)، وذلك عبر ميناء جوادر العُماني على ساحل مكران.

٣- التراجع الذي أصاب تجارة الرقيق والتمور في السلطنة في تسعينيات القرن التاسع عشر، مما جعل التجار يتجهون إلى تجارة الرقيق والأسلحة.[٢]

يبدو أن فرض السلطان فيصل بن تركي، بالتعاون مع البريطانيين، قيوداً على دخول الأسلحة إلى عُمان الداخلية، قد أدى إلى استياء زعماء القبائل، والذين فسروا هذا الموقف بأنه إضعاف لقواهم محاولة السيطرة على المناطق الداخلية، ويشير لاندن، إلى أن المساعي التي اتبعها السلطان فيصل بن تركي، لم تنجح في منع الثوار بزعامة صالح بن علي الحارثي من الانقضاض على ضواحي مسقط في عام(١٣١٣هـ/١٨٩٥م)، فما أن وصلت القوات إلى مسقط حتى عرض السلطان فيصل بن تركي، التفاوض مع الثوار، واستقبل في ديوانه عبد الله ابن الشيخ صالح، و

١- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٦، ص٣٧١١.

٢- لاندن، ر .ج: المرجع نفسه، ص٤٣٩.

قائد قواته، غير أن عبد الله بن صالح والزعماء الذين كانوا معه استغلوا هذه الفرصة لجمع معلومات عن تحصينات العاصمة، ومواقع دفاعها، وقد قام السلطان فيصل بن تركي بتقديم مبلغ١٢٠٠٠ريال للشيخ عبد الله بن صالح أملاً منه، أن يسحب الجيش ويعود إلى داخلية عُمان، غير أن الشيخ عبدالله، فاجأ السلطان بالانقضاض على العاصمة في صفر (١٣١٣هـ/ ١٣شباط ١٨٩٥م)، واحتلال أحد مداخلها، وقد كشف المهاجمون عن أهدافهم عندما رفعوا العلم الأبيض فوق قصر السلطان فيصل بن تركي ونصبوا سعود بن عزان آلبوسعيدي ابن الإمام الراحل عزان بن قيس رئيساً أعلى للحركة.[١] لم تستمر بريطانيا طويلاً في موقفها السلبي من السلطان فيصل بن تركي، وهبت لنجدته وتداركته في اللحظات الأخيرة وهو على وشك السقوط نهائياً، مما كان سيؤدي إلى بعث الإمامة الإباضية من جديد، وقد أدى التدخل البريطاني، ووصول بعض القبائل الغافرية الموالية للسلطان لنجدته، إلى فشل هجوم الثوار، وفي الواقع إن فشل الثوار في تحقيق أهدافهم لا يعود إلى التدخل البريطاني فحسب، وإنما إلى عدم الوفاق التام بين التكتلين الهنائي والغافري، إذ حدث انشقاق في صفوف المهاجمين، مما أدى إلى فشلهم في تحقيق أهدافهم.[٢]

أثبتت ثورة عام(١٣١٣هـ/١٨٩٥م)، الضعف الشديد الذي كانت تعاني منه حكومة مسقط ، فلولا التدخل البريطاني، والمساعدة الغافرية، وانشقاق الثوار على أنفسهم، لتمكن المهاجمون من السيطرة على كافة مناطق الساحل العُماني، بما فيها مسقط، لذلك ودفاعاً عن المصالح البريطانية في السواحل العُمانية، كان لدى بريطانيا ثلاثة حلول عليها أن تختار بينها :

١- إعلان الحماية البريطانية على عُمان، وتجاهل القوى الأخرى المنافسة.

٢- ضم مسقط و المطرح إلى الممتلكات البريطانية وتعويض السلطان عنها.

٣- الوقوف في وجه القبائل العُمانية إذا هاجمت مسقط والمطرح دفاعاً عن المصالح البريطانية.

وقد استُبعد الحلان الأول والثاني، لأنهما يسببان مشكلات لبريطانيا هي في غنى عنها، وتم الاعتماد على الحل الثالث، بمنع أي تدخل في شؤون مسقط والمطرح، وبالقوة.[٣]

١- العيدروس، محمد حسن: المرجع نفسه، ص١٨٨.

٢- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص٨٤٥. للمزيد انظر: الملحق(٣٣)، ص٢٨٤.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٤٤-٢٤٥.

خلال هذه الفترة من عام(١٣١٣هـ/ آذار١٨٩٥م)، عقدت معاهدة سلام بين السلطان والقبائل العُمانية بوساطة بريطانية، وأعيدت المخصصات التي كانت تدفع سابقاً للشيخ صالح بن علي الحارثي، كما تسلم مبلغاً خاصاً يتراوح بين ١١٠٠٠و١٧٠٠٠ريال، ومن سوء حظ الثوار أن الانضباط الذي كان يسود صفوفهم لم يعد له أي وجود إثر انسحابهم من مسقط.[١]

٣- ازدياد النفوذ البريطاني في عُمان في أواخر حكم السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي:

بعد اعتزال سالسبوري(Salsspoure) في عام(١٣٢٠هـ/١٩٠٢م)، خلفه بلفور(Palfour) في رئاسة الوزارة البريطانية، والذي كان على عكس سلفه من أنصار التوسع البريطاني والاهتمام بمنطقة الخليج العربي. حيث شكلت لجان خاصة عرفت ب"لجان بونزن" لدراسة المعطيات الجديدة، مما هيأ للورد كورزون، تطبيق سياسته في الخليج العربي، والتي تنص على فرض السيطرة البريطانية على الخليج العربي، حيث صرح بأن هذه السياسة ضرورية لحماية الهند والدفاع عنها من الأخطار الروسية التي ظهرت في إيران، في محاولة منها للوصول إلى الخليج العربي، وما يؤكد ذلك قيام بريطانيا بإرسال مذكرة سرية إلى الحكومة الإيرانية في عام(١٣٢٠هـ/١٩٠٢م)، تحذرها من السماح لروسيا بإقامة قاعدة لها في الخليج العربي.[٢]

يتضح مما تقدم، بأن ظهور الأطماع الاستعمارية في منطقة الخليج العربي، ممثلة بالأطماع الفرنسية والروسية والألمانية، كان الدافع لتشديد قبضة بريطانيا على منطقة الخليج العربي، إذ ردت على التوسع الاستعماري لهذه الدول، مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بتقوية قبضتها على هذه المنطقة. من خلال الاتفاقيات التي وقعتها مع حكام المنطقة والتي عُرفت "بالمعاهدات المانعة" حيث تعهد فيها الحكام، بعدم تأجير أو رهن أو بيع أي جزء من أراضيهم إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وما يؤكد ازدياد الاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج العربي، قيام نائب الملك في الهند اللورد كورزون في عام(١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م)، بزيارة إلى عُمان وساحلها المتصالح، وقد صرح في الخطاب الذي ألقاه في منطقة الساحل المتصالح بحضور حكام المنطقة بما يلي:" لقد حافظنا لكم على استقلال بلدانكم، ولا بد لنا من المحافظة على السلام في مياه الخليج العربي، وسيبقى النفوذ البريطاني هو السيد في هذه المنطقة ".[٣]

١- لاندن، ر ج : المرجع نفسه، ص٤٤٠ .

٢- المرجع نفسه، ص٣١٤-٣١٥.

٣- نوفل، سيد: الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م، ص٧٩.

إن اللغة التي تحدث بها كورزن هي لغة المنتصر، ويفهم من ذلك أن بريطانيا تمكنت من إبعاد كل الدول الاستعمارية التي لها أطماع في المنطقة، لذلك كان على حكام المنطقة قبول السيطرة البريطانية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الطرفين، ملخصاً السياسة البريطانية التي يجب أن يسير عليها حكام الدول والإمارات في هذه المنطقة، والتي تتسم بالسير وفقاً للمصالح البريطانية وأهدافها في المنطقة. أمام هذا الواقع، لم يكن بوسع السلطان فيصل بن تركي إلا التسليم بالنفوذ البريطاني في بلاده، وبذلك تحطمت آماله في إقامة دولة تتمتع بالحرية والاستقلال، لذلك فقد عزم على التخلي عن السلطة لابنه تيمور بن فيصل، وبالفعل، فقد قام السلطان فيصل بإبلاغ الوكيل السياسي في مسقط بهذه النيّة، وعندما سأله الوكيل السياسي عما إذا كان المرض والشيخوخة وراء هذا القرار، فأجاب، بأن السبب في المشكلات التي كان يصادفها مع القبائل العُمانية، والأزمات المالية التي تتعرض لها البلاد. إلا أن الوكيل السياسي البريطاني في تقريره إلى حكومة الهند، لخص الأسباب الحقيقية للوضع المتردي الذي يعاني منه السلطان فيصل كما يلي: " يبدو لي أن واقع الحال هو التالي، إن السلطان فيصل، كما يعبر عن ذلك بصراحة، متعب من الهموم التي يثيرها الموقف الصعب والمصطنع الذي يجد نفسه فيه أي كونه (سلطاناً اسمياً فقط)، وإنه يرغب في أن يتجنب، أمام شعبه ومن أجل كرامته، بأن يظهر بمظهر الذي يتخلى عن وطنه ويضع حكومة بلاده بين أيدي البريطانيين".[1]

هكذا أطاحت بريطانيا بكل طموحات السلطان فيصل، الذي كان عازماً على التمسك باستقلال بلاده، ومنع التدخل البريطاني في شؤونها، لكن النهج والخطة التي سار عليها السلطان فيصل لم تنجح، أمام تصاعد المصالح البريطانية في المنطقة، حتى أنها حالت دون تنحيه عن العرش حتى تحقق غاياتها، أمام هذا الوضع المتأزم والدولة المحتضرة، كان على السلطان فيصل أن يتحمل المتاعب حتى النهاية. وكان لابد للعُمانيين من مخرج لهذه الأزمة والأوضاع السيئة، وعدم الاستقرار في البلاد ، كان لابد من بديل يوقف هذا الانهيار الذي أصابها في كافة المجالات، ويوحد المجتمع العُماني تحت رايته، فكان البديل الإباضي الذي أعلن عن قيام النهضة العُمانية في عام(١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م)، تلك النهضة التي وضعت الأسس لتاريخ عُمان الحديث، وأوقفت التوسع الاستعماري، وأضرت بالمصالح البريطانية، في وقت كان العالم فيه يقترب من الحرب العالمية الأولى .

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٦٧-٢٦٨.

من خلال دراسة الأوضاع السياسية في عُمان بين عامي (١٢٨٥-١٣٣١هـ/١٨٦٨-١٩١٣م) يمكن وضع النتائج التالية:

١- يعود الفضل في إقامة الإمبراطورية الواسعة على يد السلطان سعيد بن سلطان، خلال فترة حكمه الطويلة، والتي تجاوزت الخمسين عاماً، إلى موهبته وذكائه، ونشاطه الواسع الذي أظهره، من خلال إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل القوى السياسية والاقتصادية، سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية. فقد استمرت عُمان في سيطرتها على الموانئ في الخليج العربي، وكان لأسطولها نشاط ملحوظ في عمليات التبادل التجاري، كما عقد السلطان اتفاقيات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. إضافة إلى الاتفاقيات المعقودة مع الجانب البريطاني، وهي خطوة نحو إيجاد التوازن بين هذه القوى، واستمرار المصالح العُمانية. إلا أنه لم يكتب الاستمرار لهذه الإمبراطورية بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان في عام(١٢٧٣هـ/١٨٥٦م)، فسرعان ما انقسمت وتفككت إلى عدة أجزاء، وعلى الرغم من الصراع الذي ظهر بين أبنائه للسيطرة على الحكم في هذه الأجزاء.

إلا أننا لا نلقي باللوم كاملاً على ورثته في ضياع الإمبراطورية وتقسيمها. فقد كان لظهور العديد من التطورات والمتغيرات العالمية، التي عجز الكثير من حكام تلك المرحلة من فهمها، والتماشي معها فيما يخدم مصالح بلدانهم. وكان لظهور القوة البخارية المحركة للسفن، واستخدام خطوط البرق والهاتف، وإدخال التكنولوجيا في مجالات متعددة دوراً مهماً في ازدياد التنافس التجاري بين القوى الدولية، التي كانت تبحث عن توسيع علاقاتها، والحصول على الامتيازات التي تعود عليها بالأرباح الطائلة. إلا أن بريطانيا كانت الأقوى عسكرياً واقتصادياً بين هذه القوى الجديدة المنافسة لها، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدافع الحفاظ على استمرار نفوذها على طريق الهند، وإبعاد هذه القوى من المنافسة، رأت بريطانيا، أن خير وسيلة لاستمرار سيطرتها في المنطقة هو في تقسيمها إلى كيانات صغيرة، تتمكن تدريجياً من فرض الحماية عليها، وهذا ما حصل للإمبراطورية العُمانية، التي لم تقوى على مقاومة المتغيرات العالمية، ومضت بريطانيا في الإعداد لعملية التقسيم ضمن خطة قد رسمت مسبقاً من خلال الدخول كوسيط في المنازعات بين الطرفين، وأعلنت انفصال الجزأين، دون أي اعتبار لما سيشكله ذلك من انعكاسات سيئة عليهما، فالمهم في ذلك استمرار المصالح البريطانية، وعدم تعريضها للخطر.

٢- لم تظهر ملامح السيادة الفعلية لدى خلفاء السلطان سعيد بن سلطان آلبوسعيدي، وعلى الرغم من قيام السلطان ثويني بن سعيد باتخاذ العديد من الإجراءات التي كان من شأنها، توطيد سلطته على

مناطق عُمان، إلا أنه لم يتمكن من التغلب على جميع مشكلاته، فقد خسرت عُمان مورداً اقتصادياً كبيراً بعد فصل زنجبار عنها، مما أدى إلى قلة موارد الخزينة، واستنفاذها في القضاء على الثورات التي اندلعت ضده في مناطق كثيرة من عُمان، مما أدى ضعف الأجهزة الإدارية والحكومية، وبالتالي عجزها عن إدارة شؤون البلاد.

كما أتهم السلطان ثويني من قبل زعماء وعلماء الإباضية، بأنه السبب وراء خسارة زنجبار التي كانت تشكل امتداداً تجارياً وبشرياً لكافة العُمانيين، وأدى التدخل الوهابي في شؤون عُمان خلال هذه الفترة الحرجة إلى إشاعة الخوف والهلع، وعدم الاستقرار في المنطقة، فأضيف هذا التدخل إلى جملة العوامل التي أشارت إلى فقدان حكام الساحل قوتهم العسكرية والاقتصادية، التي كانوا يعتمدون عليها في الحفاظ على السلطة في مواجهة المعارضين لهم، في وقت تخلّوا فيه عن الالتزام بالتقاليد الإباضية، وما ينص عليه الدستور الإباضي، مما أفقدهم عطف قبائل الداخل العُماني، وبدأت المؤشرات تدل على ازدياد أسهم الإباضية في إعادة سيطرتهم على الحكم، وإعلان الإمامة الإباضية، البديل التاريخي والسياسي لعُمان منذ العصر الإسلامي. وجاءت فترة حكم السلطان سالم بن ثويني، لترسخ الاعتقاد السائد بأن حكام الساحل فقدوا شرعيتهم في الحكم، ولم يعد بإمكانهم الاستمرار إلى أبعد من ذلك، لأن السلطان سالم اتبع سياسة تقوم على تقريب القبائل الغافرية، ومنحها الامتيازات، لمواجهة القبائل الهناوية الناقمة عليه، وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى الانهيار السريع لحكمه، وتمكن الإباضية من إعادة سيطرتهم على الحكم في البلاد.

٣- أمام الأوضاع المتردية في البلاد، كان لا بد من البديل، من السلطة القائمة، يعيد الأمن والاستقرار خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ عُمان، ولم يكن هناك من بديل سوى الحركة الإباضية، التي اعتادت على التحرك في مثل هذه الظروف، فدستورها ينص صراحة على الخروج وإعلان إمامة الدفاع في حال تعرض البلاد لعدوان خارجي، أواضطرابات داخلية لا يمكن معها تطبيق الشريعة الإسلامية، فقد تعرضت خلال هذه الفترة للتدخل البريطاني المستمر، ومحاولة الوهابيين اغتنام الفرصة للتوسع في مناطق عُمان، والاضطرابات الداخلية التي حصلت نتيجة سوء الأحوال، فكان بروز الحركة الإباضية أمرلا بد منه، حيث تمكنت خلال فترة وجيزة من لم شملها، وأعلنت ثورتها على السلطان سالم بن ثويني الذي فقد كل مؤهلات السيادة على البلاد، وهذا ما يفسر تمكن زعماء الإمامة من السيطرة على شؤون البلاد خلال فترة وجيزة. إلا أن هذه السرعة في السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد كانت تحمل في طياتها بذور الانهيار المحتم لنظام الإمامة، فقد وصل أنصار الإمامة إلى السيطرة على الساحل الذي تحكمه العلاقات مع الدول الأخرى، وتسكنه

جنسيات متعددة أَلِفَتْ الانفتاح في أعمالها التجارية بحكم الموقع، وهذا ما يتعارض مع المبادئ التي عزم الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي على تطبيقها، ومعاقبة المخالفين لنصوصها، مما أدى إلى التصادم مع بريطانيا التي كانت تحرص على استمرار مصالحها على الساحل العُماني، إلا أن البريطانيين لم يعملوا على الدخول في حرب علنية مع حكومة الإمامة، ويبدو أنهم ومن خلال سياق الأحداث، عملوا على تفكيك الدولة من داخلها، بإثارة المشكلات التي من شأنها تقويض حكمهم، فنراها تفرض حصاراً بحرياً على الأسطول العُماني، وتحرّض على قطع المعونة المقررة لعُمان منذ فصل زنجبار عنها، وعملت على تأييد المعارضين وتقديم المساعدة لهم.

كل هذه العوامل مجتمعة كان من الصعب على أي حكومة مهما بلغت من القوة أن تعمل على تلافيها، خاصة وأنها حديثة العهد في الحكم، أضف إلى ذلك فإن انشغال الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي بقمع الحركات المناوئة لحكمه، ومحاولة بسط سيطرته على كافة أنحاء البلاد، جعله يسخّر ما لديه من إمكانيات مالية للشؤون العسكرية، مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والإدارية، وعجز الحكومة عن تسيير الأمور في البلاد، إلا أن العامل الحاسم لسقوط الإمامة خلال فترة حكم قصيرة، كان يتمثل في غياب الوحدة الوطنية عن ثورة الإمام عزان بن قيس، فأكثر القبائل الغافرية لم تعلن تأييدها للمشروع الإباضي، ويبدو أن الإمام عزان اندفع في سياسته بالاعتماد على القبائل الهناوية، مما أدى إلى ظهور التنافس بين أقوى تكتلين في عُمان كان كل طرف منهما يحرص على استمرار مصالحه، وعدم الانتقاص من سيادته، وهذا ما تم استغلاله من جانب معارضيه، وخاصة السيد تركي بن سعيد آلبوسعيدي الذي نجح بالحصول على التأييد الغافري، مما مكنه من الوصول إلى سدة الحكم، وإعادة نظام السلطنة من جديد، وهذه الظاهرة معروفة في عُمان، فأي حاكم يريد فرض سيطرته على كل أنحاء البلاد، عليه أن يوجد نوعاً من التوازن بين الغافريين والهناويين، ولأن الإمام عزان بن قيس انشغل عن إيجاد هذا التوازن، فقد انهار حكمه سريعاً.

٤- صحيح أن السلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي تمكن من إنهاء حكم الإمامة، وإعادة نظام السلطنة من جديد، إلا أنه لم يتمكن من إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار الفوضى في البلاد، وظهور المعارضين لحكمه، والمؤيدين لإعادة نظام الإمامة. فقد واجه في بداية حكمه العديد من الثورات الداخلية التي انطلقت من المعاقل الإباضية، وكلفته الكثير من الوقت، واستنزفت موارد البلاد، ويبدو أن السلطان تركي بن سعيد أراد في بداية حكمه الحد من التدخل البريطاني في شؤون البلاد حتى يتسنى له التمتع بالاستقلالية في الحكم، إلا أنه لم

ينجح في ذلك، لأن النفوذ البريطاني خلال هذه الفترة قد تدعم أكثر من أي وقت مضى، فكان عليه إذا أراد الاستمرار في الحكم أن يسير وفقاً للسياسة البريطانية، لذلك وقع على الاتفاقيات مع بريطانيا التي كان من شأنها الحد من تجارة الرقيق و(القرصنة) في المياه العُمانية، مما أدى إلى اندلاع العديد من الثورات الداخلية ضد حكمه. ومع نهاية المرحلة الأولى من حكمه، وبداية المرحلة الثانية، أظهر السلطان تركي بن سعيد نشاطاً ملحوظاً فيما يخص الشؤون الاقتصادية والإدارية التي كانت تهدف إلى معالجة النظام الإداري في السلطنة، وبالتالي تقوية قبضته على السلطة، فأصدر العديد من القوانين، التي كان لها رد فعل إيجابي في تقوية الحكومة وقدرتها على الاستمرار في الحكم. وإلى جانب معالجته للقضايا والمشكلات التي تعاني منها السلطنة، فقد توجه نحو إعادة العلاقات مع زنجبار.

يبدو أن مسعى السلطان تركي هذا يأتي في نطاق إعادة لم الشمل بين الأسرة الواحدة والوطن الواحد الذي تربطه علاقات تاريخية وسياسية وتجارية، وما يؤكد على نيته في إعادة الوحدة بين عُمان وزنجبار، ما أشارت إليه الوثائق البريطانية من أنه كان ينوي بالفعل التخلي عن السلطة لأخيه السلطان برغش بن سعيد، مقابل إعادة الوحدة بين الجزأين(عُمان وزنجبار)، ولايمكن تفسير ذلك إلا بالنوايا الصادقة التي تحركه اتجاه ذلك، وإحساسه بالمسؤولية نتيجة ما طرأ من تغيرات بعد تقسيم الإمبراطورية، وما آلت إليه عُمان من ضعف ومشكلات سياسية واقتصادية من جراء ذلك. إلا أن بريطانيا عملت على إجهاض الفكرة، ومنعت الاتصالات بين الأخوين، وتكون بذلك قد قضت على آخر محاولة جادة لإعادة توحيد عُمان وزنجبار. وانتهى حكم السلطان تركي بن سعيد الذي شهد من الأحداث والثورات التي كان يصعب التعامل معها جميعاً وفي آن واحد.

٥- كان السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي الوحيد من سلاطين الأسرة آلبوسعيدية، الذي يصل إلى سدة الحكم سلمياً، وقد أغراه شبابه بالتمتع بالمزيد من الاستقلالية في الحكم، ورفض التدخل الأجنبي، ممثلاً ببريطانيا، ولتحقيق ما كان يصبو إليه أقام علاقات مع فرنسا وروسيا القيصرية، بهدف استغلال هذه العلاقات للحد من النفوذ البريطاني، إلا أن ما تعرض له السلطان فيصل بن تركي من ثورات داخلية، كادت أن تودي بحكمه، وخاصة ثورة عام(١٣٢٣هـ/١٨٩٥م)، التي حاصرت العاصمة مسقط بغية السيطرة عليها، ويبدو أن هذه الثورة دفعت السلطان فيصل بن تركي إلى التفكير، وإعادة سياسته المعادية تجاه بريطانيا التي تداركته في اللحظات الأخيرة، وأنقذت حكمه من الانهيار. إلا أن المرحلة الثانية من حكم السلطان فيصل بن تركي، والتي ازدادت فيها المنافسة الدولية للسيطرة على مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، جعلت منه أسير

هذه المصالح، ودفعت بريطانيا للتشديد عليه أكثر، لإيقاف العلاقات مع فرنسا، وأجبرته على التخلي عن الاتفاقيات التي وقعها مع الجانب الفرنسي، وفرضت عليه قيوداً واتفاقيات، يمكن تفسير نصوصها بفرض حماية مباشرة على عُمان من قبل بريطانيا وخاصة اتفاقية عام(١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، التي كانت اتفاقية تجارية بين الطرفين، أعلن عنها رسمياً.

إلا أن هذه الاتفاقية ألحقت بتعهد من قبل السلطان فيصل بن تركي عنه وعن ورثته، بعدم التخلي، أو بيع، أو رهن، أي جزء من أراضيه، إلا بموافقة الحكومة البريطانية. ويبدو أن بريطانيا رغبت في إبقاء هذا التعهد سراً، حتى لا تدخل في صراع مع فرنسا، خاصة وأن الاتفاق البريطاني الفرنسي في عام(١٢٧٨هـ/١٨٦٢م)، الذي ينص على احترام الطرفين لسيادة مسقط وزنجبار كدولتين منفصلتين. على أن بريطانيا كانت تعتمد في تدعيم نفوذها في عُمان، على العلاقات التي تربطها بحكام الساحل، منذ فترة زمنية طويلة، وهكذا فَقَدَ السلطان فيصل بن تركي كل طموحاته وآماله في التحرر والاستقلال أمام المصالح البريطانية ، التي دافعت عن وجودها في المنطقة، في وقت ازداد فيه المد الاستعماري، وتسارعت الأحداث بشكل يصعب معه فهم المنطق الأساسي المحرك لها، ووجد السلطان فيصل نفسه معزولاً ومجرداً من كل طموحاته وآماله، مما أدى إلى تجدد الاضطرابات الداخلية، والتي ظهرت بشكل أقوى من سابقاتها، حيث تمكنت الحركة الإباضية، التي أرادت وقف الانهيار، من تحقيق الوحدة الوطنية، وجمعها في بوتقة الإمامة، لتعلن عن ثورتها في أواخر أيام السلطان فيصل الذي لم يقدّر له، أن يرى النهضة الإباضية تهز أركان مملكته، وتحد من النفوذ البريطاني في المنطقة ككل، تلك النهضة التي انطلقت في عام (١٣٣١هـ/١٩١٣م).

الفصل الثالث

النهضة العُمانية وانبعاث الإمامة الإباضية(١٣٣١-١٣٥١هـ/١٩١٣-١٩٣٢م).

أولاً: الظروف والعوامل التي أدت إلى انبعاث الإمامة عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م).

١ -الأسباب التي أدت إلى انبعاث الإمامة الإباضية:

منذ انهيار الإمامة الإباضية عام(١٢٩٠هـ/١٨٧١م)، ومقتل الإمام عزان بن قيس، بقيت قلوب شريحة من العُمانيين تتلهف لإعادة الإمامة. على الرغم من الفشل المتكرر في الاستمرار في الحكم كلما تمكنوا من إحيائها، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود حكومة مركزية ذات خبرة ورجال يحسنون إدارة المؤسسات والولايات التابعة للإمامة. إضافة إلى عدم تمكن الإماميين بعد الثورة التي قام بها اليعاربة في عهد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي من إيجاد تحالف بين أكبر مجموعتين من القبائل الغافرية والهناوية، الأمر الذي يعد ضرورياً لتحقيق الوحدة في عُمان.[١]

كانت الأوضاع في عُمان مع بداية القرن العشرين مشابهة لما كان عليه الحال قبيل اندلاع ثورة اليعاربة في القرن السابع عشر، وقبيل ثورة الإمام عزان بن قيس في منتصف القرن التاسع عشر بالرغم من خصوصية كل مرحلة زمنية قامت بها هذه الثورات، وكان الهدف المشترك لكل تلك الثورات وقف الانهيار وإنقاذ الأمة، بالالتفاف حول الحركة الإباضية ومحاولة بعث الإمامة.[٢]

غير أنه كانت للنهضة العُمانية في عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، أسبابها الموضوعية الخاصة أيضاً التي أدت إلى انطلاقها، وأهمها:

١- اعتماد سلاطين مسقط على القوات الأجنبية، وخضوعهم لمطالبهم، وخاصة فيما يتعلق بأمور المتاجرة بالرقيق والسلاح، مما أفقدهم عطف القبائل العُمانية في الداخل.[٣]

٢- الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أدت إلى حدوث حالة من التوتر لدى القبائل العُمانية، خاصة بعد قيام حكام الساحل بالسيطرة على المنافذ التجارية للداخل، وفرض ضرائب جمركية باهظة على الواردات والصادرات من وإلى عُمان الداخل، وموافقة السلطان فيصل بن سعيد في عام(١٣١٦هـ/١٨٩٨م)، على التعاون مع حكومة الهند البريطانية، لمنع استيراد الأسلحة والذخائر وتصديرها إلى الموانئ الفارسية والهندية، والسماح بتفتيش السفن العُمانية وغيرها في المياه الإقليمية العُمانية، مما أدى إلى التأثير على الأوضاع الاقتصادية واستياء القبائل من عدم وصول

١- شركة الزيت العربية - الأمريكية: عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، مطبعة القاهرة، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م، ص١٦. للمزيد من التفاصيل عن الأسباب التي كانت تدفع القبائل في تحركها اتجاه أحد الطرفين المتصارعين: انظر الملحق رقم (٧)، ص٢٥٠.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٧٥-٢٧٦.

٣- السالمي، محمد بن عبدالله: نهضة الأعيان بحرية عُمان، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت، ص١٤٣.

الأسلحة إلى المنطقة الداخلية، حيث فسرت هذه المسألة من جانب الأخيرة على أنها مؤامرة بريطانية بالتعاون مع السلطان للتضييق على المنطقة الداخلية وفرض الحصار عليها[١]

يتضح ذلك من خلال التقرير البريطاني السنوي لأوضاع عُمان عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، الذي لخص أسباب الثورة بالتالي: " لقد كان واضحاً وجلياً، ومنذ تأسيس مخزن الذخائر عام(١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م)، أن الشيخ الرئيس للإباضية نور الدين عبدالله بن حميد السالمي يسعى بهدوء وخفية إلى إثارة السخط والغضب وسط رجال القبائل، وكانت طريقته تتمثل في تغيير الهدف الذي جاء به إنشاء المخزن على أنّه مكيدة من البريطانيين الذين استغلوا السلطان لتحقيق أهدافهم بتجريد رجال القبائل ومنعهم من الحصول على الأسلحة الحديثة والذخيرة، حتّى يكونوا في وضع سيء من حيث التسليح ،ثم يعمل على التحكم فيهم".[٢]

إذاً، كان لتأسيس مخزن الذخائر عام(١٣٣٠هـ/١٩١٢م)، أثره الكبير في قيام النهضة الإباضية، حيث استغل هذا الحدث العالم والمؤرخ الشهير الشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، ليعمل على إثارة القبائل العُمانية ضد البريطانيين وحكام الساحل، خاصة وأن السالمي يعرف العقلية القبلية جيداً وكيفية التعامل معها. وفيما يبدو أن النشاط الذي أبداه السالمي في داخلية عُمان كان له وقعه وصداه في الدوائر البريطانية، وعجلت اتفاقية الأسلحة وإنشاء مخزن الذخائر بازدياد الأوضاع سوءاً، وتدهور الوضع في عُمان إلى حدّ بعيد. فقد كانت الاتفاقية في نظر الإباضيين بمثابة البرهان لخضوع السلطان فيصل خضوعاً كاملاً للأجانب، ودليلاً على تخليه عن عقيدته الإباضية، فكانت الشرارة التي أدت إلى قيام ثورة كبرى عمت مناطق عُمان الداخلية بأسرها.

كما لعبت أمور أخرى دوراً في ازدياد غضب الإباضيين على البريطانيين والسلطان، أهمها:

١- الدعوة إلى الجهاد الديني التي طرحتها الدولة العثمانية أثناء صراعها مع بريطانيا، حيث وجدت لها آذاناً صاغية في مناطق عُمان الداخلية، وقدّرت الدولة العثمانية موقف العُمانيين، فوفرت لهم التأييد والتحريض في محاولتهم لبعث الإمامة الإباضية في عُمان بين عامي (١٣٢٤-١٣٣١هـ/١٩٠٦- ١٩١٣م).[٣]

1- I.O.R./report on the admin.,no.ccclix.,for the year1897-98., part II.p. 15-16.

٢- موسوعة عُمان " الوثائق السرية، الوثيقة رقم(١٠٧)، ج٢، ص٨٠

٣- شركة الزيت العربية- الأمريكية، ص٦٩. للمزيد انظر الملحق(٢)، ص٢٤١.

٢- سيطرة الأجانب، وخاصة الجماعات الهندية مثل الهندوس وجماعة الخوجة[١](اللواتيا في عُمان حالياً)، وإعطائهم الأولوية في تعاطي التجارة وتيسير سبلها لهم، في الوقت الذي كان فيه أهل عُمان يعانون من سوء الأحوال الاقتصادية. وكانت حكومة الهند البريطانية تعدُّ هذه الجماعات الهندية من رعاياها، وأن القنصلية البريطانية هي المسؤولة عن حمايتهم ومحاكمتهم في حالة الاعتداء عليهم أو تعرض تجارتهم أو ممتلكاتهم الشخصية لأي تلف من جانب العُمانيين، مما جعل هؤلاء التجار غير خاضعين للأنظمة المحلية في السلطنة. أضف إلى ذلك فقد كان لهؤلاء التجار بعض الامتيازات التي مكنتهم من ممارسة بعض النفوذ على السياسة الداخلية في السلطنة، لاسيما وأن الأموال التي كانت تصل إلى خزينة السلطان كانت تعتمد على القروض التي يقدمونها لحكومته، مما هيأ لهم الإشراف على الإدارة الجمركية في البلاد [٢].

٣- لم يتقبل الكثير من الإباضية نظام الحكم في السلطنة القائم على الوراثة، وليس الانتخاب، ومآخذ علماء الإباضية على السلطان بأنه لا يتمسك بتعاليم الإسلام وبما يمليه عليه المذهب الإباضي، وإزاء هذه المخالفات رأى الإباضيون أن الالتفاف حول علمائهم، والعمل على إعادة الإمامة هو المخرج الوحيد لإنقاذ الأمة. أضف إلى ذلك فإن انتشار البعثات التبشيرية الأجنبية، وخاصة الأمريكية منها، سببت قلقاً كبيراً للعُمانيين، وخاصة علماء الدين الذين رأوا في انتشار الأجانب في مناطق عُمان تهديداً كبيراً للدين الإسلامي.[٣]

وتشير التقارير البريطانية إلى أن المبشرين الأمريكان كانوا مستهدفين من قبل العُمانيين، وقدم الوكيل السياسي في مسقط بين(Paine) وصفاً لأحد الحوادث جاء فيه: " تسود البلاد حالة من القلق والترقب، حيث قتل وجرح بعض الناس خلال إطلاق النيران مساء أمس بطريقة عشوائية، وتم إحضار المبشرين الأمريكيين الذين يقيمون خارج المدينة إلى القنصلية البريطانية ليلة أمس".[٤]

١- جماعة الخوجة: من الجماعات الإسلامية التي استقرت في عُمان، منذ عهد الإمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي، وكان أغلبهم يقيم في مدينة المطرح، ويختلف الهنود الخوجا عن الهنود البانيان، إذ أن الخوجا استقروا نهائياً في عُمان، وهم مسلمون ويجيدون التحدث باللغة العربية، وقد مارسوا مختلف الأنشطة الاقتصادية في عُمان، وتقربوا إلى السلاطين للحصول على الدعم والأمان على ممتلكاتهم، للمزيد من التفاصيل انظر: السيابي، سالم بن حمود: العنوان في تاريخ عُمان، د.ت، د. م، ص٣٥٩.

٢- لاندن، ر. ج: المرجع نفسه، ص٣٩١. للمزيد انظر: الملحق(٤١)، ص٢٩٥-٢٩٦.

٣- تركي، عبدالله بن إبراهيم: قيام نظام الإمامة في عُمان (١٩١٣- ١٩٢٠م)، السعودية، جامعة القصيم، د.ت، ص٣.

٤- موسوعة عُمان" الوثائق السرية:، الوثيقة رقم(١١٧)،ج٢، ص١٠٧.

يذكر محمد بن عبدالله السالمي[١]، أن أباه الشيخ نورالدين عبدالله بن حميد السالمي طلب من السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي الذي كان له صلات معه، تغيير مواقفه من البريطانيين، لكن السلطان فيصل الذي كان يبحث عن الاستقلالية في حكمه تجاهل هذا الطلب. فأخذ السالمي يحضر للقيام بالثورة بكل ما أوتي من عزيمة وقوة مردداً شعاره الشهير:" لا تبلغ الحرية دون الدم والدموع، والخوف هو لعنة الحياة، والشك بالنصر هو الهزيمة".[٢]

تعدُّ خطوة الشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي في الطلب من السلطان فيصل أن يغير مواقفه من البريطانيين تقليداً إباضياً كما يشير غباش، كما تمثل تحذيراً من جانب العلماء قبل إعلان الثورة، لكن فيصل الذي كان قد فقد الأمل في الاستقلال تجاهل هذه المبادرة.[٣]

وهكذا أثار زعماء الإباضية، وعلى رأسهم الشيخ نور الدين السالمي قبائل المنطقة الداخلية ،لمواجهة ما كانوا يعتقدون أنه خطر يهدد وجودهم من جراء سيطرة بريطانيا على المنطقة الساحلية وتحكمها في تجارة الأسلحة، والإعلان عن ولادة جديدة للإمامة الإباضية التي نالت من التأييد والقبول ما لم تنله أي ثورة سابقة منذ عهد اليعاربة، فكانت أقوى وأطول ثورة شهدها التاريخ العُماني الحديث والمعاصر.

٢- تشكيل التحالف الداخلي والمناداة بإمامة سالم بن راشد الخرو صي:

في ربيع عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، اجتمعت ثلاث قوى رئيسة محافظة لمواجهة ما كان مستجداً على ساحة البلاد وهي:

القوة الأولى:

بزعامة الشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي[٤]المؤرخ العُماني الشهير، والعالم الضرير، والمتمكن والضليع في التاريخ العُماني وفي الأيديولوجية الإباضية المحافظة إن صح التعبير ، كانت تؤيده قبيلة بني خروص[٥] وهم أصهاره، وقد لعب دوراً كبيراً في إثارة القبائل العُمانية

١- محمد السالمي: أبو بشير محمد بن عبدالله بن حميد السالمي، مؤرخ النهضة العُمانية في القرن العشرين، وأحد قادتها، وهو ابن العالم العُماني الشهير نور الدين عبدالله بن حميد السالمي المرجع الروحي والتشريعي للنهضة العُمانية. للمزيد: انظر غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه ، ص٢٧٦.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: عُمان تاريخ يتكلم، ص١٦٧.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٧٦.

٤- نور الدين عبدالله بن حميد السالمي(١٢٨٦-١٣٣٢هـ/١٨٦٩-١٩١٤م)، علامة زمانه وفريد أوانه ومرجع الناس في الفتوى والأحكام الشرعية، كان كفيف البصر، له تصانيف كثيرة منها" تحفة الأعيان في تاريخ عُمان" و "بلوغ الأمل" و "أنوار العقول". انظر: دليل أعلام عُمان، جامعة السلطان قابوس، الطبعة الأولى،١٩٩١م، ص١١٢-١١٣.

٥- قبيلة بني خروص: قبيلة أزدية قحطانية يتصل نسبها إلى خروص بن شاري بن اليحمد بن عبدالله بن عثمان بن نصر بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه الصلاة والسلام. والمفرد: الخروصي. انظر: =

فقام بجولة في داخلية عُمان بغية الاتصال بقادة القبائل وتهيئتهم للثورة، فكان بمثابة الموحّد والموجّه والأب الروحي لهذه الثورة، من هنا جاء لقبه كأب ل" النهضة العُمانية في القرن العشرين".[١]

القوة الثانية:

بزعامة الشيخ حمير بن ناصر النبهاني،[٢] من قبيلة بني نبهان، وتشكلت من القبائل الغافرية، وكان مركزها قرية تنوف، وكانت تفرض سيطرتها على الجبل الأخضر، فكانت هذه القوة هي المصدر الأساسي للقوة الإباضية، وكان للزيارة التي قام بها نور الدين عبدالله بن حميد السالمي دلالتها ومعناها الخاص كما يشير غباش، ذلك أن القبائل الغافرية لم تلعب دوراً مهماً أثناء ثورة الأمام عزان بن قيس آلبوسعيدي في ستينيات القرن التاسع عشر، وقد مثل هذا الغياب الغافري أحد الأسباب الرئيسة لسقوط الإمامة في عام(١٢٩٠هـ/١٨٧١م).[٣]

إذاً كان الهدف من زيارة السالمي لهذه المنطقة كسب زعمائها إلى جانب الثورة، وإنهاء الخلافات بين أكبر تكتلين سياسيين في عُمان (الغافري والهناوي)، في الوقت نفسه لم يغفل الشيخ حمير بن ناصر النبهاني هذه الخطوة والمبادرة من جانب السالمي، إذ أعلن استعداده للانضمام إلى الثورة وإعادة الإمامة.

القوة الثالثة:

كانت بزعامة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي[٤]شيخ قبيلة الحرث، والمسيطر على المنطقة الشرقية، وكان انضمامه إلى الثورة مدفوعاً بتدعيم سيادة قبيلته بين الهناويين،[٥] وفي الوقت الذي كان نور الدين عبدالله بن حميد السالمي يعمل فيه على كسب تأييد القبائل الغافرية، عمل بشكل

=الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عُمان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م، ص٢٤٢- ٢٤٣.

١- غباش، حسين عبيد غانم:المرجع نفسه، ص٢٧٦.

٢- حمير بن ناصر النبهاني: هو الرئيس المعظم والهمام المكرم القائم بحرية الوطن الشيخ الزعيم حمير بن ناصر بن سيف بن سليمان النبهاني، يتصل نسبه إلى نبهان بن عثمان ثم إلى العتيك ثم إلى كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه الصلاة والسلام ، شارك في النهضة العُمانية لأحياء الإمامة، وكان أحد عوامل نجاحها، توفي عام١٣٣١هـ/١٩٢٠م. للمزيد انظر: السالمي، محمد بن عبدالله: نهضة الأعيان بحرية عُمان،ص٩٢.

٣- فياض، علي: حرب الشعب في عُمان، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص٤٩.

٤- عيسى بن صالح الحارثي: عالم، مصلح، جليل، من كبار علماء عُمان، له مجموعة فتاوى جمعها في مجلدين تحت عنوان" خلاصة الوسائل" وله كتاب " الرد العزيز في أحكام الدريز". وهو أول من قام بالتمهيد لعقد اللقاء الذي تمخض عنه اتفاق السيب بين السلطان تيمور بن فيصل آلبوسعيدي، وإمامة عُمان عام ١٩٢٠م. انظر: دليل أعلام عُمان، ص١٢١.

٥- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي" دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤- ١٩٤٥م"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م، ص٣٨٧.

موازٍ على تنشيط الصلات مع القبائل الهناوية، فاتصل بشيخها عيسى بن صالح الحارثي الذي أبدى شيئاً من التردد قبل أن يعلن دعمه للإمامة المقبلة.[١]

بعد إعلان القوى الثلاث تأييد المشروع الإباضي من قبل كبار الزعماء والعلماء في عُمان، اتفق الجميع على إنشاء تجمع باسم" حركة النهضة العُمانية" من أجل العمل على إقامة دولة إسلامية إباضية يحكمها إمام ينتخبونه من بينهم، ولما كان نور الدين عبدالله بن حميد السالمي الأب الروحي والمرجع التشريعي لهذه الثورة فقد اقترح ترشيح العالم سالم بن راشد الخروصي ومبايعته إماماً على عُمان، وقد أجمع العلماء على هذا الترشيح. إلا أن الخروصي لم يكن يتوقع هذا الاقتراح، وحاول أن يعتذر بالقول إنه أتى لإعطاء بيعته لا لتلقي البيعة، إلا أنه ليس من حق الخروصي ولا في مقدوره من وجهة نظر مذهبية رفض هذا الترشيح الذي لاقى قبولاً من جانب العلماء والزعماء، فالدستور الإباضي ينص صراحة على أنه إذا تم الإجماع على شخص معين توافرت فيه شروط الإمام فليس من حقه الاعتذار،لأن ذلك يعني رفض الثقة التي وضعها علماء الدين فيه، كما أن ذلك يؤدي إلى انقسام صفوف المسلمين.[٢]

يذكر محمد بن عبدالله السالمي بأنه لم يكن أمام العالم سالم بن راشد الخروصي سوى الموافقة، فتمت له البيعة في مسجد الشريعة في قرية تنوف طبقاً للتقاليد الإباضية، إمام ظهور، وقد أُعلن في هذا الاجتماع عن اتخاذ نزوى عاصمة للإمامة.[٣]

لم يكن اختيار نزوى عاصمة للإمامة عشوائياً، إنما يعود لاعتبارات دينية روحية من جهة، واعتبارات سياسية إستراتيجية من جهة أخرى، إذ تتمتع بمكانة روحية في قلوب الشعب العُماني، وفيها قلعة حصينة من الناحية الحربية.

يشير العقاد إلى أن الإجماع على انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً له دلالته، مما كان يعني العودة إلى أقدم بيت وأسرة كانت قد خَرّجت عدداً من الأئمة، وعدم التقيد بالأسرة الحاكمة، وعدم الالتزام بمبدأ الوراثة، وهنا يبرز أحد أهم عناصر الديمقراطية العُمانية ألا وهو" الإجماع والانتخاب الحر للإمام"، ويمضي العقاد بالقول: إن هذا الانتخاب لم يكن يعني قيام دولة منافسة للسلطان في الداخل، بل إنه تجمع قبلي ليس أكثر، والدليل على ذلك استمرار زعماء القبائل القوية بصورة حلفاء للإمام أكثر منهم أتباعاً له.[٤]

١- تركي، عبدالله بن إبراهيم: المرجع نفسه، ص٣.
٢- السالمي، محمدبن عبدالله، وعساف، ناجي: عُمان تاريخ يتكلم، ص١٣٨.
٣- المصدر نفسه، ص١٣٨.
٤- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط١، ١٩٨٢، ص٣٠٤.

كما أشارت التقارير البريطانية بدورها إلى ثورة الإمامة، وإلى انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً بالقول:

" إن أول نتائج المكايدات والمؤامرات التي قام بها نور الدين عبدالله بن حميد السالمي كانت في التقارير التحذيرية التي وصلت إلى مسقط في عام (١٣٣١هـ/ أيار١٩١٣م)، والتي جاء فيها :"إن الشيخ عبدالله السالمي قد قام بتنصيب زوج ابنته سالم بن راشد الخروصي إماماً للمسلمين".[١]

وتمضي التقارير البريطانية في شرحها لأسباب الثورة العُمانية بالقول:

" نشبت الثورة ضدّ سلطان مسقط بسبب الخلافات القديمة المتأصلة، وأيضاً جزئياً لتعكس رد الفعل على السياسة الأوروبية الحديثة في الخليج العربي، وعلى الشؤون الداخلية لعُمان. ومن الأسباب الرئيسية لعدم الرضا والثورة، استمرار المنافسة القديمة التقليدية في عُمان بين عرب الجنوب وعرب الشمال(القحطانية والعدنانية)، والتي تمثلها على التوالي في عُمان مجموعتا القبائل الهناوية والغافرية، وبشكل عام فإن التجمع الغافري، أو النزاريين المنحدرين من نزار بن معد لا يقفان مع السلطان، بينما يؤيد التجمع الهناوي الإمام".[٢]

يتضح من هذا التقرير بأن القبائل الغافرية لم تكن بأجمعها مؤيدة للإمامة، والدليل على ذلك عندما قامت قوات الإمامة بمهاجمة وادي سمايل المنطقة الإستراتيجية التابعة لنفوذ السلطان، قام الأخير بالاستنجاد ببعض القبائل الغافرية المخلصة له في المنطقة للتصدي للثوار.

٣-برنامج الإمامة والبدء بالعمليات العسكرية ضد المناطق الخاضعة لنفوذ السلطان:

تمحور برنامج الإمامة لدى" حركة النهضة العُمانية" حول أربع نقاط ،هي:

١- إسقاط نظام السلطنة.

٢- التخلص من النفوذ البريطاني في عُمان.

٣- العمل على توحيد البلاد.

٤- إعادة إقامة الإمامة على كل البلاد.[٣]

هناك ملاحظة مهمة يمكن أخذها بعين الاعتبار، ألا وهي تشابه هذا البرنامج إلى حد كبير مع البرامج التي صاغتها الثورات الإباضية التي قامت في التاريخ الحديث في عُمان، وخصوصيتها الوحيدة في الزمان وسياق الأحداث، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على تمسك الإباضيين

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٠٧- مرفق بالملحق) ج٢، ص٨١.

٢- المصدر نفسه، ج٢، الوثيقة رقم(١٢٧)، ص١٤٧.

٣- غباش، حسين عبيدغانم: المرجع نفسه، ص٢٧٨

بتعاليم مذهبهم ودستورهم الذي ينص على إلغاء كل ما من شأنه الحد من تطبيق الشريعة الإسلامية وفق المذهب الإباضي.

بدأ الإمام وأنصاره بعد تنظيم الأوضاع الداخلية، بالتحضير لتنفيذ البند الأول من برنامج الإمامة، بالسيطرة على المناطق المجاورة الخاضعة لنفوذ السلطان، فتوجهت قوات التحالف نحو مدينة إزكي[١]المجاورة، حيث تمكنت من السيطرة عليها في جمادى الثاني (١٣٣١هـ/ حزيران١٩١٣م)، وبعد إعادة تنظيم المدينة ووضع حامية عسكرية فيها. تم التوجه نحو منطقة العوابي[٢]التي سقطت بأيدي الثوار، وفي رجب(١٣٣١هـ/ آب١٩١٣م)، سقطت منطقة وادي سمايل[٣]الإستراتيجية بيد الإماميين، على الرغم من قيام السلطان فيصل بإرسال قوة عسكرية بقيادة ابنه نادر للدفاع عن المنطقة. وبهذه السيطرة على وادي سمايل تغير ميزان القوى لصالح الإمامة، ولم تعد سلطة السلطان تشمل سوى مسقط والمطرح وبعض المدن الساحلية. وفي هذه الإثناء ونتيجة ازدياد قوة الإمامة وتوسعها في المناطق التابعة للسلطان، سارعت معظم القبائل- التي لم تكن قد دخلت في هذا التحالف- لتقديم ولائها للإمام الجديد، والدخول تحت راية الإمامة.[٤]

تدخلت حكومة الهند البريطانية في الشؤون الداخلية العُمانية، وقامت على الفور بإرسال الميجر مورفي(Mourphy)، من دائرة المخابرات إلى مسقط لدراسة الأوضاع بقصد الوصول إلى تسويات أو، إذا اقتضت الضرورة، إنزال قوات بريطانية للدفاع عن المطرح ومسقط، لأن سقوط هذه المدن بيد الثوار كان يعني نهاية النفوذ البريطاني في عُمان.[٥]

أثار توسع الإمامة وسيطرتها على مناطق مهمة تابعة للسلطان مخاوف نوكس(Knox) المقيم السياسي البريطاني في مسقط، مما دفعه إلى توجيه إنذار شديد اللهجة إلى الزعماء العُمانيين يحذرهم من مغبة مهاجمة مسقط والمطرح، وأن حكومة الهند البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء عمل كهذا، فرد الإمام سالم بن راشد الخروصي عليه بالقول:

١- إزكي: تقع ضمن المنطقة الداخلية في عُمان، وهي من المناطق الزراعية في السلطنة، ومركز اتصال بالمناطق الأخرى. للمزيد من التفاصيل انظر: حصاد ندوة عُمان، وزارة الإعلام ، مسقط، ط١ ،٢٠٠٩م، ص٥٩.

٢- العوابي: تقع ضمن منطقة الباطنة، التي تطل على بحر عُمان من الشرق، وتحاذي سفوح جبال الحجر من الغرب، وللمنطقة أهمية اقتصادية كبرى. للمزيد: انظر حصاد ندوة عُمان في التاريخ: المرجع نفسه، ص٥٩.

٣- وادي سمائل: يقع ضمن منطقة الحجر الشرقي، وهو من أهم الأودية قي سلطنة عُمان، إذ يخترق سلسلة جبال الحجر، مشكلاً الطريق الواصل بين مسقط على الساحل، ومنطقتي إزكي ونزوى في المنطقة الداخلية. للمزيد من التفاصيل انظر: حصاد ندوة عُمان في التاريخ: المرجع نفسه، ص٤٣.

٤- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف ناجي: المصدر نفسه،ص١٨٩.

٥- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٧٩.

" أما بعد، فقد وصلني كتابكم المؤرخ في السادس من شعبان من هذا العام ذكرتم فيه ما ذكرتم، وأنتم تعلمون أن أمر عُمان إلى علمائها من قديم الزمان، وأن كلّ ملك خالف العلماء فهو خليع عن الدولة، منبوذ عن أمر المسلمين، لا تصّرف له في دولتهم، ولا نفاذ لحكمه، وأن فيصلاً قد قام عليه العلماء مراراً بعد خلعه وعزله، فأبى أن يعتزل، وأنتم معشر هذه الأمة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين، ويلزمكم أن لا تتعدوا علينا، ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه، وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً "[١].

يفهم من هذه الرسالة أن علماء الدين الإباضيين خلعوا السلطان فيصل، و أصبحت سلطته لاغية، ولا شرعية لوجوده في الحكم، لأنه خالف تعاليم العقيدة الإباضية، وكان على صلة مباشرة مع القوى الخارجية لتدعيم سلطته. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال: هل كان علماء وزعماء الإباضية سيقبلوا بالسلطان فيصل حاكماً على عُمان لو أنه لم يخالف تعاليم المذهب، حتى لو أنه لم يحمل لقب الإمام؟ الدستور الإباضي يقدم جواباً واضحاً لا لبس فيه، فإذا كان الحاكم عادلاً فالطاعة واجبة، حتى ولو لم يكن إماماً منتخباً، أما إذا تحول الحاكم إلى مستبد، فالخروج عليه يصبح واجباً، وبعد استيفاء الشروط المطلوبة، كإجماع أربعين عالماً، تعلن إمامة الشراء.

لم تمنع التدابير والإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية تقدم قوات الإمامة. فقد تابع أنصار الإمام تقدمهم، وتمكنوا من السيطرة على الممرات المؤدية إلى وادي سمائل، وغدت كل من المطرح ومسقط معرّضتين للضغط المباشر من قبل قوات الإمام الذي أعلن بأنه سوف يستمر بالتقدم حتى تتم له السيطرة على مسقط والمطرح، وتحسباً لما يشكله هذا التهديد من أخطار على المصالح البريطانية، وعلى سلطة السلطان في المنطقة الساحلية، فقد تمت مضاعفة عدد القوات البريطانية المرابطة في المناطق التابعة للسلطان، وتم تجميعها في بيت الفلج[٢] لتكون على مقربة من مدينتي المطرح ومسقط.[٣] وفي هذه الأثناء، توفي السلطان فيصل في رمضان (١٣٣١هـ /تشرين الأول ١٩١٣م)، بعد حكم دام خمسة وعشرين عاماً، كان صاخباً بقدر ما كان صعباً، واعتلى ابنه تيمور العرش في الشهر نفسه الذي توفي فيه والده، وكان في السابعة والعشرين من

١- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"، ج٢، الوثيقة رقم(٢٠٢)، ص٤٤٨.
٢- بيت الفلج: يعدّ بيت الفلج أحد نماذج القصور المحصنة في عُمان، شُيد على أنقاض حصن قبل قيام دولة اليعاربة عام ١٦٢٤م، استخدم للأغراض الدفاعية، ويعدّ قاعدة متقدمة للمطرح ودار سيت ومسقط والطرق المؤدية إليها، خضع لعملية ترميم كاملة، وأصبح مقراً لقيادة قوات السلطان المسلحة حتى عام ١٩٧٨م، ثم حول إلى متحف لهذه القوات عام ١٩٨٨م. انظر: عُمان في التاريخ، ص٢٦٥-٢٦٦.
٣- لاندن، ر.ج : المرجع نفسه، ص٤٦١.

عمره آنذاك، وقد بدأ حكمه بمصاعب، تمثلت بالثورة العُمانية في عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م) ، ومقدمات اندلاع الحرب العالمية الأولى.[١]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تضارب في الروايات حول عمر السلطان تيمور بن فيصل عندما وصل إلى الحكم، فبينما يذكر غباش أن عمره كان سبعة عشر عاماً، يخالفه لاندن وغيره من المؤرخين ويقولون بأن عمره كان سبعة وعشرين عاماً، وفيما يبدو أن عمر السلطان تيمور كان سبعة وعشرين عاماً، والدليل على ذلك أنه اتبع سياسة إدارية حكيمة، واتبع طرق دبلوماسية للتخلص من المشكلات التي عانت منها حكومته. أضف إلى ذلك فقد كان له نشاط واسع في حكومة والده الراحل، فليس من المعقول أن يكون بسن السابعة عشرة من عمره، ويقوم بكل هذا النشاط الملحوظ الذي يتطلب من الخبرة والتدريب الشيء الكثير.

في ربيع عام(١٣٣٢هـ/١٩١٤م)، تمكن الإمام وأنصاره من السيطرة على المدينتين الساحليتين، بركة على ساحل الباطنة، وقريات الواقعة على مسافة ٤٠ ميلاً إلى الجنوب من مسقط، ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور سوى المطرح ومسقط وصور وصحار، وبعض الموانئ الصغيرة على ساحل الباطنة. غير أن الإماميين تلقوا أول ضربة عندما قام الطرادان البريطانيان فوكس (Fox)، ودرمرت(Dermirt) بطردهم من المنطقة، وعلى حد تعبير لاندن فإن البريطانيين بعد وجود استمر مئة عام لم يعودوا يحتملوا أي تهديد لنفوذهم على شواطئ الخليج العربي.[٢]

٤- الطريقة التي تعامل بها السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي ومن بعده ابنه تيمور بن فيصل مع الثورة:

عندما بدأت الثورة كان السلطان فيصل بن تركي يعتقد بأن ما لديه من قوات كافية لرد الثوار عن المناطق التابعة لنفوذه، وخاصة المناطق الساحلية، إلا أنه فوجئ بسرعة تقدم المهاجمين وتهديدهم المطرح ومسقط، وحاول تهدئة الثائرين، فأعلن تنصيب نفسه إماماً على المذهب الإباضي، بالإضافة إلى مركزه سلطاناً على عُمان. فقرب العلماء الإباضيين، وشجعهم على الكتابة في تاريخ الإباضية وأحكامها، إلا أنه فشل في ذلك.[٣] وفي أعقاب ذلك طلب السلطان فيصل المساعدة من حكومة الهند البريطانية، وقد عمل نوكس الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على تزكية طلبه حينما بعث ببرقية إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي بهذا الخصوص،

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٦١.
٢- المرجع نفسه، ص٤٦٢.
٣- تركي، عبدالله بن إبراهيم: المرجع نفسه، ص٥.

واستجابة لطلبه تم إنزال ٢٥٠جندي من الهندوس في المطرح، وتحركوا إلى بيت الفلج من أجل سد الثغرة التي كان من المتوقع أن الثوار سوف يستغلونها في التقدم نحو المطرح ومسقط، وقد طلب السلطان فيصل الدعم مجدداً من بريطانيا وضرورة إنزال قوات في السيب، لاعتقاده بأن ذلك سيساعد في الحصول على ولاء القبائل الثائرة ضده، وتخليص السيد نادر المحاصر في قلعة سمايل من المأزق الذي هو فيه، وقداعترف كوكس(Cox)المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي، بأن السبب الرئيسي للثورة يعود إلى تعاون السلطان مع السلطات البريطانية في قمع الاتجار بالأسلحة. وأردف قائلاً: " نحن ملزمون شرفياً وبصورة كاملة بدعم السلطان وابنه".[١]

بعد الهزائم المتوالية التي لحقت بالسلطان فيصل، فكر بإمكانية التوصل إلى تسوية مع زعماء الإمامة، غير أنه لم يحدث أي تقدم في هذا المجال بسبب الشروط الصعبة التي وضعها الإمام سالم بن راشد الخروصي لتحقيق السلام مع السلطان، ومنها:

١- إلغاء اتفاقية الأسلحة الموقعة بين السلطان وبريطانيا عام(١٣٣٠هـ/١٩١٢م).

٢- السيطرة على صور وبعض الموانئ الساحلية التي يحددها الإمام.

٣- تخفيض جميع المستحقات الجمركية منذ أن طبقت خلال إمامة عزان بن قيس آلبوسعيدي.

٤- أن يقوم الإمام بنفسه بتقويم طرق أداء السلطان لواجباته.[٢]

يبدو من خلال الشروط التي وضعها الإمام، أنه كان من الصعوبة بمكان قبولها. لأن من شأنها تقويض سلطة السلطان، وجعل الإمام وصياً على الحكم. ناهيك عن أن بريطانيا لن توافق على إلغاء اتفاقية الأسلحة التي أمنت لها الهدوء والاستقرار في المناطق التابعة لها.

وكان على السلطان تيمور أن يواجه ثورة هي الأطول في التاريخ العُماني الحديث، وكان وضع السلطنة الاقتصادي يتدهور بشكل خطير، ومما زاد الطين بلة نشوب الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢-١٣٣٦هـ/١٩١٤-١٩١٨م)، وقد استهل السلطان تيمور حكمه بتطبيق طرق دبلوماسية لحل المشكلات التي كانت سلطته تعانيها، وكانت فلسفته في ذلك مبنية على أساس إحداث انشقاق داخل الإتحاد الإمامي عن طريق الاحتفاظ بعلاقات حميمة مع الجناح الهناوي المحافظ، كما فعل مع الغافريين، لجر هذه الفئة نحوه، في الوقت نفسه قام بإظهار حماسه الديني، والتزامه بالشرع

1- I.O.R.,R 15/1/35/42,TEL. FROM P. A TO P.R., 8JULY, 1913

للمزيد حول طلب السلطان فيصل المساعدة من بريطانيا. انظر: الملحق(٣٤)، ص٢٨٥.

2- F. O.371/1695,PROCLAMATIONS ON OF THE IMAM ALKHORUSI giving conditions

Necessary for peace 25 July, 1913.

الإسلامي وفق المذهب الإباضي، منوهاً في الوقت نفسه بضرورة خلق الفرص لتحقيق السلام بين الجانبين عن طريق المفاوضات، مطالباً صديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مساعدته في تحقيق ذلك.[١]

مع نهاية عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، كانت هناك محاولات جادة لعقد الصلح بين السلطان تيمور بن فيصل، والإمام سالم بن راشد الخروصي، ومنها المحاولة التي قام بها حاكم أبو ظبي الشيخ حمدان بن زايد، إذ التقى بالشيخ عيسى بن صالح الحارثي في مدينة السيب، وأقنعه بمصاحبته لزيارة السلطان في مسقط للبحث في اتفاق محتمل، وقد تم وضع اتفاق من ثماني نقاط، هي:

١- عدم تعدي الإمام حدوده الحالية.
٢- أن يرد الإمام حصن بدبد وسمائل للسلطان.
٣- لا يتخلى السلطان عن شيء من أراض عُمان لبريطانيا.
٤- لا يؤوي السلطان أي هارب من الإمام وعدالته.
٥- لا يسعى السلطان بضر للإمام ظاهراً ولا باطناً.
٦- تطبيق الشريعة الإسلامية في كل عُمان.
٧- أن لا تتجاوز الرسوم المفروضة على التمور والموارد الزراعية ٥% من قيمتها.
٨- لا تخضع الواردات المتجهة نحو الداخل لتفتيش من سلطان مسقط.[٢]

أشار عيسى بن صالح الحارثي باعتباره ممثلاً للإمام خلال الاجتماع بأنه لا يمكنه الموافقة على الشروط إلا بعد أخذ موافقة الإمام. ولدى العودة إليه رفض الاتفاقية جملة وتفصيلا، وخاصة البند المتعلق بإعادة منطقتي بدبد وسمائل إلى السلطان. أضف إلى ذلك فإن اللقاء بين الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والشيخ حمدان بن زايد في مسقط أثار جدلاً بين العلماء، ذلك أن البريطانيين حاولوا الالتفاف على الحاثي ليزرعوا الشقاق بين الغافرية والهناوية، على أمل أن يفرق ذلك بين قادة الثورة.[٣]

يبدو من شروط الاتفاقية، أن السلطان تيمور بن فيصل كان في وضع لا يحسد عليه، حيث انشغلت بريطانيا باندلاع الحرب العالمية الأولى عن تقديم مساعدات فعالة له، في وقت كانت موارد ه لا تسمح له بتشكيل قوة كافية للتصدي لأي هجوم على مسقط والمطرح. من جانب آخر،

١- آلبوسعيدي، سالم: الرائع في التاريخ العُماني، عُمان، مكتبة الأنفال، د.ت، ج٢، ص٢٦٠.
٢- المرجع نفسه، ص٢٦١.
٣- المرجع نفسه، ص٢٦١. للمزيد حول موقف الإمام سالم بن راشد الخروصي من الصلح مع السلطان تيمور بن فيصل. انظر: الملحق(٣١)، ص٢٨١-٢٨٢.

كان يعني رفض الإمام شروط الاتفاقية (على الرغم من أنها كانت في صالحه إلا البند الذي ينص على إعادة بدبد وسمائل إلى السلطان) أنه في موقف قوي يمكنه من خلاله التقدم نحو الساحل والسيطرة على العاصمة مسقط.

تُقدّم التقارير البريطانية التي أرسلها العقيد "بين" الوكيل السياسي البريطني في مسقط إلى العقيد نوكس المعتمد السياسي البريطاني في بوشهر صورة واضحة للوضع الصعب الذي يعاني منه السلطان في المناطق الساحلية والتي جاء فيها:" أصبحنا الآن نواجه مشكلة صعبة حول تحديد موقفنا في المستقبل في ما يتعلق بالسلطان في الظروف الحالية. من جانب واحد يبدو أن الوقت الحالي ملائم لتعزيز النجاح، ودحر الثوار نهائياً، واستعادة سلطة سموه المسلوبة من قبل الإمام منذ فترة طويلة في الداخل. ومن جانب آخر فإن مثل هذا الإجراء سيخرجنا من مسار سياستنا المعتمدة بعدم التدخل في المناطق النائية. وسوف تتطلب أيضاً زيادة أعداد قواتنا لذلك الغرض، إلا ما لا يقل عن لواء. وبالنظر إلى الوضع الأوروبي، فإن ذلك دون شكّ سيثبت أنه عمل غير مريح ومزعج".[١]

يتضح من هذا التقرير العديد من القضايا المهمة:

١- إن أنصار الإمامة يسيطرون سيطرة تامة على المناطق والممرات المؤدية إلى مسقط والمطرح.
٢- مطالبة الوكيل السياسي رؤساءه بتعزيز القوات البريطانية إذا أرادوا الحفاظ على النفوذ البريطاني
٣- شكلت الظروف الصعبة التي تعاني منها بريطانيا بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، دافعاً لأنصار الإمامة من أجل التقدم أكثر فأكثر نحو المنطقة الساحلية.

وقد أفادت التقارير الواردة إلى مسقط بأنه:" قد تمّ عقد اجتماع في عام (١٣٣٢هـ/١٦تشرين الأول ١٩١٤م)، بين كلّ من الإمام والشيخ حمّير والشيخ عيسى بن صالح الحارثي، حيث اقترح توسيع العمليات ضدّ السلطان".[٢]

في ربيع عام (١٣٣٢هـ/١٩١٤م)، كان رصيد الأمام من التأييد بين القبائل العُمانية قد ازداد كثيراً، وشكل اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة مؤاتية لأنصار الإمامة للهجوم على مسقط والسيطرة عليها، وإنهاء نظام السلطنة، في وقت أصبحت فيه المساعدات البريطانية غير متوفرة كما كانت في السابق. أضف إلى ذلك الدعاية الألمانية التي بدأت تصل إلى عُمان، ومفادها بأن

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٤)،ج٢ ،ص١٢٨.
٢- المصدر نفسه، الوثيقة رقم(١١٥)، ج٢،ص١٠٣.

النفوذ البريطاني لم يعد له وجود في عُمان.وأمام هذه الحقائق التي اتضحت أمام أنصار الإمامة، بدأت قواتها في مطلع عام (١٣٣٣هـ/١٩١٥م)، تتقدم نحو مسقط بقوة مؤلفة من ٣٠٠٠مقاتل ضد ٧٠٠ جندي يكمنون وراء تحصينات قوية. ثم التحم الجيشان، ودارت معركة بين الطرفين في وضح النهار، غير أن انعدام أي أثر للتكتيك العسكري في جانب قوات الإمام أسفر عن العديد من القتلى في صفوفها مما اضطرها إلى التراجع نحو المرتفعات الداخلية.[١]

يعود فشل الإماميين في الهجوم على مسقط وعدم تمكنهم من السيطرة عليها للأسباب الآتية :

١- اهتمام القيادة بشكل رئيس بعدد القوات، حيث دفعت بهم على شكل أفواج مزدحمة من دون خطة منظمة، مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى في صفوفهم.
٢- أدى نقص التكتيك العسكري، وعدم وجود خطط بديلة، ولاخطة انسحاب مدروسة إلى تشتيت الصف الإمامي.
٣- شكل التنظيم الجيد للحامية العسكرية في بيت الفلج، والتدريب الجيد على السلاح المتطور الذي امتلكته، عاملاً مهماً من العوامل التي مكنتها من رد هجوم الإماميين.

وقد تضمن التقرير البريطاني المُرسل من الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج وصفاً للمعركة جاء فيه:" كان القتال شديداً بصورة كبيرة، وإن إدارة العدد الصغير نسبياً للقوات ضدّ قوة العدو والتي تقدر ب٣٠٠٠رجل جديرة بالإعجاب. لقد هاجم الأعداء بالحراب، وقد أثبتوا أنهم شجعان ومغامرون، وبكل تأكيد فإن تهور نشاط هجومهم يعود إلى نشر مفهوم الجهاد بينهم، وهذا مثبت من إفادة أحد الأسرى المجروحين التي أدلى بها أمامي، وكذلك حقيقة أنهم كانوا يحملون رايات بيضاء كشعار لهم. وحقيقة مهمة أخرى ثبتت خلال اتصال تلقاه السلطان يشير إلى أن تأثير النفوذ الألماني قد لعب دوره ".[٢]

أمام فشل قوات الإمامة في السيطرة على مسقط، أصبحت الفرصة مؤاتية لإجراء مفاوضات بين الطرفين، وقد جرت المفاوضات بناء على اقتراح اللورد هاردنج(Harding) نائب الحاكم البريطاني العام للهند الذي عرض خلال زيارته لمسقط في صفر (١٣٣٣هـ/ شباط١٩١٥م)، وساطة الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بين الجانبين،[٣] وقد اقترح الآتي لحل الموقف:

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٦٢.
٢- موسوعة عُمان"الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢١)، ج٢، ص١١٢-١١٣.
٣- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٦٣-٤٦٤.

١- أن يعمل السلطان بأسرع وقت ممكن للوصول إلى تفاهم مع أنصار الإمامة، وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها، خاصة بعد أن اكتسبت الثورة طابعاً دينياً، وسيطرت على وادي سمائل، كما أن القوات الهندية قتلت عدداً كبيراً من أنصار الإمامة، مما أثار شعوراً من الاستياء ضد البريطانيين.

٢- أن يتوسط الوكيل السياسي في مسقط بين زعماء الإمامة والسلطنة، وأن يتم التفاهم على أساس تحديد رواتب لشيوخ قبائل الداخل[١].

ورغم الشكوك التي كانت تساور الإماميين بالوساطة البريطانية، وبعدم نزاهتها، فقد بدأت المفاوضات بين الطرفين، ففي رجب(١٣٣٣هـ/آب١٩١٥م)، جرى أول لقاء رسمي بين الإماميين والبريطانيين في السيب، وكان الحارثي وقاضي الإمام الشيخ سعيد بن ناصر، يمثلان الإمام، وقد ترأس الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إدوارد بين(Edoard Paine) الوفد البريطاني، وكان هدف اللقاء دراسة المعطيات الجديدة واقتراحات الإمام، وآخر اقتراحات مسقط، وكان مصير المفاوضات، الفشل بسبب إصرار الوكيل البريطاني على انسحاب القوات الإمامية من منطقة سمائل الإستراتيجية، وكاد الحارثي أن يقبل لولا رفض قاضي الإمام لهذا الشرط رفضاً قاطعاً، فقررت بريطانيا الضغط على الإماميين اقتصادياً، وإتباع سياسة ذات ثلاثة محاور:

١- إخضاع المنطقة الداخلية لحصار اقتصادي من خلال التحكم بالصادرات والواردات إلى المنطقة.

٢- لعب الورقة القبلية من خلال زرع الشقاق والنزاع بين القبائل المؤيدة للإمامة.

٣- محاولة كسب المزيد من الوقت لتطبيق هذه السياسة.[٢]

ثانياً: العلاقات بين سلاطين مسقط والإمامة وانعكاسات الحرب العالمية الأولى على الصراع الداخلي:

١- الأوضاع السياسية والاقتصادية في عُمان خلال الحرب العالمية الأولى:

كان للوضع السياسي والاقتصادي تأثير كبير على سير الأمور في عُمان خلال الحرب العالمية الأولى، فعلى الصعيد السياسي اتخذت قضية الصراع بين الإمامة والسلطنة بعداً جديداً، حيث أنه بإعلان الحرب العالمية الأولى كانت هناك ثلاثة عوامل لعبت دوراً كبيراً في تحفيز الإماميين على تصعيد ثورتهم :

١- قاسم ، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤-١٩٤٥م، ص٣٩٧-٣٩٨.

٢- المرجع نفسه، ص٤٦٥.

العامل الأول:

المساعدات التي من المحتمل أن يتلقاها أنصار الإمامة من الدولة العثمانية وألمانيا، بحكم التحالف بينهما.

العامل الثاني:

الطابع الديني المميز للحركة الإباضية، وارتباطها بحركة الجهاد الديني الذي دعت إليه الدولة العثمانية باعتبارها "دولة الخلافة الإسلامية".

العامل الثالث:

الاعتقاد بأن التعزيزات البريطانية لن تصل إلى مسقط بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، وبالتالي تصبح الحامية البريطانية في موقف حرج لا تستطيع فيه الدفاع عن مسقط، بل لا تستطيع الدفاع حتى عن نفسها.[١]

بالنسبة للعامل الأول، فمنذ اندلاع العمليات العسكرية للحرب العالمية الأولى، والبريطانيون يراقبون نشاط الدول الأخرى على سواحل الخليج العربي، وخاصة النشاط العثماني والألماني في عُمان، وكان التهديد الألماني يؤرق البريطانيين أكثر من سواه، وكان الألمان يبحثون خلال هذه الفترة عن أي عنصر معادٍ لبريطانيا في العالم الإسلامي، وفعلاً كانت هناك اتصالات بين عملاء الألمان والعُمانيين خاصة،[٢] لذلك نرى السلطات البريطانية المعنية بالأمر في عُمان تراقب عن كثب ما يدور فيها متخوفة من نجاح الألمان في عقد اتفاق تجاري مع العُمانيين، ويبدو أن تخوفها بدأ منذ أن كانت البواخر الألمانية تقوم بزيارات منتظمة إلى مسقط، وكعمل احترازي اقترح "بين" الوكيل السياسي البريطاني في مسقط عقد اتفاقية مع السلطان، بأن لا يكون له علاقات مع أي دولة أجنبية لا يوجد لها قنصلية في مسقط، إلا عن طريق السلطات البريطانية، بيد أن الاقتراح لقي معارضة من قبل نوكس المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي، على أساس أنه يمس الاستقلال العُماني من دون معنى، معبراً عن قناعته بالقول:" إن السلطان يعرف أين تكمن مصالحه، لذلك من الصعوبة أن يقوم بعقد معاهدة من دون علمنا".[٣]

من ناحية أخرى، أكد الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على وصول الكثير من المبعوثين العثمانيين من البصرة والأستانة إلى داخلية عُمان، هذا بالإضافة إلى وصول عملاء ألمان من دار

١- قاسم ، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا ، ص٣٨٣.

٢- العقاد، صلاح: المرجع نفسه، ص٣٠٥.

3- I.O.R., R 15/1/35/90, letter from p.R to see. To the F.O .Dep. of the Gov. of India, 26 July, 1914.

السلام إلى ميناء صور، ثم إلى المنطقة الشرقية، حيث قابلوا الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، ووزعوا الهبات على زعماء القبائل لاستمالتهم. فتوقع أنصار الإمامة المساعدة الألمانية والعثمانية ، خاصة بعد أن سرى العديد من الشائعات التي تسربت إليهم من زنجبار وتنجانيقيا على أن ألمانيا حققت بعض الانتصارات على بريطانيا، وأن أسلحتهم مرفوعة لتكون منتصرة على أعدائهم، إلى جانب الإيحاء بأن ألمانيا أقوى من جميع دول الحلفاء بسبب أسلحتها المتطورة و جيشها المنظم.[١]

وتشير التقارير البريطانية إلى التأثير الألماني والعثماني على أنصار الإمامة بالقول:"إن الإمام وعظ أتباعه بأن الألمان يحاربون مع الدولة العثمانية بجانب الإسلام، وأن عليهم القتال ضدّ أعدائها، كما أنهم كانوا مقتنعين أنه بسبب انهماك القوات البريطانية في أماكن أخرى لن يتم إرسال مساعدة عسكرية إلى هنا. ومن المبكر القول ماذا سيكون أثر الهزيمة، لكنه نظراً إلى الظروف المذكورة أعلاه، فمن الممكن أن يقوموا بتكرارهجومهم بالرغم من أنّي أعتقد أن ذلك غير محتمل الحدوث".[٢]

يتضح من التقرير البريطاني التالي مدى التأثير العثماني والألماني على أنصار الإمامة، خاصة وأن الدعوة إلى الجهاد الذي نادت به الدولة العثمانية ماثلة أمام أعين الإماميين. أضف إلى ذلك الدعاية الألمانية التي انتشرت بسرعة في الأوساط العُمانية، والتي لعبت دوراً كبيراً في إصرار أنصار الإمامة على اقتلاع جذور حكام الساحل، وإعادة الحكم الديني ممثلاً بالإمامة على كل المناطق العُمانية. وعلى الرغم من التأثير العثماني والألماني في تحفيز الإماميين، إلا أن هذا التأثير لا يرقى إلى المكانة التي وصفتها التقارير البريطانية، لأن ثورة الإمامة كانت تعكس شخصيتها الدينية من خلال تصريحاتها وأعمالها العسكرية.

لم تكن الأوضاع الاقتصادية في عُمان بأحسن حال من أوضاعها السياسية خلال الحرب العالمية الأولى، فقد شهدت البلاد بين عامي(١٣٣١-١٣٣٩هـ/١٩١٣-١٩٢٠م)، أزمة اقتصادية خانقة من جراء الصراع المستمر بين الإمامة والسلطنة، وجاءت الحرب العالمية الأولى لتزيدها عمقاً وقوة نتيجة تأثرها بالأوضاع في منطقة الخليج العربي بوجه عام بسبب الحرب. فبعد الهزيمة التي لحقت بأنصار الإمامة جراء هجومهم على مسقط، ساد نوع من الهدوء المؤقت من جانب الإماميين على مستوى العمليات الحربية ضد السلطان، فقد اقتنع زعماء الإمامة بأنه ليس بالإمكان وضع حد لحكم السلطان في مسقط نتيجة لتدهور مواردهم الاقتصادية التي استنفذتها حروبهم مع

١- قاسم ، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤- ١٩٤٥م ، ص٣٩٢.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢١)، ج٢، ص١١٣.

السلطان، ومما زاد الأمر سوءاً انقطاع التبادل التجاري بين الداخل والساحل بسبب الضرائب الجمركية الباهظة التي فرضها السلطان على واردات الإمامة، مما أدى إلى قلة الموارد المالية في الداخل، التي دفعتهم إلى الإغارة على ممتلكات المؤيدين للحكم في مسقط. أما بالنسبة للداخل، فنتيجة لحالة الطوارئ المستمرة، لم يكن هناك أي أثر للسلطة القائمة في مسقط في توجيه الاقتصاد وتحسينه، مما أدى إلى قلة واردات الخزانة السلطانية.[١]

أضف إلى ذلك أن اضطرار السلطان تيمور بن فيصل إلى تخفيض المكافآت المالية التي كان يبعثها لبعض الشيوخ والزعماء العُمانيين الموالين له أدى إلى ضعف ولاء قبائلهم للسلطان، ولذلك أعلنت الكثير من القبائل العُمانية بفرعيها الغافري والهناوي ولاءها للإمام.[٢]

نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة في الساحل حاولت حكومة الهند البريطانية بشتى الوسائل إنقاذ نظام السلطان تيمور بن فيصل من تلك الورطة، واضعة في الحسبان أن أفضل الأساليب لمعالجة هذه الأوضاع هو الإسراع بإعادة تنظيم الجهاز الإداري الذي تعتمد عليه حكومة مسقط. لذلك طرحت عدة مشروعات خلال فترة الأزمة، ومنها ما طرحه الميجر كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في أوائل عام(١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م)، بتقديم مشروع لحكومة السلطان تيمور بن فيصل كان الهدف منه إعادة تنظيم الإدارة في السلطنة، إلى جانب تزويدها بمستشار إداري وبضباط من الجيش الهندي للإشراف على تنظيم قواتها، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى أدى إلى تعذر العمل به.[٣]

إن ما سببته الحرب بين الإمامة والسلطنة من مآسي يفوق حتى ما سببته موجة الكوليرا في عُمان، والتي اجتاحت العالم في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وراح ضحيتها٢٠ ألف عُماني، وعلى الأخص في مقاطعات عُمان الداخلية على حد قول لاندن. أما في المنطقة الساحلية فقد تدهورت الأوضاع إلى أسوء صورة ممكنة، وعلى الرغم من أن السلطان كان رجلاً جدياً، إلا أنه لم يتمكن من وضع حد للأزمة المالية وللفوضى التي كانت تضرب أطنابها في سلطنته.[٤]

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٠٠.
٢- قاسم ، جمال زكريا: الخليج دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤-١٩٤٥م، ص٣٣٩.
٣- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٠١. للمزيد حول موقف حكومة الهند البريطانية من المساعدات المقدمة للسلطان تيمور والتي تأتي في نطاق منع تجارة الأسلحة منذ عهد والده السلطان فيصل بن تركي. انظر: الملحق(٣٧)، ص٢٨٩.
٤- المرجع نفسه، ص٤٦٦.

بقيت الأوضاع السياسية والاقتصادية سيئة طيلة فترة الحرب العالمية الأولى، وعانت منها المناطق الداخلية والساحلية على حد سواء، في حين كان النفوذ البريطاني في ازدياد، إذ استغل البريطانيون الظروف الصعبة للبلاد، ففي عام(١٣٣٧هـ/١٩١٨م)، أصيبت البلاد بأزمة اقتصادية كبيرة، فقد ارتفعت الأسعار نتيجة عودة الاضطرابات القبلية، ووقوف الحكومة موقف العاجز من حل مشكلة الديون التي كانت قد تراكمت عليها لصالح حكومة الهند البريطانية، والتي وصلت إلى ٧٥٠٠٠٠روبية، ولم تكن المشكلة في الديون نفسها، وإنما في الفوائد المترتبة عليها والتي وصلت إلى ٤٠% من قيمة الديون، ولما كانت بريطانيا مشغولة بالحرب والأعمال العسكرية خلال هذه الفترة، فقد تركت مسقط تواجه المشكلات، مكتفين بمدها ببعض القروض البسيطة والمشروعات الإدارية التي كان من الصعب تطبيقها أمام استفحال الأزمة، وقد تدهورت الحالة التجارية في مسقط إلى درجة تشبه ما منيت به في ستينيات القرن التاسع عشر بسبب الضائقة الاقتصادية والحظر المفروض على الأسلحة منذ عام(١٣٢٩هـ/١٩١١م)، فضلاً عن ظروف الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى النقص في السلع التموينية في منطقة الخليج العربي بأسرها.[١]

وقد لخص الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة الناجمة عن الحروب الداخلية بين الإمامة والسلطنة، وظروف الحرب العالمية الأولى بالنقاط التالية:

١- يسيطر أنصار الإمامة على الوضع نتيجة سيطرتهم على وادي سمائل والحصون التي هي أساسية للازدهار التجاري بمسقط.

٢- أخذت الثورة طابعاً دينياً، حيث كان الإمام يقدم مواعظه ويطالب بالجهاد.

٣- لن يكون العرض الخاص بتقديم مساعدات مالية إلى القبائل حافزاً قوياً نظراً إلى أن العوامل الدينية قد تمنع الإمام من قبول هذه الإعانات المادية.

٤- إن تخفيض قوة الحامية إلى الحد الطبيعي سيترك السلطان من دون دعم كاف، نظراً إلى أن سفن صاحبة الجلالة لن تكون جاهزة ومستعدة للوصول إلى مسقط خلال ساعات عديدة في أيام الحرب كما هو الحال في أيام السلم.[٢]

دفعت الأوضاع السيئة في الساحل الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الرائد هيوارث(Haworth) إلى تقديم مشروع كان الهدف منه إجراء بعض الإصلاحات في النواحي الإدارية والمالية وجهاز الأمن السلطاني، وقد وافقت حكومة الهند البريطانية على منح السلطان تيمور بن فيصل قرضاً قدره٥٥٠ ألف روبية لتسديد ديونه، وبفائدة ٦% وبضمان جمارك مسقط، على أن

١- قاسم ، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤-١٩٤٥م، ص٣٤٥.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٧)ج٢، ص١٤٩.

يسترجع المبلغ خلال عشرة أعوام، شريطة أن يحسن السلطان أعماله الإدارية في أمور معينة كتعيين مسؤولين للجمارك، يتم تسميتهم عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، ينّصب عملهم على إعادة تنظيم الجمارك، واستخدام نظام مالي معين، وتأسيس محكمة خاصة لإدارة العدالة، وتأسيس مدرسة على النظام الحديث، وتدريب قوات عسكرية تكون نواة لقوات مسقط من أجل حماية السلطان نفسه، على أن تكون تحت إشراف ضابط بريطاني يساعده ضباط من الهند.[١] يلاحظ من المشروع الذي تقدم به الوكيل السياسي البريطاني أنه جاء لخدمة المصالح البريطانية ، وتعميق نفوذها في مؤسسات وحكومة السلطان، ويتضح ذلك من الشروط التي طوقت المشروع، والذي لا يمكن العمل به إلا بعد موافقة السلطان على كافة الشروط التي تضمنها المشروع.

على الرغم من الإجراءات التي اتخذت في سبيل إنقاذ السلطنة من الانهيار الاقتصادي، وظهور بعض التحسن من خلال تطبيقها، فإن الإجراءات لم تمس المشكلة الحقيقية التي تعاني منها السلطنة، ألا وهي وقف استنزاف موارد السلطان المحدودة التي سببها الصراع الدامي والطويل مع الإمامة. ويمكن القول إن هناك مشكلتان أساسيتان عصفتا بالبلاد منذ قيام ثورة عام (١٣٣١هـ/١٩١٣م)، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، تمثلت الأولى في الصراع بين الإمامة والسلطنة، وتجسدت الثانية في الأزمة الاقتصادية التي كان الطرفان يشعران بها من جراء الحرب الداخلية، وجاءت الحرب العالمية الأولى لتعمقها، وقد عانت المناطق الساحلية أكثر من غيرها من الأزمة، نتيجة تأثر موانئها بظروف الحرب، وتراكم الديون على السلطنة. أما المناطق الداخلية، وعلى الرغم من تململها من الضرائب الباهظة، إلا أن تأثرها كان أقل نتيجة قدرتها على الاكتفاء الذاتي، وقد أدت الحالة التي مَرَّ بها الطرفان إلى التفكير جدياً للخروج من المأزق، وتبين للجميع بأن إعادة الاستقرار، وإنهاء الاضطرابات هي الحل الوحيد للخروج من الأزمة.[٢]

٢-المشاورات والمباحثات بين طرفي النزاع والوساطة البريطانية:

مع فشل زعماء الإمامة في السيطرة على مسقط، وإنهاء حكم السلاطين، أصبحت الفرصة مؤاتية لإجراء مفاوضات بين الطرفين، وقد اقترح اللورد هاردنج نائب الحاكم البريطاني العام في الهند خلال زيارته إلى مسقط عام(١٣٣٣هـ/١٩١٥م)، ضرورة بدء المفاوضات بين الجانبين، وأن يكون المعتمد البريطاني في مسقط وسيطاً بين الطرفين، وقد فسر أنصار الإمامة موافقة السلطان

1- Bushire Residency Monthly reports file No. 2/297, 1919.

٢- لاندن، ر.ج،: المرجع نفسه، ص٤٦٣-٤٦٤.

على الاقتراح على أنه من علامات ضعفه، وبالتالي توقعوا أن ينهار حكمه. أضف إلى ذلك أن الاقتراح كان مثاراً للتردد والحيرة في أوساط الإماميين، فقد ساورهم الشك بنزاهة البريطانيين بعد سقوط العشرات من زملائهم صرعى على يد القوات البريطانية قبل شهر من هذا التاريخ، كذلك فإن أنصار الإمامة رأوا في الوساطة البريطانية، مبرراً لتنفيذ خطط الحكومة البريطانية الرامية إلى إطلاق حرية التحرك لمسؤوليها ولقواتها في مسقط بشكل أوسع بغية السيطرة على الأمور فيها. إلى جانب ذلك لعبت التحفظات الثلاثة التي ضمّنها الوكيل السياسي في خطاب دعوته لزعماء الإمامة، مؤكداً في الوقت نفسه أن بريطانيا لا يمكن أن تتنازل عنها، دوراً كبيراً في تلقي الدعوة الموجهة إليهم بالفتور، إذ كانت هذه التحفظات تتركز على التالي:

١- الاعتراف بحق السلطان بما فيها مقاطعات عُمان الداخلية.

٢- عدم نقض أي معاهدة أو ارتباطات لا تزال سارية المفعول بين بريطانيا والسلطنة.

٣- عدم التعرض للمصالح البريطانية في مسقط، وبصفة خاصة التنظيمات التي وافق عليها السلطان لإنشاء مخزن السلاح.[١]

من جهة أخرى، تقدمت الإمامة بعدة شروط لقبول عقد الصلح مع السلطان، وأهم المطالب كما وردت في الرسالة التي بعث بها ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى الوكيل السياسي في مسقط:

" نطلب من جناب الدولة البريطانية أن تقوم بيننا وبين الملك بالعدل والإنصاف، حسب قواعد الشرع المحمدي، رافعاً عن أهل عُمان زيادة المعشرات الزائدة في الداخل والخارج، نافياً لمن أتاه من سفكة الدماء ونهبة الأموال، ورده إلينا لإنفاذ حكم الله فيه، وأن يطلق لنا السلاح والرمي، وأن يعزل عنا الولاة والقضاة الظالمين المرتشين، وأن لا يأوي المماليك الهاربين من عُمان متى طلبهم سادتهم، وأن يمنع الخمر والدخان وسواه من أسواق المسلمين ويردع بائعيه، وأن يرفع عن الأسلحة ما لم يكن عليها من عشور وزكاة، وأن لا تفتش البضائع النازلة في بندر صور من الهند وزنجبار على حسب العادة الجارية".[٢]

يتضح من الرسالة السابقة، أن الأسباب الأساسية لغضب الإماميين على السلطان قد أوردها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي. والتي شكلت الدافع الحقيقي لثورة الإمام سالم بن راشد الخروصي، ودلت بكل صراحة على أن أنصار الإمامة غير راضين عن تصرفات السلطان التي انحرفت عن

١- قاسم ، جمال زكريا: دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤-١٩٤٥م، ص٣٩٩-٤٠٠.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم(٢١٨)، ج٢ ، ص٤٨٢. للمزيد انظر: الملحق(٣٥)، ص٢٨٦.

جادة الحق والصواب والابتعاد عن الشريعة الإسلامية وفق ما يأمر به المذهب الإباضي، فالضرائب الجمركية التي فرضت على صادرات الإمامة وواردتها، والمحسوبية والرشوى والظلم الذي كان يمارسه الولاة، وعدم إعادة المجرمين الهاربين من عدالة الإمامة، كلها أسباب دفعت الإمامة إلى اتخاذ موقف واضح من السلطان. كذلك فإن الرسالة توضح وطأة الضغوط الاقتصادية التي مورست على الإمامة لإجبارها على طلب الصلح.

وعلى الرغم من التباين في وجهات النظر بين الطرفين، إلا أن الأوضاع الاقتصادية دفعت الجانبين إلى تناسي كثير من القضايا، والبدء باتصالات رسمية بينهما في عام (١٣٣٣هـ/ نيسان ١٩١٥م)، وذلك من خلال المحادثات التي تمت بين ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط. وقد استمرت المحادثات بشكل متقطع على امتداد صيف عام(١٣٣٣هـ/١٩١٥م)، وتبين في نهايتها أن الاتفاق يكاد يكون مستحيلاً بين الجانبين بسبب تشدد الإمام في آرائه، وبالتالي صُرف النظر عنها.[١]

غير أن السلطان تيمور رفض الشروط التي تقدم بها زعماء الإمامة، وتأكد لديه أن الإمام لا يرغب بالصلح عندما رفض الانسحاب والعودة إلى وادي سمائل، هذا في الوقت الذي كان فيه الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مستعداً للاتفاق على مثل هذه الخطوة لمصلحة السلام. وعلى أي حال فإن السلطان وبمساعدة بريطانيا اتخذ كافة الاحتياطات الدفاعية على امتداد الساحل. في حين عاد الإمام إلى الداخل لتدعيم مركزه هناك، وكجزء من حملة عسكرية قام بها للسيطرة على منطقة وديان جبال الحَجَر الواقعة إلى الشمال من وادي سمائل، إذ قام الإمام بإبعاد السيد أحمد بن إبراهيم ابن أخ الإمام السابق عزان بن قيس آلبوسعيدي، وابن عم سلطان مسقط وصديقه من مدينة الرستاق. غير أن الشيخ عيسى بن صالح الحارثي عارض هذا الإجراء. فقد كان يفضل بقاء أحمد في مكانه لما بينهما من صداقة، إلا أن هذا الإبعاد وضع حداً للخلاف القديم بين فرعي السيد قيس بن أحمد آلبوسعيدي ووالسلطان سلطان بن أحمد آلبوسعيدي، ولهذا لجأ السيد أحمد بن إبراهيم إلى مسقط حيث احتضنه الحكم المعتدل هناك.[٢] وبعد فشل المفاوضات الأولى، تلقى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط كتاباً من الإمام الخروصي يطالبه فيه بأن يجتمع بالشيخ عيسى بن صالح الحارثي بوصفه ممثلاً عن الإمام في السيب، وقد جاء في مقدمة الكتاب ما يلي:

١- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه ، ص٤٦٥-٤٦٦.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المصدر نفسه، ص٢١٤.

"سلام على من اتبع الهدى، كتابك وصلني، وقد عمَّدنا الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وفوّضناه فيما يمضيه علينا ولنا من أمر الصلح وغيره".[١]

يتضح من كتاب الإمام بأن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط استمر بمراسلة أنصار الإمامة للدخول في مفاوضات مع السلطان، لأن الحالة الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، وظروف الحرب العالمية الأولى كانت تستدعي إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة بما يخدم المصالح البريطانية. أضف إلى ذلك، فإن موافقة الإمام على عودة المفاوضات لمؤشر جديد في صفوف الإماميين نحو قبولهم الوساطة البريطانية، إلى جانب أن الرسالة وثيقة رسمية تدل على أن الشيخ عيسى بن صالح الحارثي لم يكن يقم بأي إجراء إلا بعد موافقة الإمام عليه، إضافة إلى أن البريطانيين كانوا يصرّون على التأكد من أن الممثلين الذين يتفاوضون معهم يتحدثون باسم الإمام، لأنهم يعلمون بأنه لا نجاح للمفاوضات إلا بموافقة الإمام نفسه.

بعد مناقشة الوكيل السياسي كافة الأمور المتعلقة بعملية السلام، والحصول على التأكيدات الضرورية حول ضمان سلامة ممثل الإمام، وافق الوكيل السياسي على مقابلة ممثل الإمام، حيث توجه الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى السيب مع مرافقيه المسلحين الذين كان عددهم حوالي مئتي رجل. بالإضافة إلى عدد من الشيوخ كان على رأسهم الشيخ عبدالله بن راشد الهاشمي قاضي الإمام، وسلطان بن سالم شيخ الرحابنة.[٢] أما هو فكان يصطحب معه المرافقين الخاصين به والذين يصل عددهم إلى١٢٦ من المشاة البلوش،[٣] وحراس شخصيين عددهم عشرة أشخاص.[٤]

قبل البدء بالمباحثات، أوضح الوكيل السياسي بأن غرض زيارته هذه تأتي في نطاق رغبة الحكومة البريطانية في المساعدة على إنشاء علاقات ودية بين الطرفين المتنازعين، من جهة أخرى، قدم الشيخ عيسى بن صالح أوراق اعتماده من قبل الإمام، وعريضة مكتوبة تبين شكاوى الإمامة السابقة من تصرفات السلطان، وتطالب بالتالي:

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٢١٦)،ج٢، ص٤٨٠.

٢- الرحابنة: الرحبيون قبيلة قحطانية يتصل نسبها إلى أرحب بن دعام بن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن بكيل بن همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه الصلاة والسلام. والمفرد: الرحبي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، ص٢٥٦.

٣- البلوش: قبيلة قحطانية، يتصل نسبها إلى بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاعة بن مالك بن عمرو بن مرّة بن زيد بن مالك بن حمير بن الأكبر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه الصلاة والسلام. والمفرد: البلوشي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، ص٢٧٢.

4- 15/6/46, Report from p.A.in Muscat to Cox p.R. in Basra about subject of the with the Imams Represntive asib.

١- على السلطان تيمور أن يعين قاضياً في مسقط لمراقبة تطبيق الشريعة الإسلامية وفق المذهب الإباضي، مع اقتراح بأن يكون القاضي واحداً من التالية أسماؤهم:

آ- سعيد بن ناصر الكندي.

ب- عامر بن خميس الكعبي.

ج-سليمان بن حمد الكندي.

د- محمد بن عبدالله الخليلي.

٢- منح مساعدات مالية للمناطق الداخلية تُمكّن زعماءها من ضبط الأوضاع، بالإضافة إلى منح مالية لزعماء القبائل حسب ما جرت عليه العادة سابقاً.

٣- أن يتخلص السلطان من نظام الفرق العسكرية الجديدة لأنها غير قانونية، والتي لم تكن لأي من أسلافه، وأن السلطان ممنوع بموجب العقيدة الإباضية أن يسمح بأمور كهذه.

وقد استغرقت المناقشات حول مطالب الإمامة يومين من المفاوضات، بسبب بعض التعديلات على بعض المطالب التي اتسمت بطابع الإسهاب.[١]

بعد استكمال المناقشات حول مطالب الإمامة، عاد الوكيل السياسي البريطاني(بين) إلى مسقط ليعرض مطالب الإمامة على السلطان الذي قام بدوره بالتعليق عليها،إذ وافق على أغلبها باستثناء:

١-رفض تسليم المجرمين الذين كانوا في حمايته، مبرراً بأن فعلتهم لم تكن عملاً إجرامياً.

٢-رفض إعطاء أي علاوات سواء للإمام وأعوانه، أو لزعماء القبائل، لأنه لم يدفع على حد تعبيره أية مساعدات ثابتة لزعماء القبائل، لكن جرت العادة أن تدفع دفعات غير منتظمة لرؤساء معينين من القبائل في المناطق الداخلية، وأنه على استعداد لأن يواصل هذا الأمر إذا تحقق السلم.[٢]

ومع نهاية الرد على مطالب الإمامة من قبل السلطان تيمور بن فيصل، فقد طالبهم بدوره بضرورة تحقيق الشروط التالية لعقد الصلح:

١- أن يعلن الإمام تأييده ودعمه للسلطان كحاكم على عُمان.

٢- تسليم منطقة وادي سمائل ضمن الحدود التي يحددها السلطان من جانبه، بما فيها قلاع بدبد وسمائل.

٣- جمع الضرائب والالتزامات من المناطق الواقعة ضمن الحدود المذكورة.[٣]

1- I.O.R, R 15/6/46, demands of Imam and rebel leaders submitted to p.A., Muscat, 15 sep. 1915.

2- I. O. R., R 15/6/46, reply of the Imam's Representive.

3 -I.O.R.,R 15/6/46, condones demanded by H.H sultan.

وقد قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في عام (١٣٣٣هـ/ أيلول١٩١٥م)، بدوره بتقديم شروط السلطان إلى ممثلي الإمامة المتواجدين في السيب، وقد قوبلت هذه الشروط بالرفض التام، وردوا على ذلك بالقول: " إن السيد تيمور ليس برجل مسلم، فهو معارض للرسالة المحمدية، وللعقيدة التي يتبعها أتباع محمد، والشرع يأمرنا بأن نثور على هذا الحكم، وكان علينا أن نفعل هذا منذ وقت طويل لولا المساعدة التي تقدمها الحكومة البريطانية لحكام مسقط، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال إعادة القلاع ووادي سمائل إلى السلطان تيمور. إذ أن تسليمها سوف يعني تنازل الإمام عن منصبه كرئيس لحكومة الداخل.[١]

وأشارت التقارير البريطانية الواردة من مسقط إلى المفاوضات بين ممثلي الإمامة والوكيل السياسي البريطاني في مسقط، وأسباب فشلها بالقول:" تم تنظيم اجتماع عقد في السيب في عام (١٣٣٣هـ/ ١٥أيلول١٩١٥م)، بين العميد (بين) والشيخ عيسى كممثل لحزب الإمام، وكان هذا الاجتماع فاشلاً تماماً، إذ كانت الفكرة في عقل السلطان أنّه سوف يستعيد سلطته في الداخل في النهاية. أما في عقول ممثلي الإمامة فقد كان موقفهم هو السيطرة والانتصار، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام(١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، لم يتم اتخاذ أي خطوات أخرى من أجل تحقيق تسوية".[٢]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ عيسى بن صالح الحارثي كان مستعداً للموافقة على التخلي الفوري عن قلاع سمائل وبدبد إلى الحكومة البريطانية لتسليمها إلى السلطان. شريطة أن يقوم بالإصلاحات المطلوبة منه، وإذا ما أخفق في ذلك فإن الحكومة البريطانية تأخذها من السلطان وتعيدها إلى الإمام، إلا أن الرفض التام من جانب قاضي الإمام عبدالله بن راشد الهاشمي والشيوخ الحاضرين جعلت الشيخ عيسى يعدل عن فكرته.[٣]

من المعروف تاريخياً، ووفق ما أجمعت عليه المصادر التاريخية بالقول، إن الشيخ عيسى بن صالح الحارثي رجل سياسة، ويتمتع بذكاء شديد، وإذا كانت هذه صفاته، فلماذا أقدم على خطوة كهذه إن صحت قبل توقيع الصلح مع السلطان؟ وهو يعلم جيداً أن بريطانيا كانت وراء هذا الطلب، وذلك لإبعاد أي تأثير على مناطق نفوذها على الساحل العُماني، وربما تكون هذه الخطوة من جانب الشيخ عيسى بن صالح الحارثي جاءت نتيجة للإغراءات التي وعدت بها بريطانيا إذا تمت عملية إعادة القلاع إلى السلطان.

1- I. O. R., R 15/6/46, reply of the Imam's Representive.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم (١٤٢)، ج٢، ص٢١٣.

3- Administration Report of the p.A., Muscat, 1916.

أمام فشل المفاوضات مع زعماء الإمامة، بادر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط العميد (بين) إلى مناقشة الوضع مع المعتمد السياسي البريطاني في البصرة، وطرح عليه عدة نقاط كان الهدف منها التوصل قدر الإمكان إلى تفاهم مع أنصار الإمامة، وهي:

١- يقوم السلطان بإعادة ترتيب عائلته وحكومته بشكل يتلائم مع وجهات نظر الإمام الدينية، وبناءً على ذلك من الممكن أن يعترف الإمام بسيادة جلالته ويقوم بتسليم القلاع.

٢- أن يقوم السلطان بمهاجمة قلاع سمائل وبدبد، وإرغام الإمام على الاستسلام بقوة السلاح.

٣- أن يقوم السلطان بتقديم منح مالية كبيرة بضمانة الحكومة البريطانية للإمام والشيخين عيسى بن صالح الحارثي، وحمير بن ناصر النبهاني، لإقناعهم بالموافقة على تسليم القلاع لنا، وبدورنا نعيدها إلى السلطان، وقد أشار الوكيل السياسي البريطاني إلى أهمية هذا الاقتراح. نظراً لاهتمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي أثناء المفاوضات بموضوع المنح المالية، واقترح الوكيل السياسي البريطاني في حالة استئناف المفاوضات. أن يعطى الصلاحية المطلقة والسلطة الكافية للسير وفق النقطة الثالثة، التي تبدو أنها مناسبة أكثر من غيرها. إلا أن تشدد زعماء الإمامة بمطالبهم، ورفض السلطان تيمور بن فيصل مناقشة أية اقتراحات إلا بعد أن تسلم له قلاع بدبد وسمائل، أدى إلى فشل المفاوضات بين الطرفين.[١]

خلال فترة انقطاع المفاوضات عمل الإمام سالم بن راشد الخروصي على تقوية مركزه، في محاولة منه للسيطرة على مدينة الرستاق. وتوقع وصول مساعدات خارجية من الإمام يحيى حميد الدين في اليمن، وهذا ما دفعه إلى معاودة الكتابة إليه في مطلع عام (١٣٣٣هـ/١٩١٦م)، وقد تلقى الإمام رداً على رسالته، يذكر فيها الإمام يحيى احتمال وصول عشرة آلاف مقاتل من الحامية العثمانية المرابطة في اليمن عن طريق البحر، ومع تأمل زعماء الإمامة وصول هذه المساعدات، قاموا في نهاية عام(١٣٣٣هـ/١٩١٨م)، بمهاجمة مدينة الرستاق والسيطرة عليها، حيث قام الإمام بتعيين شقيقه والياً عليها.[٢]

٣- السياسة البريطانية في عُمان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانعكاسها على الداخل العُماني:

لم تحدث تغييرات مهمة على السياسة البريطانية في عُمان خلال فترة الحرب، نتيجة انشغالها بالأعمال العسكرية في مناطق أخرى، وبعد خروجها منتصرة في الحرب، وضعت تصوراً جديداً

1- Administration Report of the p.A., Muscat, 1918, pp. 47-48.

للمزيد انظر: رسالة المقيم السياسي إلى الشيخ عيسى لملاقاته في السيب لإعادة المفاوضات، الملحق(٤٢)، ص٢٩٧.

2- I. O. R., R 15/6/337, confidential; Administration Report of the Muscat political Agency1919, p.175.

لإستراتيجيتها ليس في عُمان فحسب، وإنما في منطقة الخليج العربي ككل. ففيما يتعلق بعُمان، كان أحد وجوه هذه السياسة يرمي إلى إصلاح الإدارة وضمان الأمن، لتقوية نظام السلطنة الذي أضعفته ثورة تشرف على سنتها السابعة، وفي مطلع عام(١٣٣٨هـ/١٩١٩م)، عملت بريطانيا على صياغة حل يقبل به زعماء الإمامة، وقد أشار الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى أن هذا الحل يكمن في تقسيم السلطات في عُمان بين السلطان والإمام على الشكل التالي:

" إن الحل يجعل من السلطان الزعيم السياسي الدنيوي، والإمام الزعيم الروحي لكل مناطق عُمان، وأن يعين السلطان الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، كممثل له في البلاد التي يسيطر عليها الإمام،إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض التام من جانب أنصار الإمامة، وتم صياغة حل على أن تسوية قائمة على أساس الوضع الراهن هي الحل الوحيد لإنهاء المشكلات.[١]

يتضح من هذا التقرير، أن بريطانيا وضعت تصوراً مسبقاً لاتفاقية تحقق مصالحها، وتمنع الإمامة من تجاوز حدودها، وهي الاتفاقية المعروفة تاريخياً باتفاقية السيب. أضف إلى ذلك بأن بريطانيا كانت عازمة على تقسيم عُمان إلى منطقتين، أو لنقل إلى دولتين متمايزتين إذا صح التعبير، خدمة لتطلعاتها المستقبلية، وتماشياً مع السياسة التي فرضتها وعملت على تطبيقها بعد الحرب العالمية الأولى، وتتجلى هذه السياسة في تجزئة المنطقة إلى العديد من الإمارات الصغيرة، والكيانات الضعيفة التي لا سبيل إلى توحدها في يوم من الأيام ضد المصالح البريطانية في المنطقة.

وما يؤكد ما ذهبنا إليه، ما أشار إليه غباش، من أن وزارة الخارجية البريطانية خلال فترة الحرب قررت إحداث لجان خاصة عرفت باسم" لجان بونزن" (the Bunzen committee)، وكان الهدف منها دراسة المعطيات الجديدة في منطقة الخليج العربي وغيرها من المناطق الخاضعة للبريطانيين، وقد وضعت هذه اللجان العديد من الدراسات والمشاريع ومنها، المشروع الرامي إلى تشكيل خلافة عربية تشمل مجمل شبه الجزيرة العربية. وكل مناطق التجمعات العربية في الخليج العربي، لكن هذا الاقتراح لاقى معارضة شديدة من صانعي القرار في حكومة الهند البريطانية، ومنهم غرانت(Grant) رئيس القسم الأجنبي، وهرتزل (Hertzil)رئيس القسم السياسي في حكومة الهند، حيث أشاروا إلى أن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقاً بجزيرة عربية موحدة.[٢]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٣٤)، ج٢، ص١٦٩.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٧٣-٢٧٤.

ونتيجة لحاجة بريطانيا الملحة إلى إقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي، والسير وفق السياسة البريطانية الجديدة، فقد قررت العمل على إيجاد نوع من التقارب بين الإمامة والسلطنة تمهيداً لوضع تسوية بينهما. إلا أن زعماء الإمامة رفضوا الاقتراحات البريطانية الجديدة، مما حمل الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الرائد هوارث(Hiwarth) إلى توجيه رسالة إلى الإمام يدعوه فيها إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بعد توقفها فترة طويلة. كانت الرسالة شديدة اللهجة، تم التعبير عنها بلغة المتكبر والمنتصر، حيث طالب فيها بوقف الأعمال الهجومية ضد السلطنة، وضرورة الخضوع للسياسة البريطانية في ضوء المتغيرات الجديدة، ولأهمية الرسالة نستشهد هنا بعدة مقاطع منها: " كما تعلمون، ونشكر الله على ذلك، أن بريطانيا العظمى وحلفائها قد انتصروا على أعدائهم الذين استسلموا كلّهم، وكما تعلمون أن بغداد في أيدينا من زمن، ونحن الآن نُنصّب في بغداد والبصرة حكومة عربية، وصديقنا وحليفنا الشريف حسين في الحجاز قد حصل على القوة العظيمة وتلقب بملك الحجاز".[١]

وتتابع الرسالة منوهة إلى السياسة البريطانية الثابتة في عُمان بالقول:" وبما أن الفرص الآن سمحت أن نلتفت إلى عُمان، فإنه من الواجب أن أشرح لكم حيثيتنا حول عُمان، كي تقدروا أن تفهموا مطمح نظرنا، فلقد تعودنا أن نتحالف مع حاكم البلاد، مما اضطرنا أن نجهر لكل رؤساء ومشايخ عُمان في عام(١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، بأننا نساعد السلطان الذي تحالفنا معه، و مساعدتنا له في البنادر".[٢]

يفهم من هذا الكلام، أن بريطانيا أرادت إفهام زعماء الإمامة بأنها ماضية في دعمها للسلطنة ضد الإمامة في حال إصرارها على العناد، أما في حال قبولها للسياسة البريطانية الجديدة، فإن الأمر سيختلف جذرياً في نظرتها للإمامة.

وتمضي الرسالة في شرح السياسة البريطانية المزمع تنفيذها في عُمان. في حال رفض أنصار الإمامة الجلوس على طاولة المفاوضات، إلا أن لهجة الخطاب تتغير إلى التهديد بالتدخل العسكري، وفرض ضغوط اقتصادية في حال عدم قبولهم بالتسويات:

" لو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم من طائراتنا طائرة واحدة، وهي أزيد من أن تكفيكم، فتحطم مدنكم، وتخرب حصونكم، ومن المؤكد أنكم لا تقتدرون على مقاومتنا، لدينا خمسمائة ألف من العساكر المدربين على الحرب في العراق، وقد فرغت من أعمالها الحربية، ولا

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم (١٣١)، ج٢ ، ص١٦١.
٢- المصدر نفسه، الوثيقة رقم (١٣١)ج٢، ص١٦٢.

حاجة لنا فيهم هناك، وبضعة آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عُمان قاطبة لو أردنا بكم سوءاً. كما تعلمون أيضاً أن الحاكم المتولي للسواحل لايعجز عن وضع الخراج الباهظ على ما يذهب إليكم ويخرج من بلادكم من الأموال على الدوام، وتعلمون أن أزمَّة البحر في أيدينا، فإن كنتم تتخيلون مناصبتنا العداوة فلن نسمح أن يباع إليكم الأرز والقمح والأثواب، ولن نبح لكم بيع تمركم ،مع أن كلّ تجارتكم لا تجري إلا في بلداننا.[1]

يتضح مما سبق، أن البريطانيين لم يوفروا نوعاً من التهديد إلا واستخدموه ضد الإمامة، فمن التهديد بالحرب المباشرة مع قوات الإمامة والسيطرة على كل مناطق عُمان بالقوة، إلى فرض ضرائب باهظة على صادرات الإمامة وارداتها، إلى منع العُمانيين من الاتجار مع المناطق التابعة لبريطانيا، فكل الوسائل كانت مقبولة ومطروحة لإخضاع الإمامة. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموقف هو: بما أن بريطانيا تمتلك كل هذه القوة العسكرية، وتسيطر على البحار، وتتحكم بالاقتصاد، فلماذا لم تساعد السلطان في السيطرة على كل مناطق عُمان، واقتلاع الإمامة من جذورها؟ إن هذا السؤال يضطرنا إلى تكرار القول إن بريطانيا في سياستها الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى كانت لا ترغب في مناطق موحدة وقوية، بل في مناطق مفككة ومجزأة، تماشياً مع سياسة " فرق – تسد" . أضف إلى ذلك فإن هذه الرسالة، إشارة بطريقة غير مباشرة إلى إمكانية إقامة حكومة داخلية بزعامة الإمام، عندما أشارت إلى الحكومات العربية في بغداد والبصرة، والشريف حسين الذي أصبح ملكاً على الحجاز. لكن إقامة حكومة للإمامة مرهون بالموافقة على الشروط البريطانية، وهذا ما لا يقبله زعماء الإمامة، لأنهم بذلك يفقدون الشرعية حسب وجهة النظر الإباضية، إلى جانب ذلك فإن بريطانيا في حال انقسام المنطقة، فإنها سوف تعمل على الاهتمام بالساحل، وجعله في انفتاح مستمر على المؤثرات الخارجية، في حين ينعزل الداخل ليتقوقع وينكفئ على نفسه أكثر فأكثر.

أمام المستجدات على الساحة العُمانية، والضغوط البريطانية، وافق زعماء الإمامة على العودة إلى المفاوضات، وتم الاتفاق بين ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط على الاجتماع في عام (١٣٣٨هـ/أيلول١٩١٩م)، وأثناء الاجتماع ناقش الطرفان الأوضاع الراهنة بكل صراحة، وقد طرحت العديد من المشاريع من جانب الوكيل السياسي البريطاني، ومنها أن يكون السلطان الزعيم الزمني، والإمام الزعيم الروحي، وهو مشروع تقدم به الوكيل السياسي البريطاني سابقاً، إلا أنه رفض من جانب ممثل الإمام، عندئذ تأكد

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم (١٣)،ج٢، ص١٦٣.

للطرفين أن المنفذ الوحيد للوصول إلى السلام المنشود، هو الاعتراف بتسوية على أساس الوضع الراهن لكل من الإمام والسلطان.[١]

قام الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، بوصفه وسيطاً في المفاوضات وممثلاً للسلطان في الوقت نفسه، بطرح عدة مقترحات، كان عرضها مسبقاً على المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي، حيث أبدى موافقته عليها، وهي:

آ- الشروط التي يجب على السلطان تنفيذها:

١- حرية دخول العُمانيين إلى المنطقة الساحلية، وخاصة مسقط والمطرح.

٢- تخفيض الضرائب المفروضة على البضائع القادمة من المدن الساحلية إلى الداخل وبالعكس، بما لا يزيد عن ٥% من قيمتها.

٣- إعادة العُمانيين الهاربين من وجه العدالة.

ب- الشروط من جانب العُمانيين:

١- عدم مهاجمة المناطق الساحلية، أو التدخل في الشؤون الداخلية للسلطان.

٢- حرية التنقل والتجارة في المناطق الداخلية مع ضمان سلامة المسافرين. وأن تكون دعاوى التجار وغيرهم من العُمانيين مسموعة، ويفصل فيها بموجب الشرع.

٣- إعادة الفارين من عدالة السلطان.[٢]

كانت هذه التسوية مبدئية، حيث اشترط للموافقة عليها إعادة الممتلكات الخاصة لرعايا السلطان التي يسيطر عليها أنصار الإمامة، وعودة السجناء السياسيين من قبل السلطان، وأقارب الشيخ عيسى بن صالح الحارثي الذين يحتجزهم السلطان في مسقط. إلا أن هذه التسوية رُفضت من جانب الإمام سالم بن راشد الخروصي، وحاولت حكومة السلطان تصعيد ضغطها على الإمامة لحملها للموافقة على الصلح، فرفعت نسبة الضريبة التأديبية على منتجات الإمامة من التمور والرمان إلى ٥٠% من قيمتها. ومع ذلك فإن فكرة الوصول إلى تسوية مع الإمام سالم بن راشد الخروصي لم تتبلور، إلا في أعقاب مصرعه، وانتخاب محمد بن عبدالله الخليلي إماماً.[٣]

في رجب (١٣٣٨هـ/ آب ١٩١٩م)، تلقى الميجر وينغيت(WINGATE)، الذي كان قد أنهى مهمته في الهند، وهو في طريقه لتسلم مهمة جديدة في العراق، أمراً بتغيير وجهته والمضي إلى مسقط

١- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤-١٩٤٥، ص٤٠٨.

2- Administration Report of the p.A., Muscat, 1919, p .54.

٣- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المصدر نفسه، ص٣٨٤.

ليشغل منصب القنصل والمقيم السياسي البريطاني العام، ويشير غباش بأن هذا القرار أتخذ على إثر معلومات تفيد، بأن السلطان تيمور بن فيصل كان ينوي فعلياً التنازل عن العرش جرّاء الصعوبات التي يواجهها، وعلى ما يبدو أن الرجل الأكثر أهمية لشغل هذا المنصب وفي هذه الفترة الحرجة بالتحديد هو الميجر وينغيت السياسي والعسكري المتمرس.[١]

اتصل وينغيت بعد وصوله إلى مسقط بزعماء الإمامة، وطلب مقابلة ممثل الإمام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي. خاصة وأن وينغيت كان على معرفة تامة بأوضاع عُمان المتردية. وكان يعلم أن الثورة، وهي على عتبة سنتها السابعة، تواجه أزمة اقتصادية حادة، وفي مثل هذا الوضع، كان من عادة المسألة القبلية أن تعود بصورة حاسمة على الساحة العُمانية، فكان وينغيت يريد أن يلعب ورقة الهناويين الذين يقودهم الحارثي، الذي بدأت مصالحه تتباين مع استمرار الثورة.[٢]

ثالثًا: اتفاقية السيب (المقدمات والأبعاد)

١- اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي، ومبايعة محمد بن عبدالله الخليلي إماماً والتوصل إلى صلح مع السلطان:

أدى رفض الإمام سالم بن راشد الخروصي للتسوية البريطانية، إلى اتخاذ بريطانيا العديد من التدابير والإجراءات تمثلت في الآتي:

١- شددت قبضتها على شؤون مسقط، وعينت مستشاراً بريطانياً للسلطان.

٢- قامت السفن الحربية البريطانية بدوريات على السواحل العُمانية،تأكيداً للدعم المقدم للسلطان.

٣- إظهاراً من حكومة الهند البريطانية على دعمها للسلطان ومساندته في وجه أنصار الإمامة، طلبت من السلطان تيمور القيام بزيارة الهند.[٣]

وإنفاذاً لخطته، في تشديد الضغط على الإمامة، تمكن وينغيت من الحصول على تفويض رسمي من السلطان بخصوص ذلك، وأعطي الصلاحيات الكاملة لإجبار الإمامة على طلب الصلح، فقام بجملة من الإجراءات بصدد ذلك، وتزامن ذلك مع تغيير في بنية الإمامة زعزع كيانها السياسي، إذ اغتيل الإمام سالم بن راشد الخروصي في جمادى الثاني(١٣٣٨هـ/ تموز١٩٢٠م)، وكان القاتل بدوياً أفلت من عدالة الإمامة ينتمي إلى قبائل بني وهيبة الهناوية التي تقيم على أرض السلطان،

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٩٠.

٢- المرجع نفسه، ص٢٩٠.

٣- لاندن، ر.ج: المرجع نفسه، ص٤٧٠.

ويشير محمد بن عبدالله السالمي إلى أن اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي كان نتيجة الحقد الدفين الذي يكنه أحد رجال قبيلة آل وهيبة للإمام، لأن الإمام سجنه سابقاً.[١]

وقد اكتفت المصادر البريطانية بالإشارة إلى مقتل الإمام سالم بن راشد الخروصي بالقول: " تمّ اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي في الخضّراء من طرف القبائل. لا توجد تفاصيل إضافية، ويبدو، مما لا مجال فيه للشكّ، أن ذلك بسبب مواقفه المتشددة تجاه جبي الزكاة وإعادة الممتلكات".[٢]

وبعد مقتل الإمام سالم بن راشد الخروصي أصبحت عُمان الداخلية من دون قائد فعلي، وبدا العُمانيون وكأنهم أضاعوا تماسكهم، وظهرت الفوضى على أشدها بينهم، إذ قام العديد من زعماء القبائل المستاءين من سياسة الإمام بإقصاء العديد من الولاة، إلى جانب مبادرة العديد من الزعماء بإرسال عروض ولائهم للسلطان، وقد انتهزت حكومة السلطان هذه الفرصة لتعاود سيطرتها على الداخل، وأصبح واضحاً ما لم تأخذ الحكومة البريطانية موقفاً محايداً، فسيحدث أحد أمرين. إما أن يستعيد السلطان سيطرته على كافة مناطق عُمان، أو أن يستعيد زعماء تيار الإمامة تماسكهم من جديد، بانتخاب إمام يقوم على إعادة توحيد صفوف الإمامة.[٣]

على صعيد آخر، فقدت الثورة شخصية كبيرة لها وزنها وتأثيرها، ففي ربيع الثاني (١٣٣٨هـ/ نيسان١٩٢٠م)، توفي الشيخ حمّير بن ناصر النبهاني، زعيم التكتل الغافري والقائد العسكري للثورة منذ بدايتها، مما شكل عاملاً من عوامل ضعف الثورة، خاصة وأن الذي حل محله في زعامة الغافرية ابنه سليمان البالغ من العمر أربعة عشر عاماً، مما كان له تأثير كبير في مسار الثورة، وعلى قراراتها السياسية والعسكرية بعد وفاته. وإذا كانت نتائج الحرب العالمية الأولى قد تمخضت عن إقرار الأوضاع بين الإمامة والسلطنة، فإن ظروف الحرب وما تبعها من فرض إجراءات عسكرية قد ساعدت من ناحية أخرى على تدعيم السيطرة البريطانية ليس على سلطنة مسقط فحسب، وإنما على الإمارات العربية في الخليج العربي بصفة عامة. وساعد على ذلك أن الدول التي نازعت بريطانيا النفوذ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين قد خرجت من حلبة التنافس، فقد خرجت ألمانيا نظراً لهزيمتها في الحرب، وخرجت روسيا نظراً لتغير أوضاع الحكم فيها بعد قيام الثورة البلشفية عام (١٣٣٥هـ/١٩١٧م)، أما فرنسا فعلى الرغم من أنها تتمتع بمركز مساو من الناحية النظرية للمركز البريطاني، إلا أنها

١- فياض، علي: المرجع نفسه، ص٦٥.
٢- موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٣٩)، ج٢، ص١٨٥.
٣- شركة الزيت العربية- الأمريكية، ص٩٧.

لم تلبث أن سلمت لحليفتها بالنفوذ وبادرت إلى إغلاق قنصليتها في مسقط في عام (١٣٣٨هـ /١٩٢٠م)، مكتفية بالنفوذ الذي آل إليها في بلاد الشام. وكان اختفاء الدولة العثمانية من الوجود سبباً في أن أصبحت السيطرة البريطانية في الخليج العربي تمتد من شط العرب شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، وبالتالي وصف الكثير من الساسة البريطانيين الخليج العربي بأنه بحيرة بريطانية، وعدّوا المقيم البريطاني بمثابة الملك غير المتوج على الخليج العربي.[١]

أمام تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة، وخشية زعماء الإمامة أن تؤدي الفوضى التي عمت في أوساطهم إلى نهاية أمرهم، دعا الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى اجتماع عام من أجل انتخاب إمام، وإنقاذ الموقف، فتكللت جهوده بالنجاح، وتم انتخاب محمد بن عبدالله الخليلي إماماً في نزوى، وهو من قبيلة بني رواحة الهناوية، وحفيد الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي الذي كان الساعد الأيمن للإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ووالد زوجة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وقد أجمع العلماء من أهل الحل والعقد على انتخابه إماماً بجامع نزوى لعلمهم بأنه أفضل الموجودين، وأن جميع الشروط تنطبق عليه، وعلى حد تعبير فيلبس، فقد تم انتخاب الأمام محمد بن عبدالله الخليلي أساساً بتأييد من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، ولم يكن قط صديقاً للسلطان الذي رفض الاعتراف بانتخابه، وكان استخدام سلطاته القضائية مثاراً للنزاع. إلا أن قيام السلطان تيمور بن فيصل برفع الضريبة الجزائية دفع زعماء الإمامة إلى التوصل إلى حل عملي مع السلطان.[٢]

٢- توقيع اتفاقية السيب في عام (١٣٣٩هـ/أيلول١٩٢٠م)، والانفصال بين الساحل والداخل:

باشر الإمام محمد بن عبدالله الخليلي أعماله بقناعة تامة، بأن نجاح الإمامة واستمرارها يعتمد على إزالة الضريبة الجزائية التي فرضها السلطان تيمور بن فيصل، والتي كانت السبب في الأزمة الحادة التي أصبحت الإمامة تعاني منها، وهذا يعني أن تطوراً جديداً في مفاهيم الإمامة وسياستها في معالجة القضايا الطارئة على الساحة العُمانية قد حدث، وبالتالي كانت لدى الإمام محمد بن عبدالله الخليلي توجهات جديدة في عودة المفاوضات مع السلطان تيمور بن فيصل، وما يؤكد ذلك أن الشيخ عيسى بن صالح الحارثي قام بمراسلة الوكيل السياسي البريطاني في مسقط (وينغيت) بإيعاز من الإمام محمد بن عبدالله الخليلي جاء فيها:" نحن نبلغكم، بأنه عندما اغتيل الإمام سالم بن راشد الخروصي رحمه الله، رأى زعماء القبائل والأشخاص المستقيمون انتخاب

١- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا، ص٣٩٠.
٢- فيلبس، وندل: المرجع نفسه، ص١٦٧.

العلامة محمد بن عبدالله الخليلي إماماً، لأنهم أدركوا أنه الرجل الفاضل، ولديه المقدرة على إدارة شؤون الإمامة، ونحمد الله بأن القبائل قد عادت إلى وضعها السابق، وقد أجرينا مناقشات حول الحل السلمي، وبعد تنظيم أمورنا وشؤوننا، فالأمر يعتمد علينا لإعادة فتحها إن شاء الله[١].

من جانبه ردَّ الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على رسالة الإمام برسالة جوابية جاء فيها:" من الصعب في الوقت الراهن القيام بدور الوساطة بين الطرفين، ما لم تعاد المزارع المصادرة إلى أتباع السلطان ومن دون شرط".[٢]

بناءً على ذلك شاور الإمام محمد بن عبدالله الخليلي أتباعه، وتم التفاهم على إعادة الممتلكات إلى أصحابها من غير شروط في غضون شهر واحد، وأخذ الشيخ عيسى بن صالح الحارثي يهيئ نفسه لملاقاة الوكيل السياسي. وقد تم الاتفاق بين الطرفين على عقد أول لقاء بينهما في شعبان(١٣٣٨هـ /أيلول١٩٢٠م)، وحضر الطرفان في اليوم المحدد، وبدأت الجولة الأولى من المفاوضات واستمرت لمدة ساعتين، وفي بداية الاجتماع وجه وينغيت سؤالاً للشيخ عيسى عما إذا كان لديه تفويض من الإمام، فأبرز الشيخ عيسى أوراق اعتماده، وأيد ذلك الشيوخ الحاضرون معه. وفي الاجتماع الثاني بين الطرفين الذي حضره الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ ناصر بن سعيد الكندي من ناحية، والوكيل السياسي البريطاني وينغيت ومترجمه من ناحية أخرى، وتمت مناقشة الشروط الفعلية من كلا الجانبين، وخرج المؤتمرون بالشروط التي وضعها أنصار الإمامة لعقد الصلح مع السلطان تيمور بن فيصل، والتي نصت على ما يأتي:

١- الاعتراف باستقلال عُمان استقلالاً تاماً.
٢- أن يعطى رعايا الإمام الحرية والأمان في المنطقة الخاضعة للسلطان.
٣- عدم تقديم أي مساعدات للسلطان من جانب البريطانيين.
٤- تخفيض الضرائب المفروضة على صادرات الإمامة إلى ٥% من قيمتها.
٥- يسمح للعمانيين بشراء الأسلحة والخراطيش.
٦- عدم إلزام أنصار الإمامة بجوازات سفر صادرة عن حكومة السلطان.
٧- أن يقدم السلطان معونات مالية للإمامة.

1- I.O.R.,R 15/6/204, letter from Isa bin salah to Wingate, p.A., Muscat, 3Aug.,1920.

2- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920,, p .55

٨- جميع الوثائق والأوراق الرسمية وغيرها الصادرة عن الإمام، يجب المصادقة عليها من قبل الوكيل السياسي، وليس من قبل السلطان.

٩- لا يسمح لقاضي مسقط راشد بن عزيز المعين من قبل السلطان بالدخول إلى عُمان.

١٠- عدم اتخاذ أية إجراءات من قبل السلطان تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

١١- منح الشيخ ناصر بن سعيد الكندي ضمانات السلامة له في مناطق السلطان.

١٢- أن يقوم السلطان بإعادة الهاربين من عدالة الإمامة لتنفيذ أحكام الشرع فيهم.

وقد تعهد ممثلو الإمامة بتنفيذ التعهدات التالية إذا التزم السلطان بتطبيق شروطهم، وهي:

١- أن لا يتدخلوا في الشؤون الداخلية لمسقط، ولا يهاجموا المناطق التابعة لنفوذ السلطان.

٢- السماح لرعايا السلطان بالسفر والتجارة في جميع المناطق التابعة للإمامة.

علّق الوكيل السياسي البريطاني بدوره على مطالب الإمامة بالقول: إن الشروط الثاني والرابع والثاني عشر معتدلة، وما تبقى فإنها شروط ابتزازية ومنافية للعقل، وإن أنصار الإمامة حاولوا انتزاعها من السلطان.[١]

بعد ثلاثة أيام من المفاوضات بين الطرفين، والتي عملوا فيها على تحديد الشروط التي يتم بموجبها عقد الصلح صرح الوكيل السياسي البريطاني لممثلي الإمامة بأنه سوف يغادر المكان وينهي المفاوضات. إذا لم يكونوا على استعداد لقبول الشروط التي قام هو بالموافقة عليها أصلاً. وأمام ضعف موقف الإماميين والصعوبات الاقتصادية التي يعانون منها، فقد تم التوصل في نهاية المطاف إلى صيغة وافق عليها الطرفان، وبموجبها تم التوقيع على اتفاقية السيب[٢] في شعبان (١٣٣٨هـ /أيلول١٩٢٠م)، والتي نصت على ما يلي:

الشروط التي تخص العُمانيين:

الأول: أن يكون كل وارد من عُمان من جميع الأجناس إلى مسقط والمطرح وصور، وسائر بلدان الساحل لا يؤخذ منه زيادة عن خمسة في المئة.

الثاني: أن يكون لجميع العُمانيين الأمن والحرية في جميع بلدان الساحل.

1- I.O.R., R 15/6/264, letter from p.A., Muscat, p.R Bushier, about negotiations on peace, 14oct. 1920.

٢- هذه النسخة من اتفاقية السيب هي نسخة العُمانيين التي قام الإمام بالمصادقة عليها، والتعهد بتطبيق الشروط الواردة فيها. انظر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج٢، الوثيقة(٢٢٢) ص٤٩٣-٤٩٥.

الثالث: إزالة جميع العوائق على جميع الداخلين والخارجين في مسقط والمطرح وجميع بلدان الساحل.

الرابع: ألا تأوي حكومة السلطان مذنباً يهرب من إنصاف العُمانيين، وأن ترجعه إليهم إذا طلبوه منها، وألا تتداخل في داخليتهم.

أما الأربعة التي تخص حكومة السلطان فهذا بيانها:

الأول: كل القبائل والمشايخ يكونون في أمن وصلح مع حكومة السلطان، وألا يهاجموا بلاد الساحل ولا يتداخلوا في حكومته.

الثاني: كل المسافرين إلى عُمان في مشاغلهم الجائزة والأمور التجارية يكونون أحراراً، ولا تفرض قيود على التجارة، ولهم الأمن.

الثالث: كل محدث ومذنب يهرب إليهم يطردونه ولا يؤوونه.

الرابع: أن تكون دعاوى التجار وغيرهم من العُمانيين، تُسمع وتفصل بموجب الحكم الشرعي.[١]

من الواضح أن أنصار الإمامة تخلوا عن كثير من المطالب التي كانوا يصرون عليها في السابق، كالسماح لهم بتجارة السلاح والرقيق، وإشراف الإمام على تطبيق الشريعة الإسلامية في مسقط، ويعزى السبب في ذلك إلى الضغوط التي مورست على الإمامة والضائقة الاقتصادية التي ألمت بالبلاد، وخاصة فيما يتعلق بتصدير تمورهم ومنتجاتهم الأخرى، والتي تعدُّ الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الإمامة في اقتصادها، مما يعني أن البريطانيين قد نجحوا في إحكام قبضتهم على مفاصل الاقتصاد في طول البلاد وعرضها، يضاف إلى ذلك أن الإمام محمد بن عبدالله الخليلي كان معتدلاً في مطالبه، ويبدو أنه كان يعي المتغيّرات التي طرأت على الساحة العُمانية، والتي كان عليه التماشي معها لإنقاذ البلاد من هذه الأزمة الحادة.

يشير العقاد إلى أن الشرط الأول من اتفاقية السيب، كان الهدف الأساسي من التوقيع على الاتفاقية من جانب العُمانيين. حيث كانوا يسعون إلى التخلص من الضرائب التي فرضتها حكومة السلطان على وارداتهم إلى موانئ الساحل التي كانت المنفذ الوحيد لتصدير بضائعهم.[٢]

وبعد موافقة الطرفين على شروط الاتفاقية، تم عقد اجتماع للتوقيع النهائي على الاتفاقية، حيث حضر الشيخ عيسى بن صالح الحارثي ومعه حوالي عشرين شيخاً، وقبل التوقيع برزت نقطة صعبة، إذ أصر الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، على أن السلم ينبغي أن يكون بين السلطان من

١- انظر: النص الكامل لاتفاقية السيب الملحق رقم (٤)، ص٢٤٤-٢٤٥،و للمزيد عن النسخة الأصلية لهذه الاتفاقية. انظر: الملحق(٣٦)، ص٢٨٧-٢٨٨.

٢- العقاد، صلاح: المرجع نفسه، ص٢٣١.

جانب وبين الإمام من الجانب الآخر، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني رفض هذا الطرح، لأنه يعني من وجهة نظره، الاعتراف الكامل من جانب الحكومة البريطانية بوجود حاكم آخر في عُمان، وهو زعيم روحي منتخب ومقبول من القبائل العُمانية، مما يؤثر على السلطان في مناطقه.[١]

حاول وينغيت المعروف بدهائه السياسي، الخروج من المأزق، وإزالة هذه العقبة، فأشار لممثلي الإمامة بأن الأمر الذي نحن في صدده أمر سياسي وليس ديني، وأنه يوجد ملايين المسلمين ليس لهم إمام، وبمحض الصدفة على حد قوله استشهد لهم عما دار في صلح الحديبية، بين الرسول الكريم من جهة، وبين قريش من جهة أخرى، حينما وافق الرسول(ص) على كتابة محمد بن عبدالله بدلاً من محمد رسول الله في وثيقة المعاهدة، عندما اعترض ممثلو قريش على ذلك. وهكذا وبمجرد تذكيرهم برسولهم وبتاريخهم الديني على حد قول وينغيت، وافقوا على حذف كلمة إمام من الوثيقة، التي أشارت بوضوح إلى أنها اتفاقية تم ترتيبها بين حكومة السلطان تيمور، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي نيابة عن القبائل العُمانية.[٢]

يتضح أن البريطانيين على علم دقيق وفهم واضح للقوانين الدولية، وما يعنيه ذلك من الاعتراف بالإمام الذي يساوي الاعتراف بدولة لهم في الداخل العُماني، لذلك رفضوا أن يكتب اسم الإمام، لتكون اتفاقية غير واضحة المعالم بين السلطان من جهة، والقبائل العُمانية من جهة أخرى، تسمح لهم بتفسيرها كيفما شاؤوا. ومن الواضح أن الشروط التي وردت في نص الاتفاقية قد درست جيداً قبل عرضها على الطرفين، حيث فَسَّرها كل طرف على أنها حققت له ما يريد، ومع ذلك لم ينجح البريطانيون في تنفيذ حيلتهم هذه.

يشير غباش، إلى أن اللعبة السياسية القانونية، التي نسج خيوطها الوكيل السياسي في مسقط، والتي بدا أنها انتصاراً للبريطانيين، وتوقعوا من ورائها النتائج، لم تنجح، لأن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن صادق عليها كل من الإمام والسلطان، والتي أثبتت الانفصال واستقلال الطرفين، "السلطنة والإمامة".[٣]

وقد أُعلن عن الاتفاقية بشكل رسمي، بعد الحصول على توقيع كل من الإمام والسلطان عليها، في شعبان(١٣٣٨هـ/ تشرين الأول١٩٢٠م)، حيث تم التنفيذ الفوري لمقرراتها، فقد ألغيت الضريبة

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٩٣-٢٩٤.

2- Administration Report. Op. cit, p. 56.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٩٥.

المفروضة على صادرات الإمامة، وتم الإفراج عن المساجين الأربعة أقرباء الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وسُمح لرعايا السلطان بالسفر إلى المناطق الداخلية، وأصبح رعايا الإمام يتنقلون في مدن الساحل للسفر أو ممارسة التجارة، وأدت الاتفاقية إلى انتعاش التجارة في كل المناطق الساحلية والداخلية.[١]

وهكذا، وبعد سبع سنوات من الصراع الدامي بين الإمامة والسلطنة، انتهت حركة النهضة العُمانية (ثورة الإمام سالم بن راشد الخروصي) إلى تقسيم عُمان إلى قسمين، إمامة عُمان في الداخل، وسلطنة مسقط على الساحل. وبهذه الاتفاقية التي وضع البريطانيون بنودها، تبادل الطرفان الاعتراف، وأصبح لعُمان منذ ذلك التاريخ واقعان تاريخيان.[٢]

عدَّ الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، مسألة التوصل إلى اتفاقية بين الإمامة والسلطنة، انتصاراً للسياسة البريطانية في المنطقة التي تهدف إلى تجزئة البلاد بما يخدم المصالح البريطانية، وما يؤكد ذلك التقرير الذي كتبه وينغيت بنفسه، حيث حدد المصالح البريطانية بالقول: " سواء كان السلم سيدوم أم لا، فهذا لا يمكن التنبؤ به، ولكن ينبغي أن يستمر لبعض الوقت خدمة لمصالحنا، وقد حصل كلا الجانبان على ما يريدان، ويمكن للعُمانيين أن يقولوا بأنهم قد حصلوا على الاستقلال التام، والسلطان يمكن أن يقول بأنهم(العُمانيون) إنما حصلوا على مجرد نوع من سيادة الحكم الذاتي".[٣]

هذا اعتراف أحد المسؤولين البريطانيين، ومصمم اتفاقية السيب، يقرُّ فيه بكل وضوح، بأن الهدف الحقيقي من الاتفاقية، لم يكن إعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة، أو إقرار السلام في ربوع عُمان، وإنما الحفاظ على المصالح البريطانية في المنطقة، دون النظر إلى تبعات السياسة البريطانية، وما يمكن أن تخلفه من أزمات وصعوبات يمكن أن تعاني منها عُمان. وهكذا ولدّت اتفاقية السيب قناعة تامة لدى الطرفين الموقعين عليها بضرورة التعايش السلمي، حيث خلّصت السلطان من التهديدات المستمرة من قبل الإمامة، مقابل حصولها على حكم ذاتي في تصريف

1- Administration Report of the p.A., Muscat, 1921,, p .57.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٩٧. للمزيد حول أوضاع عُمان خلال هذه الفترة انظر: الملحق (٢٠)، ص٢٦٤.

3 - Administration Report of the p.A., Muscat, 1921,, p.63.

شؤونها الداخلية، بينما رأى الإمام وأنصاره. بأنهم حصلوا على الاستقلال الكامل من خلال هذه الاتفاقية.[١]

وهكذا اتجه الإمام وأنصاره إلى الاهتمام بشؤونهم الخاصة، وأقاموا حكومة وفق ما يأمر به الشرع الإسلامي وفق المذهب الإباضي، فالإمام هو الزعيم الروحي والزمني الأعلى، وأقسم له قادة القبائل بالولاء مع استمرار استقلال قبائلهم، إذ إن الإمام لم يكن يتدخل في شؤون القبائل إلا في حال وقوع نزاع بين قبيلتين أو أكثر، ومن الناحية السياسية كان الإمام يدير شؤون الحكم من خلال إيجاد نوع من التوازن بين تكتلي الغافرية والهناوية، وقد نجح في الاستعانة بزعماء هذه القبائل في إقامة العدل، وجباية الزكاة التي تصرف على الأمور العسكرية، والضيافة اللازمة للشيوخ وحاشيتهم. ويأتي بعد الإمام من حيث النفوذ، الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، الذي تدين له عُمان بالاستقلال الذي حصلت عليه، ويدين له الإمام محمد بن عبدالله الخليلي بانتخابه، أما بالنسبة للسياسة الخارجية للإمامة، فكان الإمام يفضل العزلة وعدم الاحتكاك بالقوى الخارجية، وكان يرى أنه من الأفضل له ولأنصاره، إذا أرادوا العيش براحة وخير، أن يقللوا ما استطاعوا من الاتصال بالعالم الخارجي.[٢]

٣- الغموض الذي أحاط باتفاقية السيب ومدى التزام الطرفين بها:

على الرغم من أن اتفاقية السيب لعبت دوراً في تهدئة الأوضاع، ووقف نزيف الدم بين الأخوة، إلا أنها لا تخلو من العيوب والثغرات، وأهمها:

١-خُصصت معظم بنود الاتفاقية لمعالجة قضايا اقتصادية، فلم نلحظ في القرارات معالجة شؤون السيادة لكل من الطرفين، وظل الغموض يحيط بتحديد الكيانين، ولم تحدد طبيعة العلاقات بين الطرفين، كذلك فإن الاتفاقية لم تتطرق إلى مسألة التمثيل الخارجي، فهل أن مسألة العلاقات الخارجية سيتولاها السلطان، أم الإمام، أم أن كل طرف يمثل نفسه؟ كذلك فإن الاتفاقية لم تتطرق إلى الحدود التي توضح مناطق كل من الجانبين، فمن المعروف أن الإمامة تسيطر على ما يقارب من ٧٥% من مساحة عُمان الكلية، فهل الغموض الذي يكتنف الاتفاقية راجع إلى عدم فهم من جانب واضعي الاتفاقية للقوانين الدولية؟ أم أن مفهوم الدولة بكل معانيها في عصرنا الحالي، يختلف كل الاختلاف عن مفاهيم الدولة والسيادة في تلك الفترة؟ ومن الواضح أن الغموض الذي يغلف الاتفاقية كان متعمداً، حتى يتمكن البريطانيون من تفسير الاتفاقية وفقاً للمستجدات التي يمكن أن

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع ، ص٢٩٧.

٢- شركة الزيت العربية- الأمريكية: ،ص ١٠٤-١٠٥.

تطرأ على الساحة العُمانية، ولا يُستبعد بأن ترك مسألة الحدود بالذات كانت مقصودة، خاصة وأن المنطقة واعدة بالثروات النفطية، فتركتها بريطانيا حتى تكون قادرة على التدخل في أي جزء يمكن أن يعود عليها بالفوائد.

٢- أدت الاتفاقية إلى استقرار الأوضاع نسبياً بين الساحل والداخل ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً، إلا أنها لم تلبث أن أثارت جدلاً قوياً بين زعماء الإمامة من جهة، والحكومة البريطانية الممثلة لحكومة مسقط من جهة أخرى، وخاصة في خمسينيات القرن العشرين، ففي الوقت الذي أكد فيه أنصار الإمامة على استقلالهم ، وأنهم وقعوا الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام، أكدت الحكومة البريطانية من جانبها، أنه لم يرد في نص الاتفاقية أية أشارة إلى ذلك. إلا أن ممثلي الإمامة أكدوا على أن الاتفاقية تم التصديق عليها من قبل الإمام، وحملت كذلك توقيع الشيوخ الحاضرين من زعماء عُمان.

يُذَكِّرُ العديد من الباحثين والمؤرخين، ومنهم جمال زكريا قاسم، بعدم وجود نص رسمي لاتفاقية السيب، وأن ما أمكن التوصل إليه من شروط هذه الاتفاقية، إنما اعتمد على الرحالة والموظفين الرسميين في حكومة مسقط، فقد أشار برترام توماس (Thomas)- الذي عمل وزيراً ومستشاراً مالياً لسلطان مسقط في الفترة الواقعة بين عامي(١٣٤٤- ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٥-١٩٣٠م)، إلى أنه قد أمكن التوصل إلى تسوية، تقوم على أساس الإبقاء على الوضع الراهن، وبمقتضاها يظل السلطان حاكماً من الجهة الرسمية على مسقط وعُمان، على أن يكون للقبائل الداخلية استقلالها الذاتي، وقد شبه وندل فيليبس(Windil Philips)- الذي عمل بدوره مستشاراً مالياً لحكومة مسقط- هذه الاتفاقية على أنها على غرار الاتفاقيات التي كان يعقدها السلاطين العثمانيون مع زعماء القبائل التابعة لهم، وبالتالي فإن الاتفاقية، وإن كانت تعطي استقلالاً ذاتياً لقبائل الداخل، إلا أنها لا تشكل خرقاً لسيادة السلطان، فضلاً عن أنها عقدت بين زعماء الداخل، والسلطان تيمور بن فيصل بصفته الشخصية، وبالتالي فهي لا تقيد خلفاءه من بعده بما نصت عليه من شروط. في حين أكد الرحالة البريطاني ولفرد ثيسجر(Wilfred theisger)على أنه في عام (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، وقعت اتفاقية بين السلطان، ورؤساء القبائل العُمانية، وافق السلطان بموجبها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية. أما الكابتن أكليز (Eklies) قائد الحامية البريطانية في مسقط فقد اكتفى بالقول: "إن هناك اتفاقية وقعت بين السلطنة والقبائل الداخلية في عُمان بوساطة المعتمد البريطاني في مسقط". في حين أن أتشيسون(Etshision)ذهب إلى القول: "إن قيام حكومة السلطان بفرض ضريبة على الصادرات من الداخل العُماني حمل أهل عمان على مصالحتها بوساطة الوكيل السياسي البريطاني في مسقط"، وأوردت شركة الزيت العربية الأمريكية في كتابها "عُمان " أن

بنود الاتفاقية تظهر حقيقة مهمة، وهي أن سلطان مسقط لم يكن يملك أي سلطة على داخلية عُمان وشعبها، وإلا كيف يكون من المعقول مع وجود سيادة على هذه المناطق أن يتبادل الطرفان الهاربين والمجرمين لتنفيذ الأحكام في حقهم".[١]

وأورد أكليز(Eklies) في مجلة جمعية آسيا الوسطى عام(١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ملاحظات تضمنت ما يأتي: "إن مراسيم السلطان تيمور لا يكاد يكون لها أي وزن خارج سلطنة مسقط ، وقد عقدنا مع سلطان مسقط معاهدات منذ بداية القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى المعاهدات الموقعة مع الفرنسيين والأمريكيين، لكن سلطنة مسقط تغيّرت منذ ذلك الوقت، فقد انحصر حكم السلطان في الموانئ والشواطئ ، وكاد يصبح انعدام سلطته في الداخل أمراً معترفاً به".[٢]

وعلى الرغم من القول بعدم وجود نص أساسي لهذه الاتفاقية، والتي عملت بريطانيا على إخفاء كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية، وخاصة عندما طلب منها تقديم نسخة عن هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة، بعد احتدام الصراع على منطقة البريمي، إلا أن الوثائق السرية العُمانية تورد نسخة كاملة لهذه الاتفاقية، وهي النسخة العُمانية التي أبرزوها أثناء الجدل الذي دار في الخمسينيات، حول استقلال الإمامة، وتحمل هذه النسخة توقيع وتعهد كل من الإمام محمد من عبدالله الخليلي، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي بالموافقة على ما ورد فيها من شروط.

إلا أن أهم ما يؤكد على استقلال الإمامة ما ورد في التقرير البريطاني لعام (١٣٧١هـ/١٩٥١م) عندما احتدم الصراع حول البريمي والذي جاء فيه:" للوفاء بالضمانات المقدمة إلى السلطان في عام (١٣١٣هـ/١٨٩٥م) التي تم إبلاغ شيوخ عُمان عنها، تم تقديم مساعدة عسكرية بريطانية للسلطان أوقعت هزيمة ساحقة بقوات القبائل التي هاجمت المواقع البريطانية الأمامية المتمركزة لحماية مسقط في بيت الفلج، وذلك في عام (١٣٣٣هـ/كانون الثاني١٩١٥م)، إلا أنه بحلول عام (١٣٣٤هـ/١٩١٦م)، تمكنت القبائل الثائرة من السيطرة الكاملة على المنطقة الداخلية المعروفة بعمان الأصلية ، وأقاموا حكومة خاصة بها تحت لواء إمامها، وهم بلا شك كانوا سيستولون على مسقط وجميع المدن الساحلية لولا المساعدة العسكرية والبحرية التي أقدمت الحكومة البريطانية على تزويدها للسلطان، كما تم تقديم مساعدة مالية بجانب المساعدات الأخرى لإعادة تنظيم الإدارة وتحسينها. وفي النهاية، وبعد العديد من محاولات السلطات السياسية البريطانية لإيجاد مصالحة بين الطرفين، وبعد إجراء الكثير من الضغوطات العسكرية والاقتصادية، ومقتل الإمام

١- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا، ص٣٨٧-٣٨٨.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، نهضة الأعيان بحرية عُمان، ص٣٥١.

على يد قبائله، تمكن المعتمد السياسي البريطاني في ذلك الوقت من الترويج للمزيد من المفاوضات، انتهت في عام(١٣٣٨هـ/ الخامس والعشرين من أيلول١٩٢٠م)، بالتوقيع على اتفاقية عرفت بعد ذلك بمعاهدة السيب.[١]

يثبت هذا التصريح بما لا يدع مجالاً للشك بأن المساعي البريطانية للوساطة بين الطرفين إنما جاءت خدمة لمصالحها، لأنها كانت تخشى من سيطرة أنصار الإمامة على مسقط والساحل العُماني، وبالتالي ضياع النفوذ البريطاني، مما جعلها تستخدم الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية لإجبار الإمامة على قبول الصلح، وبالتالي فإن الإمامة كانت في موقع قوي لا تقبل فيه إلا بحكومة مستقلة يدير شؤونها الإمام ويساعده زعماء القبائل. ويتضح أن اتفاقية السيب أقرت باستقلال الإمامة في المناطق الداخلية، وإدارة شؤونهم بأنفسهم، وما يؤكد ذلك أن الاتفاقية أشارت إلى عبارة مهمة وهي(عدم التدخل في داخليتهم)، ويعني ذلك عدم تدخل السلطان بالشؤون الداخلية لمناطق الإمامة الواسعة التي كانت تسيطر على مساحة تقدر بـ ٧٥ ٠/ من المساحة الكلية لعُمان، لذلك فإن واضع الاتفاقية لم يشر صراحة إلى تحديد الحدود بين الطرفين، لأن في ذلك تقليص حدود السلطنة إلى حد كبير، يمكن أن يكون له تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة في المستقبل، خاصة وأن المنطقة كانت تبشر باكتشاف كميات كبيرة من النفط، وبالأخص المناطق التابعة للإمامة، لذلك فإن الغموض في هذه الاتفاقية كان متعمداً ومقصوداً، ليكون باستطاعة البريطانيين الخروج من أي مأزق قد يقعوا فيه مستقبلاً. وهذا ما حدث بالفعل فقد احتدم الصراع بين أنصار الإمامة والبريطانيين حول مسألة البريمي، إذ بدأ كل طرف يجمع ما لديه من وثائق ومستندات تثبت صحة أقواله فيما قدمه من حجج حول الموضوع.

رابعاً: أوضاع الإمامة والسلطنة منذ التوقيع على اتفاقية السيب وحتى نهاية حكم السلطان تيمور بن فيصل آلبوسعيدي :

١- الأوضاع الداخلية في السلطنة والإمامة بعد التوقيع على اتفاقية السيب وأهم المستجدات على الساحة العُمانية:

بعد التوقيع على اتفاقية السيب جرى تعديل على النظام الفعلي للإدارة في حكومة السلطان تيمور بن فيصل، ففي كل مرة يغادر السلطان مسقط إلى الهند كان يكلف أحد إخوته بإدارة مسؤوليات

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٥٥٦)، ج٣، ص١٠٢.

مسقط أثناء غيابه مع استشارة المسؤول البريطاني، لكن هذه المرة سُلمت أمور الدولة بالكامل للمستشار البريطاني بناء على طلب السلطان نفسه، وقد اقترح المستشار البريطاني على السلطان إنشاء مجلس استشاري للدولة، ووافق السلطان على ذلك في عام(١٣٣٩هـ/ تشرين الأول١٩٢٠م) ، وكان هذا المجلس يتألف من :

١ – السيد نادر بن فيصل رئيساً للمجلس

٢- والي مطرح السيد محمد بن أحمد مسؤولاً للمالية

٣ – الشيخ راشد بن عزيز قاضياً لمسقط

٤ – الزبير بن علي مسؤولاً للعدل.

وقد أعطاهم السلطان صلاحيات كاملة ومطلقة، وكان المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع، يناقش خلال جلساته جميع أمور الدولة، وخاصة الإدارية منها، وعلى الرغم من نقص الخبرات الإدارية لدى أعضاء المجلس، إلا أنه أدى دوره على أكمل وجه.[١]

ويشير غباش إلى أن زيارات السلطان المتكررة إلى الهند لم تكن زيارات طبيعية، بل كانت أشبه بمنفى اختياري، وبرفض ليس للعرش فقط، بل لبلد لم يعد بلده، فقد قدم السلطان تيمور منذ وصوله إلى الهند طلباً شفوياً إلى الحكومة البريطانية للتنازل عن العرش، بسبب السياسة البريطانية التي لم تبق له شيئاً من السلطة والنفوذ،[٢] وجاء في طلب السلطان تيمور ما يأتي: "إن صحتي دائماً تتدهور، وقد اتخذت قراراً بتشكيل مجلس للوزراء، يقوم بإدارة الحكومة، كما قمت بتعيين أربعة أشخاص، مهمتهم المحافظة على الحكومة الجديدة لدولتي، ولابد من إستشارة ممثل الحكومة البريطانية في المطرح، وأرغب منك الآن أن تنفذ أمري الصادر أعلاه.[٣]

بعد توقيع اتفاقية السيب التفت الطرفان الموقعان عليها لمعالجة المشكلات التي تعاني منها كلا المنطقتين، ويشير جمال زكريا قاسم إلى أن التفكك لم يقتصر على المقاطعات الداخلية، وإنما امتد إلى المقاطعات الساحلية، وترجع أسبابه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي من أبرزها النزعات الانفصالية من ناحية، ومحاولات إيران السيطرة على المناطق الساحلية الموازية لها من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ما ترتب على التنظيمات الجمركية التي أقرتها السلطنة من استياء الملتزمين الهنود، وفضلاً عن ذلك، فقد ووجهت المراكز الجمركية التي أنشأت في كل من صور

1- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .56-58.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٢٩٨. للمزيد انظر: الملحق(٣٨)، ص٢٩٠.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم (١٤٩)، ج٢، ص٢٠٤.

وصُحار وموانئ ساحل الباطنة بمعارضة شديدة من قبل الولاة الذين كانوا يستأثرون بالموارد الجمركية لأنفسهم، وقد وصلت تلك المعارضة إلى درجة قيام ثورة انفصالية ضد السلطان عام(١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) في صور وامتدت تلك الثورة إلى منطقة جعلان الظهيرة التي تقطنها قبائل بني بوعلي، بالإضافة إلى قبائل بني حسن الهناوية التي كانت متفقة في ما بينها على إبعاد سيطرة السلطان عن مقاطعاتهم، وزاد الأمر سوءاً حين طلبت قبائل بني بوعلي المساعدة السعودية، وقام زعيمهم برفع العلم السعودي على المركز الجمركي المقام في ميناء صور، مما أدى إلى قيام ثورة جعلان للانفصال عن السلطنة، غير أن بريطانية سارعت إلى تقديم المساعدات للسلطان لقمع تلك الحركة التي أصبحت تشكل خطراً على نفوذها.[١]

وقد رد الشيخ صالح بن عيسى الحارثي على هذه التطورات برسالة شديدة اللهجة بعثها إلى القنصل البريطاني، جاء فيها: "بإذن الإمام، جناب قنصل بريطانيا العظمى في مسقط، أما بعد، فقد تواترت الأخبار من المصادر الصادقة، بأن في بعض الجهات بواسطة بعض الأشخاص مؤامرات ضد سلامة استقلال بلادنا العمانية، وأن شيخ بني بوعلي رفع راية أجنبية فوق منزله في قرية العيقة التابعة لمركز صور، معلناً انفصال قبيلة بني بوعلي عن المملكة العُمانية والتحاقها بأجنبي عنها، لذلك رأينا ضرورة إعلام جنابكم باسم "الأمة العمانية"، بأن الأمة لا تعترف بأي اتفاق خارجي يتعلق بالبلاد مع أي شخص كان، ولا تقبل مداخلة أجنبية بأية صورة كانت وتمزق بسيوفها كل راية محدثة مهما كانت صبغتها، ولو في شبر من الأرض داخل حدود مملكتها العُمانية، من ظفار إلى قطر ومن البحر إلى الربع الخالي، وأنها مستعدة لمحاربة كل من يتوسل إلى ذلك بأية وسيلة كانت، فنرجوا تبليغ هذا إلى حكومة جلالة بريطانيا العظمى تلغرافياً ليكون في عملها خدمة للسلم وحقن للدماء، وفي الختام تقبل احترامنا وسلامنا.[٢]

يتبين من الرسالة التالية العديد من الحقائق أهمها:

١- على الرغم من أن مدينة صور تقع ضمن المناطق التابعة للسلطان بحسب اتفاقية السيب، إلا أن زعماء الإمامة في عُمان يرفضون التدخل الأجنبي في كل مناطق عُمان في ساحلها وداخلها، ولعل ذلك ناتج عن الصبغة الدينية التي اصطبغت بها الإمامة، وما يفرضه عليهم المذهب الإباضي.

١- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عمان وشرقي إفريقيا، ص٣٨٩. للمزيد انظر: الملحق(٤٣)، ص٢٩٨.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم (٣٠١)، ج٢، ص٦٧١

٢- الخطاب جاء باسم "الأمة العُمانية" (على حد تعبير الشيخ عيسى بن صالح الحارثي) ليدل دلالة واضحة، على أن الشعب العُماني بأكمله، وليس حكومة الإمام فقط، يرفضون التدخل الأجنبي تحت أي مسميات.

٣- شملت الرسالة عُمان بأكملها، من ظفار جنوباً إلى قطر شمالاً، مما يعني أن زعماء الإمامة لا يقبلون بأية أنظمة أوجدتها بريطانيا في هذه المنطقة، وفيما يبدو أن انفصال الساحل العُماني حتى هذه الفترة لم يكن واضحاً ومحدداً.

على صعيد آخر، فإن التقارير البريطانية لم تهمل علاقات مسقط مع دول الجوار، فقد أشار أحد هذه التقارير إلى العلاقات بين مسقط وإيران في التقرير الأخير الذي أرسله ليونيل هاورث(Hiouarth) والذي تضمن ما يأتي:

"أصدرت حكومة إيران تعليمات إلى حاكم بوشهر، بأن إيران لا تعترف بأي من الحكام العرب على السواحل العربية المطلة على الخليج العربي، وأن الرعايا الذين يصلون من مسقط وما جاورها إلى سواحل الخليج العربي يجب النظر إليهم ومعاملتهم كأنهم رعايا تابعين للدولة الإيرانية، وإصدار جوازات سفر لهم إذا رغبوا في ذلك، وبذلك يمكن تأسيس القاعدة القانونية للمطالب والحقوق التاريخية لإيران في منطقة مسقط، أما فيما يخص العلاقات بين مسقط وسلطان نجد عبد العزيز آل سعود، فإن ابن سعود يعد قوة نامية وكبيرة في منطقة إمارات الساحل المتصالح، لكنه حتى الآن لم يقم بالاحتكاك المباشر مع مسقط، حيث لم يصرح بأي عداء أو معارضة لاستقلال مسقط وسيادتها مقارنة بما فعل وصرح تجاه بقية إمارات الساحل العربية الأخرى".[١]

يتضح من ذلك، أن بريطانيا أخذت التعهدات على السلطان عبد العزيز آل سعود بعدم الهجوم على المناطق التابعة لمسقط، حتى تضمن سلامة سفنها وتجارتها في هذه المنطقة، ويبدو أنه كان مدركاً لمدى قوة بريطانيا ونفوذها في المنطقة، وسيطرتها على المنافذ البحرية، وتحكمها بطرق التجارة، خاصة وأنه خلال هذه الفترة، كان يريد تدعيم نفوذ دولته وتقويتها في ظل الظروف الصعبة التي واجهته سواء من الهاشميين، الذين أصبحوا قوة لا يستهان بها أو من النفوذ المصري الذي تغلغل في أنحاء واسعة من شبه الجزيرة العربية، لذلك أراد الابتعاد بدولته الناشئة بعيداً عن التصادم مع بريطانيا.

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٥٩) ،ج٢، ص٢٧٩-٢٨٠ .

يشير محمد بن عبدالله السالمي أنه في عام(١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م)، ثبت وجود النفط في المنطقة بكميات كبيرة، فكتب القنصل البريطاني في مسقط إلى السلطان تيمور بن فيصل يخبره بأنه بات من المؤكد وجود النفط في البلاد، وأفهمه أن استغلال النفط هذا لن يسمح به إلا لبريطانيا. وفي عام (١٣٤١هـ /١٩٢٣م)، أُرغم السلطان، على التصريح بأنه لن يسمح باستثمار النفط لأي جهة كانت دون استشارة المقيم البريطاني في مسقط وموافقة حكومة الهند البريطانية.[١]

وتشير التقارير البريطانية إلى هذه الحقيقة، ومنها التقرير الذي جاء تحت عنوان "النفط في مسقط" جاء فيه:"وقع السلطان في عام(١٣٤١هـ/١٩٢٣م)، تعهداً بعدم استغلال أي نفط يتم اكتشافه في المناطق الواقعة تحت سيادته، وأن لا يعطي أي امتيازات أو حقوق لأي جهة باستغلال هذا النفط من دون التشاور المسبق والتنسيق مع الوكيل السياسي البريطاني المقيم في مسقط، وأن يتحصل على موافقة حكومة الهند أيضاً على ذلك، ومنح السلطان حقوق وامتيازات التنقيب عن النفط إلى شركة النفط الفارسّية- البريطانية بعد موافقة وتنسيق مع حكومة صاحبة الجلالة، وذلك في عام (١٣٤٣هـ/١٩٢٥م).[٢]

وبالفعل، فقد تمكنت بريطانيا من الاستئثار بمشاريع التنقيب والبحث عن النفط في عُمان، من خلال الامتياز الذي حصلت عليه شركة دارسي البريطانية في أراضي عُمان في عام (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، لكن امتيازها انتهى في عام(١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م)، لأنها لم تقم بأية عمليات مهمة تذكر خلال مدة الامتياز.[٣]

ويبدو أن زعماء الإمامة خلال هذه الفترة لم يكونوا على علم بهذه التطورات الجديدة، لأن التنقيب انحصر في المناطق التابعة للسلطان تيمور بن فيصل. فقد ظل السلام مخيماً على كل من السلطنة والإمامة حتى عام (١٣٥٦هـ /١٩٣٧م)، عندما عقد السلطان سعيد بن تيمور امتيازاً للتنقيب عن النفط مع شركة عُمان وظفار(Oman and dhofar ltd)، فرفع الإمام احتجاجه على ذلك إلى كل من السلطان والحكومة البريطانية، على اعتبار أن السلطان منح امتيازاً في أرض لا يملكها، مما يشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية السيب، وقد رد الوكيل السياسي مؤكداً للإمام، أنه سيتم وضع صيغة لاتفاقية جديدة متى اكتشف النفط. ويبدو أن احتجاج الإمام على التنقيب في المناطق التابعة للإمامة دفع البريطانيين إلى التفكير في حال اكتشاف النفط في عُمان إلى وضع خطة جديدة تؤمن من خلالها

١- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المصدر نفسه، ص٢٣١.
٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم(١٥٩)، ج٢، ص٢٨٣.
٣- السالمي، محمد، وعساف، ناجي: المصدر نفسه، ص٢٣١.

مصالحها وامتيازاتها، وقد وضع المسؤولون البريطانيون تصوراً مسبقاً لهذه الخطة، بضم جميع مناطق عُمان تحت سيطرة حاكم واحد، وما يؤكد ذلك ما أشار إليه التقرير البريطاني بالقول:"ننوه إلى أن الوجود القوي والفعال للحكومة البريطانية في حكومة مسقط سوف يكون لصالحها من جميع النواحي، ويمكن المحافظة على هذه المصالح من دون جعل البلاد وأهلها يغيرون من ثقافتهم، أو مظاهر حضارتهم، ويمكن لهذا الوضع المنفصل جزئياً ما بين مسقط وباقي القبائل العُمانية أن يستمر حتى يظهر حاكم تكون له القدرة والموهبة والشجاعة المطلوبة لتوحيد البلاد تحت قبضة واحدة.[١]

إذاً، فالمصالح البريطانية في تطور مستمر حسب المتغيرات التي تشهدها المنطقة، فعندما دلت المؤشرات على وجود النفط، رأت الحكومة البريطانية، أنه من الأفضل لها إعادة توحيد حكم البلاد، مما يسهل عليها مهمتها في السيطرة على المناطق الإستراتيجية، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات مع حاكم واحد تضمن من خلاله السيطرة على ما تريد من مناطق، وهذا يعني أن بريطانيا وضعت خطة مسبقة للقضاء على الإمامة، وما تشكله من تهديد على مصالحها، وحتى يتسنى لها تطبيق ما تريد على أرض الواقع.

وضع البريطانيون هذه التصورات في حال اكتشاف النفط بكميات كبيرة في مناطق عُمان التابعة للإمامة، إلا أنهم كانوا في مأزق حرج خلال عام(١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م)، عندما قرر السطان تيمور بن فيصل التنازل نهائياً عن العرش، وقد عملت الحكومة البريطانية على تشديد ضغطها على السلطان لحمله على التراجع عن هذه الفكرة، فقررت تخفيض مخصصاته إلى ألفي روبية شهرياً، وأنها سوف تلغي التعويض السنوي الناتج عن خسارة تجارة الأسلحة ومقداره ١٠ آلاف روبية، لكن كل هذه الضغوط لم تؤثر في موقف السلطان قيد أنملة، وقرر في عام(١٣٤٨هـ/حزيران ١٩٢٩م)، العودة إلى مسقط والتنازل عن العرش لأي شخص يعينه البريطانيون. ويشير غباش إلى أن الأسباب الحقيقية في إصرار السلطان على التنازل، تكمن في استيائه من ممارسات الوكلاء السياسيين البريطانيين المعتمدين في مسقط، والتي أفضت به إلى هذا الوضع الصعب والمأساوي الذي دفعه في عام(١٣٥٠هـ/ تشرين الثاني١٩٣١م)، إلى إرسال كتاب رسمي يحمل

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"،الوثيقة رقم(١٥٩)، ج٢، ص٢٨٥.

توقيعه، تنازل فيه عن الحكم لصالح ابنه سعيد الذي كان في العشرين من عمره[١].

على صعيد آخر، لم تُغفل التقارير البريطانية الحديث عن أوضاع الإمامة، فقد بين أحد هذه التقارير ما كان عليه الوضع في المناطق الداخلية بالقول:"لقد أعطت اتفاقية السيب قناعة كبيرة للإمام وأنصاره بالاستقلال التام، فأقاموا حكماً شبيهاً بحكومة الرسول(ص) في العصور الوسطى، والقانون الوحيد لديهم هو القانون الديني طبقاً للعقيدة الإباضية، ولا توجد أي حكومة مركزية، مع أنه يوجد ولاة في مناطق تابعة للإمام، وهم عادة ما يكونون من شيوخ القبائل".[٢]

ويمكن القول إنه منذ توقيع اتفاقية السيب، وحتى نهاية حكم السلطان تيمور بن فيصل، فإن الأوضاع بقيت مستقرة بين الإمامة والسلطنة نظراً لانشغال الطرفين بتنظيم أمورهم الداخلية ، ويمكن أن نستثني من هذه الفترة المحاولة التي قام بها الإمام في عام(١٣٤١هـ/ ١٩٢١م)، لضم منطقة بني بطاش[٣] إلى نطاق حكمه، وقد عدَّ السلطان هذا العمل من قبل الإمام تعدياً على أحد شروط اتفاقية السيب التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمناطق التابعة له، الأمر الذي دفع الوكيل السياسي الرائد ري (rea)، الذي حل محل وينغيت، أن يرسل رسالة شديدة اللهجة إلى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، يحذره من مغبة هذا العمل، الذي يشكل تهديداً للاستقرار والأمن الذي يسود المنطقة، مما دفع الإمام إلى التخلي عن مشروعه، والتفت إلى تنظيم حكومته في الداخل، حيث قام بتعيين ولاة وقضاة في كل المناطق الخاضعة للإمامة.[٤] ويشير غباش، إلى أن الإمامة قد انطوت على نفسها تدريجياً، وأن "النهضة العُمانية" نهضة السالمي والخروصي والكندي وأصدقائهم وجدت نفسها محاصرة بمعطيات القرن العشرين المتسارعة في الخليج العربي وخارجه، وقد نجحت بريطانيا في تحقيق أهدافها في عزل الإمامة في الداخل، وتوطيد نظام السلطنة.[٥]

إذاً، تمكنت بريطانيا من تأمين وضع يتناسب مع مطامعها في المنطقة، حيث رأت أن اتفاقية السيب تكرس انعزال المنطقة الداخلية وانطوائها على نفسها، مما يؤدي إلى إضعافها، أما بالنسبة

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣٠٥-٣٠٦.

2- Administration Report. op.cit., p 54.

٣- بنو بطّاش: بنو بطّاش قبيلة أزدية قحطانية، يتصل نسبها إلى بطاش وهو لقب عمرو بن عدي بن محمد بن بلعرب بن محمد بن مريع بن الحارث بن عمرو بن جبلة بن الأيهم بن الحارث بن جبلة بن الحارث بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة بن عمرو بن عامر(ماء السماء) بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن الأزد... والمفرد: البطاشي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، ص٢٤٩.

4-- I.O.R., 15/6/242, tel. from p. A. Muscat, to the p. R., Bushier , 30 April 1924

٥- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه ص٣٠٧.

للساحل، فقد استمر بالانفتاح على المؤثرات البريطانية، مما أوجد نوعاً من الاختلال والتفكيك بين الساحل والداخل، ومكّن بريطانيا من الحفاظ على مصالحها. إلا أن هذه السياسة تغيرت بصورة جذرية عندما دلت المؤشرات على وجود النفط وبكميات كبيرة في مناطق عُمان الداخلية، الأمر الذي دفع البريطانيين إلى وضع إستراتيجية تلبي مطامعهم مع ظهور الاكتشافات النفطية، فكان لابد من تغيير الأسس التي انتهجتها بريطانيا بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الأولى.

من خلال الدراسة السابقة للنهضة العُمانية في عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السيب عام(١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، يتضح ما يلي :

على الرغم من التشابه الكبير بين الثورة العُمانية في القرن العشرين وبين الثورات العُمانية الأخرى التي سبقتها في طريقة إعلان الثورة، وفي تزعم الإباضيين لهذه الثورات، إلا أن هناك عدة أمور ميزت هذه الثورة عن سابقاتها تتجلى في التالي :

١- شملت النهضة العُمانية في القرن العشرين معظم القبائل العمانية التي كانت تنتمي إلى التكتلين الغافري والهناوي، الأمر الذي ساعد الثورة على أن تصمد طويلاً وتحقق نجاحات لم تتمكن الثورات السابقة من تحقيقها، فانضمام القبائل الهناوية والغافرية إلى الثورة كان أهم عامل أدى إلى نجاحها، في حين أدى عدم انضمام التكتل الغافري إلى ثورة الأمام عزان بن قيس آلبوسعيدي من أهم أسباب فشل هذه الثورة.

٢- شكل وجود العالم الشهير نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، الذي برز كزعيم روحي تمكن من إزالة الخلافات بين القبائل العُمانية عاملاً مهماً من عوامل نجاحها ، فقد لعب السالمي دوراً كبيراً في تشكيل ائتلاف موحد من جميع القبائل العُمانية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على فهم عميق ومعرفة جيدة بالعقلية القبلية التي كانت تسود عُمان آنذاك، والتي لا يمكن أن ترضى دون استقلالها والحفاظ على مصالحها، إذ استطاع السالمي كسب زعماء هذه القبائل إلى جانب الثورة لتشكل أطول وأخطر ثورة عرفها التاريخ العُماني الحديث، وحَقَّ للسالمي أن يكون أباً روحياً للثورة العُمانية في القرن العشرين من خلال دوره الرائد في نجاح الثورة، ومن خلال تأثيره الواضح في القرارات التشريعية والسياسية التي صدرت عن مؤسسة الإمامة، ذلك أنه، وبعد وفاة السالمي في عام(١٣٣٣هـ/١٩١٤م)، انعكس ذلك سلباً على الثورة، وعلى قراراتها فيما يخص تطور الأحداث.

٣- تمكنت الإمامة من وضع مخطط واضح للسيطرة على المناطق التابعة للسلطان، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وتمكنت من السيطرة على معظم مناطق عُمان، باستثناء مسقط والمطرح

وبعض المدن الساحلية، مما يعكس حقيقة التأييد الشعبي الواسع لها في عُمان الساحل والداخل على حد سواء، ويؤكد تصميم الشعب العُماني آنذاك على التخلص من حالة الانقسام التي كان يعيشها، مع ما كان يترتب عليها من صعوبات ومشكلات.

٤- يعود فشل الهجوم على مسقط من قبل قوات الإمامة، إلى ارتكاب القيادة العديد من الأخطاء، التي على ما يبدو أنها لم تؤخذ بالحسبان، فقد تم دفع ما يقارب من ثلاثة آلاف مقاتل من أنصار الإمامة دفعة واحدة إلى بيت الفلج، حيث تتركز قوات السلطان والحامية البريطانية في هذه المنطقة الإستراتيجية، والقريبة من مسقط من دون تنظيم، أو خطة مدروسة يمكن المناورة من خلالها لتضليل الحامية البريطانية، وفيما يبدو أن الذي كان يدفع قوات الإمامة بهذا الشكل، هو الحماس الديني الذي طغى على كل المخططات العسكرية، والتدابير التي يمكن أن تُتخذ في حال فشل هذا الهجوم، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر بشرية فادحة في صفوف الإمامة، وتراجعها أمام الحامية البريطانية المنظمة، والمدربة على القتال وحمل السلاح بشكل جيد.

٥- شكلت الحرب العالمية الأولى عامل دعم لأنصار الإمامة، إذ انشغلت بريطانيا بالحرب وأعمالها العسكرية، وقامت بسحب قواتها وسفنها الحربية إلى مناطق أخرى، ولم تبق إلا حامية صغيرة للدفاع عن مسقط، فرأى أنصار الإمامة أن بريطانيا لن تكن قادرة، في ظل الظروف الراهنة، على تقديم المساعدات الفورية لحكومة السلطان، كما كان يحدث في السابق، مما جعلهم يوسعون من دائرة أعمالهم الحربية ضد السلطان، واستغلال الفرصة التي لا تعوض في القضاء على نظام السلطنة، والسيطرة على مسقط والمطرح، وباقي المدن الساحلية. يضاف إلى ذلك وصول التأثير العثماني والألماني الذي لعب دوره في استجابة أنصار الإمامة لدعوة "الجهاد الديني" التي أطلقها السلطان العثماني ضد بريطانيا وحلفائها، وقد توقع أنصار الإمامة وصول الإمدادات من الألمان والعثمانيين، مما زاد من حماسهم ومعنوياتهم للتوسع أكثر في المناطق التابعة للسلطان والسيطرة على مسقط، ورفع علم الإمامة الأبيض على أراضيها، إلا أن التأثير العثماني والألماني ، بالرغم من أهميته في رفع المعنويات لدى أنصار الإمامة، وتشكيله حافزاً للتوسع، لا يرقى إلى كونه من العوامل الأساسية في الانتصارات التي حققها الإماميون، كما أسهبت المصادر التاريخية في أهمية هذا العامل، ومدى تأثير دعوة "الجهاد الديني" التي أطلقها السلطان العثماني على مقاتلي الإمامة، فثورة الإمامة ذات أسس وجذور دينية، وتحرك معظم أنصار الإمامة بدافع الحماس الديني الذي بثه الإمام في نفوسهم، إنطلاقاً من تعاليم مذهبهم الإباضي.

٦- دفع خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى منتصرة، حكومتها إلى وضع إستراتيجية جديدة، تتناسب والمتغيرات الجديدة التي خلفَّتها الحرب، وتتماشى مع سياستها التقليدية الدائمة في الحفاظ

على مصالحها وامتيازاتها في المناطق التي تخضع للنفوذ البريطاني، فرأت أن الخيار الأنسب لتحقيق ذلك، يكمن في تجزئة المنطقة إلى إمارات صغيرة، وكيانات مبعثرة لا تقوى على مقاومة التأثير البريطاني، وكانت منطقة عُمان إحدى ضحايا هذه السياسة الاستعمارية، إذ عزمت بريطانيا واتخذت قرارها في فصل المنطقة الموحدة منذ آلاف السنين إلى قسمين متناقضين، إذا صح التعبير، لأن الساحل يمتلك إمكانات لا تتوفر في المناطق الداخلية ، كالموانئ البحرية، والسواحل الطويلة، يمكنه من الانفتاح على الدول الخارجية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية. في حين يشكل الداخل العمود الفقري للاقتصاد العُماني، بما يحويه من أراضٍ خصبة، ومساحات واسعة من بساتين النخيل التي تنتج أنواعاً تعدُّ من أجود أنواع التمور، والتي تشكل المصدر الأساسي لتمويل المنطقة الداخلية، وهكذا عملت بريطانيا على حرمان أبناء عُمان من خيرات بلادهم الساحلية والداخلية، كل ذلك حفاظاً على مصالحها، دون وضع أي اعتبار لما تعانيه الشعوب من جراء هذه السياسة الاستعمارية.

إلا أن السياسة البريطانية في عُمان لم تكن في مأمن من المواجهة الحادة التي تزعمها أنصار الإمامة، الذين رفضوا التفاوض مع الحكومة البريطانية، خاصة وأنهم يسيطرون على الجزء الأكبر من عُمان، ولم يبق إلا مسقط والمطرح وبعض المدن الساحلية، حتى تصبح الإمامة الواقع التاريخي والسياسي لعُمان، كما حدث سابقاً في عهد اليعاربة عندما تمكنوا من مقاومة التدخل الأجنبي، وإبعاده عن البلاد، إلا أن الوضع هذه المرة كان مختلفاً كل الاختلاف، فالقوى الاستعمارية الموجودة في منطقة الخليج العربي، ونقصد بذلك القوة البريطانية، التي تمتلك من القوة العسكرية والاقتصادية ما يجعلها قادرة على فرض نفوذها أكثر من أي وقت مضى، لذلك اصطدم المشروع (الإمامة الإباضية في عُمان) بهذه القوة الضاربة، التي كانت عازمة على القيام بأي عمل في حال تعرض نفوذها للخطر، وأمام هذه الحقائق عملت بريطانيا على تشديد الضغط السياسي والعسكري، والاقتصادي، لإجبار الإمامة على توقيع الصلح مع السلطان، والذي يحقق مصالحها ويعمق نفوذها في عُمان.

٧- تركت الضغوط التي واجهتها الإمامة من قبل بريطانيا، بالإضافة إلى ما منيت به من هزات عنيفة زعزعت كيانها السياسي، والتي تمثلت في اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي، ووفاة الشيخ حمّير بن ناصر النبهاني زعيم التكتل الغافري، وأقوى شخصية عسكرية في صفوف الإمامة، أثراً كبيراً على مواصلة مسيرة الثورة، خاصة وأنها أشرفت على السنة السابعة في صراعها المستمر مع السلطنة، حيث تم استنزاف كافة الموارد التي كانت تحصل عليها الإمامة في المجال العسكري، وجاءت الضرائب الباهظة التي فرضها السلطان لتزيد من معاناتها،

وجعلت الكثير من القبائل تفكر بالتخلي عن الإمامة، لما تعرضت له مصالحها وامتيازاتها من جراء هذه الأزمة، مما دفع أنصار الإمامة إلى قبول المفاوضات مع السلطان بوساطة بريطانيا، والتي تعثر مسارها أكثر من مرة، بسبب رفض ممثلي الإمامة مشاريع الاتفاقيات التي لا تنص صراحة على استقلالهم.

إضافة إلى أن الوساطة البريطانية بين الطرفين كانت موضع شك من جانب أنصار الإمامة، لأنهم كانوا يعلمون جيداً أن بريطانيا لا تبحث عن صلح وسلام دائم بين الأخوة المتنازعين، وكل ما يهمها استمرار مصالحها على حساب الطرفين، وفي نهاية المطاف، وعندما تبين للطرفين المتنازعين أنهما لم يعودا قادرين على مواصلة الحرب، وجدا أن أفضل السبل لحل هذا النزاع، هو التوصل إلى عقد تسوية تقوم على أساس تثبيت الوضع الراهن، أي أن يبقى الإمام يسيطر على المناطق الواقعة تحت سيطرته، ويبقى السلطان مسيطراً على المنطقة الساحلية، دون تجاوز أي من الطرفين على ممتلكات الطرف الآخر، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى عقد اتفاقية السيب في شعبان (١٣٣٨هـ/ أيلول١٩٢٠م)، والتي امتنع الطرفان بموجبها من التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، وفتح المنطقتين لرعايا الجانبين، وتخفيض الرسوم الجمركية على صادرات وواردات الإمامة، مما أدى إلى إقرار السلام والهدوء بين الجانبين. وخرجت بريطانيا المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، حيث عملت من خلال هذه المعاهدة على تقنين وضع مؤقت يناسبها، لأن انعزال الداخل العُماني عن الساحل يؤدي إلى انفتاح الساحل أكثر فأكثر نحو المؤثرات البريطانية، في حين يبقى الداخل متخلفاً ومنطوياً على نفسه.

٨- جاءت اتفاقية السيب غامضة في بنودها، وغير محددة بشكل واضح، وتختلف صياغتها عن الاتفاقيات التي كانت تعقد في تلك الفترة، ويمكن تشبيهها بالهدنة المفتوحة بين الطرفين، وكان وجود ازدواجية في الحكم غير واضحة المعالم بين الطرفين ينذر بعودة الصراع من جديد بين الإمامة التي حسب اعتقادها، والتي نؤيدها في وجهة نظرها، بأنها قد حصلت على استقلالها التام، والسلطان الذي تخلص من العبء الثقيل الذي كان يهدده، مقابل حصول القبائل على استقلال ذاتي. ويمكن القول إن البريطانيين أُجبروا على صياغة الاتفاقية بهذا الشكل، لأنه لو تم طرح كل القضايا العالقة بين الجانبين لما أمكن التوصل إلى اتفاق، فعلى سبيل المثال، لو تم توضيح الحدود وتحديدها بين الطرفين لسببت مشكلات كثيرة، لأن القبائل العُمانية منتشرة في مناطق كلا الطرفين، فهناك قبائل تؤيد الإمام وتسكن في مناطق السلطان، والعكس صحيح، وهناك قبائل تنقسم إلى قسمين، قسم منها في أراضي الإمامة، والقسم الآخر في أراضي السلطان، وهي في توجهاتها تؤيد السلطان، فكيف يمكن التصرف في حالة كهذه؟ ويمكن القول

إن الاتفاقية صيغت بحيث تكون مناسبة للحالة التي كانت عليها عُمان خلال تلك الفترة، إلى جانب ذلك فإن الاتفاقية قد نصت على استقلال الإمامة ، وهذا ما تؤكده الحقائق التالية:

أ- قيام الإمام بتعيين ولاة تابعين له في كل مناطق الإمامة.

ب- ما ذكرته الشركات العاملة في مجال التنقيب والبحث عن النفط ، بأن السلطان لا يملك أي سلطة خارج أسوار مسقط وظفار وساحل الباطنة.

ج- اعتراف السلطان تيمور بن فيصل باستقلال الإمامة، وذلك عند توقيع الاتفاقية النفطية مع شركة نفط بريطانية، إذ أكد على القول: بأنه لا يضمن حماية الموظفين التابعين للشركة في المقاطعات الداخلية من عُمان.

د- إن البند المتضمن إعادة الهاربين والمذنبين من كلا الطرفين، إنما يتم بين نظامين منفصلين، وليس بين سلطان وبعض القبائل التابعة له، فلو أن السلطان كان هو سيد الموقف على جميع أراضي مسقط وعُمان، فكيف يقبل التعامل بالمثل مع الإمامة ؟.

٩- لم يلاحظ أي مظهر من مظاهر السيادة الفعلية للسلطان تيمور بن فيصل بين عامي(١٣٣٨-١٣٥٠هـ/١٩٢٠-١٩٣١م)، حيث كان من المؤمل أن يفرض السلطان نفوذه على المناطق الواقعة تحت سيطرته، خاصة وأنه تخلص من خطر محدق كان يواجهه من قبل أنصار الإمامة، إلا أنه فوجئ بخطر أكبر أفقده سيادته وسلطانه، وتجلى ذلك في الممارسات البريطانية التي قيدت سلطاته، وصلاحياته في المجالات الإدارية والعسكرية، وهذا ما جعل السلطان تيمور بن فيصل، الذي رأيناه في فترة حكمه الأولى، يعيد الاستقرار للأسرة الحاكمة، ويطبق تنظيمات اقتصادية وإدارية كان من شأنها فيما لو ترك لوحده، التخلص من المشكلات والأزمات التي تعاني منها سلطنته يتململ من الضغوط المفروضة عليه من قبل السلطات البريطانية، وأعلن منذ عام (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، عن رغبته في التنازل عن العرش، لكن بريطانيا أصرت على بقائه في الحكم لعدم وجود بديل يخلفه، وظلت محاولاته مستمرة حتى عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م)، حينما أعلن رسمياً عن تخليه عن الحكم لابنه سعيد.

وانتهى عهدٌ كان محزناً بقدر ما كان صاخباً، وذلك لرؤية السلطان كارهاً للسلطة وللحكم عندما تأكد له أنه حاكم اسمي للسلطنة. وإذا أجرينا مقارنة لأوضاع الإمامة مع هذه الأوضاع التي كانت تمر بها السلطنة، خلال الفترة نفسها، يمكننا القول: إن أوضاع الإمامة كانت أفضل حالاً، فقد استطاعت أن تحيا حياة مستقلة، وأن تصمد أمام المحن التي مرت بها، في ظل أئمة منتخبين من قبل الشعب، وبرضى العلماء من أهل الحل والعقد، وموافقة زعماء القبائل، فكان الأئمة

خلال هذه الفترة يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية، ويطبقون سياستهم وفق ما يأمر به المذهب الإباضي، وقد أتيح لهذه المؤسسة الدينية الديمقراطية، صاحبة الجذور الثورية، الاستمرار، وإن كان الهدوء والاستقرار قد ساد على هذه المؤسسة خلال هذه الفترة، إلا أن ثورتها الأخيرة ستشهد أحداثاً يشيب لها الرأس، وذلك عندما يتهدد كيانها من قبل السلطان والبريطانيين معاً.

الفصل الرابع:

التطورات السياسية في عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي (١٣٥١-١٣٩٠هـ/١٩٣٢-١٩٧٠م)، وانعكاسها على نظام الإمامة ونهايته:

أولاً:السياسة الداخلية والخارجية في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي وانعكاسها على عُمان:

١- أسلوب إدارة البلاد من قبل السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي.

كان السيد سعيد الابن الأكبر للسلطان تيمور، وتلقى تعليمه في إحدى مدارس الأمراء التي تشرف عليها حكومة الهند البريطانية، وكانت بريطانيا قد اعترفت به ولياً للعهد في حياة أبيه، مما شكّل دافعاً للسلطان سعيد فيما بعد أن يعتمد في إدارة حكومته على عدد من المستشارين البريطانيين، وإن نجح في جعل الحكومة البريطانية تخفض من قيودها التي كانت فرضتها على سياسة الحكم في عُمان منذ عام(١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م).[١] وقد حاول السيد سعيد ثني والده عن قراره الذي اتخذه ، حيث توجه إليه في مقر إقامته، لكن من دون جدوى، لأن السلطان تيمور اتخذ قراره النهائي في التنازل عن الحكم، وكتب إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العربي مذكرة رسمية بذلك، وقد خلفه ابنه السيد سعيد في أوائل عام(١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، بعد تلاوة رغبة السلطان في التنازل عن الحكم له، على أسرته وزعماء عُمان البارزين، وكان يبلغ من العمر آنذاك واحداً وعشرين عاماً، وقد درس اللغة العربية في بغداد، وقرر والده أن يرسله إلى بيروت بعد ذلك، إلا أنه غير رأيه خوفاً من أن يقع تحت التأثير المسيحي.[٢]

ورث السلطان سعيد بن تيمور حكم السلطنة، وهي تعاني من صعوبات مالية ومجموعة من المشكلات، تمثلت بازدواجية السلطة في البلاد، لذلك صمّم على حل المشكلات التي اعترضته، إلا أن السياسة التي اتبعها لإعادة السلطة إلى نصابها جعلته ينحو بعُمان باتجاه العزلة والجمود أكثر فأكثر، وكانت إقامته في صلالة سبباً في ازدياد الجمود والتخلف في كافة مناطق عُمان.[٣] اعتمد السلطان سعيد بن تيمور في تسيير الإدارة الحكومية على أشخاص من جنسيات متعددة، بعضهم يحمل لقب وزير (كوزير الداخلية)، والبعض يحمل لقب مدير عام (كمدير عام الجمارك) ،كما كان السلطان يعتمد على مستشار بريطاني خاص، وسكرتيرين آخرين للشؤون العسكرية ولشؤون التنمية، كان وزير الداخلية يمارس صلاحياته في المدن والأقاليم الداخلية عن طريق الولاة وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين، وكان السلطان سعيد يصر على تسيير شؤون الحكم في بلاده بصورة مركزية مطلقة، متحفظاً بإدخال الإصلاحات الضرورية على نظام الإدارة الذي كان متخلفاً وبعيداً عن روح العصر الحديث.[٤]

١- الشيخ، رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص٢٣٢.
٢- الريس، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط، دار النهار للخدمات، بيروت، ط١، ١٩٧٣، ص٢٤١.
٣- الشيخ، رأفت غنيمي: المرجع نفسه، ص٢٣٢.
٤- البحارنة، حسين محمد: المرجع نفسه، ص١٠١

ويمكن القول إن فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور كانت أسوأ فترة عرفتها البلاد، لاسيما المنطقة الساحلية، فقد اعتلى العرش في وقت كانت عُمان تسير فيه نحو الانحدار، ولم يكن عديم الاهتمام بتطور بلده فحسب، بل كان يعارض كل تقدم، وكان يرهق شعبه بقوانين استبدادية لا مثيل لها ،وجعل من عُمان أرض المحرمات والممنوعات، ولم يكن بمقدور بريطانيا أن تأمل بسلطان أفضل منه تنزلق معه البلاد إلى النسيان وتخرج من سياق التاريخ.[١]

تشير التقارير البريطانية إلى السياسة المتبعة مع حكام الخليج العربي وشعوبهم بالقول:"إن حكمنا لدول الخليج العربي ينبني على النوايا الطيبة للحكام وشعوبهم، ومما لا شك فيه أنها نوايا مبنية من جانب على المصالح الذاتية، بيد أنها راسخة للسبب ذاته، وتعتمد النوايا الطيبة هذه على ثلاثة عوامل رئيسية:

آ)- إننا في واقع الأمر ندع الحكام وشعوبهم بقدر المستطاع وتحت توجيهنا، يديرون شؤونهم على طريقتهم الخاصة.

ب)- إننا وفي مختلف مفاوضاتنا مع الحكام والتي بالطبع تهم شعوبهم حول النفط استمعنا لهم بتأن ومنحناهم عرضاً رباعي الأضلاع.

ج)- إن الحكام وشعوبهم يدركون أن حكومة صاحب الجلالة هي فقط التي تقف حائلاً بينهم وبين ابتلاعهم من قبل جيرانهم الأقوياء.[٢]

إذاً، فالمصالح البريطانية الخاصة والذاتية هي الأساس في كل الاتفاقيات والمفاوضات مع حكام المنطقة، والسيطرة على الثروة النفطية الهائلة التي جعلت بريطانية تتأنى في تطبيق سياستها الحقيقية، فتارة تتبع اللين والمرونة، وتارة أخرى تطبق سياسة العنف والقمع، حتى تحصل على ما تريد إلى جانب تذكير هؤلاء الحكام، أنه لولا بريطانيا لكانت هذه المناطق لقمة سائغة بيد جيرانها.

شهدت السنوات الأولى من حكم السلطان سعيد بن تيمور، على الرغم من الضغوط البريطانية، نجاحاً في إدارة الشؤون المالية والإدارية والإشراف الفعلي على سير الأمور في السلطنة، وكان مما ساعده على ذلك اعتماده على بعض الشخصيات العربية المعارضة للنفوذ البريطاني مثل

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣٠٩.
٢- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"،الوثيقة رقم (١٧٦) ،ج٢، ص-٣٦٩-٣٧٠.

سليمان الباروني.[1] غير أن الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح له بالسير في ذلك الاتجاه المعادي لها، حيث ووجه بإنذار من جانبها بامتناعها عن تقديم أية مساعدات مالية له ما لم يبادر إلى طرد الأشخاص غير المرغوب بهم من خدمته.[2] وتأتي خطة السلطان في اعتماده على بعض الشخصيات المعروفة، في نطاق الاهتمام بالعقيدة الإباضية، فسليمان الباروني كان إباضياً من ليبيا، وله مؤلفات في المذهب الإباضي، مما أضفى على السلطان صفة المتحمس للمذهب الإباضي، وقام الباروني بتأليف عدة كتب على نفقة السلطان كوسيلة لإظهار مدى اهتمام الأخير بالناحية الدينية، وكذلك لإعداد الأذهان لتقبّله إماماً، ويتضح هذا الهدف من كتاب صدر للباروني بعنوان"الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية"، وكان السلطان يعتقد أن بقاء الباروني في هذا المنصب سيساعد على تقليل السلطة الدينية للإمام، وكتب بذلك إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يخبره، بأن خبرة الباروني بمبادئ عقيدتنا ستكون ذات فائدة عظيمة لنا.[3]

بشكل موازٍ، عمل السلطان سعيد بن تيمور على تبني سياسة جديدة، بغية التخلص من الأزمة الاقتصادية، وإبعاد شبح الديون عن بلاده التي كانت غارقة في مستنقعها منذ عهد أسلافه لدرجة اعتمادهم بالكامل على دائنيهم، لذلك عمل مكتفياً بالاعتماد على موارد الدولة القليلة في تدبير شؤون السلطنة، ويبدو أن السلطان تعلم من مأساة ديون بلاده، أنه إذا كنت مديناً لشخص ما، فإن ذلك الشخص يكون له إلزام قوي جداً عليك، ويستطيع إرغامك على فعل أشياء قد لا ترغب بفعلها، وفي حالة عُمان هذه فإن الشخص المعني كان هو الحكومة البريطانية ،ولتسيير سياسته الإدارية والاقتصادية تلك كان لا بد من أن يصطدم بالبريطانيين، خاصة وأنه كان يختلف عن والده في إصراره على التمتع باستقلالية أكبر، لذلك ترك مسقط عام(١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، واتجه إلى ظفار، ومكث فيها مدة عام، مبرراً ذلك بأنه لايستطيع تحمل أعباء الحكم في مسقط وتحمل مسؤوليات الحكم فيها، واستغلال ذلك كوسيلة للضغط على بريطانيا.[4]

١- سليمان الباروني: ليبي الأصل، من مواليد مدينة جادو في جبل نفوسة في طرابلس عام (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م)، يعود أصله إلى القبيلة البروانية ذات الأصل العُماني، انتهج سياسة معادية للفرنسيين والإيطاليين، سجن من قبل الفرنسيين، وبعد خروجه، غادر إلى مكة للحج، ومنها توجه إلى مسقط في عام ١٩٣٤م، وعمل مستشاراً للشؤون الداخلية في عهد السلطان سعيد بن تيمور، ويعد الباروني من علماء الإباضية، وواضع العديد من المؤلفات، ومنها كتابه،" الأزهار الرياضية في ذكر أئمة وملوك الإباضية"، الذي وضعه بطلب من السلطان. للمزيد انظر: أبو اليقظان، إبراهيم: سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، الجزائر، المطبعة العربية، ج١، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، ص٩-١٠.

٢- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا ،ص ٣٩٤.

٣- المرجع نفسه، ص٤٣٦-٤٣٧.

٤- قاسم، جمال زكريا:الخليج العربي" دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٩١٤-١٩٤٥ "،ص٣٧٧.

مما تقدم يتضح، أن السلطان تمكن من خلال إقامته في ظفار، من زيادة الضغط على الحكومة البريطانية، لإعطائه مجالاً أوسع كي يتسنى له تطبيق سياسته في عُمان، وربما أراد من التردد على ظفار الاتصال بالقوى الأخرى المجاورة، مثل اليمن والسعودية، وإقامة علاقات صداقة معها، حتى يتمكن في حال رفض القوات البريطانية تقديم المساعدة له، أن تقوم هذه القوى بتقديم العون له للسيطرة على كافة مناطق عُمان واقتلاع جذور الإمامة التي تشكل تهديداً كبيرًا لحكمه، ومن المعروف أن السلطان سعيد بن تيمور قام منذ وصوله إلى الحكم في عام(١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، بمحاولات عديدة لاستعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية في عُمان، واتخذت تلك المحاولات وسائل مختلفة، منها استمالة شيوخ الداخل بحسن استقبالهم. وإغداقه الهدايا والأموال عليهم، وحاول أن يجعل من نفسه إماماً على المذهب الإباضي، ولا شك في أن احتمالات اكتشاف النفط في مناطق عُمان الداخلية هي التي كانت تحفزه على أن يكون إماماً وسلطاناً معاً.[١]

وما يؤكد اهتمام السلطان بالشؤون الدينية محاولته تقريب العديد من العلماء والزعماء البارزين في عُمان، وإعطائهم المناصب والأموال، ويشير التقرير البريطاني المرسل من الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج إلى ذلك بالقول:"كانت هناك بعض التعيينات المهمة، حيث عين السلطان الشيخ سليمان الباروني مستشاراً له للشؤون الداخلية ، وهو حالياً في مسقط، والشيخ علي بن عبد الله الخليلي شقيق الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، عين والياً على بوشر، والقاضي السابق للرستاق الشيخ ناصر بن راشد الخروصي شقيق الإمام المتوفى سالم بن راشد الخروصي، عينه السلطان قاضياً على السويق في عام (١٣٤٤هـ/ ١٢ حزيران١٩٣٩م)، هذا الشخص المعروف بآرائه الدينية المتشددة، ويتبعه مجموعة كبيرة من العلماء المسؤولين عن انتخاب الأئمة، ومن الواضح أن السلطان لا يتجاهل الزعماء الدينيين، وأنه على اتصال بالعلماء الآخرين من ذوي النفوذ.[٢]

يتضح من التقرير السابق جملة من الحقائق أهمها :

١- كان السلطان عازماً على الحصول على لقب الإمامة، إلى جانب لقبه كسلطان، على الرغم من أن المذهب الإباضي لا يقر توارث الحكم، لذلك نراه يقرب مجموعة من زعماء عُمان وعلمائها

١- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرقي إفريقيا ، ص٣٩٨، للمزيد من التفاصيل عن السياسة التي اتبعها السلطان سعيد بن سلطان للسيطرة على المنطقة الداخلية، وتقديم التسهيلات لشركات النفط: انظر الملحق رقم(٢١)، ص٢٦٥.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٧٧)، ج٢، ص٣٧٣-٣٧٤.

بغية الوصول إلى ذلك. مغدقاً عليهم الأموال والمناصب، لأنه يعلم أن هذه الشخصيات التي أسند لها هذه المناصب لها تأثيرها الكبير في صناعة القرار في داخلية عُمان .

٢- لم تكن بريطانيا (كما أشارت العديد من المصادر) مستاءة من قيام السلطان بتعيين الشيخ سليمان الباروني مستشاراً له، بل إن ذلك يأتي في نطاق الخطة التي وضعها لإظهار السلطان بمظهر المتمسك بعقيدته والمطبق لتعاليم الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من إظهار السلطان سعيد بن تيمور، في بداية حكمه، مرونة في تسيير شؤون الحكم، والعمل بشكل مواز على توحيد عُمان تحت سلطته، فإن حكمه كان يتجه نحو العزلة و الانغلاق، فقد انطوت عُمان على نفسها طيلة نصف قرن، وعاشت حقبة قاسية لا يتردد الباحثون والمؤرخون عن وصفها بحقبة القرون الوسطى بكل معنى الكلمة، وقد دفع التدهور الاقتصادي و الثقافي بهذا البلد إلى ليل العصور الوسطى، وبالتالي إلى أزمة هوية وانتماء، وأصبحت عُمان خلال هذه الفترة بلد الممنوعات والمحرمات، لأن كل شيء كان ممنوعاً، فالسفر واستعمال وسائل الإنتاج الحديثة، ومنع التجوال في المدينة وإغلاق أبواب مسقط عند المغيب وغيرها من الممنوعات، دفعت بهذا البلد إلى الجمود الاقتصادي والثقافي، وانعزال عُمان عن العالم، وفي ظل ظروف كهذه كان من الصعب الدخول إلى عُمان إلا بموجب تصريح من السلطان نفسه .[١] أضف إلى ذلك أن السلطان سعيد بن تيمور، وتنفيذاً لخطته الرامية لتوحيد عُمان تحت سيطرته والسيطرة على منصب الإمامة، قام بإلغاء جميع المحاكم المدنية في مسقط والمطرح، وأعلن بأن الشرع الإسلامي هو القانون الوحيد المعترف به بالنسبة لرعاياه، إلى جانب ذلك عمد السلطان سعيد بن تيمور إلى إضفاء بعض المظاهر الشكلية على نفسه، كإطلاق لحيته، والمحافظة على جميع صلواته وعباداته بشكل دقيق.[٢]

بعد نجاح السلطان سعيد بن تيمور النسبي في تنفيذ سياسته الرامية، إلى كسب الشيوخ والزعماء وتفريغ قوة الإمام من الداخل، والتي استمرت قرابة سبعة أعوام، بدأ يفكر جدياً إلى جانب تلك السياسة باستعمال القوة العسكرية في استرداد المناطق الداخلية، ففي جمادى الثاني(١٣٥٨هـ/ تموز١٩٣٩م)، اجتمع السلطان بالوكيل السياسي في مسقط، حيث صرح له بأنه يحاول إعادة السيطرة على الأوضاع في عُمان حتى يتمكن من أن يصبح حاكماً للدولة العُمانية كلها، وأنه ظل

١- الوسمي، خالد ناصر: المرجع نفسه، ص١٢.

2- I.O.R., 15/6/242, tel. from p. A. Muscat, to the p. R., Bushier , 30 April 1946.

في سعيه الدؤوب لامتداد تأثيره ونفوذه على شيوخ المنطقة الداخلية، أما الطريقة التي ينتهجها لتحقيق هدفه في استمالة الشيوخ له، فهي إقامة علاقات واتصالات بزعماء القبائل، وفي أحيان أخرى تتمثل هذه الطريقة في تخصيص حصص مالية يمنحها لهم كل شهر، أما الطريقة الأخرى لإعادة السيطرة والنفوذ على الأوضاع في عُمان فتتمثل في تبني النهج العسكري واستخدام القوة. وعلى الرغم من ذلك فإنه توصل في نهاية المطاف إلى أن عليه الحصول على القوة، مثلما عليه الحصول على التمويل والمساعدات المالية، كما أوضح الوكيل السياسي البريطاني في مسقط. أن السلطان سعيد صرح في أكثر من مناسبة، بأنه قد تعب من شؤون الدولة الحالية، وإذا لم يحصل على المساعدة المالية التي يطلبها فإنه سيترك الأمور كلها لتجد حلها بنفسها، وبناء عليه اقترح الوكيل السياسي ثلاثة من السبل البديلة التي تطرق إليها بصفة عامة :

١- الموافقة على طلبه المقدم إلى حكومة صاحب الجلالة، والقيام بمنحه مساعدة مالية كمساهمة مقابل منطقة جوادر.

٢- رفض أي طلب يتقدم من قبله للحصول على مساعدة مالية أخرى.

٣- السيطرة على الأوضاع في دولة مسقط وعُمان، ويحتفظ سموه باللقب والسيطرة على محافظة ظفار، إضافة إلى ذلك فإنه يحصل على راتب مالي معقول من دخل مسقط.[١]

إذاً، فالمساعدات البريطانية المباشرة والمفتوحة للسلطان سعيد بن تيمور لم تكن متاحة بالقدر الذي يحقق طموحاته خلال هذه الفترة، لأن الحكومة البريطانية رأت بأن الثمرات التي سوف تجنيها من هذه العملية أقل بكثير من الخدمات والمساعدات التي سوف تقدمها للسلطان. لكن هذه النظرة تغيرت كلياً عندما دلت المؤشرات على وجود النفط بكميات كبيرة في عُمان، حيث وضعت الحكومة البريطانية كامل ثقلها لدعم السلطان، لتوحيد مناطق عُمان تحت سيطرته، بما فيها التدخل العسكري المباشر للقوات الجوية والبرية البريطانية لتحقيق هذه الغاية، وهذا يعني أن الأرباح التي سوف تجنيها بريطانية أكبر بكثير من الخسائر التي سوف تقدمها.

٣- الأوضاع الثقافية والاجتماعية في عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي:

خلال فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور الطويلة لم يكن في عُمان سوى مدرستين ابتدائيتين، وكان السلطان يشرف عليهما بنفسه، ويبدو أن هناك أموراً جعلت السلطان يشعر بخطورة التعليم

١- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"، ج١، ص٩٣-٩٤. حول علاقات السلطان مع بعض القبائل. انظر الملحق(٢٥)، ص٢٧٥.

وما يجلبه من متاعب له ولسلطنته، وكان يعتقد أن الطلاب والمدرسين هم أساس تلك المتاعب مستنداً إلى المشكلات التي سببها المتعلمون في البلدان العربية وبلدان الخليج العربي بصفة خاصة، لأن التعليم حرك القوى السياسية، أما بالنسبة للمدرسين فكان السلطان سعيد بن تيمور ينظر إليهم كمجموعة من الوطنين الثوريين يحملون أفكاراً ثورية لا تتناسب مع الأفكار المتزمتة، خاصة وأن أغلب المدرسين في خمسينيات القرن العشرين كانوا مصريين يحملون التعاليم الناصرية إلى بلدان الخليج العربي، حيث وجهت السلطات البحرينية إلى هؤلاء المدرسين تهمة نشر مبادئ سياسية مثيرة للشعب بين الطلاب البحرينيين.[١]

وعلى الرغم من أن عدد المدرسين خلال هذه الفترة لم يتجاوز خمسة عشر مدرساً، فقد كان السلطان يحسب لهم ألف حساب، فقد أصدر قوانين تمنعهم من الاختلاط بالشعب والجلوس مع عامة الناس خوفاً من توعية الشعب على الواقع الذي يعيشه.[٢] وفي تحليل للسياسة التي أنتهجها السلطان سعيد بن تيمور في بلاده يلاحظ التقرير البريطاني أسباب هذه السياسة بالقول : " إنني أرى أن التصور العام للسلطان حول إدارة الدولة، وطبيعة سرعة التنمية في الوقت الحاضر سليم، وأن القبائل الداخلية لديها تاريخ حافل بالتعصب ورد الفعل والخوف من الأجانب، ومن الأجدر عدم تعريضهم لصدمات سريعة، وأن السلطان عكس حكام الخليج العربي لديه حس سليم، ويتمتع بشخصية قوية للحفاظ على خطوات التنمية والإصلاح، لكي تسير ببطء، حتى ولو حصل على ثروة هائلة، وربما كان مفرطاً في التقدير أن المواطن العُماني يرغب في أن يعيش منعزلاً من ما يجري الآن في دول الخليج العربي والعالم. إن من أول نتائج زيادة مستوى المعيشة، سوف تكون شراء الأجهزة اللاسلكية، مما يفتح الباب على مصراعيه للنفوذ المصري الذي يمثل جزءاً من سياسة العداء، والذي يمثل المحرك لتغيّير التقاليد القديمة لعادات الحياة ".[٣]

يتضح من التقرير السابق، أن بريطانيا نجحت في عزل السلطان عن المناطق الداخلية من بلاده من خلال تصويرها لخطورة الإمامة، وما تشكله من تهديد لحكمه، وكذلك عزله عن محيطه العربي حتى لا تتأثر عُمان بما يجري في البلاد العربية من حركات ثورية وقومية واشتراكية، وكل ذلك حتى تضمن بقاء مصالحها وامتيازاتها بعيدة عن المخاطر وتأثيرات القوى الأخرى.

١- الرميحي، محمد: البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٦م، ص١٥٢.

٢- مصطفى، عوني: سلطنة الظلام في مسقط وعُمان، منشورات دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٦٤م، ص٣٦.

٣- موسوعة عُمان " الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٠٠)، ج٤، ص٧١- ٧٢.

هكذا كان حال التعليم في عهد السلطان سعيد بن تيمور، لا يلبي حاجات المجتمع العُماني، بسبب قلة عدد المدارس، وعدم وضع ميزانية للتعليم، وعدم رغبة السلطان بتعليم الشعب وتثقيفه. ولم يكن التعليم القيد الوحيد الذي فرض على الشعب العُماني، فقد عانى العُمانيون من انعدام الخدمات الصحية بسبب إهمال السلطان لها، ففي عُمان كلها لم يوجد سوى مشفى واحد في المطرح، كانت البعثة الأمريكية قد أنشأته، فلذلك كان هذا المشفى يؤمه جميع الناس، فكان من الطبيعي أن تكون غرفه مزدحمة بالمرضى الذين كانوا يعانون من مرض التراخوما[١] الذي كان منتشراً في شبه الجزيرة العربية بشكل عام نتيجة بعض العادات غير الصحية، بالإضافة إلى مرض الجذام والأمراض التناسلية وسوء التغذية".[٢]

وتعود السياسة التي اتبعها السلطان سعيد بن تيمور ضد شعبه، والتي عمل فيها على فرض القيود على كل جوانب الحياة، من دون أي ردة فعل شعبية من قبل العُمانيين، إلى النظام الصارم الذي فرضه ، وإلى غياب القوى المنظمة والطبقة المثقفة التي تعمل على توعية الجماهير للمطالبة بحقوقها ومصالحها. ويبدو أن القوة الوحيدة التي كان يمكنها القيام بدور القوة السياسية المعارضة للسلطان هي الإمامة الإباضية، فهي المرجع والمأوى لكل العُمانيين عندما تشتد الخطوب عليهم، إلا أن هذه القوى تمَّ تحييدها منذ توقيع اتفاقية السيب في عام(١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، ويعزى سبب إتباع السلطان سعيد بن تيمور لتلك السياسات الرجعية والقيود السياسية والثقافية والاجتماعية التي فرضها على شعبه، إلى عدم وضوح الرؤية لديه ، وخوفه من أي تطور غير محسوب حسابه بدقة، والذي قد يهز مركزه وسلطته في بلاده، خاصة وأنه كان يسعى لضم المناطق الداخلية إلى حكمه وتوحيد عُمان تحت سلطته، لذلك دفن تحت أسوار مسقط كل اتجاه للتجديد والتحديث، وتمثل موقف الحكومة البريطانية من سياسة السلطان سعيد بن تيمور تجاه التطوير والتحديث في عُمان بالآتي: "يجب أن نراعي المشاعر المتجذرة لدى السلطان عندما نجده يعارض بشدة في أحيان كثيرة مظاهر التحديث والعصرنة التي عُرضت عليه لاحقاً، فكثير من مظاهر البطء في الحركة للحاق بركب الحضارة الغربية كانت ستمثل خطراً كبيراً، إذا تم الإسراع في هذه الخطوات في هذا الجزء الراكد من الجزيرة العربية".[٣]

١- مرض التراخوما: التراخوما من أقدم أمراض العين، يؤثر على الأغشية المخاطية التي تغطي العين، وينتشر هذا المرض في المناطق الجافة والحارة. للمزيد انظر : http://webcache.googleusercontent.com

٢ - موريس، جيمس: سلطان في عُمان، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت ، ص١٥٦-١٥٧.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٥٧٤)،ج٣، ص١٥٤-١٥٥.

وقد رد السلطان على الشكاوى المقدمة ضد السياسة التي انتهجها في عُمان في مقابلة أجراها مع الوكيل البريطاني في مسقط، ولأهميتها نستشهد بهذا الجزء من المقابلة التي وصفها الوكيل السياسي بالقول:"فيما يتعلق بالتقارير التي تحدثت عن ممارسة قيود على الحريات الشخصية في السلطنة، فإن السلطان يسميها لوائح تنظيمية، ويعتقد أن هناك الكثير من سوء الفهم حولها، فالكثير من تلك القيود مبنية على أسس دينية، مثل حظر استيراد الألعاب والدمى، وبعضها خاصة فيما يتعلق بالملابس والزي، فهي أمور تعكس طريقة الحياة التقليدية في عُمان، وهذه القيود تتلاءم وتتماشى مع التقاليد العُمانية وأسلوب الحياة، وقد أستوعبها أبناء السلطنة وقبلوا بها، لكن الأجانب الذين وفدوا إلى السلطنة هم الذين أثاروا مثل هذه الشكاوى، وعدّوها تعدياً على الحريات الشخصية، بينما هي في معظمها، مستمدة من سماحة ديننا وتقاليدنا الراسخة، وكذلك فإن الغالبية العظمى من سكان السلطنة محافظون لايثقون بل يخافون من التغيرات السريعة، خاصة تلك التغيرات التي تطرأ على شؤونهم الدينية وتمس معتقداتهم، وكان ذلك يثير سخطهم وغضبهم، وبالتالي يؤدي إلى تهديد الوحدة وتوازن القطر."[1]

إذاً، فقد لخص السلطان سعيد بن تيمور سياسته التي اتبعها في الحكم في هذه الأسطر القليلة، والتي يستشف منها حسب ما جاء فيها:

١- إن القيود الثقافية والاجتماعية التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور، مستمدة من الشريعة الإسلامية وفق ما ينص عليه المذهب الإباضي.

٢- راعى السلطان العادات والتقاليد الاجتماعية في عُمان، التي يرغب الشعب بالحفاظ عليها، لأنها أصبحت ممزوجة بدماء العُمانيين، وأن الشعب العُماني لا يرى في هذه السياسة أنها عملية تقييد وحصر لحرياته ومعتقداته، بل هي متلائمة مع البيئة العُمانية، وأسلوب الحياة المتبع فيها.

٣- إن الأوضاع في عُمان تختلف عن جميع البلدان الأخرى، فالمذهب الإباضي الموجود في عُمان، ومنذ ما يزيد على ألف عام قد رسّخ هذه النظم والتقاليد، وقد سرت في شرايين المجتمع، ولا يمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال، مما يدل على أن السلطان كان يحسب ألف حساب لزعماء وعلماء المذهب الإباضي في صدد أي تغيير ينوي القيام به.

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٤٣٧) ، ج٦، ص٣٠٦.

٣ - العلاقات البريطانية - العُمانية في عهد السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي: عندما تولى السلطان سعيد بن تيمور الحكم في السلطنة في عام(١٣٥١هـ/١٩٣٢م) كانت علاقته مع بريطانية محكومة بمعاهدة عام (١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، التي نصت على عدم تنازل السلطان ومن يخلفه عن المناطق التابعة له لأي دولة أخرى من دون استشارة الحكومة البريطانية، بالإضافة إلى إعطاء البريطانيين امتيازات تجارية، وعدم اتخاذ أي إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين، وتحديد الرسوم الجمركية. إلى جانب الامتيازات القنصلية التي حصلت عليها بريطانيا، جراء هذه المعاهدة.[١]

وقد حاول السلطان سعيد بن تيمورعندما أمسك بزمام الأمور التخفيف من القيود البريطانية، والتمتع بمزيد من الاستقلالية والعمل على تعديل اتفاقية عام(١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، وقد تكللت جهوده بالنجاح بعقد اتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة في عام(١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، مع الحكومة البريطانية، وعلى الرغم من نجاحه في إلغاء البند الخاص بعدم التنازل عن المناطق الخاضعة لنفوذه إلا بموافقة الحكومة البريطانية، إلا أنها ظلت معاهدة من طرف واحد، ولصالح بريطانية ورعاياها، وإعطائها حق استملاك الممتلكات في السلطنة، ناهيك عن أنها فرضت التزامات على السلطان بعدم اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تلحق الضرر بالتجارة البريطانية.[٢]

وهكذا حلت المعاهدة الجديدة بديلاً عن معاهدة عام(١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، لتسيير العلاقات البريطانية – العُمانية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بيد أن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة منطقة الخليج العربي، وضعت بريطانيا أمام سلسلة من الصعوبات والتحديات، كان أهمها تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة ، ومنافسة الشركات الأمريكية للشركات البريطانية. أضف إلى ذلك الحركة القومية التي شهدتها البلدان العربية، والمد القومي الثوري الذي وصل إلى بلدان الخليج العربي وإيران. ناهيك عن الأحداث المهمة التي شهدتها المنطقة الداخلية من عُمان، حيث استعادت الإمامة نشاطها لتكون عقبة في وجه المصالح البريطانية، التي كانت تسعى إلى ضمان موارد النفط العُمانية لمصلحتها ، واستغلال الموقع الاستراتيجي لعُمان في تنفيذ مخططاتها.[٣]

١- لوريمر، ج. ج: المصدر نفسه، ج٢، ص٨٢٠- ٨٢١

٢- عُمان في المحافل الدولية، تقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دار اليقظة العربية للنشر والتأليف، دمشق، ط١، ١٩٦٦م، ص١٨٣.

٣- قاسم ،جمال زكريا:الخليج العربي" دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٩١٤-١٩٤٥"، ص٣٧٨.

أدت التطورات الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى قيام السلطان سعيد بن تيمور بالتفاوض مع البريطانيين، بغية التوصل إلى معاهدة جديدة تخفف من قيود معاهدة عام(١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، وقد توصل الطرفان إلى توقيع معاهدة في عام(١٣٧١هـ/١٩٥١م)، على أن تكون سارية المفعول لمدة خمسة عشر عاماً بدءاً من توقيعها، وقد اختلفت هذه المعاهدة عن سابقتها. حيث نصت على مبدأ المعاملة بالمثل، مما يعني من الناحية النظرية أنه يحق لمسقط إقامة القناصل في المناطق التابعة لبريطانيا، الأمر الذي يعني نظرياً، تحول وضع التبعية الخاصة بالسلطنة عما كان معروفاً في معاهدات سابقة مع بريطانيا.[١]

بعد التوقيع على الاتفاقية الجديدة، أشارت التقارير البريطانية إلى أهداف سياسة حكومة صاحب الجلالة في مسقط بدون أي تحفظ بالقول:

١- يجب المحافظة بقدر الإمكان على العلاقات بين البلدين على أساس الاتفاقيات القائمة بين المملكة المتحدة وسلطان مسقط، وتوافق السياسات الداخلية والخارجية للسلطان مع مصالح حكومة صاحبة الجلالة.

٢- المحافظة على التسهيلات والامتيازات الممنوحة لقوات صاحبة الجلالة في السلطنة.

٣- ضمان الاعتراف بالحدود بين المملكة العربية السعودية والسلطنة في أقرب وقت ممكن، وذلك وفق ما تم تحديده من قبل السلطان عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م).[٢]

إذاً، لم يعد بإمكان بريطانيا التدخل في شؤون عُمان، كما كان في السابق إلا بموجب اتفاقيات واضحة ومحددة بين الطرفين، ومرد ذلك إلى تغير الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور قوى كبرى على الساحة العالمية، لديها من الإمكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يمكّنها من القضاء على النفوذ البريطاني، ونعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والصراع الدائم بينهما للتسابق على مناطق النفوذ، مما أدى إلى ضعف الموقف البريطاني في مناطق نفوذه السابقة، وخاصة في منطقة الخليج العربي، ليصبح المجال الذي تعمل

١- العقاد، صلاح: معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م، ص١٠٥.

٢- موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٥٥٤)، ج٣، ص٦٦.

فيه من أجل مصالحها منحصراً في نطاق ضيق. أما داخلياً، فقد ووجهت المصالح البريطانية بمقاومة عنيفة من قبل القوى الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، فتيار القومية العربية الذي نشط بعد الحرب، شكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية، ويبدو أن الإمامة الإباضية، قد تأثرت كثيراً بهذه الاتجاهات، وأصبحت تبدو من خلال نهضتها في خمسينيات القرن العشرين، مختلفة كل الاختلاف عن حركاتها السابقة، من خلال قيامها بمد جسور الاتصال مع القوى العربية والدولية، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الحركات التي ظهرت خلال هذه الفترة متأثرة ببعضها، والأهداف كانت متقاربة، من حيث تحرير البلاد، والتخلص من التدخل الأجنبي.

إلا أن المعاهدة الموقعة في عام(١٣٧١هـ/١٩٥١م)، لم تعد توافق البريطانيين، ولم يمض على توقيعها إلا ستة أعوام، لأن بريطانيا اضطرت إلى التدخل إلى جانب السلطان لقمع ثورة الإمامة، وإلى استخدام قوتها العسكرية الجوية في حرب الجبل الأخضر في عام(١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، لذلك وجدت نفسها في مأزق كبير من جراء هذا التدخل، إذ أن تدخلها أثار جدلاً كبيراً في دول كثيرة من العالم، حتى ضمن الدوائر البريطانية الرسمية، وأشار البرلمان البريطاني إلى عدم مشروعية الأعمال العسكرية التي قامت بها القوات البريطانية خلال ثورة الجبل الأخضر، خاصة وأنه لا توجد معاهدة عسكرية بين بريطانيا والسلطان تلزمها بتقديم الدعم العسكري لسلطان مسقط[١].

لذلك وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة إلى توقيع اتفاقية جديدة في عام(١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م)، تعهدت فيها بتقديم مساعدات عسكرية، ومد السلطان بضباط من الجيش البريطاني ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات في مجال الطيران. أما السلطان، فقد تعهد بتمديد الاتفاقيات القائمة في مجال الطيران المدني، وإعطاء بريطانيا حق استخدام مطاري صلالة ومصيرة.[٢]

وقد شملت بنود الاتفاقية، بالإضافة إلى التعاون العسكري، الاتفاق بين الطرفين على تطوير النظم الإدارية في السلطنة، وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتكفل الحكومة البريطانية بدعمهما مالياً، وقد ظلت هذه الاتفاقية سرية بين الطرفين حتى اضطرت بريطانيا إلى الإعلان عنها أمام بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في عام(١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م).[٣]

١- عبيد، فضيل: عُمان والخليج العربي، دمشق، ط١، ١٩٦٨م، ص٣٨.

٢- عُمان في المحافل الدولية، ص٢٣٩. للمزيد من التفاصيل حول الدوافع البريطانية لتوقيع معاهدة مع السلطان في عام ١٩٥٨م، انظر الملحق رقم(٩)، ص٢٥٢.

٣- المعمري، أحمد حمود: عُمان وشرقي إفريقيا، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٧٩م، ص١١٧.

يتضح، وبدون شك، أن هذه الاتفاقية وضعت وصممت لاستعمال لاحق، وذلك لإخراج بريطانيا من المأزق والحرج الذي كانت تشعر به أمام تدخلها الصريح والمباشر ضد قوات الإمامة إلى جانب السلطان، يدفعها إلى ذلك الحصول على النفط في مناطق عُمان والسيطرة على المناطق الإستراتيجية فيها.

ثانياً: الاكتشافات النفطية وأثرها على الصراع الداخلي بين الإمامة والسلطنة في عُمان :

١- مشكلة البريمي في عصر الامتيازات النفطية:

مع دخول منطقة الخليج العربي عصر الامتيازات النفطية، عادت إلى الوجود مشكلة البريمي لكن هذه المرّة في صورة صراع إقليمي ودولي من أجل السيطرة على النفط، وتتألف هذه المنطقة من تسع قرى[١]، كانت محط خلافات دائمة منذ ظهور الدولة السعودية الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وغالباً ما اتخذت حالة التوتر الدائمة هذه مظهر نزاع حدودي أحياناً، ومذهبي أحيانا أخرى، أما المعطيات الجديدة فقد حولته إلى صراع اقتصادي هدفه السيطرة على النفط، ففي عام(١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)، منح الملك عبد العزيز آل سعود امتيازاً لشركة "ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا"(Standard Oil Company Of Kalifornea) في منطقة واسعة ومبهمة الحدود وصفتها المملكة العربية السعودية بأنها الجزء الشرقي من حدودها، ونظراً لقلة الوضوح والدقة طلبت الولايات المتحدةالأمريكية من بريطانيا حامية عُمان وأبو ظبي تدقيق حدود الأطراف الثلاثة المعنية، وقد بنت بريطانيا ردها على ما كان يعرف بالخط الأزرق الذي أقره الاتفاق البريطاني - العثماني في عام(١٣٣١هـ/١٩١٣م)، إلا أن هذا الخط يبعد مئات الكيلو مترات عن منطقة البريمي، فرفضت المملكة العربية السعودية هذا الرد، ودخلت هذه الأطراف الثلاثة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في مناقشات ومراسلات دامت حتى عشية الحرب العالمية الثانية.[٢]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص ٣١٠.

٢- مشكلة البريمي، حدثت في عهد السلطان سعيد بن سلطان يؤيده حاكم أبو ظبي زايد بن سلطان، والملك سعود ابن عبد العزيز الذي ادعى بأحقية السعودية بامتلاك هذه الواحات، وهذه الواحة تشمل تسع قرى، أكبرها واحة البريمي، لذلك أطلق اسم المنطقة عليها، وهي بحسب الاتفاق الحدودي بين الدولة العثمانية وبريطانيا في عام ١٩١٤م، مقسمة على الشكل التالي: ست من هذه القرى تابعة لأبو ظبي، ومن ضمنها العين، وثلاث تابعة لعُمان، ومنها البريمي. للمزيد انظر: http://www.roo7oman.com/vb/showthread.php?t=158517

خلال تلك الفترة كانت الإمامة معزولة في المناطق الداخلية من عُمان، ومنقطعة عن العالم الخارجي، وكان الإمام محمد بن عبد الله الخليلي(١٣٣٨-١٣٧٤هـ/١٩٢٠-١٩٥٤م)، يدير شؤونها بمساعدة زعماء القبائل، وقد شهدت السنوات الأولى من عهد الأمام الخليلي امتداد النفوذ السعودي إلى المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية عقب الانتصارات التي حققها السلطان عبد العزيز آل سعود على الهاشميين في الحجاز، ودرءاً للخطر السعودي، قرر زعماء الإمامة السيطرة على المناطق التي تتعرض لنفوذهم خاصة في إقليم الظاهرة، و كان للامتداد الواسع من الأراضي التي تسيطر عليها الإمامة، ما يبعث على إثارة الخوف لدى سلاطين مسقط، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين، وقد حاول السلطان سعيد بن تيمور أكثر من مرة استخدام القوة العسكرية في المناطق الداخلية، حيث طلب المساعدة البريطانية، إلا أن الحكومة البريطانية أعربت عن رغبتها في أن تستمر العلاقات هادئة بين الطرفين، ونتيجة للموقف المتردي كانت الحاجة ماسة لتأكيد اتفاقية السيب، إذ كان المفهوم السائد لدى زعماء الإمامة، أن الاتفاقية لا تقيد السلطان الجديد طالما أن السلطان الذي عقد هذه الاتفاقية قد تنازل عن الحكم.[١]

إذاً، أخرج التوسع السعودي الإمامة من عزلتها، لتدخل الصراع كطرف أساسي باعتبار المناطق المتنازع عليها تتبع للإمامة حسب اتفاقية السيب، وشكلت منذ ذلك الوقت سداً منيعاً في وجه المصالح البريطانية في المنطقة. وفي عام (١٣٦٨هـ/١٩٤٩م)، بدأت شركة آرامكو(شركة الزيت العربية الأمريكية) (American Arabian oil co.) التنقيب عن النفط بالقرب من الحدود التابعة لإمارة أبو ظبي، مما أدى إلى احتدام النزاع بين الأطراف المعنية، وكانت أكثر المناطق التي نشب بسببها النزاع، هي منطقة البريمي.[٢] إذ لعب هذا النزاع دوراً كبيراً في توتر العلاقات، بين عُمان وأبوظبي مدفوعة من بريطانيا وشركاتها النفطية من جهة، والمملكة العربية السعودية مدفوعة من شركة أرامكو الأمريكية من جهة أخرى، ونتيجة لذلك تبادلت كلٌ من السعودية وبريطانيا وجهات نظر مختلفة حول النزاع، وقام الطرفان بجمع كل المعلومات المتعلقة بالمنطقة، إذ سعى كل طرف إلى تغليب وجهة نظره حول أحقيته بامتلاك المنطقة، إلا أن المباحثات بين الطرفين وصلت إلى طريق مسدود، وبقيت الأوضاع مجمدة حتى عام(١٣٧٢هـ/١٩٥٢م)، عندما

١- قاسم ، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا، ص٣٩٤-٣٩٥.

٢- أهمية واحة البريمي: لا تكمن الأهمية في الوحة نفسها، وإنما من كونها المنفذ الوحيد نحو مناطق النفط في منطقة الفهود وغيرها، بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية، وذلك لكونها عقدة مواصلات، تصل إلى على الساحل من جهة، وأبو ظبي من جهة ثانية وعُمان الداخلية من جهة ثالثة. للمزيد أنظر: الملحق(٦)، ص٢٤٨.

تلقت الحكومة السعودية معلومات وصلتها من البريمي تفيد، بأن البريطانيين قد أبدوا اهتماماً متزايداً بالمنطقة.[١]

أرسلت حكومة المملكة العربية السعودية- رداً على الإجراءات التي قام بها البريطانيون في المنطقة- مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة البريطانية جاء فيها:" إن الحكومة السعودية لا تعترف بأية سلطة أو نفوذ لسلطان مسقط، أو الشيوخ المتحالفين معه على المنطقة ".[٢]

وقامت الحكومة السعودية، بإبلاغ شيوخ البريمي الذين يدينون بالولاء للملك عبد العزيز آل سعود، أنه من المستحيل الاعتراف بأية سلطة لشيوخ ساحل عُمان عليهم، إلا أن الأسس التي بنى عليها الملك عبد العزيزآل سعود ادعائه، وهي ولاء زعماء القبائل له، كانت ضعيفة أمام المناورات البريطانية، لذلك نُصح الملك عبد العزيز آل سعود، بأن يدعم سلطته بطريقة أكثر فعالية، فأعطى تعليمات لحاكم الإحساء، ابن جلوي، بإرسال تركي بن عطيشان على رأس قوة إلى البريمي للسيطرة عليها، وتعيين الأخير حاكماً عليها، فوصلت القوة السعودية إلى حماسة (إحدى قرى البريمي التابعة لسلطان مسقط)، في رجب (١٣٧٢هـ/ آب١٩٥٢م)، وأرسل ابن عطيشان عدة رسائل إلى الشيوخ البارزين في المنطقة يطلب منهم التعاون معه في إدارة شؤون المنطقة.[٣]

تلقى السلطان سعيد بن تيمور أخباراً تفيد بوصول قوة سعودية إلى البريمي، فبعث رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، جاء فيها:"هذا المساء وصلتني رسالة من الشيخ زايد تؤكد، بأن حوالي سبعين سعودياً يستقلون سبع سيارات وصلوا إلى البريمي، وأنهم يمكثون في المنطقة الواقعة إلى الغرب من حماسة،.... ويعتقد الشيخ زايد أن في نية السعوديين بناء شيء ما في الغرب من حماسة، كما أنهم قد دعوا بعض القبائل للذهاب للقائهم،.... ورغم أننا لا نعلم الهدف الحقيقي وراء مقدمهم إلى هناك، فإنني أريد أن أذكر:أن هذا الجزء من البريمي، ومن ضمنه حماسة، هو جزء من عُمان، وهذا الجزء ضمن الامتياز النفطي مع شركة تنمية نفط عُمان، وإن دخول السعوديين بهذه الطريقة، هو تعد على مناطقنا".[٤]

١- عرض حكومة المملكة العربية السعودية" النزاع حول واحة البريمي"، ج١، ص٤١٨.

٢- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٢٤٧.

٣- عرض حكومة المملكة العربية السعودية" النزاع حول واحة البريمي"، ج١، ص٤١٩.

٤- موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٥٨٤)، ج٣، ص١٩٠- ١٩١.

يفهم من الرسالة التي بعث بها السلطان سعيد بن تيمور إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، أنه وعلى ما يبدو، لم يكن على علم بالمفاوضات بين بريطانيا باعتبارها ممثلة لعُمان وأبو ظبي من جهة، والسعودية وشركات النفط الأمريكية من جهة، مما يؤكد حقيقة أن شركات النفط البريطانية والأمريكية هي التي كانت تقود الصراع وتوجهه، ليس دفاعاً عن حقوق أي من الطرفين، وإنما للحصول على مناطق واسعة وواعدة بالثروة النفطية، لتحقيق المكاسب والأرباح.

لم يحقق الامتياز الذي منحه السلطان سعيد بن تيمور في عام(١٣٥٧هـ/١٩٣٧م)، لبعض الشركات العاملة في مجال التنقيب، ومنها شركة عُمان وظفار(Oman and dhofar ltd)، الغاية المرجوة منه،لأن الشركة أوقفت أعمالها بعد سنتين بسبب تعثرها في الحصول على كميات تجارية، مما كان يعني توقف المبالغ المالية التي كان السلطان ينتظر أن يجنيها من وراء هذه الشركات النفطية، الأمر الذي دفعه إلى محاولة التعاقد مع شركات أخرى غير البريطانية، وقامت الحكومة البريطانية عن طريق وكيلها السياسي في مسقط بتذكير السلطان بالآتي:

أ – إبلاغ السلطان بأن حكومة صاحب الجلالة على علم بمراسلاته مع شركة ستاندرد أويل الأمريكية، والضغط على السلطان لإرسال رد بواسطة الوكيل السياسي البريطاني للاتصال بحكومة صاحب الجلالة بالجواب الذي يرغب أن يبديه للشركة.

ب – تذكير السلطان بعدم منح أية امتيازات نفطية من دون استشارة حكومة صاحب الجلالة.[١]

٢- موقف الإمامة والسلطنة من التدخل السعودي، والأزمة التي أحدثها التدخل على المستويين الإقليمي والدولي:

أحدث التدخل السعودي في مناطق عُمان ردود فعل قوية لدى سلطان مسقط سعيد بن تيمور، والإمام محمد بن عبد الله الخليلي، وأمام التهديد السعودي الذي أصبح يحتل المكانة الأولى في الأولويات أصبح الخلاف بين الإمامة والسلطنة ثانوياً، إذ بدأ التنسيق بين الإمام محمد بن عبدالله الخليلي والسلطان سعيد بن تيمور بشأن الإجراءات العسكرية التي يجب اتخاذها، وقام الإمام بحشد قواته التي توجهت إلى صُحار لتشكيل تجمع مع قوات السلطان بهدف مهاجمة القوات السعودية في البريمي.[٢]

١- موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٧٣)، ج٢، ص٣٤٠-٣٤١. للمزيد انظر الملحق(١٦)،ص٢٦٠.

٢- الريس، رياض نجيب: المرجع نفسه، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

وبناءً على طلب حاكم أبو ظبي قام الوكيل السياسي البريطاني في مشيخات الساحل بجمع فرقة من قوات ساحل عُمان، توجهت إلى منطقة العين (إحدى قرى البريمي التابعة لأبوظبي)، إلى جانب ذلك ، قامت السفارة البريطانية في جدة في شعبان (١٣٧٢هـ/ أيلول ١٩٥٢م)، بإرسال مذكرة إلى وزارة الخارجية السعودية تحتج فيها على التدخل السعودي غير المشروع، بإرسال ابن عطيشان إلى البريمي، والتي تُعد ضمن أراضي سلطنة مسقط، لذلك فإن المملكة المتحدة تحتج بالنيابة عن السلطان، وبطلب منه، على هذا التدخل.[١]

ووجهت المذكرة البريطانية أصابع الاتهام إلى الحكومة السعودية التي قامت بتقديم مبالغ مالية لبعض الأشخاص للإدلاء بشهادتهم، التي ادعوا فيها بأن البريمي تابعة للملك عبد العزيز آل سعود ،الذي قام بتوزيع مبالغ مالية أخرى على زعماء القبائل.[٢] إلا أن الملك عبد العزيز آل سعود رفض الاحتجاج البريطاني، وكافة الادعاءات التي وردت في المذكرة، مما أدى إلى تأزم الموقف بين الطرفين، وبخاصة بعد أن وصلت تعزيزات عسكرية جديدة لابن عطيشان في البريمي بعد أن وصلت أنباء تفيد بتوجه السلطان سعيد بن تيمور على رأس قوة كبيرة إلى البريمي، وأنه مصمم على طرد السعوديين من المنطقة. أضف إلى ذلك أن الإمام محمد بن عبدالله الخليلي قد جمع أتباعه وأعلن الجهاد ضد السعوديين، كذلك قامت القوات البريطانية التي جُلبت من القاعدة العسكرية في عدن، باتخاذ إجراءات لها صفة الحصار حول البريمي.[٣]

واتجه الموقف نحو الصدام المسلح بين الطرفين، لولا تدخل وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن في اللحظات الأخيرة ،ناصحاً سلطان مسقط والقوات الأخرى بالتوقف على أمل أن تحل الأزمة سلمياً.[٤] ويشير كيلي إلى أن أمر التوقف جاء بضغط من وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس(Jhon Fostar Dalas)، وهو أمر ندم عليه البريطانيون كثيراً بعد ذلك، لأنهم أحسوا بأن السلطان خسر الكثير بموافقته لهم على ذلك، لأن أمر توقف القوات أغضب الكثير من زعماء القبائل

١- سعيد، أمين: تاريخ الدولة السعودية، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، د.ت، ص٤٤٩.

٢- موريس، جيمس: المرجع نفسه،ص١٠. للمزيد عن الدورالسعودي في مناطق عُمان ومصالحها في هذه المنطقة حسب و جهة النظر البريطانية، انظر الملحق رقم (١٥)، ص٢٥٩.

٣- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٢٥٣.

٤- عرض حكومة المملكة العربية السعودية" النزاع حول واحة البريمي"، ج١، ص٤٢٢.

الذين انضموا إليه، مما أدى إلى تفكك القوة التي جمعها السلطان، وضاعت هيبته نتيجة ذلك.[1] وتشير التقارير البريطانية إلى القرار المتسرع الذي تم اتخاذه لوقف زحف قوات السلطان ضد البريمي إلى ما يأتي: "كان هناك العديد من المناسبات التي أثبت فيها السلطان صحة تقييمه للأوضاع السياسية والأمنية، مثال على ذلك، في عام(١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م)، كان تحركه لإزاحة تركي في البر يمي تحركاً موفقاً، بلا شك،من منطلق السعي لإزالة التهديد السعودي، وأنا أعتقد أن قرار حكومة صاحبة الجلالة كان قراراً خاطئاً من هذا المنطلق".[2]

يبدو أن الحكومة البريطانية نادمة كثيراً على منع السلطان سعيد بن تيمور من متابعة سيره نحو البريمي، ويبدو أن هذا الندم جاء بعد عدة سنوات، عندما بدأت الحكومة البريطانية تواجه صعوبات وأزمات من جراء التدخل إلى جانب السلطان ضد الإمامة، فلو أنها سمحت للسلطان بالسيطرة على البريمي، لتخلصت من النفوذ السعودي في المنطقة، ولجعلت من البريمي قاعدة انطلاق ضد قوات الإمامة في الداخل، ولتمكنت من السيطرة على المناطق الاسترتيجية التي كانت تبشر باكتشاف ثروة نفطية كبيرة، وقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الطرفين عن طريق سفيرها في المملكة العربية السعودية، على أن يرفع البريطانيون إجراءات الحصار التي فرضوها على البريمي، في حين يمتنع ابن عطيشان عن الأعمال المثيرة، مع بقاء الطرفين في مواقعهم الحالية، وقد لاقى الاقتراح الأمريكي القبول من الطرفين، حيث بدأت المفاوضات في رمضان (١٣٧٣هـ/ تشرين الأول١٩٥٣م)، بين الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي، والسفير البريطاني في جدة، بوساطة السفير الأمريكي ريموند هير(Remond Heer)، وقد توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية التوقف في تشرين الأول من السنة نفسها.[3]

إلا أن الاتفاقية، بدلاً من أن تؤدي إلى تهدئة الأوضاع بين الطرفين، فقد أحدثت رد فعل عسكري، حيث اتهم كل جانب الآخر بعدم التزامه باتفاقية التوقف، واستمرت الأزمة حتى نهاية عام(١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م)، وهو العام الذي اتفقت فيه المملكة العربية السعودية وبريطانيا على طرح الأزمة في إطار نوع من مؤتمر دولي، وفعلاً شكلت لجنة جمعت ممثلي، كوبا وباكستان

١- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٢٥٥.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٣٩٥)، ج٦، ص١٤٣.

٣- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٢٦٠.

والعربية السعودية وبريطانيا، وترأسها قاضي بلجيكي، لكن عُمان مرة أخرى غُيبت [١].
عقدت الجلسات الأولى لهذه اللجنة في مدينة نيس "nice"، في رمضان(١٣٧٥هـ/ تشرين الأول ١٩٥٥م)، وقام الطرفان المختصان بتقديم الأدلة والبراهين التي تثبت أحقية كل منهما في السيادة على المنطقة.[٢] فقد قدمت المملكة العربية السعودية إلى لجنة التحكيم مجموعة من الوثائق والمصادر، تقع في ثلاثة مجلدات، تناول المجلد الأول سرداً تاريخياً، يثبت حق السيادة السعودية المنطقة المتنازع عليها، أما المجلد الثاني، فقد تضمن الرسائل المتبادلة مع بريطانية بشأن النزاع منذ عام (١٣٥٤هـ/١٩٣٥م)، بالإضافة إلى مجموعة من الخرائط، في المجلد الثالث جداول الزكاة المأخوذة من محفوظات ولاية الإحساء.[٣] أما العرض الذي قدمته الحكومة البريطانية، فقد ارتكز على محاولة إيجاد الارتباط بين الادعاءات الإقليمية للسعودية، وجهود الشركات الأمريكية، للاستفادة من تلك الادعاءات، لممارسة عمليات التنقيب والكشف بكل استقلال.[٤] وقد وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، حيث قدم العضو البريطاني العديد من الشكاوى ضد السعوديين، وفبركة الأدلة لتأكيد إدعاءاتهم في المنطقة، ورداً على ذلك أعلن السير بولارد(Pollard)، ممثل بريطانيا، انسحابه من هيئة التحكيم، وقررت بريطانيا حسم المسألة عسكرياً، وقامت بالاشتراك مع حاكم أبو ظبي وسلطان مسقط بطرد القوات السعودية واحتلال الواحة في رمضان (١٣٧٥هـ/ تشرين الأول١٩٥٥م).[٥] ويبدو أن الدافع لقيام سلطان مسقط وحاكم أبو ظبي، بالسيطرة على واحة البريمي عسكرياً، يعود إلى محاولة السعودية السيطرة على المنطقة بشتى الوسائل، لما لها من أهمية إستراتيجية واقتصادية، ويلاحظ التقرير البريطاني المرسل من جدة إلى وزارة الخارجية المصالح السعودية في المنطقة، والوسائل التي كانوا يتبعونها للسيطرة على المنطقة، ومما جاء فيه: "لدينا دليل قوي على مصالح حكومة العربية السعودية في عبري،[٦] مما يؤكد

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣١١.

٢- العيدروس، محمد حسن: المرجع نفسه،ص٢٧٤.

٣- المرجع نفسه، ص٢٧٥.

٤- قاسم ، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص٢٥٣-٢٥٤.

٥- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص٣٤٩.

٦- عبري: مدينة في المنطقة الداخلية في عُمان، تبعد عن البريمي ١٤٠كم، وتعد مفترق طرق مهم، وأصل تسميتها (عبرى) من العبور، لأنها محطة عبور للقوافل بين عُمان الداخلية وصحار على ساحل خليج عُمان والساحل المتصالح. للمزيد انظر:
http://alfahadi.com/vb/showthread.php?t=6405

ارتياب وشكوك السلطان حول هذا الأمر، وأتفق كذلك على أن يُمنح السلطان كل هذا التشجيع اللازم والمساعدة حتى يتمكن من الاستمرار في التحرك شمالاً نحو منطقة ضنك[١]، وما لم يتم استغلال هذه الفرصة، سنجد أن المال السعودي سيضغط على الشيوخ هناك لتغيير توجهات ولائهم، وهدف السعوديين منصبٌ ومبنيٌ على مجادلاتهم الشديدة حول الرعايا السعوديين في تلك المنطقة.[٢]

يتضح من هذا التقرير، بأن المصالح السعودية في المنطقة هي السيطرة على المناطق المهمة المؤدية إلى حقول النفط، ومنها عبري وضنك، لذلك قامت بريطانيا بقطع الطريق على السعودية، والسيطرة على المنطقة، عندما تأكد لديها ضخامة الثروة النفطية التي تحويها هذه المنطقة.

نتيجة لقيام بريطانيا بالسيطرة على واحة البريمي عسكرياً، وإخراج القوات السعودية منها، اتصلت السعودية بجمال عبد الناصر، حيث تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسعودية في رمضان(١٣٧٥هـ/ تشرين الأول١٩٥٥م)، على الرغم من معرفة السعوديين بأن هذه الاتفاقية لن تدفع البريطانيين إلى الخروج من الواحة، إلا أنها، وكما يشير هيكل، عدّتها عملاً سياسياً الهدف منه تحريك القوة الحقيقية القادرة على استعادة الواحة الغنية بالنفط، وهذه القوة هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظمى.[٣]وفي عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٦م)، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد كوسيط في النزاع، بحضور سكرتير الأمم المتحدة داج همر شلد(Dag Himrshould)، واتفق الطرفان على إرسال لجنة لتقصي الحقائق وجمع المعلومات، لإجراء استفتاء بين سكان المنطقة، تحت إشراف الأمم المتحدة التي قامت بإرسال لجنة دولية برئاسة دي ربلنج(DeeReplying)، وبعد أن أمضى الوفد عدة أيام في المناطق المتنازع عليها، وضع دي ربلنج تقريراً أوصى فيه، بضرورة عودة سكان المنطقة إلى أراضيهم. غير أن السعودية غيرت موقفها وتوقفت عند مطالبها بضرورة الالتزام بالتحكيم، عندما قامت الثورة اليمنية عام(١٣٨٣هـ/١٩٦٣م)، إذ قامت بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا.[٤]

١- ضنك: حاضرة منطقة الظاهرة في عُمان تقع على الطريق بين عبري والبريمي. للمزيد من المعلومات انظر: ***http://alfaiha.net/vip/showthread.php?t=81985***

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٦٦٥)، ج٣، ص٣٨٩.

٣-هيكل، محمد حسنين: ملفات السويس" حرب الثلاثين سنة"، مركز الأهرام ، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ص٣٧١.

٤- العيدروس، محمد حسن: المرجع نفسه، ص٢٨١.

وبقيت المشكلة مجمدة حتى عام(١٣٩١هـ/١٩٧١م)، وخروج القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي، إذ حلّت الأطراف الثلاثة المعنية بالأمر المشكلة فيما بينها، فاعترفت السعودية لعُمان بالقرى الثلاث من واحة البريمي بعد الزيارة التي قام بها السلطان قابوس بن سعيد إلى المملكة العربية السعودية في رمضان (١٣٩١هـ/ تشرين الأول١٩٧١م)، كما حُلّت مشكلات الحدود بين أبو ظبي والسعودية باتفاق تضمن اعتراف السعودية لأبوظبي بالواحات الست المتبقية، مقابل تنازل أبوظبي عن مثلث أرض إلى الغرب من أبو ظبي وجنوب شرقي قطر.[١]

يتضح مما سبق، أن السبب الأساسي في هذه المشكلة، وما أنتجته على الصعيدين الإقليمي والدولي، كان السعي وراء المصالح الخاصة للدول الاستعمارية في المنطقة، وبدأ هذا النزاع منذ القرن التاسع عشر، ولم ينته إلا في مطلع سبعينيات القرن العشرين، وإن كانت أحداثه في مرحلته الأخيرة قد اتخذت صراعاً سياسياً واقتصادياً عنيفاً، فبعد خروج بريطانيا من المنطقة ببضعة أشهر فقط، تمكنت الدول المعنية بالمشكلة من حلها وفي فترة وجيزة.

ثالثاً: ثورة الإمامة بقيادة الإمام غالب بن علي الهنائي(١٣٧٥-١٣٨٤هـ/١٩٥٥-١٩٦٤م):

١- الأسباب التي دفعت الإمامة إلى الخروج من عزلتها .

سعى السلطان سعيد بن تيمور منذ وصوله إلى عرش السلطنة في عام(١٣٥١هـ/١٩٣٢م)، إلى بسط نفوذه وسيطرته على المناطق الداخلية من عُمان، وحاول الحصول على المساعدة البريطانية لتحقيق هذا الهدف، إلا أن الحكومة البريطانية كعادتها لم تكن راغبة بإقحام نفسها في قضية لا تعود عليها بالفائدة، فطلبت إلى السلطان المحافظة على الهدوء والاستقرار في المنطقة. وبما أن السلطان سعيد بن تيمور كان مصراً على تنفيذ مشروعه بضم المناطق الداخلية من عُمان، فقد قرر السعي للحصول على المساعدة الأمريكية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية حتى ذلك الوقت كانت لا تزال تعترف بأولوية المصالح البريطانية في المنطقة، فبادر القنصل الأمريكي في بغداد إلى مقابلة المقيم البريطاني في الخليج العربي، وأطلعه على رسالة السلطان الخاصة بطلب تزويده بالسلاح والذخيرة، ولعل ذلك ما دفع الحكومة البريطانية إلى تغيير مواقفها، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبح الموقف بدءاً من جمادى الأول (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) يهدد بالتدخل البريطاني المسلح لصالح السلطان في المناطق الداخلية من عُمان، ويستدل على ذلك من تدفق

١- الأشعل، عبدالله: قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص٥٦.

شحنات كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى مسقط. بالإضافة إلى عمليات الاستطلاع الجوي التي كانت تقوم بها قوات من سلاح الجو الملكي البريطاني بهدف استكشاف المناطق الداخلية.[١]

في عام(١٣٦٥هـ/ حزيران١٩٤٦م)، عُقد اجتماع في مكتب حكومة الهند في لندن بحضور أطراف عديدة، وحضره ممثلون من وزارة الدفاع والخارجية، اعترضوا على تقديم دعم كبير للسلطان في مخططه للتوسع في المناطق الداخلية من عُمان، وضد القبائل التي تقطن هناك، خوفاً من انعكاس ذلك على الرأي العام العالمي في حالة وقوع ضحايا مدنيين نتيجة القصف، لاسيما أن هذه المحادثات متعلقة بدولة مستقلة، حتى ولو كان هذا بطلب من حاكمها شخصياً.[٢]

اقترح ممثلو شركة النفط البريطانية، الذين حضروا الاجتماع ، ضرورة ضمان ولاء القبائل، حتى يتمكنوا من البدء بعمليات التنقيب بموجب الامتياز الذي كان السلطان قد منحه في عام(١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م)، بتقديم هدايا كبيرة للزعماء والشيوخ، وتمت المقارنة بما يفعله عبد العزيز آل سعود، الذي ضمن ولاء عدد كبير من هؤلاء، بما يقدمه لهم من منح مالية وهدايا، ولم يحاول مطلقاً إخضاعهم باستعمال القوة المسلحة، وبذلك يمكن للسلطان، إذا استخدم الوسائل نفسها، أن يستميل هؤلاء الزعماء ويضمن ولاءهم له حتى بعد وفاة الإمام الحالي.[٣]

يفهم من ذلك، أنه قد تمت مناقشة عدة مقترحات خلال الاجتماع للتوصل إلى أفضل طريقة يمكن من خلالها تقديم المساعدة للسلطان، بحيث لا تتكلف الحكومة البريطانية في مشروع قد لا يعود عليها بالنفع الكبير، ويدل اقتراح تقديم الأموال للزعماء والمشايخ على أن الإمام محمد بن عبدالله الخليلي كان يرفض أي تنقيبات عن النفط في المناطق التابعة للإمامة، إلا ضمن اتفاقية تضمن من خلالها الإمامة حصتها من العائدات، لذلك فإن إعطاء منح مالية للزعماء سيكون له فوائد من جانبين، الأول: السماح لشركات النفط بالتنقيب بكل حرية ضمن أراضي هؤلاء الزعماء، والثاني: محاولة لتجريد الإمام من القوة الحقيقية التي تؤيده.

على صعيد آخر، فقد احتج الإمام محمد بن عبدالله الخليلي على قيام السلطان بمنح امتيازاً للشركة البريطانية في عام(١٣٥٦هـ/١٩٣٧م)، فأرسل إلى الوكيل السياسي مذكرة يحتج فيها على التدخل في مناطق الإمامة، وقد جدد الإمام احتجاجه على ذلك في عام(١٣٦٨هـ/١٩٤٩م)، عندما طالب

١- قاسم ، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا، ص٣٩٨. للمزيد انظر: الملحق(٢٣)،ص٢٧٢-٢٧٣.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج١، ص١٠٢.

٣- المصدر نفسه، ج١، ص١٠٢.

الوكيل السياسي البريطاني، بضرورة تحديد نصيب عُمان من مدفوعات شركة النفط صاحبة الامتياز في عُمان، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ،رفض طلب الإمام بحجة عدم وجود حدود واضحة بين مناطق السلطان والإمامة، مما دفع الإمامة إلى الخروج من عزلتها التي دامت ما يقارب من الثلاثين عاماً، عندما شعرت بالخطر المحدق بها، وشكلت حاجزاً أمام الأطماع البريطانية في المنطقة.[١] وأدى تحرك الإمامة للمطالبة بحقوقها إلى الخروج من عزلتها، والاتصال بالعالم الخارجي، لكن كان على زعماء الإمامة أن يثبتوا خلال هذه الفترة استقلال حكومتهم عن السلطنة، ومواجهة الادعاءات البريطانية، بأنه لا توجد دولة مستقلة في المناطق الداخلية من عُمان، وتشير التقارير البريطانية إلى ذلك بالقول: " لا توجد دولة باسم عُمان، بل هناك تجمع قبائل تعيش في الجزء الأكبر من المنطقة التي تعرف بعُمان، وإن عُمان ليست لديها حدود مع أي دولة أخرى. حتى أنه ليس لديها حدود مع مسقط".[٢] يؤكد هذا التصريح الصادر عن المسؤولين البريطانيين بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الغموض الذي يغلف اتفاقية السيب الموقعة في عام(١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، كان مقصوداً، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود بين الطرفين، لكي تتمكن الحكومة البريطانية من تفسيرها كما تريد، ووفقاً للتطورات التي تشهدها المنطقة.

٢- وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي ومبايعة غالب بن علي الهنائي بالإمامة:

مع الدخول في عصر النفط، واحتدام الصراع الدولي حول واحة البريمي، توفي الإمام محمد بن عبد الله الخليلي(١٣٣٨-١٣٧٤هـ/١٩٢٠- ١٩٥٤م)، ولأن الموقف كان لا يحتمل بقاء الإمامة بدون إمام، فقد اتفق العلماء والزعماء على ترشيح القاضي غالب بن علي الهنائي إماماً في السنة نفسها وبويع إماماً على عُمان. من جهة أخرى، فقد سجل هذا التاريخ منعطفاً مهماً في منطقة الخليج العربي كلها، فقد كان بداية مرحلة تطور لا سابق لها على صعيد النشاطات النفطية والصراعات الدولية التي شهدتها المنطقة، أدت إلى اهتزاز كل موازين القوى والمعادلات السياسية القديمة.[٣] وقد لعب طالب بن علي الهنائي شقيق الإمام غالب، الذي كان والياً على الرستاق دوراً بارزاً في تسيير شؤون الإمامة، وفي إخراجها من عزلتها، وإقامة علاقات مع القوى والدول الخارجية، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية الذي كانت تربطه بها علاقات قوية في عهد الإمام السابق. ويشير جمال زكريا قاسم إلى أن الإمام محمد بن عبدالله الخليلي كان

١- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج، ص٣٠٦.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٨٨)، ج٤، ص٣٦٥. للمزيد من التفاصيل عن الموقف البريطاني من قضية استقلال الإمامة: انظر الملحق رقم(٨)، ص٢٥٠-٢٥١.

٣- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣١٢. حول علاقات الإمام غالب مع الولاة انظر الملحق(٢٧)، ص٢٧٧.

حانقاً على طالب بن علي الهنائي منذ عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م)، عندما كلفه بالتشاور مع السلطان خلال فترة السيطرة السعودية على البريمي، وبدلاً من التشاور مع سلطان مسقط، ذهب لمفاوضة السعوديين، مما أثار الإمام عليه، وبعث رسالة إلى سلطان مسقط يؤكد فيها، أن طالب بن علي لايمثل الإمام، وأنه خارج نطاق الإمامة.[١] وفي وقت سابق لام البريطانيون السلطان سعيد بن تيمور على موقفه، وجاء في الوثيقة رقم (١٣٩٥) التي تحمل عنوان(الأمن في مسقط وعُمان) ما يأتي:"عندما رفض السلطان الموافقة على طرد قوة طالب خارج عبري وعندها وعلى الرغم من أوامره، تمت السيطرة على عبري بمساعدة قوة مرتزقة من رجال الدروع[٢]، تمكنا نحن من تشكيلها موقعياً، وقد أظهرت الأحداث السابقة، أننا لو لم نلجأ إلى هذا التحرك بالرغم من رغبات السلطان سعيد، لتمكن الإمام الجديد من تعزيز وضعه في منطقة عبري، ولنجح في غضون أشهر من بسط نفوذه على قبائل الدروع (التي تمثل عبري المفتاح لها)، ولتم منع الشركة النفطية وقوات السلطان من الدخول إلى المنطقة، وأنا واثق من أنه ما كان يمكن حينها لأي شركة أجنبية الحصول على أي امتياز من حكومة السلطان سعيد بن تيمور للتنقيب عن النفط في تلك المنطقة".[٣]

يبدو أن السلطان سعيد بن تيمور رفض مهاجمة طالب بن علي وإخراجه من عبري كي لا يثير قبائل المنطقة ضده، خاصة وأنه كان يخطط للسيطرة على المنطقة الداخلية، أما وجود طالب بن علي في عبري، فإن ذلك يعني أنه كان يعمل مع السعوديين الموجودين في البريمي، مما يدل على أن الإمامة، ومنذ وصول الأمام غالب بن علي الهنائي إلى الحكم، قامت بمد جسور التواصل مع السعودية، لتشكيل قوة في وجه السلطان ومن ورائه بريطانيا.وهكذا، شكلت مسقط المدعومة من قبل الشركات النفطية البريطانية من جهة، والمملكة العربية السعودية المدعومة من قبل شركة آرامكو الأمريكية من جهة أخرى، محوري صراع على الامتيازات النفطية، والمثير في الأمر أن المملكة العربية السعودية راهنت، خلال هذه المرحلة، على الإمامة كقوة قادرة على مواجهة مسقط، وعرقلة المشاريع البريطانية على الرغم من الخلافات السياسية والمذهبية بين الطرفين،

١- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص٢٧٢.

٢- الدروع: قبيلة عدنانية تسكن في عُمان، يتصل نسبها إلى ذياب بن مالك بن بهتة بن سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان... والمفرد: الدرعي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني،ص٢٧٧-٢٧٨.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٣٩٥)، ج٦، ص١٤٤.

إلا أن الصراعات النفطية طبعت المرحلة بطابع جديد جعلت من الحكم السعودي، الحليف الأول للإمامة.[١]

في عام(١٣٧٤هـ/١٩٥٤م)، أمرت بريطانيا بالتنقيب عن النفط في منطقة الفهود الواقعة داخل حدود الإمامة، ومن أجل ذلك تهيأت لكل الاحتمالات، وشكلت جيشاً خاصاً على حساب الشركة النفطية، عرف باسم قوة"مشاة مسقط وعُمان"، وتزامن ذلك مع مبايعة الإمام غالب بن علي الهنائي بالإمامة.[٢] وقد علقت المصادر البريطانية على ذلك بالقول:"إن الفرصة المتاحة لشركة النفط البريطانية، التي أرسلت مجموعة من موظفيها إلى الحقف أصبحت ضعيفة، بعد اعتلاء غالب بن علي بن هلال الإمامة في عُمان، لكن هذا الأمر يجب ألا يقلقنا، لأن المناطق التي ترغب الشركة في استغلالها هي في أيدي قبائل جنبة الساحل،[٣] وآل وهيبة،[٤] والدروع، وهذه لا تخضع ولا تدين بالولاء للإمام، وقد اقترحت أن نبذل جهداً لكي نضمن للشركة الدخول إلى مناطق قبائل الدروع، والتي ترى بأنها أكثر المناطق أهمية.[٥]

٣- تجدد الصراع بين الإمامة والسلطنة، وسيطرة السلطان على المناطق الداخلية بمساعدة بريطانيا:

أعلن الإمام غالب فور تسلمه مهام الإمامة، استقلال عُمان عن السلطنة، وأقام علاقات جيدة مع السعودية، حيث تلقى الأسلحة والأموال منها، الأمر الذي شكل تهديداً خطيراً لمستقبل شركات النفط البريطانية التي بدأت التنقيب في منطقة الفهود،[٦] وبخاصة أن السعوديين بدؤوا يرسلون العطايا لكبار المسؤولين في عُمان الداخلية، من أمثال الشيخ سليمان بن حمّير الذي كان يمثل

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣١٣.

٢- المرجع نفسه، ص٣١٤.

٣- قبيلة الجنبة: الجنبة قبيلة قحطانية تسكن في عُمان، يتصل نسبها إلى جنب بن يزيد بن حرب بن غامد بن مالك بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه الصلاة والسلام. والمفرد: الجنبي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، ص٣٥٤.

٤- آل وهيبة: قبيلة عدنانية تسكن في عُمان، يتصل نسبها إلى وهب الأكبر بن الأضبط بن كلاب بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. والمفرد:الوهيبي. انظر: الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، ص٢٧٧.

٥- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٦٦٦)، ج٣، ص٣٩١.

٦- منطقة الفهود: منطقة جبلية تقع على بعد ستين ميلاً إلى الجنوب من عبري، وكانت هذه المنطقة هدفاً أساسياً لكل الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط. للمزيد من التفاصيل عن تجهيز السلطان جيشه للسيطرة على هذه المنطقة بما فيها البريمي: انظر الملحق رقم (٢٦)، ص٢٧٦.

القوة الداعمة للإمام غالب. كما لاقت الإمامة دعماً معنوياً وإعلامياً من مصر، من خلال إذاعة صوت العرب. إلى جانب قيام الرئيس عبد الناصر بإرسال المقدم علي خشبة للقاء الإمام غالب في البريمي، حيث أبلغه تشجيع مصر ومساندتها له، ولا شك أن مشاركة مصر بهذا الصراع قد زاد من غضب بريطانيا من الإمامة، ودفعها إلى التدخل العسكري إلى جانب السلطان الذي قام بدوره بإلغاء معاهدة السيب الموقعة بين الطرفين ليسهل من عملية التدخل، مما أدى إلى عودة الصراع بين الإمامة والسلطنة مرة أخرى.[١]

وهكذا، عندما تعرضت المصالح البريطانية للخطر، دخلت في حرب معلنة ضد الإمامة إلى جانب السلطان، بهدف اقتلاع جذورها، وضم المنطقة إلى سلطان مسقط، مما يتيح للبريطانيين سهولة الحصول على الثروة النفطية بدون منازع.

دفعت التطورات الجديدة وخروج الإمامة من عزلتها، السلطان سعيد بن تيمور إلى التنصل من اتفاقية السيب، وزحفت قواته مع بعض القوات البريطانية للسيطرة على المنطقة الداخلية[٢]، وتشير التقارير البريطانية إلى ذلك بالقول:" تمكنت هذه القوات من السيطرة على مدينة عبري، وفي ذي الحجة(١٣٧٥هـ/ كانون الأول١٩٥٥م)، دخلت قوات السلطان المسلحة إلى مدينة نزوى، بدون أي مقاومة تذكر، وكانت هذه المدينة مركز مؤامرات كثيرة تحاك ضد السلطان، وترفرف أعلام السلطنة الآن فوق قلعة المدينة، وبخصوص الشيخ غالب بن علي، الذي قد أعلن عن نيته سابقاً الاستقلال التام عن السلطان، فقد غادر المدينة في مساء اليوم السابق.[٣]

أدت الهزيمة التي لحقت بأنصار الإمام، وعلى رأسهم طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمّير، زعيم الجبل الأخضر، إلى طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية، حيث ناشدوا الملك سعود في رسالة مؤرخة في جمادى الثاني(١٣٧٥هـ/ حزيران١٩٥٥م)، بالتدخل من أجل التصدي لبريطانيا وسلطان مسقط.[٤]

١- العقاد، صلاح: معالم التغيير في دول الخليج، ص٩٦-٩٧.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المرجع نفسه، ص٢٣٦.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٧١٢)، ج٣، ص٤٩٢-٤٩٣.

٤- عرض حكومة المملكة العربية السعودية" النزاع حول واحة البريمي"، ج١، ص٣٥٧.

وعلى صعيد آخر، قام السلطان سعيد بن تيمور، بعد أن سيطر على نزوى، بالتوجه إلى بيت البرزة، وهناك أعلن نفسه حاكماً على المنطقة، كما سقطت عاصمة الإمام السابقة مدينة الرستاق ،والتي كانت في يد الشيخ طالب بن علي شقيق الإمام، وفي منتصف كانون الثاني، كان جميع الولاة في عُمان تقدموا باستقالتهم إلى السلطان، الذي قام بتعيين عدد من الولاة من جانبه، وقد تجنب السلطان إحداث تغييرات جوهرية، حتى يعطي الفرصة للناس كي يتكيفوا مع الوضع الجديد الذي استجد بعد دحر الإمام وإلغاء نظام الإمامة نهائياً من الحياة السياسية في المناطق الداخلية في عُمان، ولم يفكر مطلقاً بالمغامرة، بعزل القادة والزعماء القبليين التاريخيين والتخلص منهم، كما لم يحدث أي تغييرات جذرية في القواعد التي تحكم العلاقات والشؤون اليومية العادية، والتي أرساها الأئمة السابقون في المنطقة.[١]

فيما يبدو أن سلطان مسقط أراد المحافظة على العادات والتقاليد العُمانية في المنطقة الداخلية، واستمرار تطبيق القوانين والمبادئ الإباضية التي يسير عليها المجتمع العُماني، لأنه كان يعلم جيداً التركيبة السياسية لهذه المنطقة وعقليتها، التي تتسم بالعناد والخشية من أي تغيرات قد تمس معتقداتهم وحياتهم.

بعد وصول طالب بن علي الهنائي إلى الدمام، قدمت له السعودية وشركة آرامكو الأمريكية الدعم المادي والمعنوي، حيث وجدت في ذلك فرصة للرد على البريطانيين، أضف إلى ذلك أن السعوديين كانوا يأملون من تلك المساعدات، استعادة البريمي، والحصول على امتيازات التنقيب في أراضي عُمان التابعة للإمامة، فازدادت عمليات تهريب الأسلحة والعتاد عن طريقهم إلى أواسط عُمان في النصف الأول من عام (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، عن طريق ميناء دبي، أو عن طريق المراكب التي كانت تفرغ شحناتها في الليل على ساحل الباطنة، بينما قام طالب بن علي بتشكيل جيش مدرب في الدمام من العُمانيين العاملين في آبار النفط في الإحساء بلغ عددهم نحو ٥٠٠ مقاتل، أطلق عليه "جيش التحرير العُماني"، وفي الوقت نفسه تم فتح مكتب لإمامة عُمان في القاهرة، للاتصال بالعالم الخارجي، وإبراز صورة للعرب والمجتمع الدولي، تبين أن إمامة عُمان المستقلة بقيادة الإمام غالب بن علي الهنائي مهددة من سلطان مسقط وحلفائه البريطانيين، وقد تولى إدارة هذا المكتب أخو الشيخ صالح بن عيسى الحارثي، وأطلق عليه مكتب عُمان الحرة.[٢]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج١، ص١٢١. للمزيد انظر: الملحق(٢٩)، ص٢٧٩.

٢- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٣٨٥.

ظهر قلق واضح في الأوساط البريطانية والسلطانية من التطورات الجديدة في الداخل العُماني، وخاصة في ما يخص تهريب الأسلحة والمعدات إلى عُمان، حيث أفادت كشافة ساحل عُمان أنها تلقت معلومات من ثلاثة مصادر مستقلة تضمنت ما يأتي: " نزل من على ظهر زورق في جمادى الأول(١٣٧٧هـ/حزيران١٩٥٧م)، رجال يتراوح عددهم بين ٢٥و٥٠، ومعهم كمية من الأسلحة، في المنطقة الواقعة بين شناص ورأس الخضراوان. وتشمل هذه الأسلحة قنابل وألغام. بالإضافة إلى هذه الأسلحة الضخمة، كان كل رجل من أولئك الرجال مسلحاً ببندقية حديثة، ويحمل على كتفه حزاماً من المتفجرات.[١]

من جهة أخرى، وبعد الانتهاء من عمليات تدريب جيش التحرير العُماني، وضعت خطة من قبل طالب بن علي تهدف إلى إدخال المتدربين إلى المنطقة الداخلية من عُمان، وبالفعل، تمكن طالب من النزول مع قواته سراً على ساحل الباطنة، ومنها اتجه نحو الداخل إلى بلاد سيت، حيث التقى بشقيقه الإمام غالب بن علي الذي انضم إليه، وفي جمادى الثاني (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، أعلن الإمام غالب الثورة ضد السلطان والبريطانيين، وأيده الشيخ سليمان بن حمّير، الذي كان يطمح من انضمامه إلى الثورة، تحقيق طموحاته في الانفصال عن الإمامة والسلطنة، كما أعلن الشيخ إبراهيم بن صالح الحارثي انضمامه للثورة.[٢]

يبدو أن البريطانيين كانوا على علم دقيق بكل التطورات التي كانت تحدث في مناطق عُمان، وما يؤكد ذلك البرقية التي أرسلها الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها: "بالرغم من التراجع الكبير الذي حدث لنظام الإمامة، بعد إعادة احتلال البريمي في تشرين الأول ونزوى في عام(١٣٧٥هـ/ كانون الأول١٩٥٥م)، من قبل قوات السلطان، إلا أن السعوديين والمصريين استمروا في محاولتهم في دعم وتتأيد الإمام السابق غالب بن علي، الذي ترك قريته ومسقط رأسه، حيث كان يعيش تحت الرقابة، والتي لم تكن قوية جداً، وجاء واستقر ومعه شقيق طالب في منطقة جبل كور في الشمال الغربي من نزوى.[٣] يتضح من ذلك، أن المخابرات البريطانية والسلطانية كانت تراقب الإمام غالب منذ أن توجه إلى بلدته ومسقط رأسه في بلاد سيت. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا لم يقم البريطانيون

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٣٣)، ج٤، ص١٧١.

٢- كيلي، ج ب: المرجع نفسه، ص٣٨٥.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم (٩٦٣)، ج٤، ص٢٣٢.

بالاشتراك مع سلطان مسقط بتدبير عملية اغتيال للإمام غالب، أو على الأقل اعتقاله وسجنه في مسقط؟ يبدو أن بريطانيا كانت تخشى من ردّة فعل الرأي العام العربي والعالمي، إذا حاولت اغتيال الإمام أو سجنه، خاصة وأن السعودية ومن ورائها شركة آرامكو كانت تراقب الموقف بدقة، ناهيك عن الدعم السياسي والإعلامي المقدم من حكومة مصر الناصرية للإمام غالب.

على إثر إعلان ثورة الإمامة ضد البريطانيين وسلطان مسقط، قامت قيادة الثورة بوضع خطة مدروسة لاستعادة المناطق التي سيطر عليها السلطان، وخاصة نزوى عاصمة الإمامة، و تقرر أن تُعلن الثورة في منطقتين في آن واحد: المنطقة الشرقية، والجبل الأخضر، على اعتبار أنهما تشكلان قاعدتن رئيستين لتمركز القبائل العُمانية، بيد أن الخطة المزمع تنفيذها فشلت، نتيجة إعلان المنطقة الشرقية الثورة قبل الموعد المتفق عليه، مما أدى إلى وقوف الجبل الأخضر وحده في الثورة، والتصدي للبريطانيين لفترة طويلة، أكدت فيها الإمامة قدرتها على بث الرعب في قلوب البريطانيين، وحققت انتصارات سريعة،إذ أعادت بسط سلطتها على أغلب مناطق عُمان.[١]

٤- حرب الجبل الأخضر بين الإمامة والسلطنة والتدخل العسكري البريطاني المباشر ضد الإمامة (١٣٧٧-١٣٧٩هـ/ ١٩٥٧ – ١٩٥٩م):

تمكنت قوات الإمامة، التي يقودها طالب بن علي الهنائي، من تحقيق انتصارات عديدة، واستعادت السيطرة على نزوى، وعبري، وأغلب مناطق عُمان الداخلية، وقامت بقطع الطريق الواصل إلى البريمي أمام عمال شركات النفط العاملة في منطقة الفهود. وبذلك يكون الإمام وأنصاره قد أعادوا سلطتهم على أغلب المناطق التي سيطر عليها السلطان في عام(١٣٧٧هـ/ ١٩٥٥م)، ورفعوا علم الإمامة الأبيض من جديد على هذه المناطق.[٢]

وقد أشارت التقارير البريطانية إلى " أن القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في مسقط، تلقى رسالة من السلطان في عام (١٣٧٧هـ/ ١٦تموز١٩٥٧م)، يطلب فيها من صديقته حكومة صاحبة الجلالة أقصى قدر ممكن من المساعدة العسكرية الحربية والجوية، في حين كانت أولويات البريطانيين، تكمن في تأمين منطقة البريمي والطريق المؤدي إلى الفهود عبر مدينة عبري".[٣]

١- لونزوسكي، جورج: البترول والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة نجدت هاجر، بيروت ، ط١، ١٩٦٩م، ص١٧٨.

٢- المرجع نفسه، ص١٧٨.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٦١)، ج٤، ص٢٢٨-٢٢٩.

كان الموقف صعباً وخطيراً، أمام الانتصارات التي حققتها قوات الإمامة، ولم يكن السلطان من القوة بمكان، حتى يتمكن من قمع حركة الإمامة، إذا ترك وحده لمجابهتها، بل إن قدرته على الاحتفاظ بالساحل، إذا توجهت قوات الإمامة للهجوم عليه موضع شك.[١] ومهما يكن السبب، فقد أخذ الوكيل السياسي البريطاني في مسقط التطورات الجديدة مأخذ الجد، وأرسل مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، شرح فيها الموقف الصعب الذي أصبح يهدد السلطان، وحثَّ حكومته على بعث التعزيزات إلى السلطان لقمع هذه الحركة، وأضاف: " يبدو أن الأمور أفلتت من يد السلطان في المنطقة الداخلية، وهو الآن قلق جداً من هذه التطورات، ويخاف أن تنتشر وتعم جميع أنحاء البلاد، ويطلب من حكومة صاحب الجلالة أن تقوم بالتدخل بكل ما تستطيع من مساعدة ودعم، وذلك ليكون سبباً مباشراً وواضحاً، لأن تتوقف أعمال الثورة والانتفاضة ضد السلطان، هل يمكنني أن أذيع أنباء عن أن هناك مساعدات فعالة جداً في طريقها إلى السلطان؟".[٢] يبدو أن بريطانيا كانت قلقة جداً من السرعة التي تطورت فيها الأحداث، وتسعى لتقديم كل عون ومساعدة للسلطان لقمع ثورة الإمامة التي شكلت خطراً كبيراً على المصالح البريطانية في المنطقة، إلا أنها كانت تخشى ردود الفعل العربية والعالمية حيال هذا التدخل، وهذا ما أشار إليه صراحة وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد(Slouen Luid) في برقيته التي أرسلها إلى مسقط، والتي عبر فيها عن قلقه من التطورات الجديدة في عُمان، وأهم ما جاء فيها قوله: "أجد نفسي قلقاً جداً من السرعة التي تطورت بها الأحداث في أواسط عُمان، واهتزاز موقف السلطان بصورة كبيرة،....إن تدخل البريطانيين بصورة واضحة وصريحة سوف يعرض بريطانيا والسلطان نفسه لحملة دعائية سلبية واسعة ضدهما، وبالذات في الأمم المتحدة، إذا قررت السعودية أو مصر أو أي دولة عربية أخرى إثارة هذا الموضوع ورفع الأمر للنظر داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ".[٣]

يثبت هذا التصريح من جانب أحد كبار المسئولين البريطانيين، علاوة على أنه تأكيد لما كانت تشكله ثورة الإمامة من تهديد كبير للسلطان، وللمصالح البريطانية في المنطقة، أن البريطانيين كانوا يحسبون ألف حساب للدول العربية التي انتشر فيها المد القومي خلال هذه الفترة، لذلك كان لابدّ لها من أن تبحث عن طرق ملتوية، لكي تتدخل وتحمي مصالحها وامتيازاتها في المنطقة .

١- فيلبس، وندل: المرجع نفسه، ص١٨٠.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٥٩)، ج٤، ص٢٢٤.

٣- المصدر نفسه، الوثيقة رقم(٩٦٠)، ج٤، ص٢٢٦-٢٢٧.

أمام التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة العُمانية(بالنسبة لبريطانيا)، استجابت الحكومة البريطانية لطلب السلطان، بتقديم المساعدات غير المحدودة، للقضاء على هذه الثورة، لأنها كانت تعلم جيداً، ماذا يعني انتصار الإمامة من تحد للتركيبة السياسة التي أوجدتها بريطانيا في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية بشكل خاص [١]. وتابع وزير الخارجية البريطاني، شرح الموقف، وكيفية تقديم العون للسلطان بالقول:" والقضية الآن كيف يمكننا تقديم العون والمساعدة للسلطان بدون لفت الأنظار إقليمياً وعالمياً، ويرى السيد غولت (Golte) أن أواسط عُمان قد خرجت تماماً من سيطرة السلطان ونفوذه، وأوصى أن تكون حماية منطقة البريمي هي المهمة التي يجب إعطاؤها الأولوية القصوى".[٢]

يتضح من موقف الحكومة البريطانية حيال التطورات في عُمان، الدور الكبير الذي لعبته شركات النفط في صياغة الموقف البريطاني تجاه عُمان، ولاعجب أن توصي بحماية الثروة النفطية المكتشفة في منطقة الفهود، وتأمين البريمي، المفتاح والمعبر إلى آبار النفط الموجودة هناك، فهي لم تتدخل وتضع إمكانيات مالية وعسكرية ضخمة إلا للسيطرة على هذه المواقع الإستراتيجية.

إلا أن الحكومة البريطانية، وضعت جانباً القلق والحرج والمسائلة الدولية، وقررت التدخل العسكري المباشر إلى جانب السلطان، وحسم المسألة نهائياً، لإعادة الاستقرار والهدوء إلى المنطقة، ويبدو أن الباعث لهذا التطور في موقف الحكومة البريطانية، تلك البرقية التي أرسلها إينز(Einze) وزير خارجية السلطان، إلى وزارة الخارجية البريطانية، والتي جاء فيها : "إن قواتنا تنسحب من منطقة فرق[٣]، بعد أن أجهضت عملياتها، ولم تكلل بالنجاح في بلاد سيت، حيث تقوم عصابات التمرد بقطع الاتصالات، بما في ذلك منطقة وادي سمائل، وسليمان متحد معهم ومتحالف بكل ما لديه من قوة، والسلطان يرجو منكم العودة في أول بادرة، إذا استمر الوضع في التدهور. السلطان وشونسي وأنا فقط في مسقط مطلعون على التحذير الذي تم إبلاغه إليكم.[٤]

١- لونزوسكي، جورج: المرجع نفسه، ص١٧٩.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٦٣)، ج٤، ص٢٣٣.

٣- فرق: قرية كبيرة تابعة لولاية نزوى، وتسكنها عدة قبائل منها: العبرين الحراصي، الحضرمي وغيرها، وفيها ولد أول أئمة الكتمان في الدعوة الإباضية جابر بن زيد العُماني، وفيها قبر ابنته الشعثاء. للمزيد انظر:
http://www.nizwa7.com/archive/index.php?t-2289.htm

٤ - موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٤٨)، ج٤، ص٢٠٠-٢٠١.

يشير محمد بن عبدالله السالمي، إلى أنه كان من الصعب على الإمبراطورية العجوز، التخلي عن النفط، وعن البوابة الشرقية لشبه الجزيرة العربية، لأن هذا يؤدي إلى فقدان مركز استراتيجي مهم، يتكون من مضائق هرمز ورأس مسندم والساحل العُماني. بالإضافة إلى فقدان النفط الذي يعدُّ في نظر الرأسماليين البريطانيين عصب الصناعة في بلادهم، وكانت السياسة البريطانية قد فشلت فشلاً ذريعاً في الهند ومصر والسودان والعراق، وللحفاظ على الهيبة الضائعة، كان لابد من القيام باستعراض جنوني بدائي، الهدف منه مكسب رخيص، وفي سياق الخطة البريطانية، التي تهدف إلى القضاء على الإمامة، والسيطرة على المناطق الداخلية، شرحت جريدة لوموند الفرنسية المؤامرة البريطانية في عددها الصادر في عام (١٣٩٥هـ/تموز١٩٧٥م) :

١- أولاً: تركيز عمليات السلاح الجوي البريطاني على قوات الوطنيين العُمانيين.
٢- ثانياً: تحصين واحة البريمي حتى لا تتسرب إليها قوات الوطنيين.
٣- ثالثاً: احتلال عُمان الداخلية بعد أن يكون سلاح الجو قد شتت شمل الوطنيين.
٤- رابعاً: قيام الأسطول البريطاني بحصار الشواطئ، وإغلاق الخليج العربي لمنع تسرب الأسلحة للوطنيين.[١]

بدأ البريطانيون هجومهم، بعد وصول نجدات من قواعدهم في عدن وقبرص والبحرين، بمشاركة قوات السلطان، على محورين، إذ تحركت قوات المحور الأول من الجنوب إلى الشمال الشرقي، فاستولت على نزوى، بينما سارت قوات المحور الثاني من مسقط باتجاه جنوب غرب الممر الجبلي الرئيسي، والتقت مع قوات المحور الأول عند سطح الجبل الأخضر، وقامت طائرات سلاح الجو الملكي بتدمير قرية تنوف الشهيرة مقر قيادة الشيخ سليمان بن حمّير.[٢]

على صعيد آخر، قام السلطان بإصدار بلاغ إلى جميع العُمانيين، حيث قامت الطائرات البريطانية بنشره في مناطق عديدة، وأهم ما ورد في هذا البلاغ :

من سعيد بن تيمور، وبعد:

"منذ قطعنا دابر الخائنين الذين كانوا يعملون مأجورين بالنقود الأجنبية ضد مصالح البلاد، كنتم تستمتعون بالأمن والاطمئنان، دون أي تدخل في طريقة حياتكم الخاصة، والآن عاد غالب وطالب

١- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المرجع نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٩.

٢- لونزوسكي، جورج: المرجع نفسه، ص١٧٩-١٨٠.

وسليمان بن حمّير، بالإخلال بالأمن ثانية، في سبيل مصالحهم الخاصة بمساعدة أسلحة ونقود من مصادر سعودية ومصرية، ولم يكن للباذلين من مأرب فيها إلا تسمينكم لابتلاعكم فيما بعد لقمة سائغة، ولكي يظهر لكم ما يمكن أن تقوم به الطائرات من الجو سوف تطلق النار من الطائرات على أهداف معينة بضع دقائق، هذه الأهداف سوف لا يقصد منها التدمير، لكن فقط لنكشف ما يمكن أن تفعله الطائرات من الجو، وسوف يحذر السكان للابتعاد عن هذا الهدف.[1]

يبدو أن البلاغ الذي نشره السلطان، كان موجهاً للقبائل العُمانية في الداخل. التي كان يُخشى منها أن تنضَّم بمجموعها إلى ثورة الإمامة، مما يشكل تحدياً كبيراً لا يستطيع مواجهته. أضف إلى ذلك فقد ذَكَّرَ السكان بأنهم إذا امتنعوا عن مساعدة الثوار، فإنهم سوف يحظون بالأمن والاستقرار، ولن يتدخل السلطان في شؤونهم الخاصة ومصالحهم وامتيازاتهم، وأن الدافع لقيام الطائرات بضرب أهداف معينة، كان الهدف منه إظهار ما يتمتع به السلطان من قوة قادرة على تدمير المنطقة الداخلية بأكملها خلال ساعات. إلى جانب ذلك، فإن السكان لم يكونوا يألفون مثل هذا النوع من الأساليب التدميرية التي يمكن أن تقوم بها الطائرة من الجو.

في عام (١٣٧٧هـ/٢٤ تموز١٩٥٧م)، بدأت القوات البريطانية، بعد أن وصلتها نجدات جديدة من قواعدها في قبرص وكينيا والبحرين إلى عُمان بضرب المدن والحصون والمعاقل التي احتلتها قوات الإمامة، إلا أن ذلك لم يؤثر على معنويات الثوار العُمانيين، بل على العكس من ذلك، فقد تقدمت قوات الإمامة، واستولت على حصن بهلا، ونزوى، ومنطقة الفهود المهمة، فَجُنَّ جنون بريطانيا، وأخذت تضرب مختلف المعاقل العُمانية بعنف شديد، وتزيد من قواتها الضاربة، و أرسلت أحدث الأسلحة إلى منطقة الثورة، فرأى قادة الثورة أن الموقف الحربي يحتم عليهم الانتقال إلى ذرى الجبل الأخضر.[2]

وقد أفادت التقارير البريطانية التي وردت من قرى الجبل الأخضر، أن الغارات الجوية والقصف بالقنابل والصواريخ على هذه القرى لم يؤدِ إلى النتيجة المتوقعة، بل على العكس، جعل السكان يتعودون عليه، ويحتاطون منه. وبالرغم من أنه تم إحراز بعض المكاسب من خلال عمليات القصف الجوي، إلا أن التكاليف وردود الفعل، كانت باهظة، مقارنة بما تحقق،.... وإن حلاً عسكرياً ونهائياً يقضي على التمرد والمتمردين في عُمان، يقتضي القيام بعملية عسكرية كبيرة

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٩٤)، ج٣، ص٨٩٢. للمزيد انظر: الملحق(٣٠)، ص٢٨٠.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المرجع نفسه، ص٢٤٠.

وضخمة، وليس هنا المجال المناسب لإيراد تفاصيلها، فعملية مثل هذه، يقتضي القيام بها خلال شهور الشتاء، حيث لا يوجد أدنى شك في مقدرة القوات البريطانية على الصعود إلى أعالي قمم الجبل الأخضر، واحتلال كافة القرى هناك، بدون مشكلات تذكر، لكن فرصتهم لا تبدو كبيرة في القبض على طالب وزملائه أو قتلهم، لقد أثبت أنه دائماً على استعداد للعودة لاستكمال رسالته. حيث فرَّ في عام(١٣٧٥هـ/١٩٥٥م)، وصمد ليواصل يوماً آخر من القتال في عام(١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م)، واستعادت سمعته مكانتها مرة أخرى، وإذا تم إقصاء طالب وإبعاده خارج مرتفعات منطقة الجبل الأخضر، فإن السلطان سوف لن يتمكن من الحصول على مكاسب سياسية فقط، بل أيضاً سوف يزيح عن كاهله عبئاً كبيراً، يتمثل في التكلفة الكبيرة التي سوف يتكبدها في حالة احتفاظه بقوات من جنوده في منطقة مرتفعات الجبل الأخضر.[١]

يتضح من التقارير البريطانية الواردة من الجبل الأخضر، أن القوات البريطانية تواجه أزمة كبيرة حيال تطورات الأحداث، وعدم قدرتها على الإمساك بزمام الأمور، نتيجة تحصن الثوار في مرتفعات الجبل الأخضر، وصدهم للغارات البريطانية وإحباطها، لذلك بدأت هذه القوات تفكر بحلول للخروج من المأزق، خاصة وأن ردود الفعل العالمية، بدأت تنهال عليها من كل مكان، نتيجة التدخل غير المشروع في عُمان الداخلية.

أضف إلى ذلك، كان الهدف الأساسي لهذه القوات هو إلقاء القبض على طالب أو قتله، بعدما أصبح يشكل تهديداً خطيراً لوجودها في المنطقة، من خلال قيادته للأعمال العسكرية وتوجيه الثوار، ناهيك عن الشعبية الكبيرة التي اكتسبها في صفوف سكان المنطقة، الذين يؤيدون الثورة، ويقدمون لها المساعدات. وعندما رأت القوات البريطانية، أن موقفها أصبح صعباً، حاولت الالتفاف على الثورة عن طريق طرح مبادرة لوقف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات صلح مع الإمام غالب، وقد أشارت لجنة المخابرات المحلية في الخليج العربي، في تقريرها، عن التهديدات التي تشكلها الثورة العُمانية، وعن إمكانية عقد صلح بين الطرفين إلى ما يلي:" إن معرفة العامة بأمر النفط، سيزيد من نشاط الثوار أكثر من محاولاتهم عقد صلح مع السلطان، وأسباب ذلك تتلخص فيما يأتي:

أ)- قد تكون شروط الصلح غير مقبولة من كلا الطرفين السلطان، والثوار.

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم (١٠٣١)، ج٤، ص٤٩٩-٥٠٠.

ب)- سيكون باستطاعة الثوار القول إن ادعاءهم، بأن البريطانيين على علم سابق بأمر النفط، وإنهم كانوا يساندون السلطان من أجل استغلال النفط قد تثبت صحته.

ج)- قد تحث المعرفة بأمر النفط الدول العربية على مساعدة الثوار، وسيزداد الحافز لقلب نظام الحكم في السلطنة، ومحو السيطرة البريطانية.[١]

إذاً، كانت بريطانيا عازمة على عقد الصلح مع الإمامة، بشرط أن يكفل لها تحقيق مصالحها، واستغلال النفط بدون منازع، مما يدل على أن بريطانيا اكتشفت كميات كبيرة من النفط، وأنها على استعداد للتخلي عن السلطان، إذا ما وافقت الإمامة على شروطها.

من جانبه اشترط الإمام غالب لقبول عرض الصلح من حيث المبدأ الشروط التالية:

١- أن تجري المفاوضات تحت إشرافه، أو بواسطة لجنة دولية محايدة.
٢- تنسحب جميع القوات البريطانية من جميع المناطق التي احتلتها من عُمان اعتباراً من عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م).
٣- ينسحب جميع الولاة الذين عينتهم بريطانيا في المناطق العُمانية.[٢]

إلا أن هذه الشروط، كانت تعني انسحاب بريطانيا من المواقع المهمة التي سيطرت عليها، وبالتالي فشلها في السيطرة على منابع النفط التي تحويها أراضي الإمامة، فرفض البريطانيون شروط الإمام، وعملوا على توسيع نطاق عملياتهم الحربية. ويتضح، أن بريطانيا كانت تريد من المفاوضات مع الإمامة، كسب مزيد من الوقت، لإعادة تنظيم قواتها، وتوجيه ضربة قوية، الهدف منها شل حركة الإماميين، وإجبارهم على الاستسلام.

بعد فشل المفاوضات، دارت مباحثات بين المسؤولين البريطانيين وسلطان مسقط، تم خلالها وضع خطة مشتركة، لشن هجوم جديد يشترك فيه سلاح الجو البريطاني وقوات السلطان، وخلال هذه المباحثات تم عقد اتفاق عسكري بين بريطانيا والسلطان في عام(١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، كانت معظم بنوده تدور حول تقديم مساعدات عسكرية للسلطان، ويبدو أن الدافع وراء عقد هذه الاتفاقية

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٦٢)، ج٥، ص٥١٣.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المرجع نفسه، ص٢٤٢-٢٤٣.

تبرير العمليات العسكرية البريطانية في عُمان أمام الرأي العام العالمي بصفة عامة، وداخل بريطانيا بصفة خاصة.[١]

من جانب آخر، اجتمعت اللجنة المشتركة البريطانية "للتخطيط للخطوات المستقبلية"، وبعد النقاش المستفيض، وافقت اللجنة على الآتي:

أ)- إن الأوضاع الآن خطيرة جداً بالمقارنة مع ما كنا نتوقعه أو نعتقده.

ب)- لإنهاء الثورة يجب اعتقال طالب أو قتله.

ج)- لا يمكن لقوات مسقط في حالتها الراهنة انجاز هذه المهمة، ولابد من تدخل قوات بريطانيا على الأرض في مسرح العمليات.

د)- إذا لم يتم إعطاء الإذن اللازم لإرسال القوات البريطانية إلى عُمان، فإن الخطوة الوحيدة البديلة، هي القيام بعمليات قصف جوي كثيفة ومركزة، تجبر الأهالي في مرتفعات الجبل الأخضر على تسليم زعماء التمرد .

و)- يجب عدم مغادرة أي من القوات البريطانية منطقة الخليج العربي في الوقت الراهن.[٢]

ولتطبيق ما تم الاتفاق عليه، بين السلطان وبريطانيا، مُنح القائد العام للقوات البريطانية العاملة في شبه الجزيرة العربية، الإذن والصلاحيات اللازمة، لتوسيع وتطوير الخطط الموضوعة لمحاصرة وتطويق منطقة الجبل الأخضر، بالقيام بعمليات قصف جوي بطائرات الفينيوم، لأي أهداف محتملة تابعة للمتمردين، وتم إعطاء هذه الموافقة بالقصف بعد الرجوع إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع، على أن يتم ذلك بعد التأكد من عدم مهاجمة المواقع والأماكن المأهولة بالسكان.[٣] ويبدو أن المسؤولين البريطانيين، وافقوا على كافة النقاط التي وردت في بيان لجنة التخطيط المشتركة، باستثناء مهاجمة الأماكن المأهولة بالسكان، ولم يكن ذلك رأفة من بريطانيا بالأهالي، وإنما كانت تخشى من ردود الفعل العربية والعالمية في حال القيام بعمل كهذا، وما يؤكد ما ذهبنا إليه ما أشارت إليه التقارير البريطانية بالقول :

١- فيلبس، وندل: المرجع نفسه، ص٢٨٤.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٠١٢)، ج٤، ص٤٣٢.

٣- المصدر نفسه،الوثيقة رقم(١٠٢١)،ج٤، ص٤٥٣.

"يجب الانتباه إلى الصدى العالمي والدولي الذي يمكن أن تجده المشكلة، وطريقة التعامل معها، ويبدو أن مصر والسعودية تضغطان لخلق منطقة مستقلة، ثم شن حملة دولية للاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة، ومن الجهة الأخرى، يمكن لهم أن يستغلوا حدوث أي قصف جوي وخسائر تبعاً لذلك، لخلق موجة دعائية واسعة ضدنا، وربما يمكن أن يصعّدوا الموضوع على المستوى السياسي ويرفعوه إلى الأمم المتحدة.[١]

إذاً، أصبحت بريطانيا بين نارين، سرعة تطور الأحداث وتأزمها في الجبل الأخضر، والدعاية السياسية التي بدأت تواجهها، وخاصة من مصر والسعودية، اللتان قامتا بتقديم مساعدات عسكرية وسياسية للثوار، وسعتا إلى فصل هذه المنطقة وتشكيل دولة مستقلة، يتم الاعتراف بها من قبل الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا، لأن ذلك يعني ضياع كل مصالحها وامتيازاتها في المنطقة.

على صعيد آخر، تمكنت قوات الثورة العُمانية، من إعادة تنظيم نفسها وشن هجوم في جمادى الأول (١٣٧٨هـ/أيار١٩٥٨م)، على القوات البريطانية، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة بين الجنود البريطانيين، وقام الثوار بزرع الألغام على جميع الطرق التي تسلكها القوات البريطانية، الأمر الذي أدى إلى نسف الكثير من السيارات العسكرية، وتطورت المقاومة، واستعمل الثوار لأول مرة مدافع الهاون، فتمكنوا من تهديم عدة مراكز وتحصينات عسكرية للبريطانيين، وفي شعبان(١٣٧٨هـ/أيلول١٩٥٨م)، اشتبكت بعض قطعات من جيش التحرير العُماني مع قوة بريطانية يرأسها الميجر بيكر(Piker)، فقتل القائد مع جميع أفراد قوته وفي صفر (١٣٧٩هـ /شباط١٩٥٩م)، اشتدت حملات بريطانيا ضد المواطنين للتأثير على معنويات الثوار، وقد بلغ عدد الأسراب التي اشتركت ١٢سرباً، كانت تتناوب العمل طيلة الأربع والعشرين ساعة، ونتيجة للقصف البريطاني المكثف، وحشد قوات جوية وبحرية للقضاء على الثورة، برزت فكرة تكوين العصابات لمحاربة بريطانيا، بالإضافة إلى قوات الجيش النظامي.[٢]

يتضح من خلال النشاط السابق، الذي أظهرته قوات الثورة، أن هناك إمدادات وصلت إلى عُمان من السعودية للصمود في وجه الهجمة البريطانية الجديدة فمدافع الهاون والألغام شديدة التفجير التي استخدمها أنصار الإمامة خلال هذه الفترة لمن تكن موجودة سابقاً، ولم تستخدم في أي عملية

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩٦٣)،ج٤، ص٢٣٥.

٢- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: المرجع نفسه، ص٢٤٣.

قبل هذا التاريخ. وعلى إثر الهزائم التي منيت بها القوات البريطانية والسلطانية في منطقة الجبل الأخضر، تم إتباع أسلوب الحرب النفسية للتأثير على معنويات الثوار في المنطقة، بإلقاء منشورات من الطائرات على العُمانيين تطلب منهم، باسم السلطان، الاستسلام وإلقاء السلاح، مستخدمة أسلوب الإغراء تارة، وأسلوب التهديد تارة أخرى، بيد أن هذه الأساليب فشلت في التأثير على مواقف الثوار، وقد رأت القيادة العسكري للقوات البريطانية، أن أفضل وسيلة لإنهاء الثورة، هي السيطرة على الجبل الأخضر، حيث تم الاتفاق على تكثيف العمليات العسكرية على الجبل، لتغطية نزول المظليين البريطانيين ليلاً على سفوح الجبل الأخضر ونتيجة لذلك واصل البريطانيون عمليات القصف الجوي المكثف على الجبل الأخضر، وتمكنوا بعد عدة أسابيع من احتلال الجبل والتمركز فيه في منتصف عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م). ولدى سقوط المعقل الأساسي للثوار، أرغم الإمام غالب على اللجوء إلى المملكة العربية السعودية، وكذلك بعض قادة الثورة من أمثال، طالب والشيخ سليمان بن حمير.[١] وقد أوردت إذاعة مكة المكرمة خبر وصول القادة العُمانيون إلى الدمام في عام (١٣٧٩هـ/ ٢٢ آذار١٩٥٩م)، إذ علّق المعتمد البريطاني في الخليج العربي على ذلك بالقول:" بالمقارنة مع وصول زعماء التمرد إلى المنطقة الشرقية، فإن استقبالهم في الرياض كان أقرب إلى استقبال رؤساء الدول، ويرمز للدعم المفتوح المقدم من الحكومة السعودية، إلى المنشقين من عُمان".[٢]

يتضح من ذلك، أن السعودية أرادت استخدام هؤلاء القادة، كورقة للضغط على السلطان وبريطانيا وتقديم المساعدات لهم من أجل تمكينهم من إعادة السيطرة على عُمان، حتى تتمكن من الحصول على منطقة البريمي، بالإضافة إلى الحصول على الامتيازات في مناطق عُمان.

يبدو أن السلطان والبريطانيين، حاولوا تنفيذ عملية اغتيال للإمام غالب لإنهاء ثورة الإمامة وعدم اتصالهم بالعالم الخارجي، وهذا ما يؤكده التقرير البريطاني المرسل من مسقط إلى البحرين، والذي تضمن آراء السلطان فيما يخص قادة الثورة، والذي ذكر فيه: " إن غالب، الرجل الأهم و الاستراتيجي من بينهم، إذا تم قتله، أو اعتقاله، أو أعلن بصورة علنية أنه تخلى عن منصب الإمام، وأنه لا يطالب بعودة نظام الإمامة، فإن المشكلة تكون اقتربت من نهايتها.[٣]

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣١٤-٣١٥.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٠٨٣)، ج٤، ص٦٩١.

٣- المصدر نفسه،الوثيقة رقم(١١٠٠)، ج٤، ص٨٠٩.

إذاً، فعلى الرغم من خروج قادة الإمامة من عُمان ولجوئهم إلى السعودية، فهم لا يزالون يشكلون مصدر إزعاج لبريطانيا والسلطان، لأنهم عملوا على إثارة القضية لدى جامعة الدول العربية، وحاولوا الحصول منها الاعتراف بقضيتهم، لذلك سعت بريطانيا والسلطان للتخلص من الإمام، في حين يمكن استمالة القادة الآخرين حسب وجهة نظر السلطان بالمناصب والأموال .

رابعاً:الموقف العربي والدولي من الصراع الداخلي في عُمان بين الإمامة والسلطنة، ونهاية نظام الإمامة:

١- الموقف العربي الرسمي والشعبي من الصراع بين الإمامة والسلطنة في عُمان:

حاولت الإمامة الاتصال بالدول العربية، وخاصة بعد تشكيل الجامعة العربية. حيث تقدم الإمام غالب منذ مبايعته بالإمامة في عام(١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م)، بطلب انضمام عُمان رسمياً إلى الجامعة العربية، ولأن العدوان الثلاثي على مصر عام(١٣٧٦هـ/١٩٥٦م)، ترافق مع تكثيف العمليات العسكرية ضد الإماميين في عُمان، فقد ارتبطت القضية العُمانية ارتباطاً وثيقاً بالقضية العربية، وتوسع دور الجامعة العربية من جراء ذلك.[١]

في عام(١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، اتصلت القيادة المصرية بالإمام غالب، وأرسلت المقدم علي خشبه إلى عُمان، للتباحث مع الإمام حول تطور الأوضاع في عُمان، ومسعى ضم عُمان إلى جامعة الدول العربية، وأرسل الإمام غالب كتاباً بخط يده إلى الشيخ صالح بن عيسى الحارثي الموجود في مصر يخبره بما أتي: " وصلني كتاب، من سفارة مصر يحمله علي خشبة، بخبر انضمام دولة عُمان إلى جامعة الدول العربية، ويأسف لعدم تسيير وفد ليمثل الهيئة لدى الجامعة، لأن الجامعة ومصر مهتمة بعُمان كثيراً ".[٢]

قامت اللجنة السياسية الخاصة بانضمام الدول إلى الجامعة العربية بدراسة الطلب المقدم من إمامة عُمان، وقررت في ذي الحجة (١٣٧٤هـ/كانون الأول ١٩٥٤م)، ما يلي:

"لقد أحيطت اللجنة السياسية علماً بطلب إمام عُمان، وأوصت بالتريث، حتى تتمكن الأمانة العامة للجامعة مستعينة بالدول الأعضاء من دراسة أحوال إمامة عُمان"[٣].

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣١٥-٣١٦.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٨٠٠)، ج٣، ص٧٠٢. للمزيد انظر: الملحق(٢٨)، ص٢٧٨.

٣- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق٨٧٤/ و٢٢/ج٦، ٦ ديسمبر١٩٥٤م.

وقامت الجامعة العربية باستطلاع رأي الدول العربية، وخاصة تلك التي على صلة وثيقة بالأحداث. فاتصلت بالسعودية واليمن للاستفسار، وأخذ المعلومات حول الموضوع، إلا أن حكومتي البلدين لم تُبّديا رأيهما بصراحة، فأرجأ مجلس الجامعة مشروع انضمام الإمامة إلى اجتماع قادم ،حتى تتمكن من مناقشة الموضوع بشكل أوسع.[١]

تزامن عرض موضوع انضمام عمان إلى الجامعة العربية، مع فشل مفاوضات التحكيم في جنيف حول منطقة البريمي، وتحرك قوات من ساحل عُمان للسيطرة عليها. أضف إلى ذلك، فقد أثار موضوع انضمام إمامة عُمان إلى الجامعة العربية جدلاً واسعاً بين الدول الأعضاء حول اتفاقية السيب، وإذا ما كان لعُمان الداخل بموجب هذه الاتفاقية، الحق في أن تتمتع بإدارة شؤونها الخارجية بصورة مستقلة عن سلطان مسقط، مما أثر كثيراً في اتخاذ الجامعة العربية قراراً نهائيا، بشأن انضمام عُمان إلى الجامعة العربية.[٢]

إلا أن مجلس الجامعة، وفي دورته المنعقدة في رمضان (١٣٧٥هـ/ تشرين الأول١٩٥٥م)، وبناءاً على توجيه اللجنة السياسية اتخذ القرار التالي: " إن مجلس الجامعة، ورغبة منه في تسهيل السبل أمام البلدان العربية المستقلة للانضمام إلى جامعة الدول العربية، يرحب المجلس بطلب إمامة عُمان الانضمام إلى الجامعة، ويقرر دعوة الدول العربية الأعضاء التي لم تبد بعد رأيها في الموضوع لتكوين وجهة نظرها فيه، على أن تعرض هذه الدول رأيها في مجلس الجامعة في دورته القادمة، لكي يتخذ قراراً حول انضمام الإمامة إلى الجامعة.[٣]

عندما وقع الاعتداء البريطاني على إمامة عُمان في عام(١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م)، أحدثت أنباؤه ضجة واسعة في جميع أنحاء العالم، ووقفت جماهير الشعب العربي، ممثلة بمؤسساته المدنية، تندد بسياسة بريطانيا، وتطلب وقف العدوان على أراضي عُمان، كما طالب كثير من الشباب العربي السماح لهم بالسفر إلى عُمان، لخوض المعركة جنباً إلى جنب مع إخوتهم العُمانيين، وساهمت المنظمات الشعبية، والمؤتمرات العربية الدورية في دعم القضية والدفاع عنها، فعلى سبيل المثال، أصدر مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بيروت في عام(١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، بشأن هذه القضية ما يلي: " إن مؤتمر المحامين العرب، إذ يعرب عن تقديره لكفاح الشعب

١- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق٩٢٠/ د٢٣ / ج٢، ٣١ مارس/١٩٥٥م.

٢- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١م، ص٢٧٦-٢٧٧.

٣- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق ١٠٢٠/ د٢٤/ ج١، ١٠تشرين الأول/ ١٩٥٥ م.

العُماني، فإنه يعلن أن إمامة عُمان دولة مستقلة استقلالاً تاماً، بحكم الوثائق الدولية، ويوصي المؤتمر الجامعة العربية، بقبول عُمان عضواً فيها، ويطالب الشعوب والحكومات بمساندة شعب عُمان مادياً وأدبياً، في كفاحه ضد العدوان الذي تشنه بريطانيا على عُمان المجاهدة.[١]

يتضح مما سبق، أن موقف الحكومات العربية وشعوبها، إنما كان موجهاً ضد بريطانيا وتدخلها في الشؤون العربية، خاصة وأن هذه الفترة شهدت حركة قومية عربية داعية إلى الوحدة العربية، وإلى التخلص من الاستعمار بكل مظاهره وأشكاله. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموقف: لو كان الطرف الذي تؤيده بريطانيا للحصول على امتيازات ومصالح في المنطقة، هو الإمام وأنصاره، فما الموقف العربي منه ؟ بالطبع سوف يكون الموقف العربي مؤيداً لسلطان مسقط، لأن الموقف العربي فيما يبدو لم يكن معارضاً لأي من الطرفين المتنازعين في عُمان، وأقصد بذلك "الإمامة والسلطنة. وإنما كانت المعارضة ضدَّ التدخل العسكري البريطاني في أراضٍ عربية، وقيامها بقتل الناس الأبرياء، وتدمير المنازل، وكل ذلك لكي تحصل على النفط في المنطقة، وحتى تستمر مصالحها وامتيازاتها، وما يؤكد ذلك، ما ذكره الشيخ طالب بن علي الهنائي أمام اللجنة السياسية في الأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة عندما تحدث قائلاً: "أود هنا أن أذكر هذه اللجنة، أنه إذا ما تركت بريطانيا أهل وشعب مسقط وعُمان وشأنهم دون تدخل في شؤونهم الداخلية، لما كان هناك ثمة داع للمشكلات والصراعات مع إخوتنا في مسقط، ولو أن بريطانيا وجدت إماماً يدين لها ويعمل كوكيل لها في عُمان لكانت قد اكتفت بذلك، ولن تثير العقبات والمشكلات من خلال الاعتراف بعُمان كدولة مستقلة ذات سيادة، وليست مرتبطة بالإدارة في مسقط".[٢]

حيال تطور الأوضاع، واهتمام الدول العربية بالقضية العُمانية، أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن قلقها بخصوص الأوضاع في عُمان واهتمام جامعة الدول العربية بالمسألة العُمانية في مذكرة مؤرخة في عام (١٣٧٦هـ/ ١٦آذار ١٩٥٦م)، وقد أوردت المذكرة ما يلي: "إن اللجنة السياسية للجامعة العربية، أبدت تعاطفها مع عُمان عن طريق إصدار قرار بذلك، وتشير تقارير القاهرة إلى أن كل من المملكة العربية السعودية، إضافة إلى السوريين والمصريين، يدعمون

١- عُمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص١٢٣.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١١٩٦)، ج٥، ص٣٦٠.

إعادة فتح ملف مسألة عضوية عُمان لدى الجامعة في أول اجتماع قادم. كما أضافت هذه الدول، أن السفير العراقي يحث السلطان على أن يوضح عاجلاً وجهة نظره للحكومات العربية على الأقل في مسألة انضمام عُمان إلى الجامعة.[1]

تبين هذه المذكرة، بدون شك، الدول العربية التي كانت على اتصال دائم بالقضية العُمانية، وتوحي بأن الموقف السعودي من القضية، هو موقف حكومي رسمي، إذ عبّرت بالعبارة الصريحة بأن المملكة العربية السعودية تدعم إعادة فتح ملف عضوية عُمان، أما في حديثها عن الدول الأخرى، فقد ذكرت بأن السوريين والمصريين يؤيدون ويدعمون هذا القرار، مما يدل على تضامن الشعبين والحكومتين في سورية ومصر في تأييدهما لهذه القضية، أما الموقف العراقي، وحسب ما تذكر المذكرة، فإنه مؤيد لطرف السلطان في هذه القضية، من خلال طلب الممثل العراقي، الاتصال بالسلطان سعيد ، وتحديد موقفه من القضية.

وتضيف المذكرة البريطانية بأنه" سيكون من سوء الحظ، حتى وإن استطاعت عُمان وبعد جهد مرير أن تنال حتى عضوية شكلية في جامعة الدول العربية، فإنه سيترتب على ذلك درجة من الاعتراف باستحقاقها لها من قبل الدول العربية، إذ أن ذلك يترتب عليه تعقيد الوضع فيما يخص موضوع البريمي داخل مجلس الأمن، وسيؤدي إلى تدهور دائم في العلاقات العربية- البريطانية، كما أن السعودية قد تكون قادرة على طرح قضية البريمي المتنازع عليها مع عُمان، أمام الجامعة العربية بصورة وافية، حيث أن طالب بن علي شقيق الإمام مع الشيخ صالح بن عيسى الحارثي يتواجدان الآن في السعودية، ويملكان القدرة على الإقناع، ويمكنهما شرح الأوضاع الداخلية لمعرفتهما المحلية، والتي لايلم ولايدركها الكثيرون، وباستطاعتهما التأثير بصفة عامة على الجامعة عن طريق إظهار نفسيهما كضحايا للعدوان لبريطاني. وأعربت المذكرة عن اتفاقها مع القول، إن الاتصال بالسلطان سيكون مضيعة للوقت، وعلينا أخذ الموافقة حتى يسمح لنا في أن نتصرف نيابة عنه أمام مجلس الأمن، كما أشارت المذكرة بأن الخارجية البريطانية أمام خيارين :

١- دعوة السعودية إلى صرف النظر عن هذه الفكرة
٢- إقناع الدول العربية، بأن الاعتراف بعُمان سيجعل أمرهم سخيفاً ومضحكاً.[2]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، ج١، ص١٢٧.

٢- المصدر نفسه،ج١، ص١٢٨.

إذاً، كانت بريطانيا تخشى من انضمام الإمامة إلى جامعة الدول العربية،لأن ذلك سيترتب عليه اعترافاً عربياً ودولياً، بالإمامة كدولة مستقلة، الأمر الذي لا يسمح لها بالتدخل كما كانت تفعل سابقاً، لذلك نراها تضع الخطط وتدبر المؤامرات حتى لا يتم الاعتراف بالإمامة. ويبدو من ذلك أنها عازمة على الضغط على الدول العربية المؤيدة للإمامة، خاصة وأن أغلب هذه الدول كانت لاتزال حديثة العهد بالاستقلال، وبالتالي فهي مرتبطة ببريطانيا والدول الاستعمارية بمعاهدات انتقالية، لاتجعلها قادرة على اتخاذ موقف سياسي موحد تجاه القضية العُمانية، وقد اتخذت الجامعة العربية في جلستها الخامسة والعشرين في عام (١٣٧٦هـ/ نيسان١٩٥٦م)، قراراً بإرسال وفد إلى عُمان، لدراسة أحوال المنطقة، إلا أن المشروع فشل بسب رفض السلطان وبريطانيا دخول اللجنة إلى عُمان، وهذا ما تؤكده برقية من القنصلية البريطانية في رجب (١٣٧٦هـ/ آب ١٩٥٦م)، إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، جاء فيها:"أنت ولاشك، مهتم بمعرفة استلام السلطان لطلب من جامعة الدول العربية، بالسماح لبعثتها بزيارة عُمان، إن السلطان لا يعترف بجامعة الدول العربية، وإنه لا يود أن يجيب على طلبها بأي شيء.[١]

وعلى الرغم من محاولة البريطانيين إجهاض كل محاولة للاعتراف بالإمامة كدولة مستقلة، و انضمامها إلى الجامعة العربية، فقد استمرت الدول العربية في طرح القضية العُمانية في كل جلسة من جلساتها، وقد تطور الموقف، وخاصة بعد العدوان البريطاني السافر على الجبل الأخضر، وما خلّفه من قتلى وجرحى وتدمير للقرى الآمنة، وقد تلقى الأمين العام للجامعة العربية رسالة من الإمام غالب بن علي الهنائي، قام بنقلها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي الموجود في القاهرة، ولأهمية الرسالة نستشهد بمقطع منها:" نؤكد لكم تكالب الدول الغربية على وطننا عُمان، وعليه، فعُمان معرضة للخطر وللإبادة من صورايخ وقنابل ومدافع بريطانيا، التي قتلت الأبرياء والعجزة ، ودمرت المنازل وأهلكت المواشي، لهذا ينبغي أن تناصرنا الدول العربية وكل محب للسلام مناصرة إيجابية فعَّالة بجميع معانيها ومن جميع وجوهها ".[٢]

ما يلفت الانتباه، أن الرسالة التي وجهها الإمام غالب بن علي الهنائي إلى الجامعة العربية ، لم تتطرق نهائياً إلى السلطان سعيد بن تيمور، ودوره في هذه الحرب، وهذا يدل على أن شعارات القومية العربية المناهضة للقوى الاستعمارية، قد مدت جسورها إلى الإمامة، وأصبحت واقعاً يجب أخذه بالحسبان .

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(٩١٠)، ج٤، ص١٠٩.

٢- المصدر نفسه، الوثيقة رقم(٨٠٢)، ج٣، ص٧٠٧.

وناقش مجلس الجامعة العربية في شعبان (١٣٧٨هـ/ أيلول ١٩٥٨م) الأوضاع في عُمان والرسالة التي بعثها الإمام غالب بن علي الهنائي، وتبنى قرار اللجنة السياسية الذي اشتمل على النقاط التالية:

أولاً: دعوة جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المعونات للإمامة.

ثانياً : التعريف بقضية عُمان داخلياً وخارجياً.

ثالثاً : أن تقوم الدول العربية التي لها علاقة دبلوماسية مع بريطانيا بمساعي لديها لحسم هذا النزاع ، ورد حقوق العُمانيين المغتصبة إليهم .

رابعاً: أن تقوم الوفود العربية لدى الأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة، بإثارة القضية في الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود.[١]

وهكذا، وعلى الرغم من دور الجامعة العربية في الدفاع عن القضية العُمانية منذ عام (١٣٧٤هـ /١٩٥٤م)، إلا أن قراراتها جاءت على شكل توصيات، ولم تحاول تبني حلول جذرية لهذه القضية ، ويعود ذلك إلى تباين المواقف السياسية من القضية العُمانية لدى دول الجامعة العربية، وينم هذا عن عدم فهم لقضية الصراع، فالدول العربية تبنّت قضية الإمامة ودافعت عنها، متناسية في الوقت نفسه أن هناك طرفاً آخر للصراع، وهو سلطنة مسقط، حيث لم تحاول الجامعة تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وعقد سلام دائم بينهما، وإنما انصبت قراراتها على ضرورة إخراج المستعمر ومحاربته، وتأييد الشعب العُماني في كل مطالبه، مما يدل على أن البنية الأساسية لهذه المؤسسة، ومنذ أن أُنشأت في عام(١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م)، كانت ضعيفة، ولا تزال، والسبب الأساسي في ذلك أن الدول الأعضاء في الجامعة لم تتخل عن جزء من سيادتها للجامعة العربية، لذلك نجد أن قراراتها لم تكن أكثر من حبر على ورق، مما اضطر بعض الدول الأعضاء إلى محاولة نقل القضية وطرحها في المجال الدولي، علّها تحصل على عطف الدول الأخرى ، مما يهيأ لها الاعتراف من قبل الدول الأخرى.

١- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق١٥٩٦/ د٣٢/ ج٤، ٧أيلول١٩٥٨م. للمزيد انظر: الملحق(١٩)، ص٢٦٣.

٢ - الموقف الدولي من القضية العُمانية:

عرضت قضية عُمان، أمام الأمم المتحدة لأول مرة في رجب(١٣٧٧هـ/ آب ١٩٥٧م)، عندما طلب ممثلو الدول العربية في رسالة مؤرخة في عام(١٣٧٧هـ/ ١٣آب ١٩٥٧م)، اجتماع مجلس الأمن، بموجب المادة/٣٥/ من ميثاق الأمم المتحدة ، لعرض موضوع التدخل البريطاني المسلح في عُمان الداخلية ،و قد أثمرت الجهود العربية في ذلك السبيل،ودعي مجلس الأمن للانعقاد في ٢٠آب من السنة نفسها.[١] وفي أيلول، وصل إلى نيويورك ممثل عن الإمامة للتعاون مع الوفود العربية، لإدراج القضية العُمانية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبسبب امتناع عدة دول عن التصويت، ورفض البعض الآخر، لم تدرج القضية العُمانية على جدول أعمال الجمعية إلا في عام(١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، عندما شنت بريطانيا هجوماً مكثفاً على عُمان، حملت الأمين العام للأمم المتحدة، السيد داغ همرشولد(Dag Hamrshuld)على التصريح بأن:" القضية العُمانية، ليست مسألة تتعلق بالعرب فقط، بل بالإنسانية كلها، بسبب المجازر، وأنواع التدمير التي تحدث هناك ".[٢]

تجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال المساعي العربية لدعوة مجلس الأمن للانعقاد بشأن القضية العُمانية ،كان المجلس قد تلقى في عام(١٣٧٧/ آب١٩٥٧م)، برقية من السلطان سعيد بن تيمور يبلغه فيها " أن القضية التي أثارتها الدول العربية هي شأن داخلي تمس سيادة بلاده، ولا تهم الأمم المتحدة، و لا تقع ضمن اختصاصاتها ".[٣]

أدى الصراع السياسي والدبلوماسي في الجمعية العامة، بين الدول العربية من جهة، ومندوب بريطانيا وحلفائها من جهة أخرى، إلى المطالبة من قبل الدول الأعضاء في الجمعية، بالرجوع إلى معاهدة السيب، التي كانت فرضت من جانب بريطانيا في شعبان(١٣٣٨هـ/ أيلول ١٩٢٠م)، و بموجبها، تم تقسيم عُمان إلى قسمين: إمامة عُمان في الداخل، وسلطنة مسقط على الساحل. وفي هذه الأثناء، طلب الأمين العام للجامعة العربية من السلطان، أن يقدم له نسخة من المعاهدة المذكورة، لكن بريطانيا رفضت هذا الأمر، لأنها كانت تعلم أن كلمة معاهدة وفقاً للقانون الدولي

١- الزرقا، محمد علي: قضية عُمان أمام هيئة الأمم المتحدة،، مكتب إمامة عُمان دمشق، ، د ت، ص٢٩.

٢- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣٢١.

٣- حماد، خيري: قضايانا في الأمم المتحدة، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط١، ١٩٦٢م، ص٤٧.

، والتي تعني اتفاقاً بين دولتين مستقلتين ذات سيادة، سوف يضعف موقفها، وقادها قلقها إلى البحث عن عنوان مهندس المعاهدة، وينغيت، وأصدرت إليه التعليمات أن يكون رده إذا جاء صحفيون لسؤاله، بأن المعاهدة لم تتعلق إلا بالشؤون الداخلية للبلد المعني. ويشير غباش، إلى أن المهم بالنسبة لبريطانيا في حينها هو إثبات أنها لم تعترف يوماً بسيادة إمامة الداخل، وأن العلاقات الخارجية ظلت بين يدي السلطان. ومن جانب آخر، صرح وزير الخارجية الأمريكي في سياق تعليقه على المعاهدة في رجب(١٣٧٧هـ/ آب١٩٥٧م)، بأن التعهد يتضمن عدة بنود غير مألوفة بين عاهل ورعاياه، ولا يسعنا أن نغفل الدور البريطاني، وأن الاتفاق سمي معاهدة، وعلى وجه الإجمال، لم ينّصب النقاش حول الوثيقة على محتواها القانوني الذي يثبت استقلال الإمامة بإثبات صفتها التعاقدية، وإنما تركز على مسألة قبول الوثيقة أو عدم قبولها، أي الاعتراف بالإمامة كنظام ودولة مستقلة، أو عدم الاعتراف بها.[١]

كانت الدول العربية تريد في سعيها لعرض القضية العُمانية أمام مجلس الأمن والجمعية العامة، طرح هذه القضية بكل أبعادها على أنها قضية عدوان غير مشروع من دولة كبرى على شعب مستقل، الأمر الذي قد يؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية فيما يخص الدول الصغرى، وتجاهل نظرية السيادة التي يقوم عليها النظام العالمي.[٢]

إلا أن المعارضة الشديدة، من قبل ممثل الحكومة البريطانية، لإدراج القضية العُمانية على جدول أعمال مجلس الأمن، الذي صرّح بأنه لا توجد دولة باسم عُمان المستقلة، وأن هذه المنطقة هي من ممتلكات سلطان مسقط و ُعمان. بالإضافة إلى رفض دول عديدة التصويت على القرار، وامتناع البعض الآخر[٣]دفع بمجلس الأمن إلى رفض إدراج القضية العُمانية على جدول أعماله .[٤]

لم يثن ذلك الفشل في مجلس الأمن الدولي، الدول العربية في مساعيها، حيث طلبت إدراج القضية العُمانية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستمرت تطالب بإدراجها في الفترة الواقعة بين عامي(١٣٧٧-١٣٨٠هـ/١٩٥٧- ١٩٦٠م)، ويبدو أن سبب إخفاق الدول

١- غباش، حسين عبيد غانم: المرجع نفسه، ص٣٢٣-٣٢٥.

٢- عُمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص١٣١.

٣- كانت كل من فرنسا، وكوبا، وكولومبيا، واستراليا، قد رفضت، إلى جانب بريطانيا إدراج القضية العُمانية على جدول أعمال مجلس الأمن، بينما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. للمزيد من التفاصيل انظر:
http://alharah2.net/alharah/t9233-7.html

٤- عُمان في المحافل الدولية، ص٥٤.

العربية في مساعيها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يعود إلى أن أعضاء الدول الأخرى، لم يتقبلوا الفكرة التي دعت إليها الدول العربية، ويبدو أن الخلل كان في أسلوب عرض القضية أمام وفود الدول الأخرى ، فقد ركّزت الدول العربية على الصراع بين الإمامة و السلطنة، مما أوحى للأعضاء الآخرين، بأن القضية مجرد مشكلة داخلية لا يحق لهم التدخل فيها، ناهيك عن تركيز الوفود العربية على البعد التاريخي للإمامة حول القضية من سياسية إلى تاريخية بحتة.[١]

في عام(١٣٨٠هـ/ أيلول ١٩٦٠م)، تمكنت الدول العربية، بعد تكثيف الجهود من أخذ الموافقة على إدراج القضية في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة، وقررت الجمعية إدراجها وإحالتها إلى اللجنة السياسية الخاصة، التي لم تتمكن من استكمال النظر فيها ومناقشتها أثناء الدورة المذكورة، فتأجل النظر فيها إلى الدورة السادسة عشرة، بناءً على طلب الهند بتأجيل المناقشات أملاً في استئناف المفاوضات والوصول إلى حل شامل للقضية.[٢]

من جانبها حاولت الحكومة البريطانية، وبسبب تداعيات الموقف، الدخول في مفاوضات مع الإمامة، عن طريق معتمدها السياسي في البحرين، لإيجاد حل بين طرفي النزاع، مما يوضح، أن سبب تأجيل عرض القضية، راجع إلى ضغط الحكومة البريطانية على الدول الأعضاء في الجمعية العامة، في محاولة منها للوصول إلى حل مقنع يمكنها من خلاله الخروج بمكاسب، لذلك دخلت بريطانيا، باعتبارها ممثلة عن السلطان، في مفاوضات مع زعماء الإمامة، وقد عقد الطرفان ثلاثة اجتماعات، طالبت بريطانيا فيها بتقديم مقترحات من جانب الإمامة لحل النزاع، و حدد كل من الإمام غالب وأخوه طالب والشيخ سليمان بن حمّير النقاط التالية لعقد الصلح:

١- أن يتنازل السلطان سعيد بن تيمور عن العرش لصالح ابنه قابوس.
٢- إنشاء مجلس أعلى يرأسه عضو من كل من أبناء فيصل وتركي.
٣- تنشأ لجنة للشؤون الخارجية تتبع للمجلس الأعلى، وتضم ستة أعضاء يمثلون مسقط وستة آخرون يمثلون عُمان، كما تشكل لجنة للدفاع بنفس التمثيل.
٤- أسلوب الحكم سيكون مماثلاً لذلك المعمول به في ليبيا، حيث تتمتع المناطق بالحكم الذاتي، وتتوحد تحت رئاسة مركزية.

١- قاسم، جمال زكريا:الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٩١٤-١٩٤٥، ص٢٩٠.

٢- عبيد، فضيل: عُمان والخليج العربي، ص٥٩.

٥- مصالح حكومة صاحبة الجلالة سيتم حمايتها، والأولوية تمنح للشركات البريطانية ويقترح زعماء الإمامة عقد اجتماع مع ممثلي الحكومة البريطانية في العراق .[١]

وقد وعد البريطانيون ببحث مقترحات الإمامة، إلا أنه كان من الواضح أنهم كانوا يريدون المماطلة وكسب الوقت، حتى يظهروا للرأي العام العربي والعالمي بأنهم يريدون المفاوضات والتوصل إلى حل سلمي لحل النزاع، والأكثر من ذلك، أنهم طالبوا ممثلي الإمامة بسحب شكواهم من الأمم المتحدة كخطوة أولية لحل النزاع، إلا أن ممثلي الإمامة رفضوا ذلك، وصرحوا أنهم سيقومون بسحب شكواهم عندما تحل المشكلة، وأنها سوف تعدُّ منتهية تلقائياً في الأمم المتحدة.[٢]

ما يلفت الانتباه هنا، هو أن بعض الباحثين أشاروا إلى مقترحات طالبت بها الإمامة لحل النزاع مع السلطان، مثل عودة الأوضاع في عُمان إلى ما قبل عام (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، وأن تدفع بريطانيا تعويضاً عن الأضرار التي سببوها. في الحقيقة، إن هذه المقترحات طالبت بها الإمامة أثناء ثورة الجبل الأخضر عام (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٩م)، عندما طالبت بريطانيا الدخول في مفاوضات مع زعما ء الإمامة، في محاولة منها لامتصاص غضب الثورة والالتفاف عليها. أما المفاوضات في عام (١٣٨٠هـ/١٩٦٠م)، فكانت محاولة من بريطانيا للالتفاف على الرأي العام العربي والعالمي، ومحاولة منها لكسب المزيد من الوقت. كما أن الإمامة، خلال هذه الفترة، بدأت مرحلة الكفاح السياسي، حيث أرادت عرض القضية العُمانية على مجلس الأمن والجمعية العامة، للتعريف بقضية عُمان، ومحاولة الحصول على حقوقها بالطرق الدبلوماسية، إلى جانب ذلك، فإن قادة الإمامة أصبحوا خارج عُمان بعد سقوط الجبل الأخضر في أيدي البريطانيين، فالمقترحات التي طالب بها زعماء الإمامة عام(١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م) تختلف جذرياً عن مقترحاتهم في عام(١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)، فالأخيرة تنم عن رغبة الإمامة وزعمائها بالعودة إلى البلاد، والمشاركة في الحكم، من دون أي هيمنة لأي طرف للإنفراد بالقرار السياسي في عُمان، وأن الإمامة أصبحت تسير في طريق التغيير بهدف التكيف مع المستجدات على الساحة العربية والعالمية، فهي لم تطالب بإبعاد البريطانيين وإنهاء وجودهم ومصالحهم في عُمان، مع أن هذا الهدف، كان أحد أهم مبادئها الأساسية حتى خمسينيات القرن العشرين، أن مطالبة الإماميين بعقد اجتماع مع البريطانيين في العراق، يعود إلى التغيير في المشهد السياسي العراقي، بعد ثورةعام (١٣٧٨هـ/ تموز ١٩٥٨م)، ومشاركة العراق في أحداث المنطقة بفاعلية أكثر .

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٠٩٩)،ص٨٠٦-٨٠٧.

٢- عُمان في المحافل الدولية، ص ٢١٣-٢١٤.

كان دافع بريطانيا، للدخول في مفاوضات مع الإمامة، هو التخلص من القلق والحرج الذي سببته لنفسها، وعلى صعيدين: التدخل العسكري المباشر في حرب الجبل الأخضر من جهة، وانتشار القضية العُمانية خارج حدودها، حيث نشط زعماء الإمامة بعد خروجهم من عُمان، تدعمهم العديد من الدول العربية، للتعريف بقضيتهم وكفاحهم ضد التدخل البريطاني، فحازوا على تأييد العديد من دول العالم، وقد أشارت التقارير البريطانية، إلى أن وفود الإمامة نشطت في شرح قضيتها لدول العالم، فقد أوردت وكالة الأنباء الصينية مايلي:" إن وفداً من ثلاثة أعضاء من مكتب الإمامة في القاهرة ودمشق، وعلى رأسهم "الأمير" صالح بن عيسى نائب الإمام، قد غادر دمشق في عام(١٣٧٩هـ/ ١٤كانون الثاني١٩٥٩م)، متجهاً إلى الهند واندونيسيا، وأن الوفد سيلتقي بالسيد نهرو والرئيس سوكارنو، لشرح قضية كفاح الشعب العُماني ضد الإمبريالية البريطانية.[١] ولم تقتصر جهود الوفود العُمانية للتعريف بقضيتها على شرق آسيا، بل قامت بجولة على الدول العربية، لتوضيح آخر تطورات الأوضاع في عُمان، وقد أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة برقية إلى وزارة الخارجية تؤكد فيها هذه الحقيقة، ومما جاء فيها:" إن وفداً عُمانياً، يُتوقع أن يستمر في جولته على الدول العربية، بما في ذلك سوريا، و لبنان، والعراق، والأردن، وذلك لتوضيح تطورات القضية العُمانية لسلطات تلك الدول، وكان أول نجاح لجولتهم إلى شمال إفريقيا، قد تمثل في قرار مجلس الوزراء الليبي، الذي أعلن بتاريخ ٩ تشرين الثاني بسداد ليبيا لحصتها من المساعدات الطبية والمالية لدعم كفاح الشعب العُماني، على أساس الدعوة التي صدرت من جامعة الدول العربية في جلستها الأخيرة.[٢]

تزامن فشل المفاوضات، بين البريطانيين وزعماء الإمامة، مع معاودة الدول العربية حثَّ العديد من الدول للاهتمام بالقضية العُمانية، وفي عام (١٣٨١هـ/٢٧ تشرين الأول١٩٦١م)، بدأت اللجنة السياسية الخاصة في الأمم المتحدة مناقشة القضية، ولم يترك المندوبون العرب وسيلة إلا و اتبعوها، ولا وثيقة إلا واستشهدوا بها، للتدليل على حق الشعب العربي العُماني في سيادته وحريته واستقلاله، وكان السيد أحمد الشقيري مندوب المملكة العربية السعودية أول الخطباء في الجلسة، ثم تلاه مندوب العراق د. عدنان الباجة جي، ومندوب دولة عُمان، حيث حددوا موقف الدول العربية، وموقف بلدانهم من الأوضاع السائدة في عُمان، وبيّنوا أن الغاية الأساسية وراء المخطط

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٠٨٥)، ج٤، ص٦٠٣-٦٠٤.

٢- المصدر نفسه، الوثيقة رقم(١٢٣٢) ج٥، ص٤٤٨. للمزيد انظر: الملحق(٢٤)، ص٢٧٤.

العسكري البريطاني، هي السيطرة على موارد الزيت(النفط)، وطالبوا بحق شعب عُمان في الحصول على حريته واستقلاله"[١] ودعوة القوات الأجنبية إلى الانسحاب من عُمان، ودعوة الفرقاء المعنيين بعد ذلك، إلى حل خلافاتهم بالطرق السلمية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، وقد أبرق السلطان سعيد بن تيمور، وللمرة الثانية إلى الأمم المتحدة محتجاً على مناقشة موضوع يعدّه ضمن اختصاصات حكومة مسقط، كدولة مستقلة[٢].

في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أتيح المجال أمام الوفود العربية للحديث في الجلسة الثالثة التي عقدت في عام(١٣٨٢هـ/١٩٦٢/١١/٢١م)، حيث تكلم المندوب العربي السوري، فذكر مجموعة من الأسباب والحقائق التي تؤيد وجهة النظر العُمانية، من بينها قيام البريطانيين بعقد العديد من المفاوضات، وإرسال العديد من الرسائل إلى أئمة عُمان، والتفاوض المستمر معهم لدليل على سيادة عُمان واستقلالها، كما نوه المندوب السوري بالقول: إن معاهدة السيب صحيحة وشرعية، وإن أطرافها دولتان تتصفان بالسيادة.[٣]

وقد طرحت الدول العربية، والدول المؤيدة لها مشروع قرار، تم التصويت عليه بالموافقة، وينص على مايلي:"إن الجمعية العامة، إذ تبحث قضية عُمان مهتمة بشكل كبير بالحالة في عُمان، ومقتنعة بأن الاستعادة العاجلة لاستقلال عُمان ضرورية لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة:

١- تعترف بحق الشعب العُماني في الاستقلال وتقرير المصير.
٢- تنادي بانسحاب القوات الأجنبية من عُمان.
٣- تدعو الأطراف المختلفة إلى تسوية الخلافات القائمة بالطرق السلمية بموجب مبادئ الأمم المتحدة، ولأجل إعادة الأحوال في عُمان إلى مجراها الطبيعي.

وفاز المشروع عند عرضه على اللجنة السياسية الخاصة، أما في الجمعية العامة، فلم يقدر له الحصول على ثلثي الأصوات.[٤]

في وقت لاحق، وبناءً عل طلب الدول العربية، أعادت الجمعية بحث القضية مرة أخرى، وأُحيلت المشكلة من جديد إلى اللجنة الخاصة التي بحثتها في جلساتها السبع رقم(١٣٥١-١٣٥٧) حيث

١- عبيد، فضيل: المصدر نفسه، ص٦٠ -٦١.

٢- الداود، محمود علي: المرجع نفسه، ص٤٨-٤٩.

٣- عبيد، فضيل: المصدر نفسه، ص٦٣.

٤- المصدر نفسه، ص٦٤-٦٥.

قررت في الجلسة الأولى، أن تستمع إلى توضيح من أصحاب القضية، تلبية لطلب منهم بعد الاقتراع عليه من جهة أخرى، تقدم مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة بمذكرة باسم سلطان مسقط في عام (١٣٨٣هـ/١/٤/ ١٩٦٣م)، لإيفاد مندوب خاص بزيارة مسقط وعُمان بغية وضع تقريرعن الوضع هناك، وقد اختار الأمين العام لهذه المهمة، السيد دي ريبنغ (Dee Raping)، سفير السويد في مدريد.[١] وجاءت الخطوة التي قام بها المندوب البريطاني، التفافاً على القرار الذي أعلنته اللجنة السياسية، بالموافقة على الاستماع لطالب بن علي، باعتباره ممثلاً لشعب عُمان ، وإن المذكرة الواردة إلى الجمعية العامة باسم سلطان مسقط، إنما هي مسرحية، أعدها المندوب البريطاني وكتبها بنفسه، وقام بإرسالها إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، لكي يعاود الوكيل إرسالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة باسم السلطان، وحتى لا يكون موضع شك، بأنه كان وراء هذه البرقية، أوصى زميله المندوب الاسترالي، بأن يوجه إلى رئيس اللجنة الخاصة أثناء تداول القضية سؤالاً يستفسر فيه عما إذا كانت الأمانة العامة قد تلقت برقية من سلطان مسقط وعُمان، يعترض فيها على الاستماع لأي وفد يدّعي بأنه يمثل الشعب العُماني، وقد صرح رئيس اللجنة أن هذه البرقية قد وصلته فعلاً، وأن الأمانة ستوزعها على الأعضاء.[٢]

مما تقدم، يتبين أن بريطانيا كانت تدير شؤون السلطنة الخارجية، دون الرجوع إلى السلطان في كثير من القضايا، ومن المعروف، أن السلطان سعيد بن تيمور كان رافضاً لأي لجنة سواء أكانت عربية أو دولية، بالدخول إلى عُمان لتقصي الحقائق، ويشير التقرير البريطاني إلى موقف السلطان من البعثات الدولية بالقول:" أتوقع، بأن السلطان لن يكون متساهلاً مع الشروط والأنشطة التي سيقوم بها أي مبعوث من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي الأوضاع في عُمان".[٣]

ورغم الاعتراضات البريطانية، على تمثيل الإمامة أمام اللجنة السياسية، فقد تمكن طالب بن علي من إلقاء كلمة أمام اللجنة السياسية في عام (١٣٨٣هـ/ تشرين الثاني١٩٦٣م)، وقد أشارت بعثة المملكة المتحدة في مذكرة أرسلتها إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك بالقول:" منحت اللجنة الرابعة اليوم فرصة استماع ومخاطبة إلى طالب بن علي الهنائي، رئيس الوفد العُماني، وقدم عرضاً تاريخياً مفصلاً عن نظام الإمامة المستقل. الذي كان سائداً وراسخاً في عُمان لعهود طويلة

١- عُمان في المحافل الدولية، ص٥٨-٥٩.

٢- حماد، خيري: المرجع نفسه، ص٤٩٥-٤٩٦.

٣- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١١٩٧)،ج٥، ص٣٦٤.

خلت، وكيف أن شعب عُمان اليوم يكافح بكل قوة لنيل استقلاله وحق تقرير مصيره، حيث فصل البريطانيون مسقط عن عُمان، وحتى بعد أن فعلوا ذلك، استمروا في الاعتراف بالحكم الذاتي المستقل الذي ظلت تتمتع به عُمان، وقد استمر السلطان في حكم المناطق الساحلية حتى عام(١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، وعندما شجعه البريطانيون على مد نفوذه إلى الأراضي الداخلية في عُمان، لجعل شركة العراق تبدأ عمليات التنقيب عن النفط، قاوم أهل عُمان هذا التدخل بكل بساطة وشجاعة، لكنهم هزموا نتيجة القوة العسكرية الكبيرة التي واجهتم بها بريطانيا.[١]

على إثر تلك المناقشات، التي دارت في الجلسة التي تكلم فيها طالب بن علي، وردت رسالة من سلطان مسقط، قرأها نيابة عنه المندوب البريطاني أمام الجمعية العامة، حيث أصر فيها على تحفظه على موقفه السابق من التدخل في الشؤون الداخلية التي تخص بلاده، ومع ذلك، فإنه على استعداد أن يدعو بصورة شخصية ممثلاً عن الأمانة العامة لزيارة السلطنة، للحصول على معلومات بصورة مباشرة عن حقيقة الوضع في بلاده، لكن شريطة أن لا تأخذ الجمعية العامة أي قرار نهائي بشأن تلك المعلومات، وقد قام الأمين العام، بناءً على ذلك، بالموافقة على إيفاد اللجنة كما كان مقرراً برئاسة دي ريبنغ، وقد رفض الإمام غالب نتائج اللجنة مسبقاً، بسبب عدم استجابة الأمين العام للأمم المتحدة لطلب الإمام، بضرورة تعيين مندوب عن الإمام يكون مرافقاً للجنة لتسهيل مهمتها.[٢]

غادرت اللجنة نيويورك، فزارت البحرين، وتشاورت مع ممثلي الحكومة البريطانية، وانتقلت إلى صلالة لمقابلة السلطان وبعض المواطنين العُمانيين، وبعدها سافرت إلى بيروت، ثم إلى جدة، وقابلت الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس الوزراء السعودي، كما قابلت الإمام غالب في الدمام. ثم سافرت اللجنة من هناك إلى لندن، ومنها إلى نيويورك، وهناك، قدم رئيس البعثة دي ريبنغ ، تقريراً في ٤٩صفحة، وملاحقه، وخرائطه في اثنتي عشرة صفحة، وقد ورد في التقرير:"إن اللجنة الدولية، تعتقد أن السكان في مسقط وعُمان الداخلية هم من العرب، وأن الخلافات الحالية هي خلافات تاريخية، هدفها سيطرة الإمامة على السلطنة. كما أشار التقرير إلى سوء الأحوال الاقتصادية، والصحية، والثقافية، وطالب بمساهمة المنظمة الدولية في تطوير المنطقة".[٣]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٣٣)، ج٥، ص٤٥٠.

٢- الجناحي، سعيد أحمد: كنت في ظفار" مشاهدات في أرض الثورة"، د .ت، د .م، ص٧٤.

٣- الداود، محمود علي: المرجع نفسه، ص٧٠-٧١.

إلا أن التقرير الصادر عن اللجنة الدولية، واجه انتقادات حادة من قبل الدول العربية، التي أشارت، إلى أن البعثة كانت تزور عُمان تحت إشراف الحكومة البريطانية، التي منعت السكان من مقابلة اللجنة والإدلاء بآرائهم، لذلك أوصت الدول العربية بإرسال بعثة أخرى مؤلفة من عدة ممثلين، لدراسة القضية العُمانية من كافة جوانبها.[١]

أدى قصور تقرير المبعوث الدولي، إلى قيام الجمعية العامة، بمناقشة وبحث مسألة عُمان بشكل أوسع، واستمعت إلى الكثير من المداخلات والمخاطبات من أطراف عديدة، وقررت ما يأتي:

١- تكوين لجنة تقصي حقائق، من خمسة أعضاء من الدول المنضوية تحت لواء الجمعية العامة، تكون تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي تحقق في مسألة عُمان.
٢- دعوة كل الأطراف التي لها صلة بالموضوع، إلى التعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق بكل الوسائل والسبل الممكنة، بما فيها تسهيل وتأمين زيارة اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها.
٣- الطلب من اللجنة إعداد تقريرها وإيداعه في الجمعية العمة في دورة انعقادها التاسعة عشرة.
٤-الطلب من الأمين العام للمنظمة، تقديم كل التسهيلات المطلوبات للجنة، لكي تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأمثل والكامل.[٢]

وبموجب قرار الجمعية العامة، شكلت لجنة خاصة بعُمان، في عام (١٣٨٣هـ/ كانون الأول ١٩٦٣م)، مؤلفة من خمسة أعضاء هم : كوستاريكا – نيبال- نيجيريا – السنغال – أفغانستان، ،وسمي السيد عبد الرحمن بازهاوك مندوب أفغانستان رئيسا للجنة، وكانت اللجنة قد وضعت خطة منهجية لدراسة القضية العُمانية، بدءاً بدراسة التاريخ العُماني، من خلال المؤلفات الرئيسة المنشورة حول هذا الموضوع، ودراسة الاتفاقيات بين السلطان وبريطانيا، والاتصال بالأطراف المعنية داخل عُمان وخارجها. وفي منتصف عام(١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م)، أنجزت اللجنة تقريرها بهدف عرضه على الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة، في أيلول من السنة نفسها، وقد توصلت اللجنة في تقريرها إلى النتائج التالية :

١- لم يتمتع سلاطين مسقط، بسلطة فعلية في عُمان الداخلية، حتى عام(١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، وأن السياسة التي انتهجوها بعد هذه الفترة، كانت بدافع من شركات النفط، ومن المرجح أن شركة نفط

١- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤-١٩٤٥م ، ص٢٩٧.

٢- - موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٣٧)،ج٥، ص٤٦٥ .

عُمان استقدمت الجنود المرتزقة لاحتلال عبري، وأن العلاقة بين بريطانيا ومسقط هي علاقة هيمنة استعمارية.

٢- توافق اللجنة على سوء الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والثقافية، التي جعلت السلطان لا يتمتع بتأييد غالبية السكان.

٣- تتمتع الإمامة، بقاعدة تاريخية متينة، وتجمع بين السلطتين الروحية والزمنية، لكن اتفاق السيب لا يمثل أساساً قانونياً لادعاءات الإمامة المعاصرة، بأنها تتمتع بكيان دولي منذ عام(١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م)، لأن الاتفاق غامض في معظم بنوده، وهو من نوع الاتفاقات الشائعة في ذلك الوقت، بين حكام مسقط وحكام القبائل التابعة لهم .

٤- ترجح اللجنة أن شعبية الإمامة تقتصر على نزوى والجبل الأخضر، وقد رأت اللجنة، بأن الوضع في عُمان ينذر بتجدد الاضطرابات باستمرار، وعلى الأمم المتحدة تهيئة الظروف المناسبة لإجراء مفاوضات بين أطراف النزاع، وقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها في عام (١٣٨٥هـ/٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥م)، إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة، إلا أن التقرير لم يناقش إلا في الدورة العشرين لها، حيث قامت الجمعية العامة بتحويل المسألة العُمانية إلى اللجنة الرابعة، رغم اعتراض المندوب البريطاني على ذلك. وفي هذه الأثناء، وقبل تقديم اللجنة تقريرها أمام الأمم المتحدة، وقع نزاع بين قادة الإمامة، الذين بدؤوا في تبادل الاتهامات، وكانت جماعة من الثوار يقودها الشيخ صالح بن عيسى الحارثي، المتحدث بلسان المجلس الوطني للثورة العُمانية، قد شكلت " جبهة التحرير العُمانية".[١]

وقد أشارت، التقارير البريطانية، إلى الخلافات التي وقعت بين زعماء الإمامة بالقول: " لقد حدث انقسام كبير في صفوف قيادات الثوار في جمادى الثاني(١٣٨٣هـ/ تموز ١٩٦٣م)، وكان ذلك عندما ادعى صالح بن عيسى الحارثي، أنه قد تم تعيينه إماماً. حيث انتقده غالب بالحال، وتم الإعلان عن قيام جبهة وطنية عُمانية في ٩ أيلول من العام نفسه ".[٢]

وقد نشرت صحيفة الأخبار القاهرية في عددها الصادرعام (١٣٨٣هـ/٨ أيلول ١٩٦٣م)، خبراً مفاده"....أن الشيخ صالح بن عيسى الحارثي صرح أنه قد تم اتخاذ خطوات ايجابية وفعالة في

١- العقاد، صلاح: تقرير الأمم المتحدة عن قضية عُمان، مجلة السياسة الدولية، العدد١، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م، ص١٤١-١٤٢.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٦١)،ج٥، ص٥١٠. للمزيد انظر: الملحق(١٧)، ص٢٦١.

الطريق لقيام حكومة جمهورية عُمان، وسيكون مقرها المؤقت في القاهرة، وذلك حتى نيل استقلال منطقة الجنوب العربي "[١].

يتضح مما تقدم، أن ظهور اتجاهات متعددة، أدى إلى حصول شرخ في العلاقات بين زعماء الإمامة، وتعود هذه الاتجاهات والانقسامات إلى تعدد القوى التي كانت تؤثر في القرارات السياسية الصادرة عن هؤلاء الزعماء، ومصالح كل قوة من هذه القوى، مما أدى إلى ظهور الانقسام بين زعماء الإمامة، وقد أشار المعتمد البريطاني في الخليج العربي في برقية موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية في عام (١٣٨٧هـ/ ٢٥ نيسان ١٩٦٧م)، إلى: "أن هناك إشارة، إلى وجود ثلاثة اتجاهات ومحاور، تتبلور وتتطور: فهناك الإمام، الذي يسعى للحصول على مساعدة فيصل وتأسيس الإمامة في السلطنة، وهناك طالب الذي تقف وراءه القاهرة، والذي يفكر في إنشاء جمهورية، وهناك أخيراً طارق بن تيمور نفسه. الذي يسعى لتشكيل نظام حكمٍ في السلطنة أكثر ليبرالية، كذلك فإن الإمام غالب، ربما يسعى لمساعدة أكثر فاعلية من الملك فيصل بن عبد العزيز، الذي يفكر بالمقابل في الحصول على مناطق ليست ذات أهمية للإمام في البريمي، وربما في ظفار، وهذا الأمر لايمكن استبعاده".[٢] وفي الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة استطاعت الوفود العربية، ووفود الدول الآسيوية والإفريقية، أن تحقق نصراً كبيراً للقضية العُمانية في هذه الدورة، حيث زاد عدد الدول المؤيدة لعُمان، ونجح مشروع القرار الذي عرض على الجمعية العامة، والذي يطالب بريطانية بتطبيق الشروط التالية :

١- الاعتراف للشعب العُماني بحق تقرير المصير.
٢- إطلاق سراح المعتقلين، والسماح بعودة المهجَّرين، وإزالة كافة أشكال الاحتلال البريطاني.
٣- جلاء القوات الأجنبية.

تمت الموافقة على صدور القرار بأغلبية ٦١صوتاً، ضد ١٨صوتاً، وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت.[٣]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٢٢١)، ج٥، ص٤٢١.

٢- المصدر نفسه، الوثيقة رقم (١٤١٦)، ج٦، ص٢٥٢.

٣- عبيد، فضيل: المصدر نفسه، ص٧١. للمزيد من التفاصيل: انظر النص الكامل الذي تبنته اللجنة الخاصة بالمسألة العُمانية، المنبثقة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٧ كانون الأول١٩٦٦م، الملحق رقم(١٠)، ص٢٥٣-٢٥٤.

٣- نهاية الإمامة كنظام سياسي في عام ١٣٩١هـ/١٩٧٠م:

بقيت مسألة عُمان تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة،عاماً بعد عام، منذ دورتها الخامسة عشرة في عام(١٣٨٠هـ/١٩٦٠م)، وحتى دورتها الثانية والعشرين في عام (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م) ، وكان لموقف عدد من الدول العربية، والدول الاشتراكية ودول العالم الثالث دور كبير في إدراجها، ورغم مواقفها المشرفة، إلا إنها لم تستطع إرغام بريطانيا على الخروج من عُمان. غير أن قرارات الجمعية العامة ليست لها صفة إلزامية، وربما هذا ما أرادته بريطانيا، عندما عارضت عرض القضية العُمانية أمام مجلس الأمن الدولي لكي تحول دون اتخاذ أي قرار إلزامي، مما يعرضها للمسائلة الدولية، وحتى لا تتعرض مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والتي كانت تعبّر عنها بين الحين والآخر، وأهم هذه المصالح حسبما ورد في مذكرة وزارة الخارجية إلى القنصل البريطاني في مسقط، قبل وبعد انسحاب القوات البريطانية من عُمان والخليج العربي حسب زعمها، هي:

١- الحفاظ على علاقات جيدة مع نظام السلطان وأي نظام يتبعه في السلطنة.

إدامة الإنتاج والتنقيب عن النفط العالي والجودة بصورة مستمرة وغير معلقة بواسطة شركات تنمية نفط عُمان.

٣- استمرار وزيادة الصادرات البريطانية من البضائع والخدمات.

٤- استمرارية الاستخدام الكامل والحر لمهبط الطائرات وكذلك مواصلات هيئة الإذاعة البريطانية في مصيرة.[١] وهذه المصالح البريطانية، أكد عليها ممثل الإمامة، الشيخ طالب بن علي الهنائي في كلمته أمام اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والعشرين:"إن اللحظة التي أعلنتها المملكة المتحدة عن انسحابها من المنطقة في عام(١٣٩١هـ/١٩٧١م)، ليست سوى مناورة، القصد منها خداع الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، لأن المملكة المتحدة حتى في حالة سحب قواتها من بعض قواعدها العسكرية العديدة في الخليج العربي. فذلك لا يعني أنها تقترح الانسحاب نهائياً من عُمان، فقد نقلت منشآتها السابقة في عدن إلى القاعدة العسكرية في جزيرة مصيرة.[٢]

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٥٧٣)، ج٦، ص٧٧٦. للمزيد عن الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى التصريح عن تمسكها الشديد بالمصالح البريطانية في عُمان انظر الملحق رقم(١٣)، ص٢٥٧.

٢- للمزيد من التفاصيل: انظر النص الكامل لمباحثات اللجنة الرابعة في الدورة الرابعة والعشرين، فيما يخص قضية عُمان، ملحق رقم(١١)، ص٢٥٥.

لم يحدث أي تطور، للمسألة العُمانية، خلال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة، لعام(١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، سوى التوصية والطلب من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية بتلبية الاحتياجات التعليمية والفنية والصحية للشعب العُماني. بالإضافة إلى متابعة تطورات الأحداث، وإطلاع الجمعية العامة عليها في الدورة الخامسة والعشرين لعام(١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)، والتي أكدت فيها على قراراتها السابقة، وحق الشعب العُماني في تقرير مصيره بنفسه، والسيطرة على ثروات أرضه، ومطالبة حكومة المملكة المتحدة بالعمل على التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥١٤(١٥)، والقرارات الأخرى ذات الصلة.[١] وقد دفعت المستجدات الجديدة على الساحة العُمانية، وأهمها وصول السلطان قابوس بن سعيد إلى سدة الحكم، وتوحيده البلاد تحت سلطته، إلى قبول الجامعة العربية لطلب السلطنة الدخول في عضويتها، وقد "أقر مجلس الجامعة العربية انضمام سلطنة عُمان في عام(١٣٩١هـ/ ٢٩ أيلول١٩٧١م)، باعتبارها العضو السابع عشر في الجامعة العربية[٢]، و"قُبلت عُمان رسمياً في الأمم المتحدة بموافقة ١١٧صوتاً ومعارضة صوت واحد - جمهورية اليمن- وامتناع المملكة العربية السعودية عن التصويت- وبعد هذا بفترة قصيرة، أُغلقت مكاتب الإمامة المتبقية في الأقطار العربية".[٣]

ويبدو أن السبب الذي دفع الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة إلى قبول سلطنة عُمان بالانضمام إليها، هو أن الإمامة لم تعد تشكل بعداً سياسياً يمكن أخذه بالحسبان، ومرد ذلك إلى ظهور الانقسام في صفوف زعماء الإمامة، الذين خرجوا من عُمان لمواصلة كفاحهم، ويمكن القول: إن الإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي واجهت تحديات كبرى، فكان عليها الصمود أمام الهجمات البريطانية العنيفة التي أرادت اقتلاع جذورها، بسبب معارضتها للنفوذ البريطاني في عُمان. أضف إلى ذلك، فإن متطلبات العصر الجديد اختلفت كثيراً عن السابق، فكان على الإمامة التكيف معها. إلا أن سياسة البريطانيين والمتغيرات الجديدة، دفعت بزعماء الإمامة إلى البحث عن بديل يحل محل مؤسساتها التقليدية، التي جعلت منها البديل التاريخي والسياسي لأكثر من ألف عام، لكنهم لم ينجحوا في ذلك، مما يعني نهاية الإمامة، كمؤسسة وكنظام سياسي، واستمرار نظام السلطنة، وضرورة التماشي مع معطيات العصر الجديد.

١- للمزيد من التفاصيل، حول قرارات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، فيما يخص عُمان في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية، أنظر الملحق رقم(١٢)، ص٢٥٦.

٢- موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، الوثيقة رقم(١٥٨١)، ج٦، ص٨٠٨.

٣- المصدر نفسه، الوثيقة رقم(١٥٨٥)، ج٦، ص٨١٢.

نتائج الفصل الرابع:

من خلال العرض السابق تتضح جملة من الحقائق أهمها:

١- إن المرحلة التي تولى فيها السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي مقاليد الحكم، هي مرحلة صعبة بكل المقاييس، فكان عليه في بداية هذه المرحلة، أن يعيد الاستقرار للبلاد، وأن يوطد أركان أسرة آلبوسعيد الحاكمة في عُمان. بالإضافة إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعاني منها السلطنة، وإعادة إصلاح النظام الإداري الذي عفا عليه الدهر، ناهيك عن المشكلة المعقدة، التي شكلت مصدر قلق للسلطان، والمتمثلة في ازدواجية السلطة في البلاد، وانقسامها إلى قسمين، منذ عام (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، بموجب اتفاقية السيب، حيث يقبع الإمام وأنصاره في المنطقة الداخلية من البلاد، وقاموا بإنشاء حكومة خاصة بهم، فكان على السلطان، أن يعمل جاهداً لحل جميع هذه المشكلات، والعمل إلى جانب ذلك، وبشكل موازٍ، للتخفيف من الضغوط البريطانية على السلطنة، والحد من الاتفاقيات التي تجعل منه حاكماً اسمياً. ونجح السلطان سعيد بن تيمور نسبياً في معالجة بعض هذه القضايا، وخاصة في المجال الاقتصادي والإداري، معتمداً على الموارد القليلة لخزينة البلاد، خشية من الوقوع أسيراً لشبح الديون، والذي يزيد من التدخل الخارجي في شؤون البلاد.

وعلى الرغم من المحاولة التي قام بها السلطان سعيد بن تيمور، للتقليل من النفوذ البريطاني في مسقط، غير أنه كان بحاجة لهم لإعادة بسط نفوذه وسلطته على المناطق الداخلية. إلا أن البريطانيين، وتنفيذاً لسياستهم الرامية إلى عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلاد، نصحوا السلطان في الكف عن هذا المشروع، وإبقاء الهدوء والاستقرار الذي يسود المنطقة. ويتضح من الرد البريطاني، أن المشروع الذي طرحه السلطان كان مرفوضاً من قبل بريطانيا، لأنه لا يحقق لها مكاسب تفوق كلفة العمل الذي يمكن أن تقوم به لإعادة توحيد البلاد خلال هذه الفترة. أضف إلى ذلك، فإن السلطان، وعلى ما يبدو من خلال سياق الأحداث، لا يريد الدخول في صراع مباشر مع الإمامة، لما يترتب على ذلك من نتائج، يمكن أن تفقده سلطته، فهو يعلم جيداً نوعية التركيبة السياسية التي كان عليه مواجهتها، والتي تتصف بالعناد، نظراً لجذورها القبلية والدينية. إلى جانب ذلك، فإن مسألة التدخل الأجنبي في المناطق الداخلية، ربما تؤدي إلى توحيد الجهود، وانضمام حتى القبائل المؤيدة له إلى جانب الإمامة، وأمور كهذه ليست غريبة على المجتمع العُماني، الذي تكاتف في أصعب الظروف والانقسامات، واضعاً كل هذه الاعتبارات جانباً لدرء الخطر الخارجي الذي يهدد البلاد، وهذا ما يؤكد على تشرب العُمانيين

لتعاليم المذهب الإباضي، الذي ينص صراحة على الحد من التعاون مع القوى الأجنبية، فكيف الحال إذا كان عدواناً وتدخلاً صريحاً في شؤون البلاد. أضف إلى ذلك، فإن هناك اتفاقية السيب، التي نصت على عدم اعتداء أي طرف من الطرفين الموقعين عليها على الآخر، مما يعني، أن قيام السلطان بأي عمل عسكري ضد المناطق الداخلية، هو خرق لهذه المعاهدة وتنصل منها، الأمر الذي يؤدي إلى فتح باب الصراع من جديد مع الإمامة، التي قد لا ترضى هذه المرة، إلا باقتلاع جذور حكام الساحل آلبوسعيديين، وإعادة سيطرتها على كل أنحاء البلاد.

٢- ألقت السياسة الداخلية والخارجية التي اتبعها السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي، والتي وصفت من جانب الباحثين والمؤرخين، بأنها "سياسة رجعية"، ستار الجهل والتخلف والظلام على أنحاء عُمان لفترة زمنية طويلة، وتأتي في نطاق الخطة التي وضعها السلطان للسيطرة على الحكم في كل مناطق عُمان بشكل سلمي، والحصول على لقب الإمامة، وتحويله إلى منصب وراثي يتيح له ولخلفائه من بعده التلقب به، فتقرب من رجال الدين والعلماء، وعمل على إضفاء مظاهر التمسك بالمذهب الإباضي من خلال بعض التعيينات لعلماء هذا المذهب. إلا أن السلطان سعيد بن تيمور بالغ في سياسته المتبعة، وجعل من بلده كما وصفها الرحالة والمؤرخون" بلد المحرمات والممنوعات".

وربما كانت هذه السياسة التي اتبعها السلطان، تتلائم في بعض وجوهها مع المنطقة الداخلية، التي عُرف عنها الانعزال، ومنع التأثيرات الخارجية التي قد تمس معتقداتهم وتقاليدهم، وأسلوب حياتهم. أما في المنطقة الساحلية، والتي تضم أجناساً متنوعةً من البشر، ومنفتحةً على العالم الخارجي، فإن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح، بل عملت على إبقاء المنطقة متأخرة عن جاراتها. أضف إلى ذلك، فإن سياسة كهذه لم تعد تتناسب ومعطيات القرن العشرين المتسارعة، وربما كانت تناسب فترة الإمام عزان بن قيس آلبوسعيدي في منتصف القرن التاسع عشر، لأن النظم كانت متقاربة، والحياة في مجتمع شبه الجزيرة العربية كانت تقليدية ومتشابهة. ويبدو أن بريطانيا كانت تؤيد السلطان في سياسة العزلة التي فرضها على شعبه، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وخسارة بريطانيا لمعظم مناطق نفوذها، فكان عليها، أن تعمل جاهدة للحفاظ على هذه المنطقة الإستراتيجية، خاصة في فترة دلت فيها المؤشرات على غنى المنطقة بالثروة النفطية الهائلة، وظهور أنظمة وقوى جديدة تمتلك من الإمكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما يؤهلها للقضاء على النفوذ البريطاني في المنطقة، والحلول محله.

٣- بالرغم من أن تجدد الصراع بين الإمامة والسلطنة، في خمسينيات القرن العشرين، كانت له ملامحه الدينية والسياسية والعسكرية التقليدية، إلاّ أنه صراع اقتصادي بامتياز، أثارته الشركات

الأجنبية ومن ورائها دولها(الولايات المتحدةالأمريكية وبريطانيا) للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، وكانت المحرض الأساسي، لقيام السلطان سعيد بن تيمور، وبدعم بريطاني، بالسيطرة على واحة البريمي، التي سيطر علها السعوديون للغاية نفسها، مدفوعين من قبل الشركات الأمريكية، والتي كانت تهدف إلى استباق كافة الشركات للحصول على الامتيازات. ورأينا كيف أن البريطانيين، الذين كانوا يرفضون فكرة التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلاد، قد تدخلوا مباشرة في هذا الصراع من خلال إعادة بسط السيطرة على عُمان تحت حكم السلطان، عندما لاح في الأفق وجود النفط، وبكميات كبيرة في المناطق الداخلية من عُمان. كذلك تبين، الدور الكبير الذي لعبته القبائل العُمانية في هذا الصراع، واتضح استقلال هذه القبائل في شؤونها الداخلية، وأنها كانت تؤيد أحد الطرفين المتنازعين، وما يؤكد ذلك، محاولة الشركات النفطية، توقيع عقود امتياز للتنقيب عن النفط مع زعماء القبائل، مقابل إغرائهم بمنح مالية كبيرة، تتمكن من خلالها هذه الشركات من الدخول ضمن الأراضي التابعة لهذه القبائل، والعمل بكل حرية، وبعيداً عن التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

٤- يشكل التدخل البريطاني السافر في حرب الجبل الأخضر، واستخدام كافة الأسلحة المتطورة، وقصف المدن الآمنة بالطائرات، ودعم طرف ضد الآخر الدليل الواضح على عدوانية البريطانيين ، وتنكرهم لكل المبادئ والحقوق الإنسانية التي تنص عليها القوانين الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، وقد دل هذا التدخل العسكري من جانب بريطانيا، على مدى قوة الثورة التي أطلقها أنصار الإمامة، وتهديدها للمصالح البريطانية في هذه المنطقة، فكان على البريطانيين، أن يتدخلوا بهذا الشكل من أجل ضمان سيطرتهم على عُمان بما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم، لأن فقدانه كان يعني نهاية الوجود البريطاني في المنطقة.

٥- لم يكن الموقف العربي الرسمي تجاه القضية العُمانية، بالمستوى المطلوب، ولم يعمل على إنقاذ الشعب العُماني من محنته، ووقف نزيف الدم بين الأخوة الذي سببه الصراع بين الإمامة والسلطنة، و جاءت قرارات الحكومات العربية، فيما يخص القضية العُمانية، مترددة وخجولة، ناهيك عن دور الجامعة العربية، التي تعد، نظرياً، الحاضن الأساسي لكل القضايا العربية، وجاءت قراراتها على شكل توصيات واقتراحات، وبقيت حتى نهاية الأزمة تناصر أحد أطراف هذا النزاع، ألا وهو الإمامة، متناسية على ما يبدو، أن هناك طرفاً آخر في النزاع، كان الأجدر بالجامعة العربية، أن تتعمق في فهم الصراع العُماني، ومقدماته، وأبعاده، وأن تعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين. ويبدو أن مناصرة الدول العربية للإمامة، جاءت رداً على التدخل البريطاني الاستعماري، وقصفه بكل وحشية للمناطق التابعة للإمامة، والذي تزامن مع

ظهور تيار القومية العربية الداعي إلى الوحدة بين الأقطار العربية. أضف إلى ذلك، إن التردد في بعض المواقف من جانب بعض الدول العربية، خلال فترات انعقاد الجامعة العربية، في ضم الإمامة إلى جامعة الدول العربية، إنما يعود إلى جهل حقيقي بهذه المنطقة، وبكيانها السياسي والجغرافي، وإلا لما طالب بعض الأعضاء في الجامعة العربية، بتحديد موقع الإمامة على الخارطة، لمعرفة حدودها ومساحتها.

وربما يكون هذا التقصير، من جانب الدول العربية، عائد إلى كونها دول لا تزال حديثة العهد في الخلاص من الاستعمار، فمعظم البلدان العربية، كانت لا تزال مرتبطة خلال تلك الفترة بمعاهدات مع الدول الاستعمارية، الأمر الذي لم يمكنها من اتخاذ قرار موحد لحل الأزمة سلمياً، وعقد صلح بين الطرفين، ولا تُخفى الضغوط التي مارستها بريطانيا، للحيلولة دون اتخاذ قرار موحد، يُمكن الإمامة من الحصول على عضوية في الجامعة العربية، الأمر الذي يعني، إضفاء السيادة والاستقلال على الإمامة، واكتسابها صفة شرعية في اعتراف دول العالم بها، وهذا ما كانت بريطانيا تخشاه عندما تحركت لإفشال هذا المخطط.

٦- أمام فشل المحاولات العربية، في مساعيها لضم الإمامة إلى الجامعة العربية، قررت هذه الدول إحالة القضية العُمانية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، علّها تجد حلاً لها في أروقة هذه الهيئات الدولية. لكن الموقف البريطاني المعارض لإدراج هذه القضية على جدول أعمال هذه الهيئات، كان سبباً في تأخير عرضها، لأن بريطانيا، وصفت هذا العمل بالتدخل في شؤون دولة مستقلة، متناسية على ما يبدو، القصف الجوي المستمر والمكثف على أراضي هذه الدولة، وعندما حصلت هذه القضية على فرصة عرضها أمام الجمعية العامة- بعد فشل مجلس الأمن في مناقشتها بسبب معارضة بريطانيا التي كانت تخشى من القرارات الإلزامية التي قد تدينها في هذا التدخل غير المشروع- تكررت التوصيات والمقترحات التي تشجب وتندد أي تدخل خارجي.

وبقيت المسألة العُمانية تدرج على جدول أعمال الجمعية، حتى عام(١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، من دون أن تجد حلاً لها، على الرغم من المواقف المؤيدة عربياً ودولياً لحل القضية سلمياً، إلا أن بريطانيا استمرت بالمراوغة، والالتفاف على قرارات الجمعية العامة لكسب الوقت، ومحاولة إفراغ القضية من محتواها الحقيقي، وتصويرها بأنها قضية داخلية بين حاكم ورعاياه، حتى تحقق لها ذلك، عندما فقدت الإمامة دورها السياسي، وذلك من خلال انشقاقها على نفسها، وخروجها من إطارها الذي لا تحيا إلا به، لقد كان لخروج زعماء الإمامة من عُمان، إلى الخارج، العامل الأساسي في فقدان القضية مضمونها السياسي، وتحولها من صراع كان هدفه القضاء على الوجود البريطاني، إلى صراع نظري، وإيجاد الحجج، وعلى الرغم من نهاية الإمامة القائمة على المذهب الإباضي

كنظام سياسي، إلا أن جذورها الثقافية، والاجتماعية، أبت إلا أن تكون المنهل الأول والأساسي الذي ينهلُ منه العُمانيون إلى يومنا هذا.

الخاتمة:

بعد دراسة الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة في عُمان بين عامي(١٢٨٥-١٣٩٠هـ /١٨٦٨-١٩٧٠م) تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- من خلال المسيرة الطويلة للحركة الإباضية في عُمان وما انتجته من تراث سياسي وثقافي أصبح الواقع التاريخي حقيقة واقعة لا بديل عنها في كل الأزمات والصعوبات التي واجهت عُمان منذ النصف الأول من القرن الثاني للهجرة وحتى منتصف القرن الرابع عشر للهجرة، والذي توقف عنده المد السياسي للحركة الإباضية وإمامتها القائمة على مبدأي الشورى والاختيار الحر للإمام، لا لشيء، سوى أن الإمامة اعترضت طريق المصالح الاستعمارية في المنطقة، وأوقفت توسعها فترة من الزمن، وحاولت الحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلامية وفق المذهب الإباضي. و استطاعت الإمامة الإباضية الصمود أمام العواصف التي اعترضت طريقها، حتى من داخل التيار الإمامي الإباضي نفسه، وقد أفرزت مرحلة الصراع إرثاً مكن الإمامة من الديمومة والاستمرار فترة زمنية طويلة.

وتمكنت من صياغة قيم ومبادئ وأعراف وأسس هي أشبه ما تكون بدستور أمدها في كل مرحلة من مراحل الصراع بالأسس التي يجب أن تسير عليها، ولمّا كانت هذه المبادئ والأعراف والأسس التي تمت صياغتها خلال المرحلة الأولى قائمة على الاعتدال والمرونة والدقة المتناهية، ووضع القوانين الخاصة لكل مرحلة تاريخية تمر بها، فقد استطاعت بذلك أن تزرع بذور الديمقراطية الإسلامية في عُمان، وتمكنت من تطبيقها على أرض الواقع، وأثبتت بأن تجربتها كانت ناجحة، وفق كل المقاييس، من خلال الاستمرار وعمق التجربة والإرث الحضاري الذي خلفته والذي قدم، ولا يزال، الكثير للثقافة الإسلامية بشكل عام، والعُمانية بشكل خاص.

٢- كان محتماً للصراع الذي واجهته الإمامة في مراحلها الأولى أن يتجدد، لكن وفق معطيات جديدة هذه المرة، فقد انقسمت الإمامة على نفسها بين محافظ على التقاليد الإباضية، وبين باحث عن الاستناد إلى شرعية متجددة، يمكن أن تحافظ على مكانته وامتيازاته، وتعمق الانقسام مع مطلع القرن التاسع عشر عندما انقسمت عُمان سياسياً وجغرافياً إلى منطقتين، على الرغم من عدم

وجود حدود واضحة، فأصبح الساحل يشق طريقه نحو الانفتاح على المؤثرات الخارجية، بينما اكتفى الداخل بالانعزال في المنطقة الداخلية. ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة التي وقعت، إلا بوجود أيدي خفية، كانت لها مصلحة في هذا الانقسام والتفكك، ونعني بذلك القوة البريطانية، التي آثرت الحفاظ على الموانئ الساحلية والمراكز التجارية الواقعة على طريق الهند، غير أن العامل الأساسي في تجدد الصراع كان يكمن في الداخل أكثر من تأثير القوى الخارجية خلال هذه الفترة، فقد انتهج حكام الساحل، وخاصة بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان آلبوسعيدي سياسة داخلية تقوم على تقريب القبائل الغافرية وإعطائها الامتيازات على حساب الجناح الهناوي الذي كان مستعداً لدعم ثورة مضادة تعيد له حقوقه وامتيازاته، ولا يمكن تفسير الصراع خلال هذه الفترة إلا بالقول: إن اتباع حكام الساحل لهذه السياسة وعدم قيامهم بإيجاد نوع من التوازن بين القبائل العُمانية الكبرى هو الذي فجر الصراع.

٣- تلون الصراع في القرن العشرين بألوان تختلف كل الاختلاف عن السابق، فقد تباينت المصالح السياسية والاقتصادية لكل طرف بشكل مختلف عن الآخر، وكان للسياسة التي اتبعها السلطان فيصل بن تيمور آلبوسعيدي والقائمة بالتعاون مع البريطانيين على الحد من تجارة الأسلحة والرقيق أكبر الأثر في تشكيل وحدة وطنية من كافة القبائل العُمانية لمواجهة التحديات المستجدة على الساحة العُمانية، والتي فُسرت من جانب الإباضيين على أنها تهدف إلى الحد من قوتهم، وعزلهم في المناطق الداخلية لإضعافهم ثم السيطرة عليهم. مما أدى إلى توحيد الجهود وإعلان الثورة ضد البريطانيين والسلطان معاً، وقد فاقت الثورة بقوتها وسرعة تقدمها نحو السيطرة على كل المناطق التابعة للسلطان توقعات كل المراقبين. غير أن بريطانيا وإنفاذاً لسياستها في إبقاء المناطق التابعة لها ضعيفة ومفككة عملت على تحجيم الثورة بفرض الضغوط السياسية والاقتصادية على الداخل العُماني، كان الهدف منها إجبار الإماميين على القبول بالوساطة البريطانية لعقد صلح مع السلطان، ويبدو أن بريطانيا وضعت مسبقاً خارطة طريق لهذه السياسة التي تقوم على فصل الساحل عن الداخل العُماني وإضعاف الجزأين معاً لاستمرار مصالحها وتقوية نفوذها في المنطقة.

٤- كانت بريطانيا المستفيد الأكبر من توقيع اتفاقية السيب في عام (١٣٣٨هـ/ أيلول١٩٢٠م)، عندما أتيح لها تطبيق سياستها النظرية القائمة على تجزئة المنطقة لإضعافها على أرض الواقع. أضف إلى ذلك فإن اللعبة السياسية- القانونية التي حاكتها من خلال الصياغة غير الواضحة والمحددة لنص الاتفاقية، والتي تحتمل تفسيرات متعددة، كانت مقصودة ومتعمدة لاستعمالات لاحقة في حال

طرأ أي تغير على الساحة العُمانية. غير أن هذه الاتفاقية، ووفقاً للأعراف والقوانين الدولية التي كانت سائدة خلال الفترة التي صيغت بها، حملت اعترافاً واضحاً بدولة الإمامة في المناطق الداخلية. وما يؤكد ذلك أن الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، وبعد توقيع الاتفاقية، قام بتنظيم الأمور، وعين الولاة والقضاة في المناطق التابعة له لفترة تتجاوز الثلاثين عاماً من دون أي تدخل من السلطان أو البريطانيين.

٥- على الرغم من حالة الهدوء والاستقرار التي سادت في عُمان كلها بعد توقيع اتفاقية السيب، إلا أن هذا الهدوء والاستقرار كان يحمل في طياته بذور تجدد الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة، لأن الازدواجية في الحكم والتقسيم الذي أقرته اتفاقية السيب كان يعني إمكانية إثارة الصراع في أي مناسبة، وهذا ما حدث بالفعل في خمسينيات القرن العشرين عندما اكتشف النفط في عُمان، وقيام السلطان سعيد بن تيمور بتقديم العديد من الامتيازات النفطية للشركات البريطانية، حتى داخل حدود الإمامة نفسها، لذلك كان أمام البريطانيين خيارين لا ثالث لهما: إما البحث عن وضع اتفاقية جديدة تتيح لهم التدخل في المناطق التابعة للإمامة للتنقيب عن النفط، وإما إنهاء نظام الإمامة واقتلاع جذوره والسيطرة على المنطقة برمتها، ويبدو أن الخيار الأول كان صعباً، لأن وضع اتفاقية جديدة يعني أخذ موافقة الإمام، وبالتالي تقديم التنازلات للإمامة، بما فيها الاعتراف الرسمي بنظامها من قبل بريطانيا، لذلك بدأت بريطانيا تعمل على القضاء على الإمامة كنظام سياسي، وإعادة توحيد البلاد تحت حكم السلاطين واستغلال الثروة النفطية لصالح الشركات النفطية البريطانية.

٦- تبين من خلال الصراع في خمسينيات القرن العشرين بين نظامي السلطنة والإمامة في عُمان الدور الكبير الذي لعبته الشركات النفطية البريطانية والأمريكية ومن ورائها حكوماتها في إثارة الصراع الداخلي في عُمان في محاولة منها للحصول على مساحات واسعة للطرف الذي تؤيده، ليس حباً في إعطاء مساحات واسعة من الأرض لهذا الطرف أو ذاك، وإنما رغبة في العثور على الثروة النفطية في أي شبر من هذه الأراضي، وهذا ما يفسر حدة الصراع خلال هذه الفترة وخروجه عن النطاق الداخلي لعُمان، والتدخل الإقليمي والدولي في الصراع، ويمكن القول: إن الصراع في خمسينيات القرن العشرين قد أثارته المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية للحصول على الثروة النفطية الكبيرة التي تحويها هذه المنطقة.

٧- كانت السياسة الداخلية والخارجية التي اتبعها السلطان سعيد بن تيمور خلال فترة حكمه الطويلة، تهدف إلى إيجاد نوع من الاستقرار والسيطرة على مقاليد السلطة بعيداً عن التدخلات البريطانية

في مرحلتها الأولى، إلا أن المبالغة في القيود والقوانين التي فرضها على الشعب العُماني في وقت ظهرت فيه بوادر التقدم والانفتاح في البلدان المجاورة، دفعت به إلى الانغلاق والتأخر عن مسايرة النهضة الجديدة، فكان العالم يعيش أحداث القرن العشرين المتسارعة، بينما كانت المنطقة التي يحكمها السلطان سعيد بن تيمور آلبوسعيدي لا تزال تعيش في القرون الوسطى بكل ما حملته من تأخر وتخلف وظلام، ولا يمكن إغفال الدور البريطاني في تعميق العزلة والتخلف التي ضربت بجذورها في كافة مناطق عُمان، إذ أن بقاء الأوضاع المتردية على حالها كان من شأنه تقوية النفوذ البريطاني وتعميق مصالحه في المنطقة.

٨- يتضح من خلال الصراع بين نظامي الإمامة والسلطنة، بأنه ما دامت الإمامة محافظة على مبادئها، ومتمسكة بعقيدتها الإباضية، وتواكب التطورات الجارية في العالم، فإن القضاء على نظامها السياسي بشكل نهائي ضرب من المحال، وهذا ما أثبتته التجارب السابقة التي خاضتها الإمامة الإباضية في عُمان، وأن نهاية نظام الإمامة السياسي في ستينيات القرن العشرين يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الإمامة شهدت انحرافات عن مسارها الأصيل الذي كان الموجه لها في كل مراحلها، وبالتالي فإنها لم تتمكن من مسايرة التطورات والأنظمة التي شهدها القرن العشرين، فأصبح نظام الإمامة غير مناسب لروح العصر الحديث الذي يتطلب نوعاً من المرونة والانفتاح ليتمكن من فرض نظامه كواقع يجب أخذه بالحسبان، وفيما يبدو أن التغيير الذي حدث لم يكن في القوانين والمبادئ الإباضية، وإنما في العقلية التي فسرت هذه المبادئ بشكل لم يحفظ لها الديمومة والاستمرار، ويمكن القول: إنه كلما تم الابتعاد عن التمسك بهذه المبادئ فإن مصير الإمامة يتجه نحو الضعف والانهيار، وهذا الواقع واجهته الإمامة عندما خرجت من إطارها الداخلي الذي لا تحيا إلا به، وبدأت تبحث عن حل لقضيتها في أروقة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

٩- لم تُلاحظ أي محاولة فعلية وجادة على المستوى الرسمي العربي وعلى مستوى الجامعة العربية، لإيجاد حل جذري لقضية الصراع بين الإمامة والسلطنة ووقف نزيف الدم بين الأخوة، وقد جاءت القرارات الصادرة عن الجامعة العربية على شكل توصيات، وقامت بتأييد أحد أطراف الصراع ضد الآخر، متناسية على ما يبدو أن هناك طرفاً آخر للصراع، ألا وهو السلطنة، الذي يمثل الطرف الأساسي للصراع بحيث لا يمكن الوصول إلى حل سلمي للقضية دون التواصل معه، ويمكن تفسير هذا الموقف الرسمي العربي بالجهل التام لقضية الصراع وجذورها. أضف إلى ذلك فإن الجامعة العربية اندفعت في تأييدها للإمامة من باب رفضها للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية في وقت كانت فيه حركة المد القومي العربي في أوجها. ويمكن استثناء المواقف الشعبية

العربية التي طالبت بضرورة حل الصراع بين الطرفين، وطالب المتطوعون العرب بحمل السلاح ورد العدوان البريطاني السافر ووقف تدخله غير المشروع في الأراضي العُمانية.

١٠ - على الرغم من النشاط الملحوظ الذي أبدته الدول العربية لطرح القضية العُمانية أمام هيئة الأمم المتحدة، بعد فشلها في حلها في الجامعة العربية، وعلى الرغم من التأييد الذي حظيت به المسألة العُمانية من قبل العديد من دول العالم، وتشكيل العديد من اللجان الدولية لتقصي الحقائق في المنطقة بغية الوصول إلى حل سلمي، إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل، بسبب السياسة التي اتبعتها بريطانيا وحلفاؤها في إجهاض أي محاولة لحل الصراع على حساب المصالح البريطانية في المنطقة، وهذا ما يفسر المراوغة البريطانية ومحاولتها كسب الوقت، ورفضها إدراج القضية العُمانية على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي بحجة أن هذه القضية هي مسألة داخلية، وإن تدخل الأمم المتحدة يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

واستمر التحايل البريطاني والالتفاف على كل الاقتراحات والقرارات الدولية التي كان من شأنها الوصول إلى حل سلمي بين طرفي الصراع، وتمكنت من تمييع القضية واعتبارها مسألة داخلية وتاريخية أكثر منها مسألة سياسية حساسة يتوجب حلها بأسرع وقت. وأمام ظهور المتغيرات على الساحة العُمانية كظهور ثورات جديدة في البلاد اتخذت من الاتجاه اليساري منحاً لها، وتغير نظام الحكم في البلاد، مما أدى إلى نهاية نظام الإمامة سياسياً، وسيطرة السلطان قابوس على الحكم وتوحيد البلاد في عام١٣٩١هـ/ ١٩٧٠م. وقد شكل هذا الحدث الحد الفاصل لنهاية الصراع في عُمان في المدى المنظور.

المصادر والمراجع:

آ- المصادر والمراجع العربية:

أولاً: الوثائق المنشورة:

١- موسوعة عُمان" الوثائق السرية،ج١،ج٢،ج٣،ج٤،ج٥،ج٦، إعداد وترجمة محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٢- عرض حكومة المملكة العربية السعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ج١،ج٢، ط١، ١٩٥٥م.

٣- عُمان في المحافل الدولية، تقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دار اليقظة العربية للنشر والتأليف، دمشق، ط١، ١٩٦٦م.

٤- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق ١٠٢٠/ د٢٤/ ج١، ١٠تشرين الأول/ ١٩٥٥ م.

٥- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق١٥٩٦/ د٣٢/ ج٤، ٧أيلول١٩٥٨م.

٦- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق٨٧٤/ و٢٢/ج٦، ٦ ديسمبر١٩٥٤م.

٧- قرار مجلس الجامعة العربية" مسألة عُمان"، ق٩٢٠/ د٢٣ / ج٢، ٣١ مارس/ ١٩٥٥م.

ثانياً: المصادر العربية:

١- ابن رزيق، حميد بن محمد: الفتح المبين في سيرة السادة آلبوسعيديين، تحقيق محمد مرسي عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٧٧م.

ابن رزيق، حميد بن محمد: الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عُمان، تحقيق عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٨٤م.

٢

٣- أطفيش، محمد بن يوسف: الرسالة الشافية في بعض التواريخ، الجزائر، د. ت.

٤- الجناحي، سعيد أحمد: كنت في ظفار" مشاهدات في أرض الثورة"، د .ت، د .م.

٥- حماد، خيري: قضايانا في الأمم المتحدة، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط١، ١٩٦٢م.

٦- الزرقا، محمد علي: قضية عُمان أمام هيئة الأمم المتحدة،، مكتب إمامة عُمان، دمشق، د ت.

٧- السالمي، عبدالله بن حميد: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان،ج١،ج٢، الكويت، ط٥ ، ١٩٧٤م.

٨- السالمي، محمد بن عبدالله: نهضة الأعيان بحرية عُمان، دار الكتاب العربي، القاهرة، د . ت.

٩- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: عُمان تاريخ يتكلم، المطبعة العمومية، دمشق، ط١،١٩٦٣م.

١٠- السيابي، سالم بن حمود، عُمان عبر التاريخ، سلطنة عُمان، د . م، د.ت.

١١- شامس، سالم بن حمود: العنوان في تاريخ عُمان، سلطنة عُمان، د. م، د. ت.

١٢- شركة الزيت العربية- الأمريكية: عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، إدارة العلاقات شعبة البحث، الظهران، مطبعة مصر، القاهرة، ط١،١٩٥٧م،.

١٣- الشماخي، أحمد بن سعيد: شرح مقدمة التوحيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

١٤- الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الطبري، ج٥، مكتبة المعارف،القاهرة، ط٤، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.

١٥- العقاد، صلاح: تقرير الأمم المتحدة عن قضية عُمان، مجلة السياسة الدولية، العدد١، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.

١٦- مصطفى، عوني: سلطنة الظلام في مسقط وعُمان، منشورات دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.

١٧- معمر ،علي يحيى: الإباضية في موكب التاريخ، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م.

ثالثاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، عبد العزيز: علاقات ساحل عُمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط١، ١٩٨٢م.

٢- ابن حسن، موسى بن جعفر: تطور القانون الإداري العُماني، المطابع الذهبية، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٩٠م.

٣- آلبوسعيدي، سالم: الرائع في التاريخ العُماني، مكتبة الأنفال، سلطنة عُمان، ج٢، د.ت.

٤- آمبوسعيدي، عبدالله بن سعود: الإباضية في عُمان، دار الأمل، عُمان، ط١، ٢٠٠٣م

٥- البحارنة، حسين محمد: دول الخليج العربي الحديثة والمعاصرة، ١٩٨٠م، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط١،٢٠٠٦م.

٦- البطاشي، سيف بن حمود: إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان، مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان قابوس للشؤون الدينية، سلطنة عُمان، ط٢، ج١،ج٢،ج٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧- تركي، عبدالله بن إبراهيم: قيام نظام الإمامة في عُمان (١٩١٣- ١٩٢٠م)، جامعة القصيم، السعودية، د.ت.

٨- عُمان في التاريخ:حصاد ندوة عُمان في التاريخ، منشورات وزارة الإعلام، سلطنة عُمان، ط١، ٢٠٠٩م،

٩- عُمان في أمجادها البحرية: حصاد ندوة عُمان في أمجادها البحرية، وزارة التراث القومي والثقافة، مطابع سجل العرب، سلسلة تراثنا،ع٦، القاهرة، ط١،١٩٨٠م.

١٠- الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العُماني، مكتبة الضاوي للنشر والتوزيع، سلطنة عُمان، السيب،ط٣،١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١١- خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية، عُمان، ط١، ٢٠٠٢م

١٢- داود، محمود علي: الخليج والعلاقات الدولية"١٨٩٠- ١٩١٤"، القاهرة،ج١، د . ت.

١٣- دليل أعلام عُمان، موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، جامعة السلطان قابوس، ط١، ١٤٢٢هـ/١٩٩١م.

١٤- الرميحي، محمد: البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٦م.
١٥- الريس، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط، دار النهار للخدمات، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.
١٦- سعيد، أمين: تاريخ الدولة السعودية الأولى، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، د.ت.
١٧الشيخ، رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
١٨- عبدواني، صادق حسن: الدولة العُمانية" نشأتها وازدهارها"، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، مج١، مج٢،د .ت.
١٩- عبدالله، محمد مرسي: إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى، القاهرة، ، ط١، ١٩٧٨، ج١.
٢٠ - عبيد، فضيل: عُمان والخليج العربي، دمشق، ط١، ١٩٦٨م.
٢١- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
٢٢- العقاد، صلاح: معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
٢٣- عُمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة: إعداد سلسلة البحوث العربية للصحافة والنشر والإعلان، دمشق، د.ت.
٢٤- عُمان في التاريخ ، وزارة الإعلام، دار أميل للنشر، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٩٥م.
٢٥- العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط٢، ١٩٩٨م.
٢٦- غباش، حسين عبيد غانم:عُمان الديمقراطية الإسلامية" تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث(١٥٠٠-١٩٧٠م)"، دار الجديد، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
٢٧- فوزي، فاروق عمر: الإمامة الإباضية في عُمان، جامعة آل البيت، الأردن، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٨٤٠-١٩١٤م ، مطبعة عين شمس، القاهرة،د.ت.

٢٩- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي" دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة١٩١٤-١٩٤٥م"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.

٣٠- قاسم، جمال زكريا: دولة آلبوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا"١٧٤١-١٩٧٠"، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠م.

٣١- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر١٩٤٥-١٩٧١م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط١، ١٩٧٤م.

٣٢- القاسمي، سلطان بن محمد: تقسيم الإمبراطورية العُمانية، مطابع دار البيان، دبي، ط٢، ١٩٨٩م.

٣٣- القتيبية، مريم بنت سعيد: نظرات حول المذهب الإباضي، مكتبة الضاوي للنشر والتوزيع، عُمان، د. ت.

٣٤- قلعجي، قدري: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٩٥م.

٣٥- الكندي، أحمد عبدالله: المصنف، وزارة التراث القومي والثقافة، ج١، سلطنة عُمان، ط١ ،١٩٨٣م.

٣٦- مراد، محمد عدنان: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق ، دمشق، ط١ ،١٩٨٤م.

٣٧- المشهداني، خليل إبراهيم: التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب،ط١، ١٩٨٦م.

٣٨- المعمري، أحمد حمود: عُمان وشرقي إفريقيا، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٧٩م.

٣٩- نوفل، سيد: الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.

٤٠ - هيكل، محمد حسنين: ملفات السويس" حرب الثلاثين سنة"، مركز الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
٤١- الوسمي، خالد ناصر: عُمان بين الاستقلال والاحتلال(١٧٨٩- ١٩٠٤م)، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط١، ١٩٩٣م.

ب :المصادر الأجنبية :

أولاً- المعربة:

١-بيدويل، روبين: عُمان في صفحات التاريخ، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط٢، ١٩٩٨م.

٢- فيليبس، وندل: تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي، عُمان، ط٣، ١٩٨٩م.

٣- كيلي، جون: بريطانيا والخليج" ١٧٩٥-١٨٧٠"، ج٢، ترجمة محمد أمين عبدالله، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
٤- لاندن(ر ج): عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط٥، ١٩٩٤م.

٥- لوريمر، ج .ج: دليل الخليج، ج١، ج٢،القسم التاريخي، ترجمة ديوان أمير قطر، الدوحة ، د.ت.

٦- لونزوسكي، جورج: البترول والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة نجدت هاجر، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط١، ١٩٦٩م.

٧- موريس، جيمس: سلطان في عُمان، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٨- ولكنسون، أ. ف: عُمان تاريخاً وعلماء، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط٢، ١٩٨٠م.

ثانياً: الأجنبية (الوثائق البريطانية):

1- I.o.R/report on the admin., no. ccxxIx. for the year 1886- 87 p.48

2- I.O.R./report on the admin.,no.ccclix.,for the year1897-98., part II.p. 15-16

3- I.O.R.,R 15/1/35/42,TEL. FROM P. A TO P.R., 8JULY, 1913.

4- F. O.371/1695, PROCLAMATIONS ON OF THE IMAM ALKHORUSI giving conditions necessary for peace 25 July, 1913.

5- I.O.R., R 15/1/35/90, letter from p.R to see.to the F.O .Dep. of the Gov. of India, 26 July, 1914.

6- Bushier Residency Monthly reports file No. 2/297, 1919.

7- 15/6/46, Report from p.A.in Muscat to Cox p.R. in Basra about subject of the with the Imams Represntive asib.

8- I.O.R, R 15/6/46, demands of Imam and rebel leaders submitted to p.A., Muscat, 15 sept. 1915.

9- I.O.R., R 15/6/46, condones demanded by H.H sultan.

10- I. O. R., R 15/6/46, reply of the Imam's Reprehensive.

11-I. O. R., R 15/6/46, reply of the Imam's Representive.

12- Administration Report of the p.A., Muscat, 1916.

13- Administration Report of the p.A., Muscat, 1918, pp. 47-48.

14- Administration Report of the p.A., Muscat, 1919, p .54.

15- I.O.R., R 15/6/204, letter from Isa bin salah to Wingate, p.A., Muscat, 3Aug. 1920.

16- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .55

17- I.O.R.,R 15/6/264, letter from p.A., Muscat, p.R Bushier, about 18-negotiations on peace, 14oct. 1920.

18- Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .85.

19 -Administration Report of the p.A., Muscat, 1920, p .56-58.

20- Administration Report of the p.A., Muscat, 1919, p .73.

21- I.O.R., 15/6/242, tel. from p. A. Muscat, to the p. R., Bushier , 30 April 1946.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1- http://www.daralhayat.com/print/10548

2- http://www.startimes.com/f.aspx?t=11637043

3- http://www.roo7oman.com/vb/showthread.php?t=158517

4- http://mousou3a.educdz.com

5- http://alfahadi.com/vb/showthread.php?t=6405

6- http://alfaiha.net/vip/showthread.php?t=81985

7-http://webcache.googleusercontent.com

8-http://www.nizwa7.com/archive/index.php?t-2289.*htm*

9-http://alharah2.net/alharah/t9233-7.html

الملاحق

الملحق رقم(١)

الوثيقة رقم(١)R/15/1/163

رسالة نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار التحكيم في النزاع على زنجبار:

" تقديراً لأواصر الصداقة التي تجمع بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة عُمان وحكومة زنجبار، وسعياً وراء تجنب الحرب بين الأهل والأقارب، فإنني أقبل بتولي مسؤولية التحكيم فيما بينكم، ولكي نتوصل إلى جميع النقاط والمسائل المتعلقة بالنزاع، فإنني قد وجهت حكومة بومباي لإرسال ضابط إلى مسقط وزنجبار للقيام بالتحري والتقصي اللازم من أجل التوصل إلى جميع خيوط النزاع حتى يتسنى لنا القيام بمعالجة الوضع والصلح، ولقد تم اختيار العميد كوجلان للقيام بمهمة التحري والتقصي. والذي تمكن من تقديم تقرير كامل مفصل وواضح لكل القضايا والمسائل المتعلقة بالنزاع بين سموكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار.

ومن جانبي فقد أوليت اهتماماً كبيراً لكل واحدة من هذه القضايا والمسائل. وما اتخذته من قرار يتضمن الشروط التالية:

أولاً: يُعلن عن سمو السيد ماجد حاكماً لزنجبار والمناطق الأفريقية التي كانت تتبع لسلطة سمو السيد سعيد بن سلطان.

ثانياً: يدفع حاكم زنجبار منحة مالية سنوية لحاكم مسقط تبلغ٤٠٠٠٠كراونة.

ثالثاً: يدفع سمو السيد ماجد متأخرات المساعدة المالية لمدة سنتين لسمو السيد ثويني تبلغ ٨٠٠٠٠كراونة، ولن يُفهم من أن المنحة المقدمة من حاكم زنجبار لمسقط والبالغة ٤٠٠٠٠كراون، هي بمثابة إقرار واعتراف بتبعية زنجبار لمسقط، كما لا يجب أن تؤخذ على أنها مجرد شيء شخصي بين سموكم وسمو أخيكم السيد ماجد. إذ أنها لابد من أن تستمر وتتواصل إلى من سيخلفكم من بعد ولا بد من أن تؤخذ على أنها إجراء دائم وثابت أتت أصلاً كتعويض لحاكم مسقط للتخلي عن الدعاوى بأحقيته وفرض سيطرته على زنجبار"

صديق سموكم المخلص والمتمني لكم الخير

كاننج(Canning)٢نيسان/١٨٦١م.

المصدر: موسوعة عُمان "الوثائق السرية"، المجلد الأول، ص١٠٨١-١٠٨٢.

الملحق رقم (٢)

أسباب ثورة عام ١٩١٣م من وجهة نظر بريطانيا:

توضح هذه الوثيقة العديد من الأسباب التي جعلت السلاطين غير قادرين على التعامل مع الثورة، ولكن يمكن إضافة ثلاثة أسباب أخرى هي: فقد زنجبار وإيراداتها، وفقد السلطة البحرية نظراً لإدخال المراكب البخارية، وأخيراً كان هناك النفوذ البريطاني.

وعند النظر في سياستنا لمسقط وعُمان، فإن هذه النقطة الأخيرة يجب الاهتمام بها باعتبارها أهم عامل في ذلك. وسوف يوضح الاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات مع حكام مسقط مدى نفوذنا وكم كان هذا النفوذ لصالحنا فقط، حيث لم نهتم بتاتاً بالظروف السياسية والاجتماعية للبلاد وحكامها، حيث كنا نقدم الرشاوى للسلاطين لكي ينفذوا إجراءات غير مناسبة لم تكن لتنفع أي أحد سوى أنفسهم، كما سمحنا لهم بإساءة الحكم والإدارة من دون أي احتجاج، ما أدى إلى الكثير من الاستياء في الداخل الشيء الذي منع السلاطين من إعادة تأسيس سلطاتهم هناك. وبمعنى آخر فقد كان دعمنا دعماً للجهة الخطأ، فكنا ندفع الأموال ولكن ليس دعماً في المسائل الضرورية، وكنا نتدخل في الشؤون الخارجية ما كان له أثر خطير على السلام الداخلي.

وكانت النتيجة أن أدى ذلك إلى انحطاط وضعنا إلى الوضع المؤسف الذي أدى بنا أن ندعم حاكماً تعارضه قطاعات كبيرة من رعاياه التي كانت معه في ثورة مفتوحة، الحاكم الذي كان نظرياً مستقلاً، وكان من الممكن أن يُقذف به في البحر في يوم واحد من دون دعمنا له.

إن الأسباب المباشرة لثورة١٩١٣م كانت اندلاع التعصب الديني الذي تصادف مع إيقاف استيراد السلاح. في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥م، هاجم الإمام وبصحبته الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والعديد من الشيوخ العُمانيين وهم بكامل عدتهم وعتادهم دفاعاتنا الموجودة في بيت الفلج والتي كانت تحمي مطرح، وقد تمكنا من دحر الهجوم بخسائر فادحة للعُمانيين، غير أن الإمام ظل الحاكم الرئيسي الذي يملك الداخل، وكان يشكل خطراً مستمراً على مدن الساحل التي كان يمكنه الاستيلاء عليها لولا إدراكه احتمال هزيمته في عدة أيام بمساعدة البوارج الحربية البريطانية.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثاني، ص٢١٢-٢١٣.

الملحقرقم (٣)

الثورة ضد سلطان مسقط/ تموز يوليو١٩١٦م

أُرسل من قبل كبير الضباط السياسيين – البصرة

بموجب رسالة السير بي . كوكس بتاريخ ١٨آب/أغسطس١٩١٦م، الرقم٣.

لقد نشبت الثورة ضد سلطان مسقط بسبب الخلافات القديمة المتأصلة، وأيضا جزئياً لتعكس رد الفعل على السياسة الأوربية الحديثة في الخليج، على الشؤون الداخلية لعثمان. ومن الأسباب الرئيسية السالفة لعدم الرضا وللثورة، هي استمرار المنافسة القديمة التقليدية في عُمان بين أهل القبلي وأهل الشمال، وهي القبائل الجنوبية ذات الأصول اليمنية، والقبائل الشمالية المنحدرة من نزار بن معاذ والتي تمثلها على التوالي في عُمان مجموعتا القبائل الهناوية والغافرية. وعلى الرغم من أن هذين الجناحين واللذين يبدوان أنهما متطابقان بحسب التقسيمات القديمة وأنهما لم يظهرا إلى الوجود بصفتهما عناصر عدائية نشطة حتى نشوب الحرب الأهلية التي عمت عُمان في القرن الثامن عشر، إلا أن الجناحين أعادا إلى الحياة العداء القائم بينهما والذي يمتد إلى قبل أيام الرسول (ص). وبشكل عام فإن التجمع الغافري، أوالنزاريين المنحدرين من نزار بن معد، لا يقفان مع السلطان بينما يؤيد التجمع الهناوي الإمام.

وهناك عامل آخر ومصدر خصب للغاية للانقسامات بين السلطان ورعاياه في الداخل، يكمن في نقل العاصمة في عام ١٧٨٤م من الرستاق إلى مسقط، وقد قام بذلك حمد ابن الإمام سعيد بن أحمد، وعليه فقد ضمن حكام عُمان جمع إيرادات الجمارك بسهولة ما ساعدهم على المحافظة على مظهر السلطة عن طريق تقديم الرشاوى، وبالتالي عجزوا عن المحافظة على أنفسهم وسلطتهم عن طريق الكفاءة العسكرية أو السياسية وأصبحوا عرضة للنفوذ الأجنبي الذي أدى إلى عزلهم من تعاطف قبائل الداخل. وعليه فإن مسببات الثورة الحديثة وجود عوامل النفوذ الأجنبي على سلطان مسقط واعتماده على القوة البحرية والعسكرية الأجنبية، وخضوعه المفروض عليه للمتطلبات الأجنبية فيما يتعلق بالمتاجرة بالرقيق والسلاح.

وقد لخص الوكيل السياسي الوضع بالنقاط التالية:

١- يسيطر الثوار على الوضع لأنهم يسيطرون على وادي سمائل والحصون التي هي أساسية للازدهار التجاري بمسقط.
٢- أخذت الثورة طابعاً دينياً حيث كان الإمام يقدم مواعظه ويطالب بالجهاد.
٣- لن يكون العرض الخاص بتقديم مساعدات مالية إلى القبائل حافزاً قوياً نظراً إلى أن العوامل الدينية قد تمنع الإمام من قبول هذه الإعانات المادية.
٤- إن تخفيض قوة الحامية إلى الحد الطبيعي سيترك السلطان من دون دعم كاف نظراً إلى أن سفن صاحبة الجلالة لن تكون جاهزة ومستعدة للوصول إلى مسقط خلال ساعات عديدة في أيام الحرب كما هو الحال في أيام السلم.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثاني، ص١٤٧-١٤٩.

الملحق رقم(٤)

نسخة العُمانيين من اتفاقية السيب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اتفق عليه الصلح ما بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي الحارثي، إنابة عن العثمانيين والذين وقعوا أسمائهم هنا من خلال الوساطة التي قام بها المستر وينكت أي . سي. ساليوز، قنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط الذي هو مفوض من دولته في هذا الخصوص وأن يكون وسيطاً بينهم.

والشروط الآتي بيانها أربعة منها تخص حكومة السلطان، وأربعة منها تخص العُمانيين.

والتي تخص العُمانيين هي:

الأول، أن يكون كلّ وارد من عُمان من جميع الأجناس إلى مسقط والمطرح وصور وسائر بلدان الساحل لا يؤخذ منه زيادة عن خمسة في المئة.

الثاني، أن يكون لجميع العُمانيين الأمن والحرية في جميع بلدان الساحل.

الثالث، إزالة جميع العوائق على جميع الداخلين والخارجين في مسقط والمطرح وجميع بلدان الساحل.

الرابع، ألا تأوي حكومة السلطان مذنباً يهرب من إنصاف العُمانيين، وأن ترجعه إليهم إذا طلبوه منها وألا تتداخل في داخليتهم.

أما الأربعة التي تخص حكومة السلطان فهذا بيانها:

الأول، كلّ القبائل والمشايخ يكونون في امن وصلح مع حكومة السلطان وألا يهاجموا بلاد الساحل ولا يتدخلوا في حكومته.

الثاني، كل المسافرين إلى عُمان في مشاغلهم الجائزة والأمور التجارية يكونون أحراراً ولا تفرض قيود على التجارة ولهم الأمن.

الثالث، كلّ محدث ومذنب يهرب إليهم يطردونه ولا يؤوونه.

الرابع، أن تكون دعاوى التجار وغيرهم من العُمانيين تسمع وتفصل بموجب عدالة الحكم الشرعي.

حرر في مسقط١٤محرم١٣٣٩هـ/٢٨أيلول/ سبتمبر١٩٢٠م.

لقد أكملت ما كان قد أتمه الشيخ عيسى بن صالح إنابة عني في هذه الأحوال. قام بكتابته بيده إمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي.

أنا وإنابة عن إمام المسلمين محمد بن عبدالله الخليلي وإنابة عن نفسي أوافق على ما جاء هنا من شروط وعلى تصديق إمام المسلمين.

كتبه بيده شخصياً عيسى بن صالح الحارثي.

المصدر: موسوعة عُمان الوثائق السرية، المجلد الثاني، ص٢٤٤- ٢٤٥.

الملحق رقم(٥)

مكتب حكومة الهند ٢٥آب/أغسطس١٩٢٨م

تقرير حول الأوضاع في مسقط من عام١٩٠٨ حتى عام١٩٢٨م

العلاقات بين سلطان مسقط والقبائل الإباضية في عُمان:

المتمردون العُمانيون(١٩١٣-١٩٢١م)

حتى العام١٧٨٣م كانت عاصمة مسقط وعُمان هي مدينة الرستاق في الداخلية، وحتى العام١٧٩٣ كان قائد البلاد السياسي والديني هو الإمام، ولقد أدى نقل العاصمة إلى الساحل في مسقط إلى التقليل من سيطرة وزخم القبائل المتزمتة والمتعصبة على أمور الحكم التي يمارسها الإمام وهم بالقرب منه. والحقيقة هي أنه ومنذ العام ١٧٩٣ عندما اغتصب السيد سلطان السلطة. فقد بدأت آلية انتخاب الإمام في الزوال، وأصبح ينظر إلى المنصب من زوايا أخرى، وقد أدى انتقال العاصمة إلى مسقط والاختلاط بكثير من الأجانب الذين استوطنوا فيها، إلى إضعاف السيطرة الروحية والسياسية التي كانت بحوزة الأسرة الحاكمة لدى القبائل الموجودة في عُمان الداخل. وبدأت سلسلة من الانتفاضات والتمرد ، وكانت هذه الثورات تنجح مؤقتاً في الاستيلاء على السلطة كما حدث في الأعوام(١٨٦٨-١٨٧١م)، حيث تولى السلطة احد أفراد الأفرع الصغيرة من الأسرة الحاكمة وذلك بدعم من القبائل.

تم طرد مغتصب السلطة في عام١٨٧١من من قبل الفرع الشرعي، ولكن ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩١٣م، جرت محاولات عديدة جادة من قبل أفراد القبائل العُمانية لإبعاد السلطان عن منصبه، وقبل السنة التي سبقت انطلاق الحرب العالمية الأولى، التهبت مشاعر العداء لدى القبائل العُمانية في الداخل نتيجة حدثين مهمين هما: إيقاف تجارة السلاح وإيقاف تجارة الرقيق. وفي أيار/ مايو١٩١٣م هبت ثورة دينية أصولية عارمة بواسطة القبائل العُمانية القاطنة في المناطق الداخلية بعيداً عن مسقط.

العلاقات بين فارس ومسقط:

في التقرير الأخير الذي أرسله السير ليونيل هاورث، فإن حكومة فارس قد أصدرت تعليمات إلى حاكم بوشهر بأن إيران لا تعترف بأي من الحكام العرب على السواحل العربية المطلة على الخليج العربيس، وأن الرعايا الذين يصلون من مسقط وما جاورها إلى سواحل الخليج العربي يجب النظر إليهم ومعاملتهم كأنهم رعايا تابعين للدولة الفارسية، وإصدار جوازات سفر لهم إذا رغبوا في ذلك، وبذلك يمكن تأسيس القاعدة القانونية للمطالب والحقوق التاريخية لإيران في منطقة مسقط.

العلاقات بين مسقط وابن سعود:

إن ابن سعود يعد قوة نامية وكبيرة في منطقة إمارات الساحل المتصالحة، ولكنه حتى الآن لم يقم بالاحتكاك المباشر مع مسقط. حيث لم يصرح بأي عداء أو معارضة لاستقلال مسقط وسيادتها مقارنة بما فعل وصرح تجاه بقية إمارات الساحل العربية الأخرى.

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، ص٢٧٢-٢٧٣.

الملحق رقم(٦)

المقيم السياسي وقنصل حكومة صاحبة الجلالة

مسقط بتاريخ٢٦ أيار/مايو١٩٣٧م

من الرائد ر. ب. واتس إلى سعادة المعتمد السياسي في الخليج الفارسي، بوشهر

انتهاكات الفريق الجيولوجي لأراضي مسقط

أتشرف بأن أقدم طيه ترجمة رسالة وصلتني من صاحب السمو سلطان مسقط وعُمان لاتخاذكم الإجراءات التي ترونها مناسبة، والتي يشكو فيها من انتهاك أراضي مسقط من قبل٣أو٤ من الجيولوجيين البريطانيين برفقة سلطان بن زايد، والذي يقال أنه من أقارب شيخ أبو ظبي.

منطقة البريمي التي يتم استكشاف النفط فيها واحة كبيرة في طرف الصحراء، وتقع على بعد ٧٥ميلاً غرب صحار. ولم يسبق تحديد خطوط حدودها بدقة، إلا إنني على علم بأن مسقط كانت دوماً تدعي بتبعية منطقة البريمي لها، وهي في الحقيقة تنتمي إلى الدولة بالرغم من تعليق السلطان بوضوح بأن سكانها لم يسبق لهم دفع الزكاة له.

وبحسب توقعنا، بأن مشاكل الحدود ستنشأ مع مجيء شركات امتياز التنقيب عن النفط. واقترح انتهاز هذه الفرصة لحث السلطان ولمصلحته الذاتية القيام بجهد للتعريف بحدود أرضه بأسرع وقت ممكن.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثاني، ص٣٣٨.

الملحق رقم(٧)

المستندات التي تحدثت عن القبائل في عُمان

غمر السلطان حالياً الزعيمين بالهدايا وحسن الاستضافة لكي يضمن دعمهم وولاءهم ، ولجعل منصب الإمام منصباً طبيعياً غير مثير للقلاقل والمتاعب، وكان السلطان يعتقد جازماً أنه عند وفاة الإمام قريباً فإنه وبمساعدة الزعيمين الكبيرين، يمكن لأن يقنعوا الأهالي بأن طريق السلطان هو الطريق الوحيد المتاح أمامهم للتطور والتنمية، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية، وبالتالي ارتفاع مستواهم المادي والمعيشي، وبالتالي يمكن لهذه التطلعات أن تقنعهم بالاستغناء عن مؤسسة الإمامة والاتحاد في بلد واحدة يكون السلطان على رأسها.

ولكن لم يكن ليفوت عليه في نفس الوقت دهاء ومكر هؤلاء الرجال أصحاب الخبرة الكبيرة والمتمسكين بكثير من تعاليم المذهب الإباضي، لذا يجب أن نراعي هذه المشاعر المتجذرة لدى السلطان عندما نجده يعارض بشدة في أحيان كثيرة مظاهر التحديث والعصرنة التي عرضت عليه لاحقاً، فكثير من مظاهر البطء في الحركة للحاق بركب الحضارة الغربية الحديثة كانت سوف تمثل خطراً كبيراً إذا تم الإسراع في هذه الخطوات في هذا الجزء الراكد من الجزيرة العربية.

إلا أنه على النقيض من ظاهرتي الميل إلى الانفصال والروح التوافقية للاستقلال، والتي كان يظهرها ويبديها زعماء القبائل. فلقد كان هناك عاملان يرجحان كفة الوحدة والاندماج، أولهما قانون الشريعة الإسلامية، وثانيهما الحاجة الاقتصادية الضاغطة في كل مكان. هذان العاملان الشريعة والحاجة الاقتصادية هما اللذان يدفعان زعماء القبائل وأتباعهم للاعتماد على إحدى هاتين الإدارتين. وهذا الاعتماد والذي يأتي كنتيجة للحاجة الراهنة قد يدفع القبيلة للتطلع إلى إدارة الإمام حيناً، وإلى إدارة مسقط حيناً لآخر. وفي حالات النزاعات والخلافات وعندما تقع أحداث دموية بين القبائل أو في قضايا المحاكم عندما يكون حكم القاضي غير منصف أو غير مقبول من طرفهم. فإن زعماء القبائل يذهبون إلى سلطة أخرى للحكم والوصول إلى حل خلافاتهم.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثالث، ص١٥٤-١٥٧.

الملحق رقم(٨)

برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى الوفد الدائم للمملكة المتحدة في الأمم المتحدة، واشنطن بتاريخ١٦آب/اغسطس١٩٥٧م. ثم تمرر إلى السيد دالاس ومفوض بعرضها على وزارة الخارجية الأمريكية.

"الأمام رجل شديد التدين بشكل جوهري وزعيم قبلي. وهو حقيقة لم يمارس سلطة وحكماً على منطقة من المناطق، إلا أنه يتمتع بسلطة ونفوذ سابق ومحدد على المستوى الشخصي والقبلي على الناس في بعض القبائل. هذه القبائل تعيش في الجزء الأكبر من المنطقة التي تعرف بعُمان. إلا أنه لا توجد دولة باسم عُمان. إن عُمان ليست لديها أي حدود مع أي دولة أخرى. حتى أنه ليس لديها حدود مع مسقط إذ لا توجد حدود بين الاثنين. لا توجد نقاط تفتيش ولا نفوذ ولا ضبط على الطريق، وليست هناك نقطة فحص تتعلق بالجمارك ولا أي من الأشياء الأخرى التي تحدث وتقام حين تكون هناك حدود دولية تفصل بين دولتين. إن النقاش بما يشمله من جدال وبراهين وحجج على أن عُمان دولة مستقلة والذي تسنده اتفاقية السيب على نحو ما باطل وعار من الصحة. وكما تعلم أن الوسيط البريطاني والذي ضغط على السلطان في ذلك الوقت، وأقنع شيوخ عُمان على أن يوقعوا على تلك الاتفاقية صرح بالقول: أن زعماء القبائل كانوا قد تقدموا بطلب الاستقلال، ولقد تم رفضه بصورة مطلقة وصريحة. ولكي تكون الصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض، فلا بد من أن نعلن التأكيد بأنه وحتى تنفيذ الخطط السعودية والمصرية لغزو السعودية لمنطقة البريمي عام ١٩٥٢م، فلم تقر أي دولة من الدول أو تعترف بعُمان كدولة تتمتع بحكم مستقل عن مسقط. إن الدول العربية وحدها هي التي ترغب في أن تطرح قضية عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لقطر يتمتع بحكم مستقل على طاولة مجلس الأمن. إنها محاولة جلية وواضحة لتشجيع ومساعدة بعض رعايا السلطان للتمرد ضده. أرجو أن تقبل هذه الحجج والبراهين الدامغة. وتبدو لي بأنها حجج قوية يمكن أن تفسد قضيتنا. إن مناقشة هذه القضية في مجلس الأمن سيعني أن تنتشر وتستشري دعاوى ومزاعم هذه الدول العربية وتكون بقوة وفاعلية نفس الشروط التي تم تضمينها في الخطاب المرسل إلى رئيس مجلس الأمن، وستكون من نتائج ذلك المزيد من الاضطرابات والمشاكل والتوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط نفسها، ومن ثم مساعدة السوفيات وفتح الثغرات وتمكينهم من قضيتهم.ومن وجهة نظري، فإنه ليس من المهم فقط أن يرفض مجلس الأمن طرح هذه القضية، بل أيضاً بأن تتم هذه القضية بطريقة إيجابية وبإسلوب جذري ومتكامل، ولا بد من أن تتفق الولايات المتحدة وبريطانيا حول مسألة الشرق الأوسط وقضية عُمان، ويتبنيان طريقاً وأسلوباً مماثلاً في مواجهتها وحلها، وذلك بغية الوصول إلى نفس الهدف، وستكون

كارثة ومصيبة لو بدا للعالم بأن لدينا اهتمامات مختلفة ونتبع سياسات متنافرة. لذا فإنني أرجو بأن نتفق على أن تتطلب اهتماماتنا المشتركة غلبة ونصرة ضد إدراج مسألة عُمان، وأحثك على أن توجه ممثل الولايات المتحدة للتصويت ضد إدراجها وإدماجها، وأن تبذل الولايات المتحدة تأثيرها وجهودها مع الأعضاء من الأصدقاء بالمجلس للتأكيد على أنها تفعل الشيء ذاته.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الرابع، ص٣٦٥-٣٦٦.

الملحق رقم(٩)

من وزارة الخارجية البريطانية إلى قنصل عام صاحبة الجلالة السيد برنارد باروز- البحرين

٢٤تموز/يوليو١٩٥٣م

أهداف سياسة حكومة صاحبة الجلالة في مسقط تتلخص في الآتي:

١)- المحافظة بقدر الإمكان على العلاقات بين البلدين على أساس الاتفاقيات القائمة بين المملكة المتحدة وسلطان مسقط وتوافق السياسات الداخلية والخارجية للسلطان مع مصالح حكومة صاحبة الجلالة.

٢)- المحافظة على التسهيلات والامتيازات الممنوحة لقوات صاحبة الجلالة في السلطنة.

٣)- ضمان الاعتراف بالحدود بين العربية السعودية والسلطنة في أقرب وقت ممكن وذلك وفق ما تم تحديده من قبل السلطان في عام ١٩٣٧م.

٤)- تمكين شركة تنمية نفط عُمان المحدودة من الاستفادة الكاملة من مناطق الامتياز التي ترى حكومة صاحبة الجلالة أنها تشمل أراضي السلطان إلى الخطوط المحددة.

وسعياً نحو تحقيق الهدف فإن حكومة صاحبة الجلالة ترجو أن يتمكن سلطان مسقط من بسط سلطاته على قبائل وسط عُمان، بحيث يتم إبعاد النفوذ والتأثير السعودي من تلك المنطقة، وحكومة صاحبة الجلالة على استعداد لمساعدة السلطان في هذه المهمة. ولكنها مع ذلك ترغب في عدم إقحامها بصورة مباشرة.

القائم بأعمال وزير الخارجية البريطاني

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية" المجلد الثالث، ص٦٦.

الملحق رقم (١٠)

نص القرار الذي تبنته اللجنة الخاصة بالمسألة العُمانية المنبثقة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٧كانون الأول/١٩٦٦م.

١١- يقرّ بما ورد في فصل تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف المتعلق بتطبيق الإعلان عن منح الاستقلال للأراضي والشعوب المستعمرة المرتبطة بعُمان.

١٢- يؤكد مجدداً على الحق الثابت لشعب المنطقة برمته في تقرير المصير والاستقلال. ويقر بشرعية نضالهم من أجل تطبيق الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

١٣- يستنكر رفض المملكة المتحدة تطبيق قرارات الجمعية العمومية ذات الارقام١٥١٤(الخامسة عشرة) في١٤كانون الأول/ديسمبر١٩٦٥.

١٤- ويستنكر أيضاً سياسات المملكة المتحدة المتمثلة بتنصيب ودعم أي نظام غير تمثيلي في المنطقة بما يتعارض وقرارات الجمعية العمومية ذات العلاقة.

١٥- يقرّ بأن الموارد الطبيعية للمنطقة تعود لشعب عُمان وأن الامتيازات التي منحت للشركات الاحتكارية الأجنبية من دون موافقة الشعب تعتبر خرقاً لحقوق شعب تلك المنطقة.

١٦- يعتبر أن استمرار تواجد القواعد والقوات العسكرية في المنطقة يشكل إعاقة كبرى لممارسة الشعب لحقه بتقرير المصير والاستقلال ، ويشكل تهديداً للسلم والأمن في تلك المنطقة، ولذا فمن المهم غزالة تواجدهم على الفور.

١٧- يدعو حكومة المملكة المتحدة للمباشر فوراً بتطبيق الإجراءات التالية في المنطقة:

أ- يطالب السجناء الموقوفين السياسيين وعودة اللاجئين السياسيين إلى المنطقة.
ب- إنهاء الهيمنة البريطانية بكل أشكالها.

١٨- يناشد كل الدول الأعضاء تقديم كل عون ممكن لشعب المنطقة في نضالهم لتحقيق الحرية والاستقلال.

١٩- يطالب اللجنة الخاصة باستمرار متابعتها للموقف في المنطقة.

٢٠- يطالب الأمين العام بالقيام بعد التشاور مع اللجنة الخاصة، بالإجراءات المناسبة من أجل تطبيق قرارات الجمعية العمومية ذات العلاقة ومن ثم إعلام الجمعية في جلستها الثانية والعشرين بالمستجدات.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد السادس، ص١٦٩-١٧٠.

الملحق رقم (١١)

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الرابعة والعشرون

اللجنة الرابعة/ مسألة عُمان

٢كانون الأول ديسمبر ١٩٦٩م.

وبدعوة من الرئيس جلس الشيخ طالب بن علي إلى طاولة اللجنة، وأشار إلى أن المملكة المتحدة تقول دائماً إن سلطنة مسقط وعُمان دولة مستقلة وذات سيادة، لأن هذه الحجة ضرورية لتبرير غزوها عُمان، واحتلالها في الهند عام١٩٠٣م.

وبعض المقاطع من كتاب عنوانه الخليج الفارسي، لأرنولد ولسن. وقد بدا واضحاً من تلك المقتبسات أن السلطان في عام ١٨٩٩م، ورداً على إنذار المملكة المتحدة وتحت تهديد ثلاث سفن حربية بريطانية ترسو قريباً من السلطنة سحب التنازل الذي قدمه من قبل للحكومة الفرنسية. يضاف إلى هذا انه من المستحيل أن تعد سلطنة مسقط وعُمان دولة ذات سيادة ومستقلة حين يكون ممثلها السياسي في المملكة المتحدة ووزير خارجيتها وقادة جيشها وشرطتها كلهم من رعايا بريطانيا.

والخطة التي أعلنتها المملكة المتحدة عن انسحابها من المنطقة في عام ١٩٧١م، ليست سوى مناورة القصد منها خداع الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، لأن المملكة المتحدة، حتى في حالة سحب قواتها من بعض قواعدها العسكرية العديدة في الخليج، فذلك لا يعني أنها تقترح الانسحاب من عُمان. فقد نقلت منشآتها السابقة في قاعدتها السابقة في عدن إلى قاعدة عسكرية في جزيرة مصيرة.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد السادس، ص٦٠٥-٦٠٦.

الملحق رقم (١٢)

الجمعية العامة/ الأمم المتحدة

١٤كانون الأول/ ديسمبر١٩٧٠م

الدورة الخامسة والعشرون

قرار الجمعية العمومية بناءً على تقرير اللجنة الرابعة(A/٨٢٤٢)

إن الجمعية العمومية في معالجتها للقضية العُمانية قد قررت:

١- التأكيد مجدداً على قرارها ٢٢٣٨ المؤرخ في ٢٠كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٦م، والقرار٢٣٠٢ المؤرخ في ١٢كانون الأول/ديسمبر١٩٦٧م، والقرار٢٤٢٤ المؤرخ في ١٨كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨م، والقرار٢٥٥٩المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر١٩٦٩م.

٢- التأكيد على الحق الثابت لشعب عُمان في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على ثروات أرضه.

٣- حث حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، لتعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم١٥١٤ والقرارات الأخرى ذات العلاقة.

٤- مطالبة الأمين العام أن يعمل على نشر الحقائق حيال الوضع في المنطقة، وذلك بالتشاور مع اللجنة الخاصة وانطلاقاً من العمل على تطبيق قرار منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٥- مطالبة اللجنة الخاصة أن تتابع بدقة التطورات المتعلقة بالوضع الاستعماري في المنطقة، وأن ترفع تقريرها إلى الجمعية العمومية في جلستها السادسة والعشرون.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد السادس، ص٧١٢.

الملحق رقم (١٣)

الإدارة الشرقية- وزارة الخارجية

١٨ آب/ أغسطس١٩٥٨م

سري مسقط وعُمان

المصالح البريطانية

يمكن تلخيص مصالح حكومة صاحبة الجلالة في مسقط وعُمان بالتالي:

تعتبر مسقط حلقة وصل مهمة في الطرق من عدن وحتى الكويت. ولمصيرة أهمية خاصة في المسار الجوي الذي يؤدي إلى الشرق الأقصى.

من المتوقع أن يوجد نفط في عُمان وتمتلك شركة يسيطر عليها البريطانيون حقوق امتياز. ومهما كان الموقف السياسي، فإننا نعتبر وفي منطقة الخليج بالذات الجهة التي تقدم الحماية والدعم الكاملين إلى حكومة مسقط، لذا فإن أي إخفاق من جانبنا سوف يكون له أثر عكسي وسالب علينا في مناطق أخرى من المنطقة.

بالإضافة إلى أننا وقعنا اتفاقية حديثة حالياً مع السلطان لدعمه عسكرياً واقتصادياً، وعلينا على أدنى تقدير التزام أخلاقي بدعم السلطان والحفاظ على حدوده مستقرة. وسوف يكون موقفنا من الناحية السياسية محرجاً جداً إذا سمحنا بسقوطه وانتصار معارضيه عليه خاصة بعد الدعم الكبير الذي قدمناه له في الصيف الماضي.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الرابع، ص٥٠٧.

الملحق رقم (١٤)

مذكرة توضيحية

السفارة البريطانية- بيروت

٧آذار/ مارس ١٩٥٦م.

مذكرة تتناول تاريخ عُمان كدولة مستقلة.

فإن عُمان لم يكن لها وجود مطلقاً، وفقط وفي عام ١٩٣١م، انفصل منصب الإمام عن سلطان مسقط وعُمان كشخص. ومنذ وفاة الإمام الخليلي، قبل أقل من سنتين فقط، نشأت مسألة استقلال عُمان. وفي حقيقة الأمر كان الإمام الخليلي قد جمع قوات لمساعدة السلطان في طرد القوات السعودية التي غزت واحة البريمي عام ١٩٥٢م، وحينما أجبر سلطان مسقط وعُمان لإعادة احتلال عُمان في كانون الأول/ ديسمبر١٩٥٥م، لم يقف فرد واحد من أبناء القبائل لمناصرة ومساعدة الإمام.

وكان المعارضان للسلطان، هما فقط أخو الإمام طالب(وهو الذي كان وراء الحركة السعودية السابقة ومن مؤلفيها)، والشيخ صالح بن عيسى الحارثي، وهذان هما فقط اللذان ما زالا مستمرين في المعارضة.

وإذا ما قبلت جامعة الدول العربية دولة لا وجود لها كعضو فيها، فإنها لن تعاني فقط من فقدان هيبتها ومكانتها. إن الاعتراف بعُمان كدولة مستقلة لا قيمة له لأي كان ما عدا المملكة العربية السعودية، وحتى أن ذلك أمر فيه شك.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الرابع، ص٩٤.

الملحق رقم (١٥)

برقية رقم: ٣١١

من جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٥٤م.

سري54/208/10133

" لدينا دليل قوي على مصالح حكومة العربية السعودية في منطقة عبري، مما يؤكد ارتياب وشكوك السلطان حول هذا الأمر. وأتفق كذلك على أن يمنح السلطان كل التشجيع اللازم والمساعدة حتى يتمكن من الاستمرار في التحرك شمالاً نحو منطقة ضنك، وما لم يتم استغلال هذه الفرصة سنجد أن المال السعودي سيضغط على الشيوخ هناك لتغيير توجهات ولائهم، وهدف السعوديين سيكون منصباً مبدئياً ومبنياً على مجادلاتهم الشديدة حول الرعايا السعوديين في تلك المنطقة.

لقد بدا لي عندما كنت في الرياض في الأسبوع المنصرم مع السيد شكبرج، بأن مستشاري الملك آسفون على عدم تمكنهم من ترشيح تركي ثاني في عُمان، وإجابتنا على خط من هذا النوع يجب أن تكون رادعة وقوية. واعتقد بأن الإجراءات التي يتخذها السلطان حالياً تساند هذا الاتجاه. وحكومة العربية السعودية على علم وإدراك بأنه سيتوجب علينا أن نقهرهم في هذا النوع من اللعبة إذا ما أردنا بقاءهم خارج منطقة وسط عُمان.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثالث، ص٣٨٩.

الملحق رقم (١٦)

سري

مسودة مذكرة لمجلس الوزراء لبريطاني

حول السياسة البريطانية في مسقط وعُمان

إمكانية اكتشاف النفط في عُمان

إن شركات النفط في عُمان ما زالت تنقب. فقد تولت شركة شل للنفط السيطرة والتنظيم بعد انسحاب بعض المساهمين الآخرين، واكتشاف حقل للنفط في سلطنة عُمان سيدل على قيمة عظيمة ليس فقط لأنه سيزيد وينوع مصادر النفط في الشرق الأوسط، بل أيضاً بتزويده مصدر سهل المنال ومحصن نسبياً من تدخل القوميين العرب إذا ما ظل البلد تحت حكم السلطان الحالي.

احتمالات تواجد النفط ستكون واضحة بعد حوالي السنتين، بعد الانتهاء من المسح الزلزالي. وإذا ما تم الكشف عن النفط فإن التزاماتنا تجاه السلطان ستتضاءل. بينما ليس من السهل التفكير في وضع تتدخل فيه أنشطة معادية في مسقط مع حركة النفط في منطقة الخليج، لابد من التسجيل أن أقصى منطقة في جنوبي الخليج تتسع على مدى ٣٠ ميلاً فقط في أضيق نقاطه. وفي حالة الطوارئ فإن وجود قوة معادية في أحد الجوانب من مضيق هرمز قد يقيد حريتنا من الحركة. وتخوفاتنا من تغلغل سوفياتي مشابه لحد ما في اليمن.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الرابع، ص٧٨٥.

الملحق رقم (١٧)

سري

محضر اجتماع في وزارة الخارجية والكومنولث

بتاريخ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٩م

وحول مسألة عُمان العامة قال الشيخ زايد: إن الموقف ليس من البساطة تماماً كما أوحى أو اعتقد روبرت، فالعُمانيون المنشقون ليسوا حفنة من الرجال يمكن تجاهلهم أو كبتهم. المشكلة كبيرة وهي تتفاقم بلا توقف، وللمنشقين قواعد في العراق، والجمهورية العربية المتحدة، والكويت، ودبي، وقطر، ورأس الخيمة. والكويت مركز نشاطهم في الخليج، ولن تكفي خطوط التنمية في عُمان للحيلولة دون تدهور الموقف، والعامل الآخر الموقف في ظفار، فقد كانت تحدث هناك مناوشات متكررة، ويظهر أن المنشقين الظفاريين أيضاً أخذوا يتأثرون بالشيوعية. يضاف إلى هذا أن السلطان شخص فرد، ويمكن أن يحدث له أي شيء، يمكن أن يغتاله أحدهم. وسوف يترك اغتيال السلطان فراغاً يمكن أن ينطلق فيه المنشقين من داخل البلاد وخارجها.

وتابع الشيخ زايد قائلاً: أنه عندما زار الكويت مؤخراً، زاره أكثر من ٤٠٠عُماني، كان احدهم طالب، وقد ادعى أنه تلقى أربع دعوات لمقابلة السفير السوفياتي في العراق. وادعى طالب أنه تجنب مقابلة السفير، لكن الموظفين العراقيين انتقدوه على هذا وقالوا له إن الروس مستعدين لتزويد حركته بالسلاح والتدريب والمساعدة المالية. وأضاف الموظفون العراقيون انه إذا كان طالب غير مستعد للتعامل مع الروس، فيمكن أن يستولي على حركته عُمانيون آخرون اقل منه عناداً. وقال طالب للشيخ زايد إن البريطانيين مسؤولون عن الوضع الصعب الذي وجد نفسه فيه منذ أن أيدوا السلطان بدلاً من التوسط بين السلطان وحركة التمرد العُمانية.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد السادس، ص٥٦٧.

الملحق رقم(١٨)

سري EA/1026/27

وسط عُمان

"يقع إقليم وسط عُمان بين واحة البريمي والساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. ولقد قام السلطان بإجازة امتياز التنقيب عن النفط فيها بمنحها كامتياز للشركة العراقية للنفط، إلا أن وثيقة امتياز التنقيب والكشف عن البترول لا تنطبق على الأراضي الداخلية للبلاد، حيث تتواجد قبائل تتمتع باستقلال محدود تحت قيادة وسلطة غير واضحة أو محددة تقوم بها شخصية دينية مرموقة وهذه الشخصية هي الأمام. وهذه المنطقة منطقة فارغة يعتقد بأنها غنية بالنفط، وقد تمكن الإمام من جمع قوة وتعيين حاكم له في مدينة عبري، والتي تقع على حافة منطقة قبيلة الدروع، ونهضة الإمام وتحركه ضد السلطان لم يكن وراءها السعوديون، إلا أنها تناسبهم ويرغبون فيها فمن مصلحتهم ضعف دعوة السلطان للسيطرة والحكم على قبائل الداخل.

يقع جبل فهود على بعد ستين ميلاً إلى الجنوب من عبري. وهذه المنطقة من المناطق الواعدة بثروتها البترولية، وهي من الأهداف الأساسية والأصلية التي تهدف إليها شركة النفط العراقية، وهي منطقة محمية من قبل قوات الحقف التابعة للجيش السلطاني من جهة جنوب الساحل."

٨ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥٤م

أل . أي . سي . فراي

(L. A. C. Fry)

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثالث، ص٣٧٤.

الملحق رقم (١٩)

قرارات اللجنة السياسية المصدق عليها من قبل الجامعة العربية بشأن إمامة عُمان

إمامة عُمان:

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي:

"نظرت اللجنة السياسية مذكرة الأمانة العامة بشأن إمامة عُمان، وتفوض الأمين العام للجامعة في تأليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة العربية للإحاطة بالأحوال في منطقة عُمان، وبذل المساعي لدى المسؤولين فيها، وتقديم تقرير عن نتيجة سعيها إلى مجلس الجامعة في دورته القادمة. وتوصي الدول الأعضاء بالتعاون على تيسير مهمة البعثة"

قرار اللجنة السياسية:

" بحثت اللجنة السياسية مذكرة المملكة العربية السعودية، بشأن الكتاب الذي تلقته من الإمام غالب بن علي إمام عُمان.

وتجاه الأنباء المقلقة عما تتعرض له إمامة عُمان من خطر يهدد كيانها وسلامتها، تبدي اللجنة السياسية استياءها الشديد من اللجوء إلى القوة من أي جهة صدر، كما تعلن تضامن الدول العربية بشعوبها مع إمامة عُمان واستعدادها لبذل كل ما تستطيع من المساعي السلمية للمحافظة على سلامتها"

١٢أبريل/نيسان١٩٥٦م.

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الرابع، ص٨٧٤-٨٧٥.

الملحق رقم (٢٠)

برقية بتاريخ ١١كانون الثاني/يناير ١٩١٥م

من بين الوكيل السياسي في مسقط إلى نوكس/ بوشهر

وزارة الخارجية/ دلهي البحرية/ بومباي

المندوب السامي المقيم في البصرة

ضابط أول بحرية البصرة

عاجل

بالإشارة إلى أوضاع مسقط، فقد احتل الإمام مع قوات كبيرة وعدد من الألوية منطقة الوطية التي تقع على بعد ميلين شمال غرب مركز روين مساء الأمس، وبعد ذلك هاجم خط مفرزة الطوارئ.

أبلغت قوات(O. C)، بأن العدو هاجم بقوة وأن القتال كان مستمراً منذ الساعة الثانية من هذا الصباح وما زال مستمراً، وقد استخدمت القوات الحراب.

وقد اشتركت في المعارك كتيبة المشاة ٩٥وكتيبة رماة القنابل١٠٢، لم أتلقى تفاصيل حتى الآن.

تم إحضار المبشرين الأمريكيين الذين يقيمون خارج المدينة إلى القنصلية البريطانية ليلة أمس. وتسود حالة من القلق والترقب حيث قتل وجرح بعض الناس خلال إطلاق النيران مساء أمس بطرق عشوائية. وأقترح إن كان بالإمكان إرسال إحدى سفن صاحب الجلالة بأسرع ما يمكن.

بين(Been)

المصدر: موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المجلد الثاني، ص١٠٦-١٠٧.

الملحق رقم (٢١)

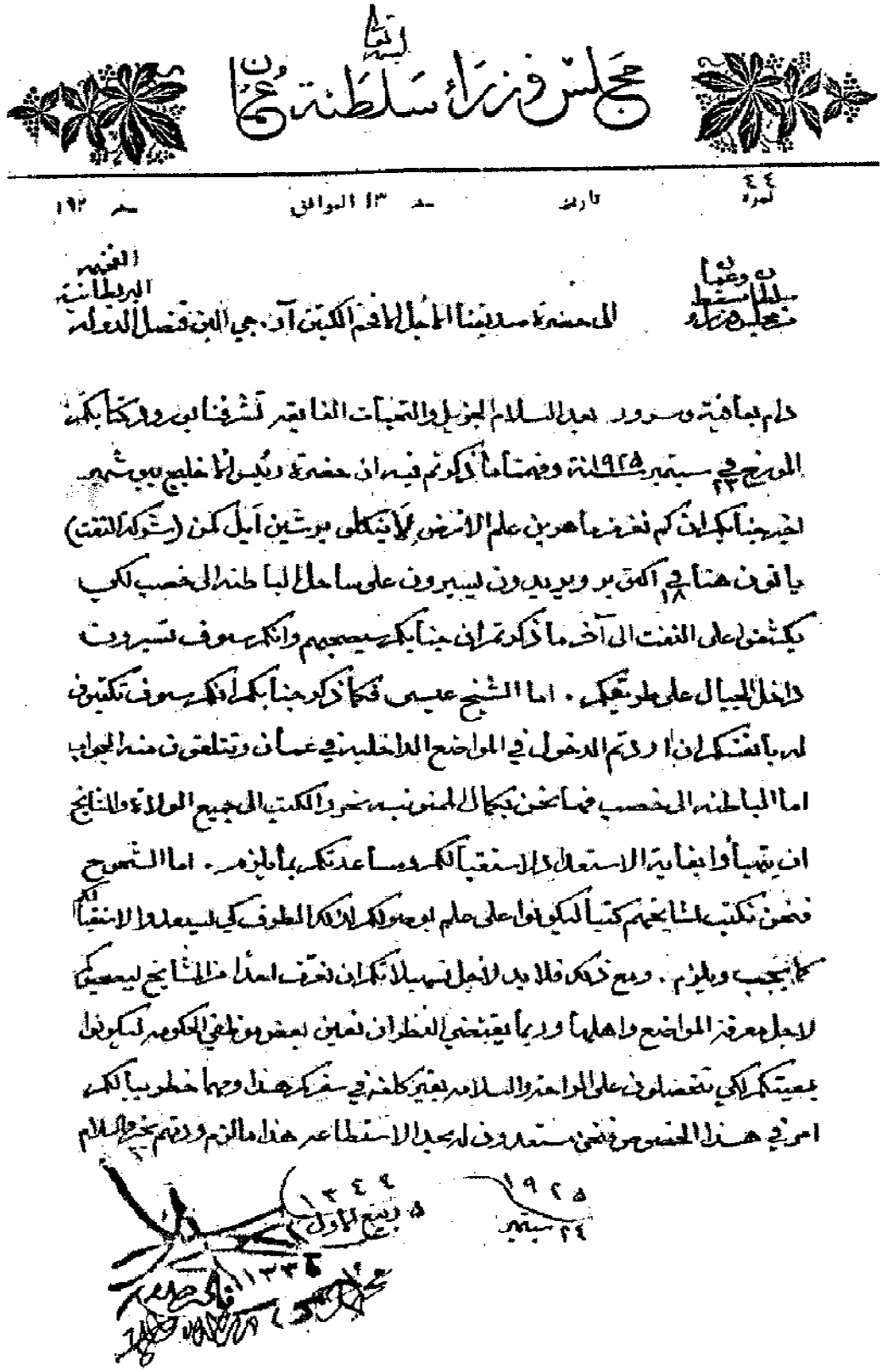

مجلس وزراء سلطنة عمان

نمرة ٤٤ تاريخ ١٣ الموافق سنة ١٩٢

من رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية

إلى حضرة صديقنا الأجل الأفخم الكبتن آدجي المعين قنصل الدولة البريطانية

دام بعافية وسرور. بعد السلام الجزيل والتحيات الفاخرة تشرفنا بورود كتابكم المؤرخ في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٥ سنة وفهمنا ما ذكرتم فيه ان حضرة وكيل الأخلاج بوشهر اخبركم بأنكم ان كنتم تعرفون عالم الأرض لا ينكلي بوشير أيل كمن (شوكة التفت) يا قون هنا في ١٨ أكتوبر ويريدون تسيروف على ساحل الباطنة الى خصب لكي يكشفون على النفت الى آخر ما ذكرتم ان جنابكم سيصحبهم وانكم سوف تسيرون داخل البيال على طريقكم. اما الشيخ عيسى فكما ذكر جنابكم انكم سوف تكتبون له بما تفتكرون ان اردتم الدخول في المواضع الداخلية في عمان وتتلقون منه الجواب اما الباطنة الى خصب فما نحن بحال المنوبة نحرر الكتب الى جميع الولاة والمشايخ ان يتهيأوا ويعينوا الاستعداد والاستعانة لكم وساعدتكم بما يلزم. اما الشيوخ فنحن نكتب لمشايخهم كتبا ليكونوا على علم بوصولكم الى تلك الطرف كي يستعدوا الاستعداد كما يجب ويلزم. ومع ذلك فلا بد لأجل تسهيلا تكم ان تعرفوا هذا المشايخ ليعينكم لأجل معرفة المواضع واهلها وربما يقتضي النظر ان تعينوا بعض موظفي الحكومة ليكونوا بصحبتكم لكي تتعاونوا على الراحة والسلامة بغير كلفة في سفركم هذا وهما خطوبيا لكم امر في هذا الخصوص فنحن مستعدون لدى الاستطاعة عن هذا ما لزم ودمتم بخير والسلام

٥ ربيع الأول ١٣٤٤ — ٢٤ سبتمبر ١٩٢٥

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية" المجلد الثاني، الوثيقة(٣٤٢)، ص٧٦٧.

الوثيقة رقم (٥٥٧)

مذكرة حول إدارة الإمام في داخلية عمان

الرائد أف. سي. إل. شونسي
(Major F.C.L. Chauncy)

١٩٥١

الإمام

تتمثل قواعد تعيين الإمام في التّالي:

١ ـ انتخابه من قبل الفقهاء وزعماء القبائل.

٢ ـ يجب أن يكون رجلاً ذا سمعة وسيرة جيدة ويميل إلى التقوى وعلى معرفة جيدة بالأمور الدينية.

٣ ـ أن لا يكون من قبيلة كبيرة قادرة على ممارسة نفوذها خارج حدود قبيلته.

٤ ـ أن يتم انتخابه بعد وفاة سلفه.

الشيوخ

لا توجد انتخابات خاصة بالشيوخ. وتؤول مشيخة القبيلة عادة إلى الابن أو الأخّ أو أحد الأقرباء الذكور، وتعتمد إلى حدّ ما على تقبله من قبل القبيلة ككل.

مدى نطاق الإدارة

يمتدّ تأثير الإمام على جميع مناطق القبائل التي تدعمه. ويمكن تحديدها بشكل عام من الحدود الجنوبية لمنطقة الظاهرة، في شمال غربي السلطنة، وعلى امتداد الحافة الجبلية غربي وشرقي الحجر، إلى قرب الساحل في الشرقية وجعلان،

وتمتد جنوباً إلى صحراء الربع الخالي وشمالاً إلى أراضي القبائل التي تدعم السلطان.

عاصمة ومقر إقامة الإمام مدينة نزوى.

القبائل التي تدعم الإمام في الوقت الحاضر

بنو غافر	الحبوس	الهدادبة	بنو حضرم	الحجريون	بنو حراص
الحارث	بنو بو حسن	بنو هناة	العبريون	بنو جابر	بنو خروص
الكنود	اللحاريق	المساكرة	المشارفة	بنو نبهان	النذابيون
الرحبيون	بنو رواحة	بنو شكيل	السيابيون	يال وهيبة	اليعاقيب
اليعاربة	اليمن	المعاول			

المعلومات الأخرى الخاصة بهذه القبائل ستجدونها في المذكرة المعدة حول قبائل سلطنة مسقط وعمان.

إدارة الحكم

(أ) الموظفون

جميعهم يتم تعيينهم من قبل الإمام.

(١) القضاة

في حالة كون الإمام على معرفة جيدة بالقوانين الشرعية، كما هو الحال مع الإمام الحالي، فإنه يتولى بنفسه مهام كبير القضاة، بينما يعين القضاة الآخرون بناء على مدى نفوذهم ومعرفتهم وذلك في المدن والقرى التي يوجد فيها ولاة للإمام. الاستئناف يقدم إلى كبير القضاة ويتفاوت راتب القاضي من ٣٠ إلى ٧٠ ريالاً في الشّهر، إضافة إلى تزويده بالتمور لاستعماله في فصل الشتاء.

(٢) الولاة

هم رجال من ذوي النفوذ فيما عدا في بعض الحالات حيث يمنح المنصب كمكافأة لزعيم القبيلة، للشيوخ غير البارزين. وعادة لا يتم تعيينهم في المناطق المرتبطة بقبائلهم. واجباتهم الدفاع عن المناطق والإشراف على المسؤولين والإدارة عموماً والتأكد من تنفيذ الأحكام. عادة ما يسكنون في الحصن، وهم مجهّزون بالعسكر لمساعدتهم.

قائمة بأسماء الولاة الحاليين ومواقع عملهم مرفقة،
رواتبهم تتراوح ما بين ٥٠ و٢٠٠ ريال شهرياً أو ايرادات تلك المنطقة.

جامعو الزكاة	(٣) الكتّاب والموظفون الصغار على النحو التالي: ـ الراتب حوالى ١٥ ريالاً شهرياً
كتّاب القضاة	الراتب حوالى ٧ إلى ١٥ ريالاً شهرياً
كتّاب السوق	الراتب حوالى ١٠ ريالات شهرياً (لديهم سلطة بسيطة لتسوية النزاعات في الحال)
شرطة السوق	الراتب حوالى ٧ إلى ١٠ ريالات شهرياً (مساعدة الكتّاب)
المعلمون	الراتب حوالى ١٠ ريالات شهرياً

(ب) العملة

إنّ الريال هو دولار ماريا تيريزا الفضّي، وبالرغم من إعادة صكه من وقت لآخر بواسطة الشركات الخاصّة إلا أنه دائماً ما يحمل تاريخ ١٧٨٠م. وهذه العملة المعدنية الوحيدة المقبولة في الداخل، بالرغم من استخدام عملات معدنية نحاسية أخرى بجانبه تدعى البيسات، يعادل الدولار ١٠٠ بيسة ويوجد منها فئة ٥، ١٠ و٢٠ بيسة. ويصنع الدولار من الفضة الصافية، ويتقلّب سعره بتقلب سعر الفضة والطلب عليه أثناء المواسم. متوسط قيمته نصف جنيه إسترليني.

(ج) دخل

العديد من الممتلكات تعود ملكيتها إلى الدولة. وإيراداتها تعود إلى دائرة تعرف باسم بيت المال والذي يهدف على الحفاظ على الإدارة الرسمية.

بالإضافة إلى ذلك تفرض الضرائب التالية:

الزكاة. ضريبة على المحاصيل والخراف والجمال والماشية وصناعة الحلي.

ضريبة السوق. ضريبة بسيطة على كلّ المبيعات في السوق.

الأوقاف. في الغالب لتمويل المدارس الصغيرة، والأعمال الخيرية الأخرى ويهبها بعض الأشخاص بإراداتهم.

هذه العائدات والضرائب تجمع بواسطة الموظفين المعينين من قبل الإمام وتذهب وارداتها للخزانة المركزية.

وتوجد هنالك العديد من الاختلاسات ورفض للدفع، وقد قام الإمام بعدّة محاولات غير مثمرة لتعيين مفتش لتدقيق حسابات الولاة والمسؤولين الآخرين،

لكن لا أحد يرغب في تقلد المنصب، أو في حالة تقبله للمنصب فهو قادر على التعامل مع أشخاص أكثر نفوذاً.

لحسن الحظ فإن الإمام نفسه يمتلك العديد من الملكيات الكبيرة التي يحصل من خلالها على عائدات كافية، والعديد من الولاة يتوقّع منهم تحمل مسؤولية إداراتهم وسداد كافة التزاماتهم من الإيرادات الّتي تجمع في مناطقهم.

(د) الأمن والقانون والنظام والأسلحة والمعدات

ينظم قانون الشرع جميع الأمور وكلّ المخالفات والنزاعات التي تنشأ عن تعاملات أيّ كان شكلها تحسم من قبل القضاة بموجب أحكام الشرع. إضافة إلى القرآن توجد العديد من الأدبيات العربية التي لها صلة بالقانون، والقضاة بشكل عام أشخاص لديهم معرفة جيدة بها، ونادراً ما يسيئون استخدامها..

ربما كلّ رجل قبيلة من الداخل يمتلك أو يمكنه التعامل مع نوع من أنواع الأسلحة. كما أنهم يتّحدون بسرعة لمقاومة العدوان أو التدخل في شؤونهم. كما أنهم يستاءون ويرتابون من أي تدخل أجنبي، ويمكن أن يتوقّع منهم معارضة أيّ محاولة لاستغلال المصادر الطبيعية في بلادهم، حيث يعتقدون بأنّ هذا سيقلل من استقلالهم ويؤدي إلى حصولهم على الشيء اليسير فقط من المنفعة المادية.

ليس لدى الإمام أي جيش نظامي، لكن يوظف حوالى ٢٠٠٠ عسكري يعملون كشرطة للقرى ولحماية الحصون في كافة مناطقه ولمساعدة الولاة والقضاة في واجباتهم ولحمايتهم، وحماية نفسه كذلك.

يدفع للعسكري حوالى ٤ ريالات في الشّهر، ولعقيد العسكر حوالى ١٠ ريالات. العسكر الهناوية يخدمون في مناطق الهناوية والغافرية يخدمون في المناطق الغافرية.

توجد كميات وفيرة من البنادق التقليدية القديمة (تتراوح من بنادق Muzzle الكمامة) إلى بنادق مارتيني تحميل ٤٥٠)، بينما يبدو أن القليل فقط من رجال القبائل حصلوا على بعض الأسلحة الحديثة (٣٠٣ مجازين لي إنفيلدس). والذين لا يستطيعون الحصول على الذخيرة الجديدة، يصنعون خراطيشهم الخاصة من عبوات الرصاص المستخدمة ونفايات ومسحوق البارود المصنع محلياً. وبحظر المتاجرة بالأسلحة والذخيرة، أصبح للسلطان الذي يستطيع استيراد متطلباته من المملكة المتّحدة يمتلك حافزاً كبيراً بإمكانه استخدامه مع أولئك الذين قد لا يهتموا باكتساب وده بدونه. بالإمكان استخدام بعض المدافع القديمة في الحصون بينما تكمل السيوف والخناجر تسلّحهم.

(هـ) الخدمات الطبية

لا توجد مخصصات للخدمات الطبية أو التوليد . . . الخ. وأقرب المستشفيات أو الخدمات الطبية موجودة في مسقط ومطرح ودبي. كما يدعى طبيب الإرسالية الأمريكية في مطرح أحياناً لزيارة الداخل.

(و) التعليم

إنّ المدارس الوحيدة تلك المرتبطة بالمساجد والتي يشرف عليها رجال الدين لتدريس تعاليم القرآن للأطفال، وبنايات صغيرة في المزارع بنيت من الهبات الخيرية التي يقدمها الأفراد (الأوقاف) وتعلّم قواعد اللغة العربية والشريعة الإسلامية. وتدفع رواتب المعلمين من تلك الأموال.

(ز) الأمور العامة.

لا يسعى الإمام إلى إصدار جوازات سفر لسفر العُمانيين إلى الخارج، وجميع العمانيين، ماعدا واحد أو اثنين من المتمردين من أمثال سليمان بن حمير في منطقة الجبل الأخضر، الذي يسعى للحصول على استقلال تام يحملون جوازات سفر عُمانية موقّعة من السلطان.

لا توجد صعوبات في التعامل والتعاون بين محاكم السلطان والإمام في الأمور ذات الطابع الإداري مثل نقل ملكية ممتلكات الأموات وفي بعض الأحيان الأعمال المشتركة التي تأخذ في الاعتبار الأمن العام والدفاع المتبادل.

كما يبدو أن لدى السلطان الحالي اتصالات بالإمام أوثق بكثير مما يعتقده الكثيرون من الناس في ما يختص بعلاقاتهم الخارجية. كما يبدو أن لديه ثقة كاملة بمعرفته بمشاعر شيوخ الداخل، الذين يقوم العديد منهم بزيارته بانتظام، ويساند الإمام السلطان في ما يتعلق بالتعاملات مع المصالح الخارجية والتي يبدو أنه راضٍ على تركها للسلطان، وعدم التدخل فيها. بكلمة أخرى، يبدو أن كليهما يطبّق روح معاهدة السيب لسنة ١٩٢٠ أكثر من نصها، والقبائل نفسها تتمتّع منذ ذلك التاريخ بفترة سلام لم تشهد لها نظيراً في تاريخها.

ملخص قصير حول تاريخ الأحداث التي أدت إلى انفصال الإدارتين، وإنشاء مؤسسة منفصلة للإمام والمصالحة التي تمت بموجب معاهدة السيب ملحقة.

قائمة بالولاة المعينين من قبل الإمام

المنطقة	اسم الوالي	ملاحظات
أدم	إبراهيم أكبر أبناء محمد بن سالم الرقيشي	بالنيابة عن والده الذي هو في الواقع والي عبري وأدم وإزكي
العوابي	سعيد بن حمد بن خصيف	
بهلا	سعود بن سليمان الكندي	مسؤول كذلك عن جبرين وهي إحدى الحصون القريبة والأكبر في عمان والمعروفة بـ(فتحة الظاهرة)
بدبد	سيف بن حمد الرحبي	بالنيابة عن شيخ الرحبيين. وتعتبر مفتاحاً رئيسياً للداخلية وموقع دفاع من إتجاه مسقط
بدية	سعود بن حميد	
الحمراء	أحمد بن محمد العبري	
عبري	محمد بن سالم الرقيشي	كبير ولاة الإمام وأكثرهم نفوذاً والمرجع الرئيسي للقوانين الشرعية وهو والي أدم وعبري وإزكي
إزكي	علي الابن الثاني لـ محمد بن سالم الرقيشي	بالنيابة عن والده
الجبل الأخضر	الشيخ سليمان بن حمير	يعين الشيخ قضاته ويحكم منطقته بنفسه من عاصمته تنوف بما يراه مناسباً وليس بصفته والياً للإمام
جعلان	أحمد بن محمد الحارثي	(بلاد بني بو حسن)
المعاول	سيف بن عبدالعزيز	
منح	خالد بن هلال الهنائي	أخو شيخ بني هناة
نخل	عبدالله بن سالم بن راشد	الابن الثاني للإمام السابق للإمام الحالي ويقال إنه المرشح الأفضل للإمامة بعده.
نزوى	محمد بن عبدالله الخليلي	الإمام الحالي المقيم في نزوى مع قضاته
الرستاق	علي بن هلال الهنائي	شيخ بني هناة
سمد	حمد بن سعيد البورشيدي	
سمائل	يحيى بن سالم بن راشد	الابن الأول للإمام السابق. جميع أموال النخيل هنا تعود للإمام وتمثل المصدر الرئيسي لإيراداته الخاصة.

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٥٥٧)، ص١٠٣-١٠٨.

الوثيقة رقم (٦٢١)

سـري

شفرة/ OTP

من البحرين إلى وزارة الخارجية

السير آر هاي R. Hay

برقية رقم: ٣٤٨

قسم التوزيع:

التاريخ: ـ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٣

سري للغاية وعاجل

مرسل إلى وزارة الخارجية ببرقية رقم: ٣٤٨

المعلومات مكررة ومرسلة إلى مسقط

المعلومات تم حفظها في كل من واشنطن وجدة وبعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك وقسم عمليات الشرق الأوسط.

إشارة إلى برقيتكم رقم ٤٠٤٩٠/ ٢٠١/ أي أي فإنني أتفق معكم بما ورد في الفقرة ٤ من البرقية المذكورة حول الأمر المتعلق بمشاة مسقط وقوة الباطنة وكذلك مع ما ورد في الفقرة ٥ بالبرقية المرسلة لي من مسقط رقم ١١٣.

٢. إن عدد أفراد مشاة قوة مسقط يبلغ حالياً حوالى ٢٠٠ رجلٍ. ويقول م. بيرد في تقرير له بأن هذه القوة في حالة جيدة إلا أنه تنقصها سبل المواصلات حتى تسهل عملية تحركها ونقلها. وأعتقد بأن علينا زيادة هذه القوة لتصل إلى ٥٠٠ رجل. ويبحث بيرد كذلك في شأن إحضار أفراد على مستوى عالٍ من التدريب ويمكن الحصول عليهم من جملة الموظفين المؤهلين.

٣. تم تشكيل قوة الباطنة من ٢٠ إلى ٣٠ فرداً، ونما إلى سمعنا بأن السلطان قبل مغادرته أمر بأن لا يتم تعيين أي أفراد إضافة لقوة الباطنة السابق ذكرها. ويمكن لشونسي التأكد من رأي السلطان بعدم زيادة القوة. كما إن بيرد

يرى بأن الأفراد الذين يقومون بعملية تدريب القوة لا يستطيعون أن يؤدوا مهامهم التدريبية بكفاءة لأكثر من ٤٠ مجنداً، كما إنه وفي الجانب الآخر يصعب الحصول على أفراد آخرين مؤهلين للقيام بعملية التدريب وذلك لفترة طويلة قادمة تحت ظل ما تتطلبه الالتزامات الخاصة بجنود ساحل عمان وقوة الحقف. ومن جانبي فإنني أعتقد أنه من المهم التركيز على قوة قوامها ٢٠٠ رجل.

٤. أرجو أن تكون كل من قوة المشاة والباطنة وحدة واحدة وأن تعامل على أنها كذلك. إلا أن ما يواجه تحقيق هذا التطلع في توحيد هاتين القوتين هو أن مشاة مسقط قد تم تدريبهم باستخدام اللغة الأوردية، بينما تلقت قوة الباطنة تدريبها باستخدام اللغة العربية. وسبق لنا محاولة إقناع السلطان بأن تكون اللغة المستخدمة في تدريب مشاة مسقط هي اللغة العربية إلا أنه لم يوافق على ذلك.

٥. تحت ظل هذه الظروف فإنني لا أعوّل كثيراً على ما طرحه شونسي من اقتراحات وما دار بينه وبين وزير الداخلية حول ما يتعلق بالموضوعات العسكرية. حيث إن وزير الداخلية لا يستطيع التورط في هذه المسائل تحت أي ظرف خاصة في المسائل المالية والنفقات التي لها علاقة بالقضايا والشؤون العسكرية. كما إن القضايا المتعلقة بالشؤون العسكرية لا تقع ضمن مسؤولياته بحسب وضعه الوزاري، وبالتالي فمن المستبعد أن يتمكن من مناقشتها بصورة متكاملة، وبالتالي لا يمكن أن تكون لها نتائج ملموسة على الواقع. وعلى ذلك فإنني أقترح عند ذهابي إلى صلالة إذا ما وافق على ذلك السلطان بأن أصطحب معي السيد بيرد لنناقش القضايا العسكرية معه. وحتى إذا ما تم ذلك فإنني لا أتوقع حدوث تقدم كبير إلا إذا كنت في موقف يسمح لي بإطلاعه على أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة ولها الرغبة في أن تقدم له المساعدة المالية والمعنوية.

٦. الرجاء اطلاعي على ما إذا كنت موافقاً على ما تقدمت به من اقتراحات سبق ذكرها أو إذا كنت مازلت ترغب في أن أقوم بتوجيه شونسي بحسب ما ورد في الفقرة ٥ من وزارة الخارجية.

تبعث البرقية لواشنطن وجدة ونيويورك وقسم عمليات الشرق الأوسط حيث إنه تم حذف برقياتي رقم ٨١ و١٣ و١٤.

نكرر بأنه تم حفظ البرقية في كل من واشنطن وجدة وبعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك وقسم عمليات الشرق الأوسط.

تم التوزيع إلى كل من: **الإدارة الغربية**

سكرتارية الشرق الأوسط

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٦٢١)، ص٢٧٦-٢٧٧.

الملحق رقم(٢٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة حقوق عمان

COMMITTEE FOR THE RIGHTS OF OMAN

Chairman: R. Edwards M.P.
Secretary: F. Glubb B.A.

374 Grays Inn Road
London WC1
Telephone TERminus 0825

لندن في ١٩٦٤/٣/٩

حضرة صاحب السيادة الامام غالب بن علي رئيس دولة امامة عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فانني اشكر سيادتكم على رسالتكم المؤرخة في ١٩من رمضان ١٣٨٣ والتي حوت ملاحظاتكم على رسالتي اليكم .

اما بخصوص الرغبة التي ابديتموها للاجتماع بالسيد / روبرت ادوارد ز فانني سأنقل اليه هذه الرغبة الكريمة في اجتماع اللجنة القادم الذي تحدد له يوم الاربعاء ١١/٣/١٩٦٤ ، وهس ولا شك فكرة سديدة اعتقد انها ستؤدي بالضرورة الى توثيق الصلة وزيادة التعاون لصالح القضية العمانية .

على انني اجد من واجبي ان اعرض عليكم مقترحات معينة لمعاونة الجانب العسكري للقضية ، وهي مشروعات اعتقد انها بالغة الاهمية ، ويهمني ان اتحدث فيها الى سيادتكم شخصيا ، فاذا كان من المقرر ان يتم اجتماع سيادتكم بالسيد / روبرت ادوارد ز في احدى الدول الاوروبية فانه يهمني ان اعرف رأيكم في امكان حضوري انا ايضا الى مقر هذا الاجتماع لعرض هذه المشروعات على سيادتكم .

كذلك يسرني ان انقل الى سيادتكم ان كتبنا الى " اونانت " تطلب اليه الموافقة على ان يقوم عدد من اعضاء " لجنة حقوق عمان " بتقديم شهادتهم امام بعثة استقصاء الحقائق . وقد ارسلت نسخة من هذا الطلب الى الشيخ حمير ممثل امامة عمان بالقاهرة فاذا تقرر ان يكون هذا في اثناء وجود البعثة بالشرق الاوسط ، فانه يهم اللجنة ان تتأكد من ان الحكومة العمانية ستسهل لهؤلاء الاعضاء الحصول على تأشيرات الدخول وعلى التسهيلات الضرورية في مثل هذه الاحوال .

في ختام هذه الرسالة يسرني ان اعبر عن اطيب تمنياتنا ودعائنا الى الله ان يكتب لكم النجاح في مسعاكم الخاص بالحصول على تأييد الدول الافريقية — الاسيوية ، ومطلبكم العادل بان يقوم ممثل للحكومة العمانية بمصاحبة بعثة استقصاء الحقائق .

كتب الله لكم ولشعب عمان النصر فما تقومون به من جهاد ، والله ولي التوفيق .

المخلص

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٧٣١)، ص٥٦٣.

الملحق رقم(٢٥)

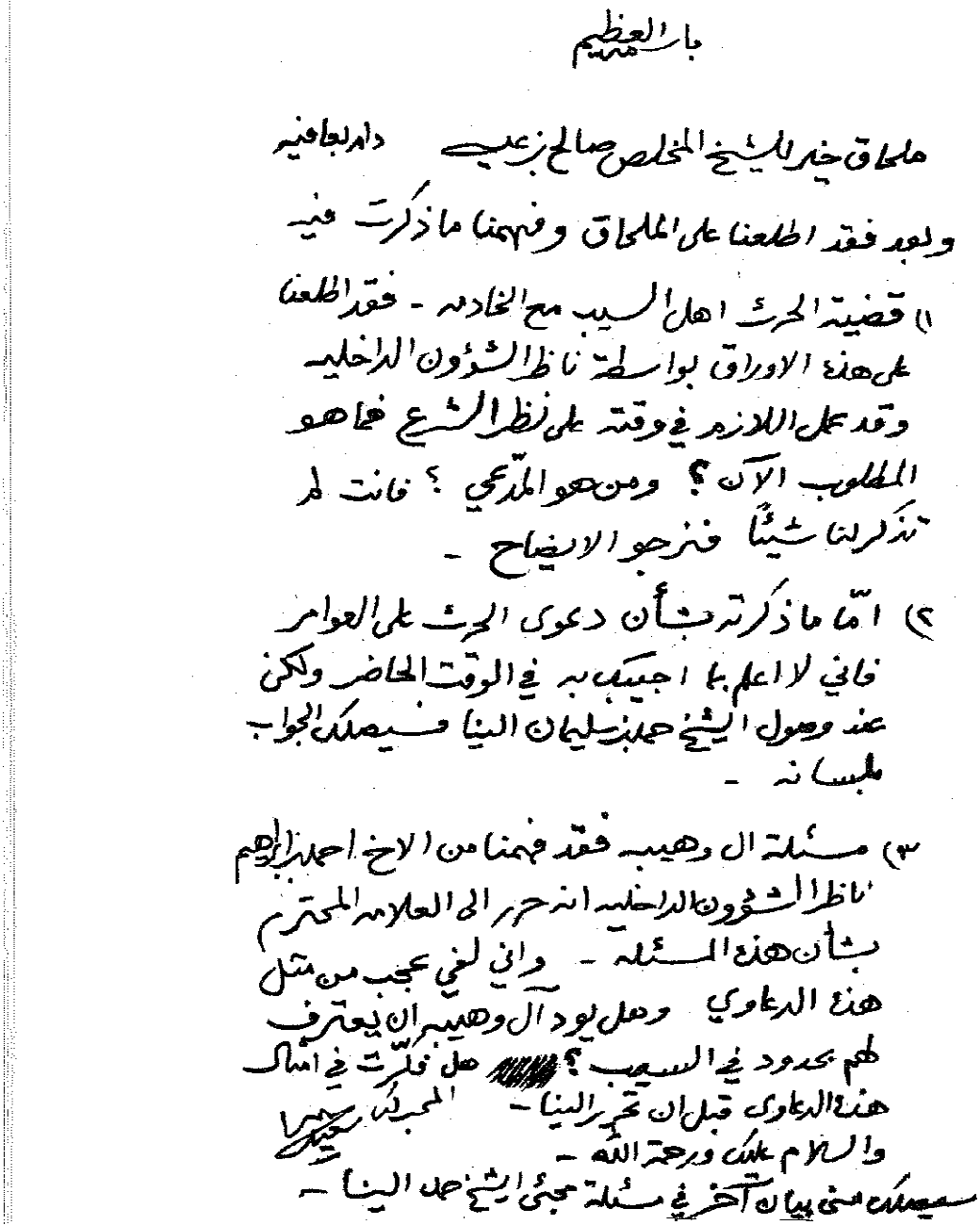

باب العظيم

ملحق خير الشيخ المخلص صالح بن عيسى دام بعافيه

وبعد فقد اطلعنا على الملحق وفهمنا ما ذكرت فيه

١) قضية الحرث اهل السيب مع الخادمة - فقد اطلعنا على هذه الاوراق بواسطة ناظر الشؤون الداخلية وقد عمل اللازم في وقته على نظر الشرع فما هو المطلوب الآن؟ ومن هو المدعي؟ فانت لم تذكر لنا شيئاً فنرجو الايضاح -

٢) اما ما ذكرته بشأن دعوى الحرث على العوامر فاني لا اعلم بما اجيبك به في الوقت الحاضر ولكن عند وصول الشيخ حمد بن سليمان الينا فسيصلك الجواب بلسانه -

٣) مسئلة ال وهيبة فقد فهمنا من الاخ احمد بن ابراهيم ناظر الشؤون الداخلية انه حرر الى العلامة المحترم بشأن هذه المسئلة - واني لفي عجب من مثل هذه الدعاوي وهل يوجد ال وهيبة ان يعترفوا لهم بحدود في السيب؟ هل فكرت في امساك هذه الدعاوى قبل ان تحرر الينا - المحب لك سيف بن حمد البوسعيدي

والسلام عليك ورحمة الله -

سيصلك مني بيان آخر في مسئلة مجيئ الشيخ حمد الينا -

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٧٧٥)، ص٦٥٣.

الملحق رقم(٢٦)

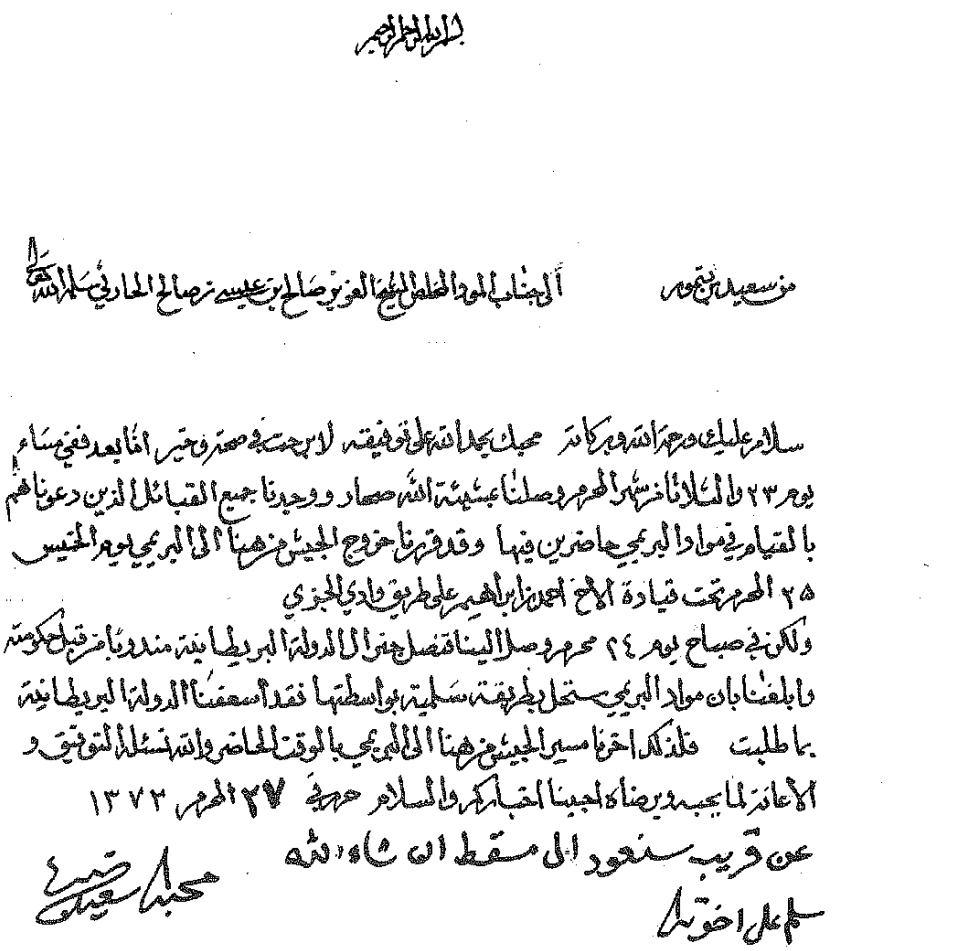

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"المجلد الثالث، الوثيقة(٧٨١)، ص٦٦٥.

الملحق رقم(٢٧)

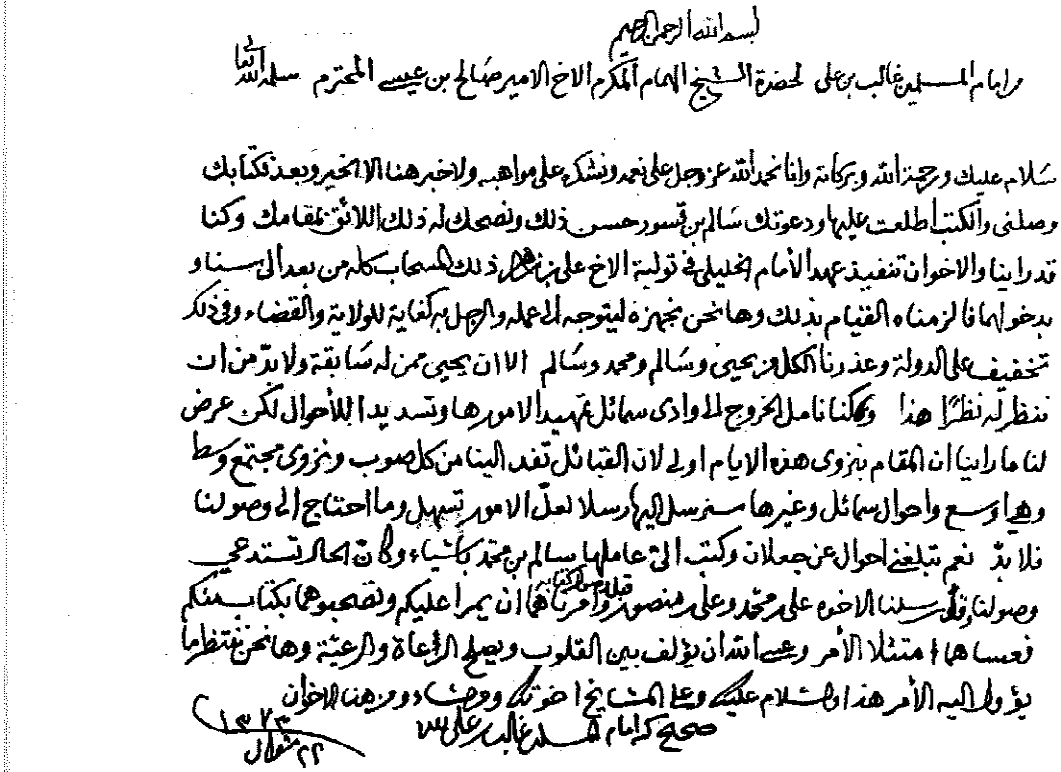

بسم الله الرحمن الرحيم

من امام المسلمين غالب بن علي لحضرة الشيخ الهمام المكرم الاخ الامير صالح بن عيسى المحترم سلمه الله

سلام عليك ورحمة الله وبركاته وانا نحمد الله عز وجل على نعمه ونشكره على مواهبه ولا اخبرهنا الا الخير وبعد فكتابك وصلني والكتب اطلعت عليها ودعوتك سالم بن قسور حسن ذلك ونصحك له ذلك اللائق بمقامك وكنا قد رأينا والاخوان تنفيذ عهد الامام الخليلي في تولية الاخ علي بن ناصر ذلك لسحاب كلهم من بعد الى سنا و يدخولها فالزمناه القيام بذلك وها نحن مجهزه ليتوجه الى عمله والرجل بها كفاية للولاية والقضاء وفي ذلك تخفيف على الدولة وعذرنا الكل من يحيى وسالم ومحمد وسالم الان يحيى من له سابقة ولا بد من ان ننظر له نظرا هذا وكنا نامل الخروج الى اوادي سمائل تمهيدا لامورها وتسديدا للأحوال لكن عرض لنا ما رأينا ان المقام بنزوى هذه الايام اولى لان القبائل تفد الينا من كل صوب ونزوى مجتمع وسط وهي اوسع واحوال سمائل وغيرها سنرسل اليها رسلا لعل الامور تسهل وما احتاج الى وصولنا فلا بد نعم تبلغنا احوال عن جعلان وكتب الى عاملها سالم بن محمد بأشياء وكان احالة تستدعي وصولنا فلا سلنا الاخوه على محمد وعلي منصور قبل وصولكم وامرناهما ان يمرا عليكم ويقصوهما بكتابنا منكم فعساهما ممتثلا الامر وعسى الله ان يؤلف بين القلوب ويصلح الرعاة والرعية وها نحن ننتظر ما يؤول اليه الامر هذا والسلام عليك وعلى الشيخ اخوتك ومن هنا الاخوان

صحح كرامة الامام غالب بن علي

٢٢ شوال ١٣٢٣

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلدالثالث، الوثيقة(٧٨٧)،ص٦٧٧.

الملحق رقم(٢٨)

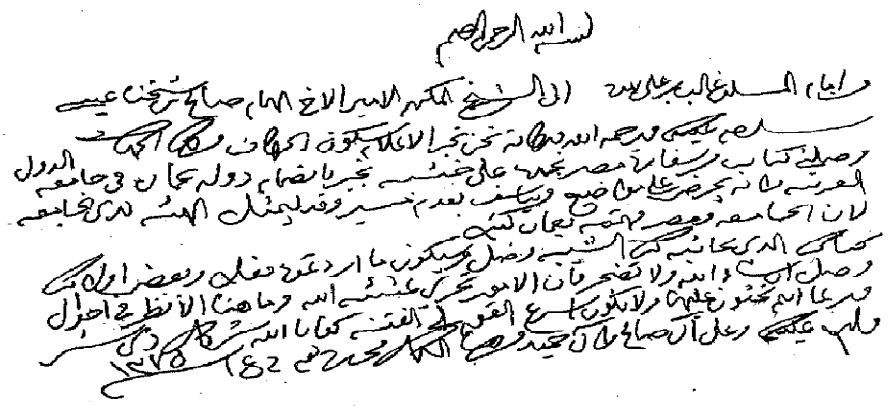

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٨٠٠)، ص٧٠٣.

الملحق رقم(٢٩)

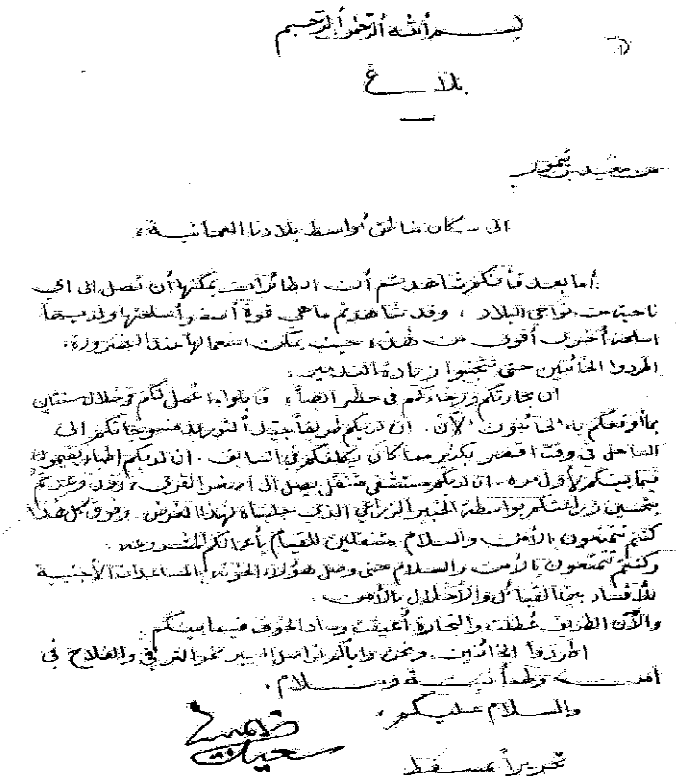

بسم الله الرحمن الرحيم

بلاغ

من سعيد بن تيمور

الى سكان ما بين مواسط بلادنا العمانية

أما بعد فانكم شاهدتم أن الطائرات بكثرة أن تصل الى اي ناحية من نواحي البلاد ، وقد شاهدتم ما هي قوة أسلحتها وأسلحتها وقد بعثنا اسلحة أخرى أقوى من هذه ، حيث يمكن استعمالها عند الضرورة. المرجو الحائلين حتى تجنبوا زيادة الخسائر.

ان بحارتكم وزراعكم في خطر داهم ، فبادروا بعمل لكم وسلامتكم بما أوعزنا به الحائلون الآن . ان دربكم طريقا يبدأ من مسقط وينتهي الى الساحل في وقت قصير بكثير مما كان يكلفكم في السابق . ان لديكم اطباء يعتنون بما يلزمكم لأول مرة . ان لديكم مستشفى متنقل يصل الى أقصى الغرب وقد وعدتم بتعيين ذريعتكم بواسطة المبعوث الزراعي الذي جلبناه لهذا الغرض . وفوق كل هذا كنتم تتمتعون بالأمن والسلام مشغلين للقيام بأعمالكم المشروعة.

وكنتم تتمتعون بالأمن والسلام حتى وصل هؤلاء الخونة بالمساعدات الأجنبية للقيام بهذا الفساد بهذا القبائل والاخلال بالأمن.

والآن الطريق مفتوح والتجارة أعيدت وزال الخوف فيما بينكم.

أطرد هؤلاء الخائنين . ونحن نؤيد أمير المؤمنين في الترقي والفلاح في أمن وطمأنينة وسلام.

والسلام عليكم.

سعيد

تحريراً مسقط

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثالث، الوثيقة(٨٩٦)، ص٨٩٧.

الملحق رقم(٣٠)

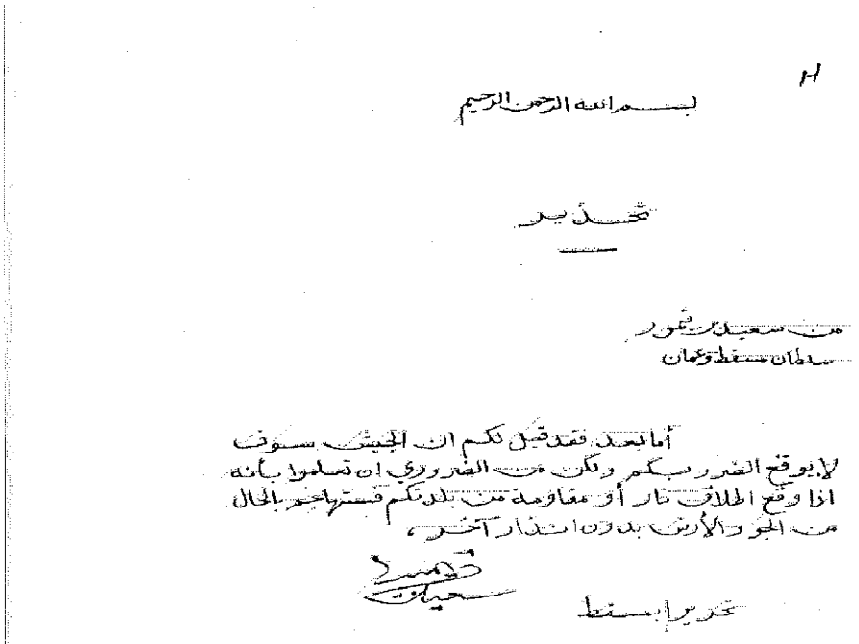

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذير

من سعيد بن تيمور
سلطان مسقط وعمان

أما بعد فقد قيل لكم ان الجيش سوف لا يوقع الضرر بكم ولكن من الضروري ان تعلموا بأنه اذا وقع الطلاق نار أو مقاومة من بلدكم فسنراجع الحال من الجو والأرض بدون انذار آخر.

سعيد

تحريرا بمسقط

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"المجلد الثاني، الوثيقة(٨٩٨)، ص٩٠١.

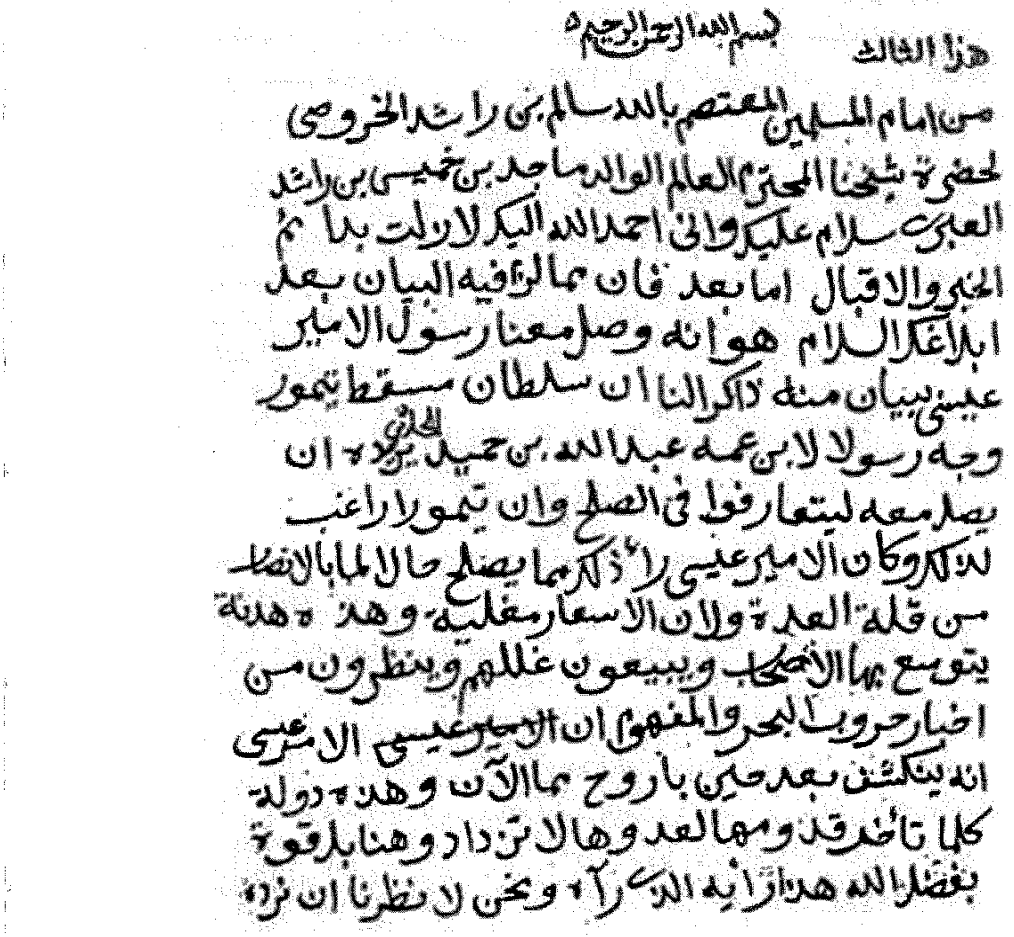

هذا الثالث بسم الله الرحمن الرحيم
من امام المسلمين المعتصم بالله سالم بن راشد الخروصي
لحضرة شيخنا المحترم العالم الوالد ماجد بن خميس بن راشد
العبري سلام عليكم واني احمد الله اليكم لا اول بدا ثم
الحمد والاقبال اما بعد فان مما لا يخفى فيه البيان بعد
ابلاغكم السلام هو انه وصل معنا رسول الامير
عيسى ببيان منه ذاكرا لنا ان سلطان مسقط يتمور
وجه رسولا لابن عمه عبد الله بن حميد الخليلي يريد ان
يصلح معه ليتعارفوا في الصلح وان يتمور اراد
لذكر وكان الامير عيسى اذكر مما يصلح حال الما بالانصاف
من قلة العدة ولان الاسعار مغلية وهذه هدنة
يتوسع بها الاصحاب ويبيعون غلتهم وينظرون من
اخبار حروب البحر والمفهوم ان الامير عيسى الامر عيسى
انه ينكشف بعد حين باروح مما الآن وهذه دولة
كلما تأخر قد ومهما لعد وهالا تزداد وهنا بالقوة
بفضل الله هذا رأيه الذكر آه ونحن لا نظرنا ان نزده

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"المجلد الثاني، الوثيقة(٥٣١)، ص١١٦٤-١١٦٥.

الملحق رقم(٣٢)

نقل الكتاب الصادر من الكرنل اف اويلسن باسم السيد فيصل بن تركي مورخا في نومبر ١٨٩٥ مطابق ١٥ ج ١٣١٣

اما بعد فلا يخفى على جنابكم اني بوصولي الى مسقط هذه المرة قد سررت برفع ما ثبت رأي الدولة عليه
واتمنى انه يكون مع جنابكم سببا لغاية السرور
ومن قبل رعايا كم لكنت ابتهج بتبليغ ذلك الخبر اليهم على وجه اشهر من ذلك الوجه واوفق لرسومهم
ولكن من ضعف الخط لم تكن لجنابكم قدرة على منح الفرصة اللازمة لذلك الثاني اثناء اقامتي
هنا فع هذا الظاهر ان هذا الخبر يناسب ان ارقمه لكم ايضا واحسب انه موافق لمرادكم فلذلك
اشرف ان اكرر ما اخبر تكريره قبل الآن في مواجهاتي الشخصية
فنظرا الى المصالح المهمة لرعايا الدولة البراطانية التي هي تحت الحظر في البلدتين مسقط والمطرح
قد عزمت الدولة ان يصدر الانذار الى اكابر مشايخ عمان بان فيما بعد مهما سيقع من الخصومة منهم
في حق جنابكم لا يترك احد يهجم على تينك البلدتين فبناء على ذلك قد فوضتني الدولة ان ارفع
تلك العزيمة لجنابكم حتى تصدروا الاعلان اللازم بهذا المضمون لاولاد ذلك الشايخ ويحصل
لي غاية السرور ان ابدي لكم نصيحتي في اقوال ذلك الاعلان اذا اخبر تموني بها بواصطة البالیوز
ومع كل هذا صار يقينا عند الدولة انكم تتخذون جميع الوسايل اللازمة لتحفيظ تينك
البلدتين لان الظاهر ان هذه عزيمة الدولة لو تعفي جنابكم من اتخاذ المحذورات اللازمة
لتحفيظهما كما يجب والباقي دوامكم والسلام حرر في نومبر ١٨٩٥ مطابق ١٥ ج ١٣١٣
من كرنل اف اويلسن امين الخليج من طرف الدولة البهية القيصرية الانكليزية

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(١٩٥)، ص٤٣٥.

الملحق رقم(٣٣)

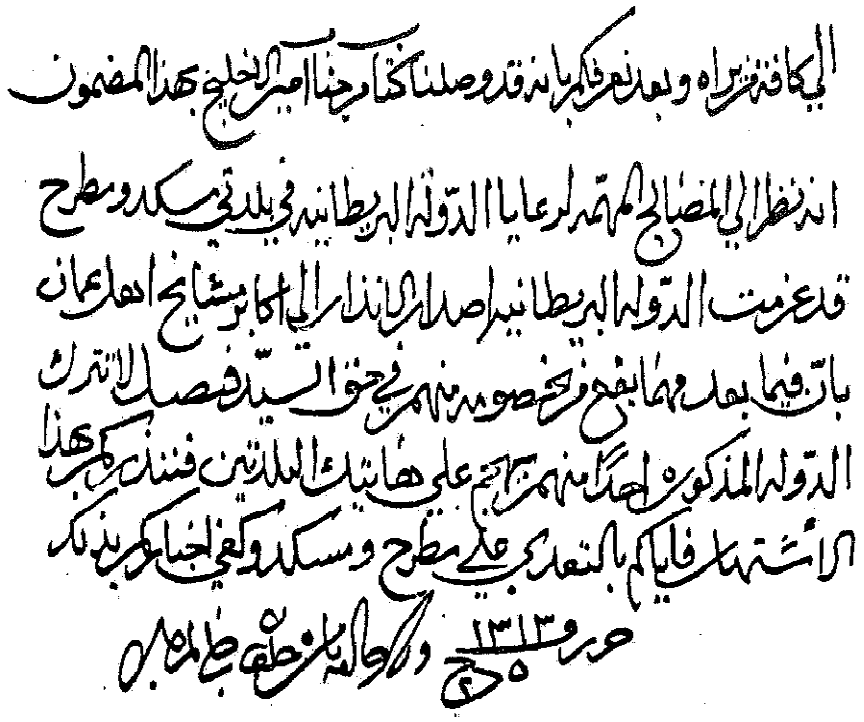

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(١٩٦)، ص٤٣٧.

الملحق رقم(٣٤)

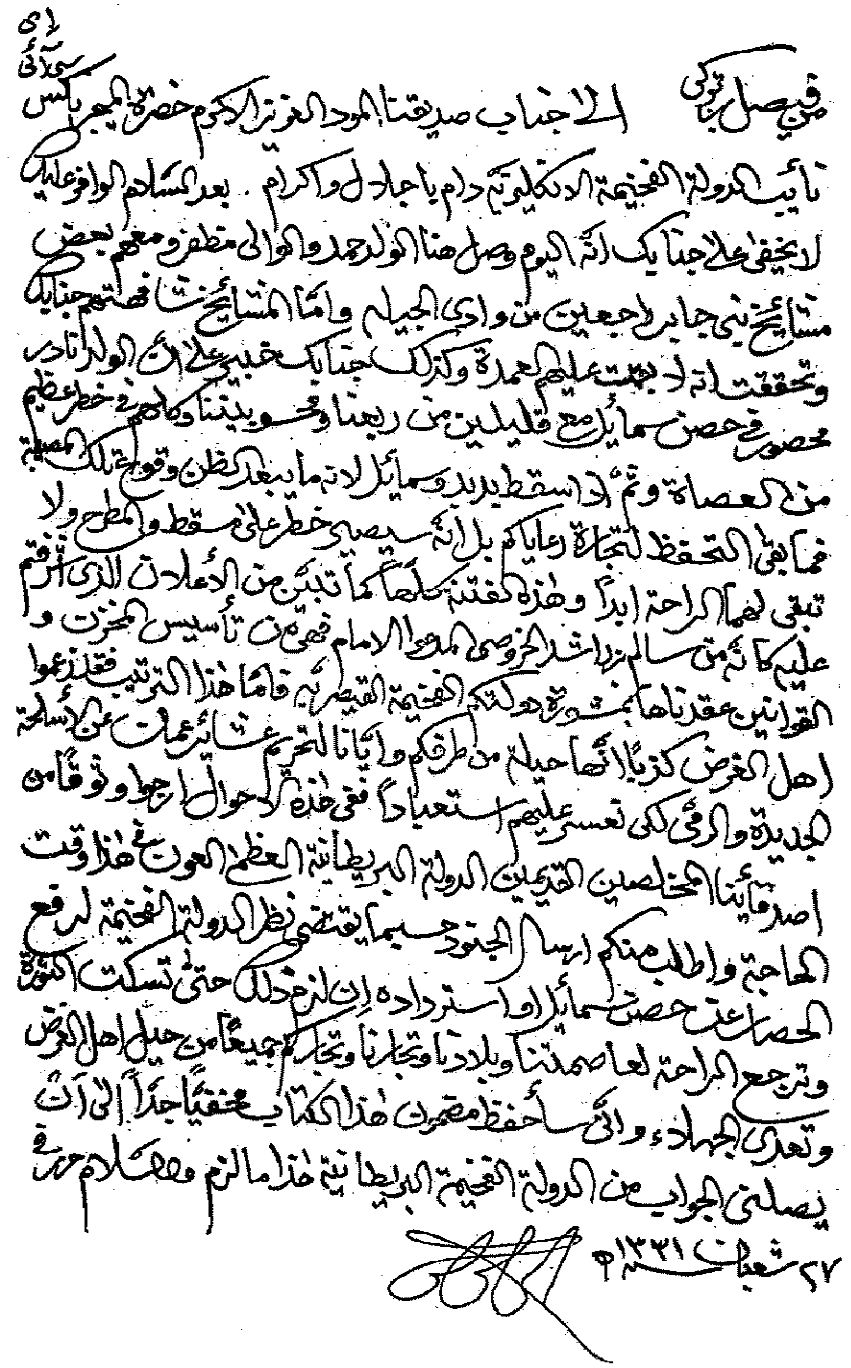

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢٠١)، ص٤٤٧

الملحق رقم (٣٥)

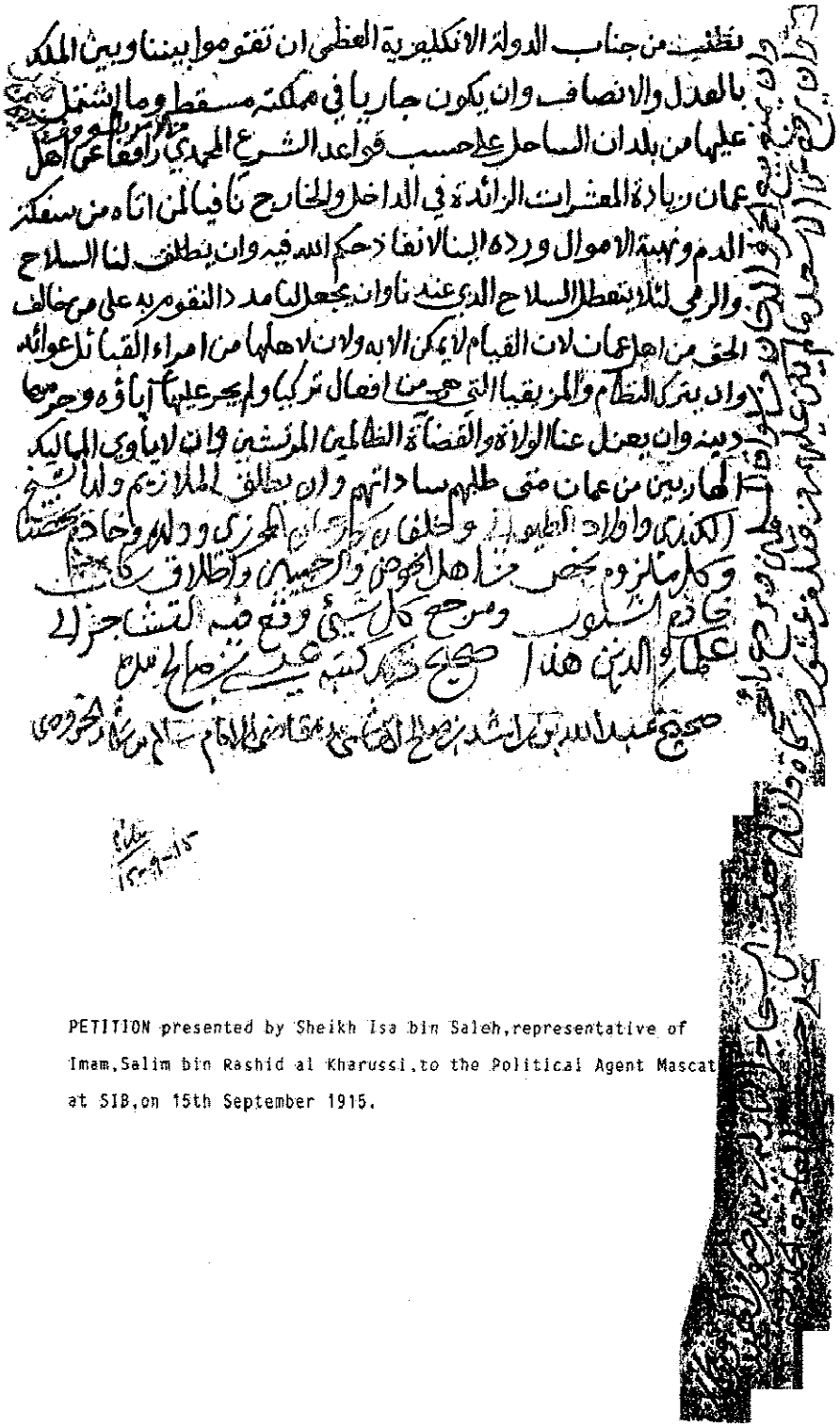

PETITION presented by Sheikh Isa bin Saleh, representative of Imam, Salim bin Rashid al Kharussi, to the Political Agent Mascat at SIB, on 15th September 1915.

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢١٧)، ص٤٨٣.

الوثيقة رقم(٣٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اتفق عليه الصلح ما بين حكومة السلطان السيد تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي الحارثي نيابة عن العمانيين الذين يمضون اسمائهم هنا بواسطة المستر وينكيت (آي سي اس) بالبيزو قنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط الذي هو مفوض من دولته في هذا الخصوص وان يكون وسيطا بينهم والشروط الآتي بيانها اربعة منها تخص حكومة السلطان واربعة منها تخص العمانيين اما التي تخص العمانيين فهي

١ الاول منها ان يكون كل وارد من عمان من جميع الاجناس الى مسقط ومطرح وصور وسائر بلدان الساحل لا يؤخذ منه زيادة عن المئة خمسة

٢ الثاني ان يكون لجميع العمانيين الامن والحرية في جميع بلدان الساحل

٣ الثالث جميع التحجيرات على جميع الداخلين والخارجين في مسقط ومطرح وجميع بلدان الساحل ترفع

٤ الرابع ان لا تأوي حكومة السلطان مذنبا يهرب من انصاف العمانيين ان ترجعه اليهم اذا طلبوه منها وان لا تتداخل في داخليتهم

واما الاربعة التي تخص حكومة السلطان فهذا بيانها

١ الاول كل القبايل والمشايخ يكونوا بالامن والصلح مع حكومة السلطان وان لا يحاربوا بلاد الساحل وان لا يتداخلوا في حكومته

٢ الثاني كل المسافرين الى عمان لمشاغلهم التجارية والامور التجارية يكونوا احرارا ولا تكون تحجيرات على التجار ولهم الامن

٣ الثالث كل محدث ومذنب يهرب اليهم يطردوه ولا يأووه

٤ الرابع ان تكون دعاوى التجار وغيرهم على العمانيين تسمع وتفصل على موجب ما هو الانصاف بالحكم الشرعي

حرر هذا في بلد السيب يوم الحادي عشر من شهر محرم سنة ١٣٣٨ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

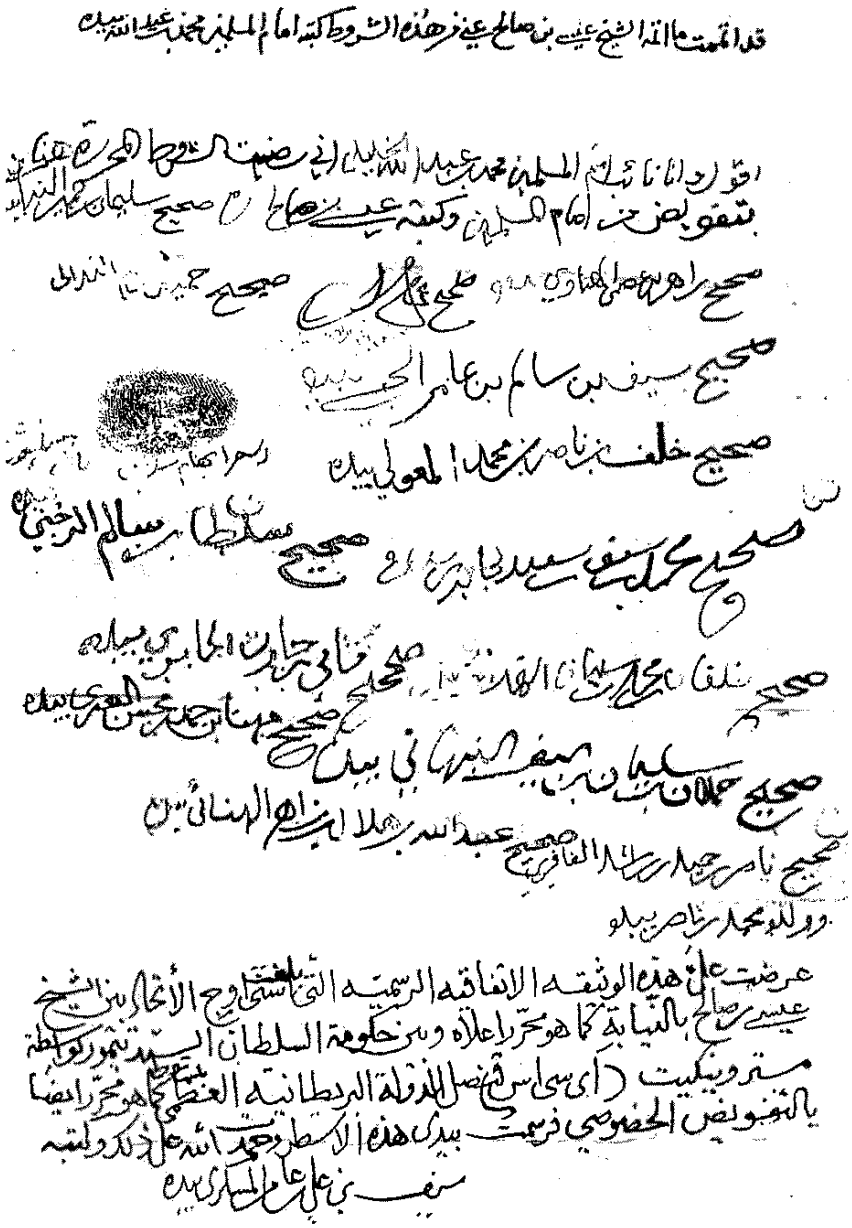

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢٢٢)، ص٤٩٣، ٤٩٥.

الوثيقة رقم(٣٧)

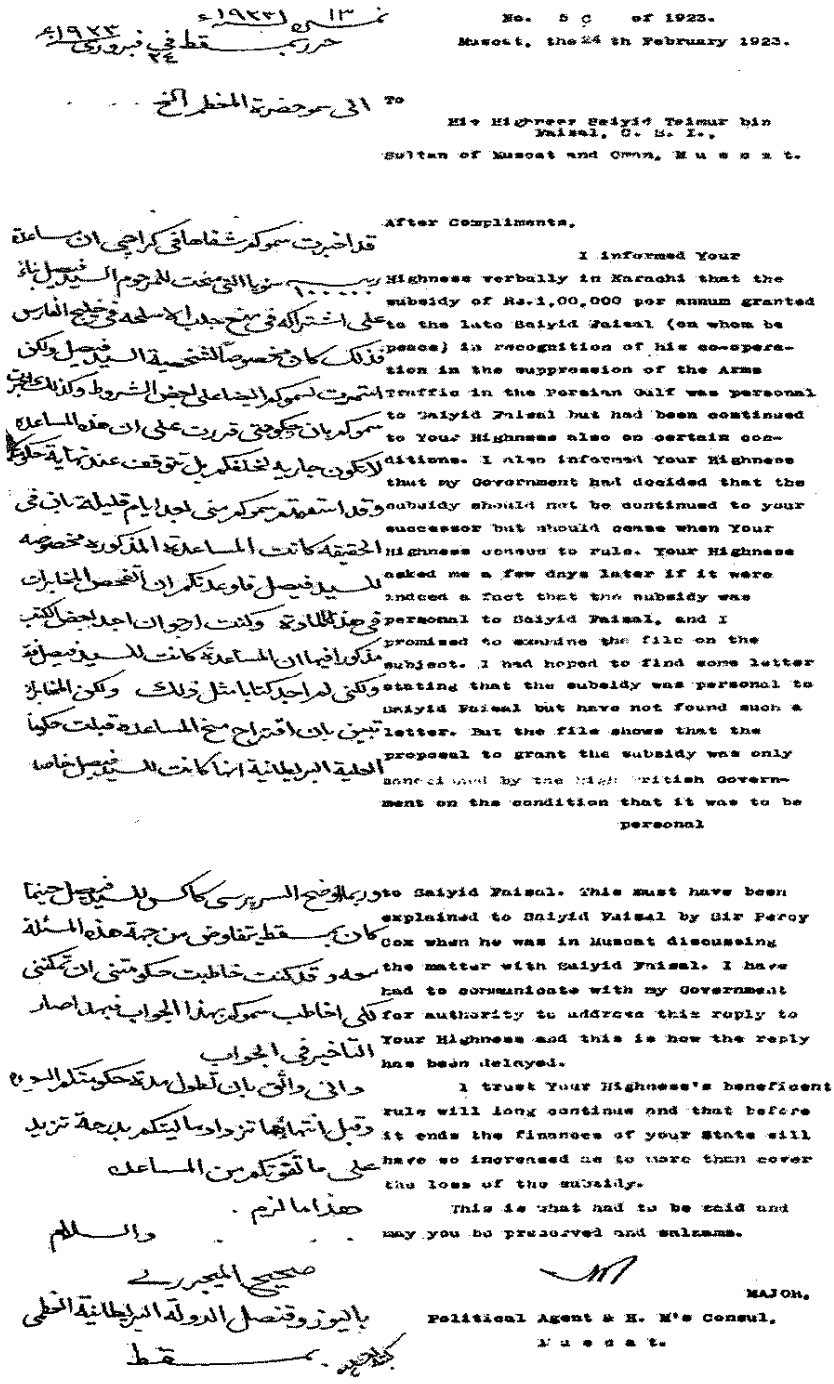

No. 5 C of 1923.
Muscat, the 24 th February 1923.

To

His Highness Saiyid Teimur bin Faisal, C. B. E.,
Sultan of Muscat and Oman, M u s c a t.

After Compliments,

I informed Your Highness verbally in Karachi that the subsidy of Rs.1,00,000 per annum granted to the late Saiyid Faisal (on whom be peace) in recognition of his co-operation in the suppression of the Arms Traffic in the Persian Gulf was personal to Saiyid Faisal but had been continued to Your Highness also on certain conditions. I also informed Your Highness that my Government had decided that the subsidy should not be continued to your successor but should cease when Your Highness ceases to rule. Your Highness asked me a few days later if it were indeed a fact that the subsidy was personal to Saiyid Faisal, and I promised to examine the file on the subject. I had hoped to find some letter stating that the subsidy was personal to Saiyid Faisal but have not found such a letter. But the file shows that the proposal to grant the subsidy was only sanctioned by the High British Government on the condition that it was to be personal

to Saiyid Faisal. This must have been explained to Saiyid Faisal by Sir Percy Cox when he was in Muscat discussing the matter with Saiyid Faisal. I have had to communicate with my Government for authority to address this reply to Your Highness and this is how the reply has been delayed.

I trust Your Highness's beneficent rule will long continue and that before it ends the finances of your State will have so increased as to more than cover the loss of the subsidy.

This is what had to be said and may you be preserved and exalted.

MAJOR,
Political Agent & H. M's Consul,
M u s c a t.

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢٣٧)، ص٥٢٥.

الوثيقة رقم(٣٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٥٥
١٩١٨.١٥

وتفضلوا بقبول

إلى حضرة الأجل المكرم سيدنا العزيز المبجل

قنصل الدولة الفخيمة البريطانية بمسقط لا زال معافى وفاهيا عنت
الهداء وافر السلام والتحيه إلى جنابك العزيزة والتفحص عن صحتك وبعد
ففي السنة الماضيه تشافهت مع لمجرها ورث اذكان في مسقط
أن برفع للدوله نطلب منها الأباحه للسفر إلى الهند لتغيير الهواء
ولمعالجة بعض استقام فلا نعلم أنه اعتنى برفع هذا الخبر عنا
ام لا ولم يكن منه لنا جواب سفيد فبعد خلك صممنا لكون علمنا
انه غير مهتم بما ابديناه له ففبل سفره قابلناه وكنا وددنا
كان جنابك حاضرًا لتسمح منا ما ابديناه له في هذا الخصوص فكان
جنابك منحرف المزاج في خلك الوقت ولا شك أنه اخبر جنابك فعند
اول زيارتك لنا بينا لك واخبرتنا ان الفنصل السابق اخبرك بذلك
ونحن في خلك الوقت وضحنا لجنابك واخبرنا جنابك تخبر الدولة بذلك
فوعدت ترفع الخبر تبلغراف ومن بعد خلك التاريخ مضى ثلاثة
اسابيع ولم نجد جوابًا فلزم الحال اضطرارًا نخبر جنابك في كتاب أن تخبر
الدولة انه ضروريًا يلزم سفرنا إلى الهند وانا لم نطلب هذا الأخيرة
من سوء أحوال الأمراض اذ عوافيها غير مجودة فاملنا في صداقتنا
الدولة الأسعاف ونطلب ايضًا نفهم حال لنكون اضيافًا صحالدولة
او غير خلك وكذلك نخبر جنابك في أثناء وصولنا الهند لابدّ لنا من
زيارة حضرة حاكم الهند صاحب الفخامه الوسيراي. وانا بكمال التشرف

٢

من الدولة ننتظر الجواب في اسرع وقت وانا ممنونو ح جنابك
بالالتفات لما سطرناه لجنابك وانا لم نحرر هذا الكتاب
إلا بعد المشافهه معكم مرارًا هذا وقد بينت لجنابك لابد من
أن نحرر لكم كتابًا اذا لم يكن جواب وفي انتظار خبر جنابك لازم الاحترام

حرر ٢١ صفر في عام ١٣٣٨

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢٥٠)، ص٥٥١.

الملحق رقم(٣٩)

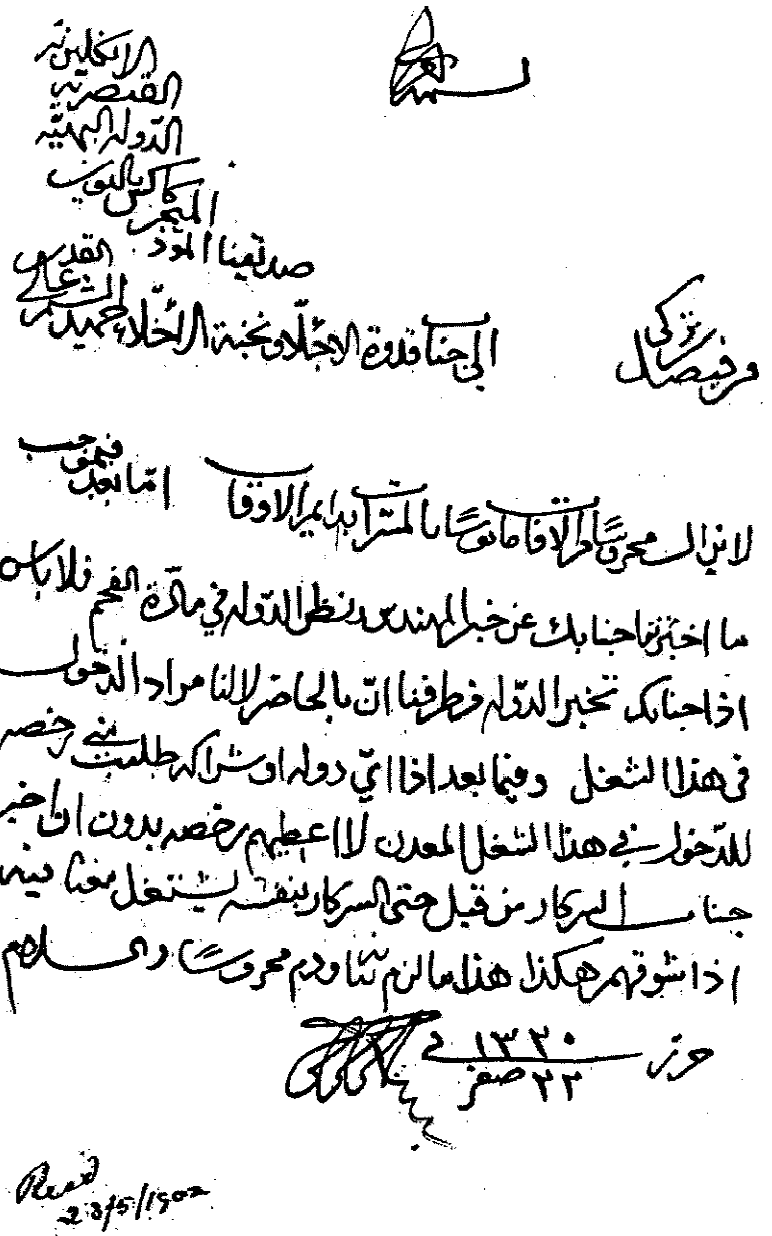

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية" ، المجلد الثاني، الوثيقة(٣٤٩)، ص٧٨١.

الملحق رقم(٤٠)

قبائل عُمان الرئيسة وأسماء الشيوخ والمناطق

اسم الشيخ	القبيلة	المنطقة
شيوخ جعلان		
١ ـ علي بن عبد الله بن محمد بن ناصر آل حموده	بني بوعلي	جعلان
٢ ـ حمود بن حمد بن راشد ومحمد بن عامر بن علاي	بني بوحسن	جعلان
٣ ـ علي بن سالم	بني راسب	الوافي
٤ ـ سعيد بن راشد وسالم بن مسلم	الهاشمي	الكامل
٥ ـ منصور بن ناصر	الجنبة	صور
شيوخ الشرقية		
٦ ـ محمد بن حمد	الحجريين	بدية
٧ ـ عيسى بن صالح	الحرث	القابل / إبراء
٨ ـ سيف بن علي بن عامر	المساكرة	إبراء
٩ ـ حمود بن علي بن أحمد ومالك بن سيف بن ناصر	الحبوس	المضيبي والفتح
١٠ ـ سلطان بن منصور	الوهيبة	السديرة والفتح
١١ ـ سعيد بن سلطان	الجنبة	عزّ وبين نزوى وبهلا
١٢ ـ حمد بن محمد بن سلطان	الدروع	تنعم
١٣ ـ محمد بن علي بن حمود بن سيف	بني شكيل	حبراء
١٤ ـ ناصر بن حمود بن راشد	بني غافر	بلاد سيت
١٥ ـ خالد بن هلال وهلال بن غصن	بني هناة	الحمراء
١٦ ـ إبراهيم بن سعيد	العبريين	الحمراء
١٧ ـ سليمان بن حمد بن ناصر النبهاني	بني ريام	الجبل
١٨ ـ علي بن محمد بن سيف بن محمد بن سلطان	النعيم	الظاهرة والبريمي
١٩ ـ عبد الله بن راشد اليعقوبي	اليعاقيب	عبري
٢٠ ـ سالم بن دَبيان	اليعاقيب	عبري
٢١ ـ محمد بن سعيد المنذري	الظواهر	العين
٢٢ ـ أحمد بن هلال	الظواهر	جماه / العين
٢٣ ـ علي بن صالح	بني كلبان	المقنيات
٢٤ ـ محمد وظبيان بن علي	بني كلبان	المقنيات
٢٥ ـ سعيد بن محمد المياحي	بني غافر	دريز والعينين
٢٦ ـ خلفان بن هلال بن غصن	بني علي	ينقل

يتبـــع

تابـــع

شيوخ نزوى		
٢٧ ـ سليمان بن حمير	بني ريام	بركة الموز
٢٨ ـ أحمد بن حامد الراشدي ومحمد بن حارث الهشامي	بني رواحة	وادي بني رواحة
٢٩ ـ الإمام محمد بن عبد الله الخليلي	بني رواحة	نخزم / بني رواحة
شيوخ وادي سمائل		
٣٠ ـ هلال بن محمد بن سليمان	بني رواحة	وادي بني رواحة
٣١ ـ ثاني بن حارث	بني جابر	سيجاء والجيلة
شيوخ سرور		
٣٢ ـ حمد بن مسلم	الهدادية	العق وسرور
٣٣ ـ محسن بن زهران	السيّابيين	نفعاء
٣٤ ـ الشيخ سليمان بن باشا الباروني أجنبي		بدبد
٣٥ ـ سلطان بن سالم بن حسن	الرحبيين	وادي الرحبيين
٣٦ ـ ناصر بن محمد وسيف بن محمد	الفوارس الهدادية	فنجاء
٣٧ ـ زاهر بن عامر وسلطان بن سعيد	بني هناة الرحبيين	الخوض
٣٨ ـ سلطان بن محمد بن شماس	بني بطاش	المزارع / المسفاة
٣٩ ـ سعود بن خلفان	بني أخزم	صياه
٤٠ ـ سالم بن حمود بن سالم	بني وهيب	وادي حطاط
٤١ ـ محمد بن حمود (واليهم عبد الله الخليلي عينّ من قبل حكومة مسقط)	بني حسن	وادي بوشهر
٤٢ ـ حمد بن محمد وخلف بن ناصر	المعاول	وادي المعاول/ ونخل
٤٣ ـ زهران بن محمد بن طالب	بني حراص	جماه
٤٤ ـ سليمان وشيخ العبريين (كلّ منهما يسيطر على نصف وادي بني خروص)	بني خروص	الحجر / والعوابي
٤٥ ـ هلال بن علي بن بدر (أخو السيد سعود والي ظفار) عين والياً من قبل حكومة عُمان والعديد من القبائل تتبعه	البوسعيد	الرستاق
٤٦ ـ السيد أحمد بن إبراهيم بن قيس والي الحزم عين من قبل حكومة مسقط والعديد من المناطق الصغيرة تحت سيطرته	البوسعيد	أدم
٤٧ ـ ناصر بن راشد بن حسين	وادي بني غافر	الخفدي
٤٨ ـ سليمان بن علي وعلي بن سالم (يتبع والي السيب)	العوامر	المعبيلة
٤٩ ـ خالد بن سالم بن حمود المشرفي	المشارفة	الرميس

يتبـــع

تابـــع

٥٠ ـ الشيخ يتبع بركاء	السيّابيين	حيّ عاصم
٥١ ـ الشيخ يتبع بركاء	آل حمد	الحرادي
٥٢ ـ سعيد بن سيف (يتبع بركاء)	الموالك	بركاء
٥٣ ـ الشيخ يتبع بركاء	آل بدر	البلة
٥٤ ـ سلطان بن خميس	؟؟	؟؟
٥٥ ـ شيخ هال السوادي (يتبع بركاء) وادي عاصم	الحكمان	السوادي
٥٦ ـ عبد الله بن علي (يتبع المصنعة)	الجراد	غرب بوعبالي
شيوخ آل سعد		
٥٧ ـ خميس بن مسعود ومسعود بن سعد	الملدة	الملدة
٥٨ ـ محمد بن سعيد بن سيف	المرضوف	الأخضر
٥٩ ـ سيف بن سعيد بن عبد الله	؟؟	؟؟
٦٠ ـ عبد الله ولد.....	النوافل	ودام
٦١ ـ هلال بن حمد بن هلال	بطحاء السويق	بطحاء السويق
٦٢ ـ غصن بن عزان وسيف بن مسعود	الخضراء	طريق الخوض
٦٣ ـ خالد بن سيف بن سالم	البوراشد	الخضراء
٦٤ ـ ناصر بن محمد وسيف بن محمد	الحواسنة	الغيزين
٦٥ ـ سيف بن سالم بن محمد	القطيط	بركاء
٦٦ ـ راشد بن مطر	يال بريك	الذيل
٦٧ ـ محمد بن سيف	بني خالد	المصنعة
صحار		
شرقي صحار والشمالية من الذيل إلى خطمة ملاحة يتبع صحار		

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية" ، المجلد الثاني، الوثيقة(١٥٧)، ص٧٦٤-٧٦٥٤.

الوثيقة رقم(٤١)

No.T/2 of 1938.

Political Agency & H.B.M.'s Consulate,
Muscat.
Camp, Gwadur, 25th February 1938.

To,

Saiyid Shahab bin Faisal,
Representative of His Highness
the Sultan of Muscat & Oman,

After compliments,

You will remember that the Hon'ble the Political Resident and I discussed with you on the 20th February 1938 the matter of British Indian subjects who returned to Muscat from India without the necessary visas on their passports on the up mail of 1st February 1938. These individuals were of course quite in the wrong not to have their passports properly visa'd in India for Muscat and the Political Resident has taken the opportunity, when they called on him, to explain this to them, and to inform them that they will notWhave to pay the visa fees to the Agency.

2. At the same time the action of the Muscat authorities in regard to these individuals, was in the opinion of the Political Resident, quite incorrect and he feels sure that you will agree with his view. This action consisted in Mr. Dulichand, the Head of the Customs Department, impounding their passports without any reference to the Agency. At our discussion the Political Resident suggested that in order to facilitate our joint investigation of the matter, Mr.

العدد /ني/ ٢ لسنة ١٩٣٨ .
الوكالة السياسية و قنصلية صاحب الجلالة
البريطانية بمسقط
المكتب السفري بجوادر .
التاريخ ٢٥ فبرورى ١٩٣٨
الموافق لـ ٢٤ ذى الحجه ١٣٥٦ .

الى —
حضرة الاجل الافخم السيد شهاب بن فيصل
نائب عظمة سلطان مسقط و عمان المحترم .

بعد السلام الجزيل و التحية الفائقة :—
نتذكرون اني و حضرة المقيم السياسي بحثنا معكم في اليوم الـ ٢٠ من شهر فبرورى ١٩٣٨ مسئلة رعايا بريطانيا الهنود الذين رجعوا من الهند الى مسقط بدون السمات اللازمة على جوازات سفرهم في المركب العملي في ١ فبرورى ١٩٣٨ . ان الاشخاص المذكورين طبعا كانوا جدا على خطاء بعدم التأشير على جوازاتهم في الهند الى مسقط و المقيم السياسي اغتنم فرصة وجودهم لما قابلوه فاوضح لهم ذلك و اخبرهم ان عليهم الآن ان يدفعوا اجرة السمات الى دائرة الاعتماد .

٢ . و في نفس الوقت ان عمل مأمورية مسقط فيما يتعلق بهؤلاء الاشخاص في نظر المقيم السياسي كان جدا مخالفا و ثابت عنده ان حضرتكم ستوافقون على وجهة نظره . و قد قام هذا العمل ضبط المستر دولي تشند رئيس دائرة الجمرك لجوازات سفرهم بدون مراجعة دار الاعتماد . و اثناء البحث الفرح المقيم السياسي تسهيلا لتحقيقنا المشترك لهذه المسئلة أن تطلبوا من المستر دولي تشند /

Dulichand might be asked by you to come and explain his action, and you agreed. Mr. Dulichand explained that he had the passports taken from the individuals concerned and sent to the Passport Officer for action. The@Rethe passports remained for about three weeks until they were returned to the Agency on the afternoon of 20th February 1938.

3. In the first place the Political Resident does not understand what authority Mr. Dulichand, who is in charge of the Customs Department, had for interfering with the British subjects concerned, or in the second place why the passports were kept by the Passport Office. The correct action of the Muscat Authorities was obviously to have sent the individuals concerned and their passports to the Agency with the report of the incidence, and you remember you agreed with the Political Resident that in future any question of British subjects and their passports should be so referred.

As incidents such as this tend to create friction between British subjects and the Muscat state authorities, good relations between whom the Political Resident is much concern ed to maintain, the Political Resident trusts that your honour will take such measures as you deem fit to ensure that they do not recur.

Usual Ending.

Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

Major,

دولي تشـــند ان يحضر ويجاوب
عـن عمـــلـه فوافقتم عـلى ذ لك.
و قـد جاوب المســتر دولي تشند
انه اخذ جوازات السفر من الاشخاص
المختصين وارسلها الى مامور جوازات
السفر لاجراء اللازم . فبقت جوازات
السفر هناك ما يقارب الثلاثـــــة
ا ســـا بوم حتى ارجعت الى دار
الاعتماد بعد ظهر اليوم الـ ٢٠ من
فبروري ١٩٣٨ .

٣ . فاولا ان المقيم السياسي
ما يفهم اى استناد كان لدى المستر
دولي تشند الذى هو مسهود اليه
بادارة الجمرك ـ في تدخله بمسئلة
الكرعايا البريطانيين المختصين . وثانيا
لماذا تركت جوازات السفر في دائرة
الجوازات . ان الاجراء الصحيح
لمأمورية مسقط هو لا شك ان تسكون
ارسلت الاشخاص المختصين مـــع
جوازات سفرهم الى دار الاعتماد مع
تقرير الواقع، وتذكرون انكم اتفقـــتم
و المقيم السياسي انه في المستقبل
جميع مسائل الرعايا البريطانيين و جوازات
سفرهم يجب ان تحال لها .

وبما ان هذه الحوادث تؤدى
لخلق الاحتكاك بين الرعايا البريطانيين
وماموربة حكومة مسقط بينما المقيم السياسي
شديد الحرص على توثيق الروابط الحسنة
فالمقيم السياسي واثقم من أن حضرتكم
ستتخذون التدابير التي تروونها موافقة
لتامين عدم تكرارها .

ولكم وافر التحية و السلام .

مخلصكم

ميجر آر . بي . وائس

الوكيل السياسي وقنصل صاحب الجلالة البريطانية

بمسقط

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٣٤١)،ص٧٦٤-٧٦٥.

الملحق رقم (٤٢)

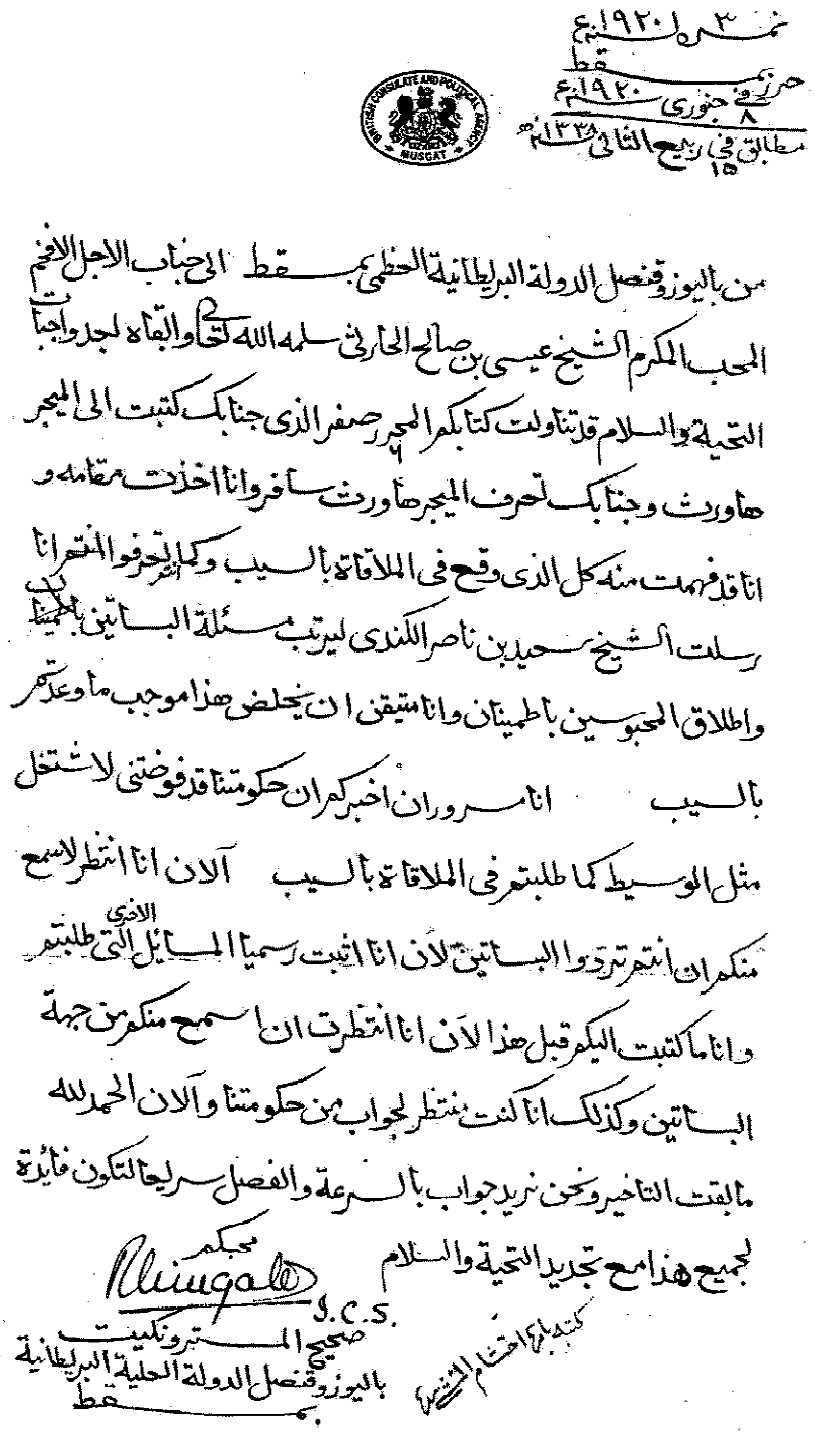

نمرة ٣ سنة ١٩٢٠ ع
حرر بمسقط
في ٨ جنوري سنة ١٩٢٠ ع
مطابق في ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ هـ
15

من باليوزو قنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط الى جناب الاجل الافخم
المحب المكرم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي سلمه الله تعالى والبقاء لجد واجبات
التحية والسلام قد تناولت كتابكم المحرر صفر الذي جنابك كتبت الى الميجر
هاورث وجنابك تحرف الميجر هاورث سافر وانا اخذت مقامه و
انا قد فهمت منه كل الذي وقع في الملاقاة بالسيب وكما تحرفوا انتم انا
رسلت الشيخ سعيد بن ناصر الكندي ليرتب مسئلة البانيين بالحميظ
واطلاق المحبوسين باطمينان وانا متيقن ان يخلص هذا موجب ما وعدتم
بالسيب انا مسرور ان اخبركم ان حكومتنا قد فوضتني لاشتغل
مثل الوسيط كما طلبتم في الملاقاة بالسيب الان انا انتظر لاسمع
منكم ان انتم تردوا البانيين لان انا اثبت رسميا المسائل الاخرى التي طلبتم
وانا ما كتبت اليكم قبل هذا الان انا انتظرت ان اسمع منكم من جهة
البانيين وكذلك انا كنت ينتظر لجواب من حكومتنا والان الحمد لله
ما بقت التاخير ونحن نريد جواب بالسرعة والفصل سريعا لتكون فائدة
لجميع هذا مع تجديد التحية والسلام

محكم
Muscat S.C.S.

صحيح المترونكيت
باليوزو قنصل الدولة العلية البريطانية
بمسقط

المصدر: موسوعة عُمان " الوثائق السرية"، المجلد الثاني، الوثيقة(٢٧٧)، ص٦٢١.

الملحق رقم(٤٣)

بمستقل
ووكيل سياستها

جناب صديقنا الأجل المحترم المفخم في سي، فاول قنصل الدولة البريطانية

عقب التحيات الفائقة والسلام الجزيل، نغتنم هذه الفرصة لإظهار ما يكنونه ضميرنا من التشكرات والامتنان لصديقنا الدولة البريطانية العظمى على مساعداتها الفعالة لتحقيق أمانينا في إثبات كيان حكومتنا التي لا زلنا نفتقر لمساعداتها حتى الآن، فالمرجو من جنابك إبلاغ تشكراتنا الصميمية للدولة جلالة ملك بريطانيا العظم

ثم إننا نقدم تشكراتنا الفائقة لحضرة الريزيدنت المفخم كرنيل اج، دي، بسكي، ولجنابك على ما تجشمتم في مسئلة صور وما أبديتم من الاجتهاد والإخلاص فيها كما يصدر من تحكيم نقطة الفرضة في العيفة مثلما كانت في السابق، وإجبار شيخ بنو يعلى على الطاعة والإذعان لحكومتنا بعد تمرده وعصيانه فاننا لا ننسى ما رأينا من المساعدة منكم وعلى الدوام نعترف بصداقتكم الأكيدة، ونؤمل إبلاغ [redacted] الوداد لحضرة الريزيدنت

وفي الختام نرجو على الدوام الصداقة التامة بين الطرفين تزداد مع توالي الأيام. ونؤمل من جنابك ان ترفع نص كتابنا هذا للدولة البهية، ولكم الشكر. حرر بسفط في ٢٢ القعدة سنة ١٣٥٠

صديقكم المخلص

المصدر: موسوعة عُمان" الوثائق السرية" المجلد الثاني، الوثيقة(٣٢٠)، ص٧٢١.